

صلاح الدين حافظ



# أحزاننا حصرية الصحافة

مركز الأهرام  
للترجمة والنشر



0188621



Bibliotheca Alexandrina



صلاح الدين حافظ

# الحزب الحر الصحافي

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون ٥٧٤٧٠٨٣ - تيكس ٩٢٠٠٢ يوان

## إهداء

إلى الزهرة التي أينعت وحدها في صحراء حياتي ... فبعثت في أوصالي معنى  
الحياة .. حتى بعد العمات ...  
إلى غادة وإيهاب ...  
كان هذا طريقى الذى اخترت ... لم أحد عنه ... ولم أخن ، فلا تخونا حياتكما  
بأى ثمن !!



## إشراقات البداية ...

ليس هذا كتاباً أسود ... هدفه إدانة صحافة مصر وصحفيها ... حاشا لِّه .  
صحافة مصر وصحفيوها - بدون تعصب عاطفي - أكبر من الإدانة ... دورها  
الوطني رائد ... دورها القومي قائد ... شرفها فوق الشبهات ... نضالها معروف ...  
بدايتها ناصعة ... ومن أشرقت بداياته ، أشرقت نهاياته ... كما يقول إمامنا العلامة  
الفقيه ابن عطاء الله .

لكن ... هذا الكتاب يعبر عن موقف نقدي لصحفي متهم ، عاش حياته منذ  
الصغر ... وإلى نهاية الطريق في بلاط صحافة مصر ... عاشقاً محباً فخوراً ، تلميذاً  
مجتهداً ، ناقداً غاضباً متمرداً راضياً سعيداً ، بمهنة اختارها بملء إرادته ، وكامل وعيه  
وصميم حريته ...

من صباغة العشق انتقد ... من فرط الوجد غضب ... من شدة الغيرة ثار ...  
من جهد الاجتهاد تمرد ... من عرق العمل نعب وكسب وأنفق ، ثم على الرصيف  
العاري استراح !!

يريد الأحسن ... يسعى للارتقاء ... يهاب الفشل ... يحلم لأجيال من بعده بنجاح  
لم يحققه ... والضمير الراضى لا يستسلم ... إذ أن القلب الصافي لا يخون محبوبته ...  
حتى ولو خانته !

هدفه الإصلاح ... « إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه  
توكلت وإليه أنيب » .

**صلاح الدين حافظ**

القاهرة - ١٩٩٣

## المحتويات

### صفحة

- مقدمة : كتاب فى زمانه وفى مكانه : بقلم محمد حسنين هيكل ..... ٩
- تمهيد : ... ولماذا حرية الصحافة ؟ ..... ١٩

### الباب الأول

#### مفاهيم نظرية حول حرية الصحافة

- الفصل الأول : قراءة فلسفية فى المسألة الديمقراطية ..... ٢٥
- الفصل الثانى : الحرية بين القانون وحقوق الإنسان ..... ٣٣
- الفصل الثالث : لا حدود للقيود ..... ٤٣
- الفصل الرابع : حق الاتصال وحرية الإعلام ..... ٦٣

### الباب الثانى

#### حرية القهر الديمقراطى

- الفصل الأول : حرية الصحافة وصنمة التكنولوجيا ..... ٨٧
- الفصل الثانى : تكنولوجيا القهر وتكنولوجيا الحرية ..... ٩٥
- الفصل الثالث : أجهزة الرقابة وانتهاك الحريات ..... ١٠٥
- الفصل الرابع : صراع القانون والتكنولوجيا ..... ١١٧

### الباب الثالث

#### حرية الصحافة وتحكم السلطة

- الفصل الأول : حرية الصحافة ليست فى فراغ ..... ١٤١
- الفصل الثانى : حرية الصحافة والسلطة المطلقة ..... ١٤٥



## صفحة

- ❑ الفصل الثالث : حرية الصحافة والأزمة السياسية ..... ١٥١
- ❑ الفصل الرابع : حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال ..... ١٦٧
- ❑ الفصل الخامس : حرية الصحافة تحت سنايك الاحتلال ..... ١٧٧
- ❑ الفصل السادس : حرية القمع وصحافة المنشورات ..... ١٩١

## الباب الرابع

### حرية الصحافة وتهافت الممارسة

- ❑ الفصل الأول : حرية الصحافة وديموقراطية الانتخابات ..... ١٩٩
- ❑ الفصل الثاني : حرية الصحافة وألأعب السياسة ..... ٢١١
- ❑ الفصل الثالث : حرية الصحافة وعقلية التغليف ..... ٢٢٣
- ❑ الفصل الرابع : حرية الصحافة وسياسة التبعية ..... ٢٢٩
- ❑ الفصل الخامس : حرية الصحافة بين الحكومة والمعارضة ..... ٢٣٥
- ❑ الفصل السادس : حرية الصحافة ومخالب القوانين ..... ٢٤١

## الباب الخامس

### نصل الكلام فى فصل الختام

- ❑ الفصل الأول : رباح الديموقراطية وحرية الصحافة ..... ٢٥٩
- ❑ الفصل الثانى : ضمانات حرية الصحافة .. من أين نبدأ ؟ ..... ٢٦٧
- ❑ الفصل الثالث : الوصايا العشر لحرية الصحافة ..... ٢٧٥
- المراجع الأساسية ..... ٢٨٥



## مقدمة

### كتاب فى زمانه وفى مكانه

بقلم

محمد حسنين هيكل

هذا الكتاب فصول نجىء فى زمانها ونجىء فى مكانها ، ولعلها إلى جانب ذلك نجىء من النبع الذى كان ضروريا أن تتدفق منه أفكار صافية ورائقة عن حرية الصحافة ، حتى وإن اقترنت الحرية بالأحزان فى العنوان الرئيسى للكتاب .

زمان هذه الفصول هو الأيام والظروف التى نعيشها ، وهى مداخلنا إلى القرن الحادى والعشرين ، والآلاف الثالثة من التقويم الذى ارتضاه معظم العالم لجسب الدهور . وهذه المداخل إلى القرن الحادى والعشرين لا شك خطيرة ، والقرن الممثل المفتوح بعدما لا شك حاسم ، والعلاقة بين الاثنين أشبه ما تكون بالصراط المستقيم : إما المشى عليه إلى الأمان والسلامة ، وإما السقوط منه إلى قرار سحق فى مهوى الظلام والنسيان . وهو على وجه اليقين قرن يمكن أن تسقط وتضيع وتنمى فيه تماما بلاد وأقاليم وقارات بأكملها تخرج من حسب التاريخ !

وأما مكان هذه الفصول فهو هذا الوطن الذى يصدر فيه الكتاب ، والوطن ليس بقعة من أرض وسماء وطبيعة تنتوع تضاريسها ، فكل الأوطان كذلك . وإنما تختلف بقعة عن بقعة ، أى وطن عن وطن بمن فيه من البشر . وبالتالي فإن الحديث عن وطن بذاته هو بالدرجة الأولى حديث عن البشر الذين يعيشون فوق أرضه وتحت سمائه ووسط طبيعته ، بكل ما لديهم من ملكات موروثة ، واستعداد للفهم والعلم والاستيعاب ، وحجم التراكم الحى الذى تجتمع من ثقافتهم وتاريخهم ، وتفاعله مع العصور ومستجداتها ، ثم كفاءتهم فى توجيه ذلك كله إلى بناء العمران ، وإقامة العدل ، والإسهام فى تمتين سلام الاحترام للذات وللآخرين والتمكين للحرية أوسع ما تكون .

وإذا كانت تلك هي أوصاف المكان ، الوطن - فإن الحدمس والحس والعين كلها تلمح أن هناك خلافاً في الموازين بين الوصف الطبيعي والموصوف الواقعي ، مما يحتاج إلى فكر وقول بقصد التعديل والملاءمة ، وإعادة الواقع إلى اتساقه المرتجى مع المثال .

بعد زمان الكتاب ومكانه ، بجيء مصدره ، أو صاحبه وكتابه الأستاذ صلاح الدين حافظ . ومختصر ما يمكن أن يقال عنه أنه واحد من قلائل ظلت رؤوسهم مستقرة وثابتة فوق أكتافهم في زمان التوت فيه الأعناق ، وفي مكان دهمته فوضى عارمة باعدت بشدة بين ما هو طبيعي وما هو واقعي . ولعل ذلك كان داعي أحرانه على حرية الصحافة ، وهي مقادير أحسبها حتى هذه اللحظة واقع حال لم يكن إلى دفعه من سبيل ، ذلك لأن الصحافة - قبل أي مجال من مجالات الحياة العامة - جزء لا يتجزأ من الواقع السياسي ، وظاهرة لا تنفصل عن صلب عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في أي زمان وأي مكان .

والحاصل أنني كنت دائماً من هؤلاء الذين يجدون ربطاً عضوياً بين عملية النمو الاقتصادي الاجتماعي وبين وجود صحافة حرة ، وحكومة شعبية ، وبرلمان ديموقراطي ، وقضاء مستقل ، وجامعة مزدهرة .

هو نفسه الارتباط بين المقدمات والنتائج ، أي أن الحقائق الاقتصادية الاجتماعية هي التي تخلق آليات العمل السياسي وتحدد درجة كفاءتها في اتجاهات مطلوبة بالأمل وممكنة بالفعل .

ومن ثم فإنه من ضرور التمني أن ننصوّر صحافة حرة في مجتمع لم يكتمل نموه الاقتصادي الاجتماعي ، وبالتالي لم يتحقق ظهور مؤسساته لتجسد في الواقع قوة طبقاته وفعل حركتها وامتلاكها لدرجة من التأثير المتوازن في عملية صنع القرار ، الذي يساعد بدوره على مواصلة التقدم في كل المجالات .

وبتعبير آخر فإن الحكومة الشعبية لا توجد على المقاعد الوثيرة للسلطة من تلقاء نفسها ، ولا البرلمان الديموقراطي يولد تحت القباب العالية بمشيئة أعضائه ، ولا القانون يجلس سيداً لمجرد أن هناك مجلداً يضم أبوابه ومواده ، ولا الجامعة مزدهرة لوحدها إذا أقيمت مبانيها ، ولا الصحافة تمتلك حريتها لمجرد أن هناك لفائف ورق وآلات طباعة - وإنما ذلك كله يتخلق ويولد ويعيش بحقائق التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تجعل من قوى الشعب وطبقاته امكانية سيادة حقيقية قادرة على صنع السلطة ، وفرض المشاركة ، واحترام القانون ، وإعلاء شأن الفكر والعلم ، وإطلاق حرية المعلومات

والحوار . وليس مبالغة ذلك المبدأ المأثور الذى قال إن « الشعب لا يقدر على فرض إرادته فى البرلمان إلا إذا كان قادرا على فرض هذه الإرادة فى الشارع » .

إن تاريخ الحرية فى أوروبا الغربية ، وهى النموذج الذى تطمح بقية دول العالم إلى بلوغه ، شاهد على ذلك ودليل .



إلعل تاريخ الصحافة فى مصر شاهد ثان ودليل .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث متصلا على نحو ما بالحملة الفرنسية على مصر لأنها دهمت عزلة التخلف المملوكية العثمانية من حولها ، وشذنها راضية أو كارهة إلى تخوم الزمان المعاصر وأجوائه ، فربما نتذكر أن مطامع « نابليون » هى التى أنشأت أول صحيفة فى مصر . ثم كانت الصحيفة التالية لذلك هى تلك التى مثلت مطامح عصر « محمد على » . ثم جاءت بعد ذلك صحافة رعتها فرنسا ، وصحافة حمتها بريطانيا ، بل وعشنا حتى رأينا صحافة زرعتها الولايات المتحدة الأمريكية . ثم شهدنا أخيرا صحافة استبدلت ضوء الفكر بحريق النفط ، وأثبتت أن دافع الغواية أقوى من رادع السلطة .

إن ذلك كله كان تعبيراً عن قوة أشياء ، ومع ذلك فإن هذا كله لم يمنع حقيقة أنه حتى هذه الصحافة التى أنشأتها المطامع والمطامح ، والرعاية والحماية ، وعمليات الزرع أو الحريق - أصبحت بحكم حركة النمو الاقتصادى والاجتماعى والفكرى أدوات تنوير ونهضة ، ذلك لأن حياة المجتمعات ليست اتجاها واحدا ، وإنما هى حركة صراع متداخل متشابك مستمر .

ثم إن قوة الأشياء أيضا استطاعت أن تجيء بصحافة منبثقة من أرض أكثر أصالة وأقرب نسباً ، تواكب مع مراحل متصلة من طلب الاستقلال ، إلى طلب الديمقراطية ، إلى طلب العدل الاجتماعى ، إلى طلب التقدم . وقد أدت جميعا دورها حينما سمحت لها ظروفها ، وكان معظم الظروف ثقيلاً ومرهقاً .

وهذا كله منطقى ، فإن النمو لا يتأتى فجأة ، ثم إن نبض الحرية لا يتعطل فى انتظار النمو ، وإنما تتفاعل عناصر الحياة مع بعضها وتصنع بالصراع كما بالوفاق روحاً حية متعددة الأشكال والألوان ، قوية وغنية .

هكذا كان اتصال حرية الصحافة بالواقع الاقتصادي الاجتماعي ، ومن ثم السياسي مرحلة بعد مرحلة .



وأنتذكر حوارا مع « جمال عبد الناصر » في الوقت الذي اتجه فيه إلى إصدار قانون تنظيم الصحافة سنة ١٩٦٠ .

كنت قد اعترضت على فكرة القانون خشية على حرية الصحافة ، وقد راح بصبر يشرح لي مطلبه منه . لم يكن يريد تقييد الصحافة ، بل إنه على العكس يريد تأمين حريتها ، وسبيله إلى ذلك أن يمنع الملكية الفردية للصحف ، فهذه الملكية الفردية هي التي تسمح بدخول مصالح القوى المتميزة ، بل والدول الغالبة ، للتحكم في الخبر والرأي . وناقشته في أن ملكية الدولة للصحف ليست ضمانا للخبر والرأي . وكان رده أنه لا يريد ملكية الدولة . وحين عرضت عليه فكرة أن تكون الصحف شركات مساهمة ، كان تساؤله : « ومن هم القادرون على شراء الأسهم والاحتفاظ بها ؟ » ثم توصل إلى صيغة تعهد بملكية الصحف إلى التنظيم الممثل لقوى الشعب العامل ، مع ضمان أن تبقى العملية الصحفية نفسها سواء من الناحية المهنية أو من الناحية الإدارية في يد العاملين في الصحف وحدهم ، ويتم ذلك ويتحقق - في رأيه - بأن توزع أرباح الصحف منصفة : نصف للإحلال والتجديد لمنشأتها ، ونصف آخر للتوزيع المباشر على هؤلاء العاملين .

وكان ذلك مفهوما في وقته وفي مناخه .

وكنت مازلت على خشيتي من المنطق العام للقانون ، ومن ثغرات فيه ، وعارضته صراحة في مؤتمر عقدته في « الأهرام » في نفس يوم صدور القانون ، وقرأ كلامي في البرقيات الصادرة من المراسلين الأجانب في مصر ذات اليوم ، واستدعاني مرة أخرى للمناقشة . وحين طالبت بيننا المناقشة كان قوله : « إذا وجدت لي حلا يمنع الملكية الفردية للصحف ، فأني على استعداد لإلغاء قانون التنظيم » .

وفيما بعد عرضت عليه الفكرة التي قامت على أساسها جريدة « الموند » الفرنسية الشهيرة التي رعاها « ديوجول » بعد تحرير فرنسا ، وبمقتضاها فإن « الموند » ملك كامل للعاملين فيها ، وجميعاتهم العمومية هي صاحبة القرار النهائي والأخير في كل شيء . ووافق « جمال عبد الناصر » على الفكرة ورأى أن تقتصر تجربتها على « الأهرام »

قبل تعميمها ، وبمقتضى ذلك ، صدر « قانون الصحافة العربية » الذى ألغاه الرئيس « السادات » فيما بعد ، عقب خروجى من « الأهرام » . ثم جرى استبداله بالقانون المشهور الذى حمل عنوان « قانون حرية الصحافة » ، والذى جاءت روحه ونصوصه أبعد ما تكون عن ضمان حرية الصحف ، وأقرب ما تكون إلى زيادة أضرارها .



وربما سمحت لنفسى أن أجازف بالقول أن أحزان الصحافة أكثر إيلا ما فيما هو مقبل قادم ، وأقرب الاحتمالات أن هذه الأحزان سوف تزيد . أقول ذلك بأسنى وأسف .

إن الصحافة فى البلاد النامية كانت باستمرار مهنة متعبة ، لكنها من الآن فصاعدا سوف تصبح مهنة خطيرة . ذلك لأن حركة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى هذه البلاد جميعا شبه معوقة بسبب بروز نوع جديد من النظم الامبراطورية القادرة على التحكم والحكم بوسائل الاختراق ، وليس بالوسيلة التقليدية القديمة لاحتلال الجيوش . إن دنيا القفزات الهائلة فى مجالات التكنولوجيا المتنوعة تتحول فى الأوضاع الراهنة للعالم النامى إلى سلاح ذى حدين ، فهى تعطى بريق أمل من ناحية ، وهى من الناحية الأخرى تؤدى مهمة السكين : تقطع ، وتفتح ، وتكشف ، وتعزى ، وتغوص . كذلك تفعل تكنولوجيا الانتاج ، وتكنولوجيا المواصلات ، وتكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومات ، إلى آخره .

إن كل هذه التكنولوجيات تفتح الأبواب لتطلعات غير مسبوقة ، وهكذا تجرى حركة السكين . حد يبرق بوعد التطلعات المستحيلة ، وحد يجرح ويمى ويؤدى إلى النزيف !

وفى هذه الأحوال المضطربة - على حد السكين - يكون البلد المسعيد الحظ هو ذلك القادر على مجرد البقاء ، ولو باستعمال الحد الأقصى من تكنولوجيا القمع . وهو نوع التكنولوجيا الوحيد الذى تحقق فى نقله أكبر قدر من النجاح !



إن ذلك كله يضاف إلى بقايا ومخلفات عصور سبقت أو تراكبت مع عصر الحرب الباردة ، وعصر الصراعات الاجتماعية التى لحقت بأعلام الاستقلال ، وعصر النخب السياسية التى تقدمت إلى السلطة على غير استعداد ، ربما لأن النخب التى سبقتها إلى طلب الاستقلال عجزت ، ولا أقول خانت ، اجتماعيا وفكريا .

ولقد اختلط ذلك وغيره ، وصنع من حياة مجتمعات كثيرة فى العالم الثالث عجينة يصعب حساب عناصرها ، ويصعب فهم تركيبها ، ويصعب متابعة عوامل الاختمار والتفاعل فيها ، وهى فى الواقع قابلة لصنع مستنقع طين عفن ، كما أنها قابلة لصنع كتلة حرجة سائرة إلى انفجار مدمر لا شك فيه .

والمخيف فى الأمر أن عناصر السلطة التى جاءت بها العصور المضطربة السابقة ، وشكلتها المستجدات الموحشة اللاحقة ، لا تبدو واعية بما حولها ، وهكذا تتضامل السلطة إلى مجموعة تناقضات موزعة وضائعة بين أضواء تحاكي بلاط الإمارة فى « موناكو » ، وحلقات ذكر تتمثل بـ « دراويش التعايشى » فى السودان ، وقمع يضاهي ما فعله عسكر « بينوشيه » فى شيلي ، وثوراء يوازى أرسدة حسابات الجنرال « موبوتو » فى زائير .

وتلك كلها أوضاع خطيرة من القاع إلى السفوح إلى قمم المجتمعات !  
والصحافة ، بحريتها أو أحزانها ، ليست فى كوكب آخر .



هكذا فإن أحزان حرية الصحافة ليست حكرا على بلد واحد ، وإنما هذه الأحزان ظاهرة عامة فى ذلك الجزء من العالم الذى نطلق عليه تأدبا وصف « العالم النامى » حتى لا نقول عنه بفظاظة إنه العالم المتخلف اقتصاديا واجتماعيا ، ومن ثم سياسيا . وبالطبع إعلاميا بما فى ذلك حرية الصحافة .

ولقد حاولت دول العالم الثالث أن تقيم لنفسها ما أسمته « نظام الإعلام الجديد » ، وتحمس للفكرة وقتها مدير اليونسكو الشهير « أحمد مختار أمبو » . وأتذكر أنه اختارنى سنة ١٩٨٤ لرئاسة لجنة خاصة شكلها لتقييم إعلام اليونسكو ، وامتدت اجتماعات هذه اللجنة التى ضمت صفوة من ثمانية عشر كاتبا ومفكرا وسياسيا أسبوعا بأكمله فى باريس ، ثم فرغنا من إعداد التقرير ، وذهبت إلى مكتب المدير العام لليونسكو أقدم له تقريرنا . وترك « أمبو » التقرير جانبا وسألنى « لماذا لم ينجح نظامنا الإعلامى الجديد ؟ »

وكان ردى « أن الإعلام متصل بعناصر أخرى من عناصر القوة ، وأن عزله وحده عن بقية العناصر لا يحل المشكلة ، بل يزيد فى تعقيدها من حيث أنه كفيول بتورثنا نوعا من الإحباط قد نكون فى غنى عنه » .



واستطردت إلى : أن الضعف لا يصنع خبراً ، كما أن التخلف لا يمنح الاحترام  
لرأى .

ثم أضفت أن : الواجب يقتضينا جميعاً أن نحاول ، وألا نكف عن المحاولة ، حتى  
ولو أحسنا في بعض الأوقات أننا ننطح في الصخر رؤوسنا .

ولم أكن في ذلك متشائماً لأن التشاؤم إهدار للتاريخ .

وكذلك لم أكن متفائلاً لأن التفاؤل إنكار للواقع !

□

إن كثيرين بيننا يتساءلون عن الحل . وأحسب أن هذا السؤال هو نفسه مقصد  
هذا الكتاب .

والحقيقة أنني لا أعرف إجابة عليه بيقين .

● البعض منا يتحدث عن مطالبة بحرية الصحافة لا تمل ولا تكل . وأجندنى  
موافقاً على هذه المطالبة ، وإن كنت أعرف مسبقاً أنها لن تصل إلى بعيد ، فالقضية  
بالدرجة الأولى قضية نمو تمثلى - أو تتعثر - مراحلها . وقد أضيف إلى هذه القضية واقع  
الاختراق .

● والبعض منا يتحدث عن موائيق شرف يتعهد بها الصحفيون . وأجندنى موافقاً  
على هذه الموائيق ، وإن لم أكن واثقاً من النتيجة . فموائيق الشرف التى يتعهد بها  
الصحفيون قائمة فى الصحافة وفى كل مهنة متصلة بالخدمة العامة غيرها ، كالطب ،  
والهندسة ، والمحاماة ، والمحاسبة ، إلى آخره . لكن الشرف علاقة بين كل فرد  
وضميره ، وكل فرد ومجتمعه . إلا أن المشكلة فى حالة الصحافة أن هناك طرفاً آخر  
بين الفرد والضمير والمجتمع - وهو السلطة المسلحة بتكنولوجيا القمع وتكنولوجيا  
الاختراق ... ثم نوعية هذه السلطة ، ونوعية مطالبها بصرف النظر عن صيغ البلاغة  
التي تطفح بها الخطب الرسمية !

وأجندنى ميالاً فى المحاولة واستمرار المحاولة إلى اقتراح آخر يضاف إلى  
المطالبة بالحرية ، وإلى نوافع الأخذ بموائيق شرف المهنة ، وهو اقتراح فى متناول  
يد المنتمين إلى مهنة الصحافة والعاملين فى مؤسساتها ، وهم لا يحتاجون فيه إلى قوانين  
أو موائيق .

اقتراحى على شكل سؤال - هو :

• هل نستطيع أن نتمسك - إيجابا أو سلبا - بالتزامين اثنين :

١ - أن نساعد على إرساء مجموعة من القيم تستقر كتابت في كل ما نكتب وننشر ، وبينها : احترام أحكام الجغرافيا والتاريخ ، وحقوق الهوية الوطنية والقومية ، ومطالب الأمن الوطني والقومى ، ونزعة العدل والمساواة لدى البشر ، واحترام حقوق الإنسان ، وحرية المرأة ، وحرية التفكير ، وتحكيم العقل فى شئون المستقبل وأمره ، وتأكيد واقع أن الحياة صراع قوة يحقق توازن المصالح .

هل نستطيع ذلك إيجابا أو سلبا ؟ إيجابا بمعنى الدعوة إلى هذه القيم . أو سلبا بمعنى عدم المماس بها إذا كانت الدعوة إليها فوق ما نطيق ؟

٢ - أن يستقر فى وعينا وفى تصرفنا باستمرار أن جوهر حرية الصحافة يتمثل فى تدفق حر للمعلومات . إن حرية الصحافة لا تتصل بالالفاظ مهما بلغت درجة عنفها وسخونتها ، فالحقيقة أنه لا رأى حيث لا إحاطة بوقائع حدث أو دقائق موضوع .

• إن إيداء الرأى على طريقة « إننا نريد غذاء لكل جائع ، وكساء لكل عار ، ومقعدا فى مدرسة لكل تلميذ » - أقرب إلى مواضيع الإنشاء أو الإلقاء منه إلى ممارسة حرية الصحافة .

وإنما تتحقق حرية الصحافة حين تظهر كاملة وقائع حدث ، وحين تتجلى فى تمامها دقائق موضوع . ساعنها يصبح الرأى الحر حوارا بين طرفين : الصحفى والقارئ ، داخل إطار يعرف كل منهما حدوده ، ويلم كل منهما بأطرافه .

هل نستطيع ذلك إيجابا أو سلبا . إيجابا بمعنى العمل على أساس تدفق حر للمعلومات . أو سلبا بمعنى الامتناع عن الخلط والاجتزاء إذا كان الوضوح والتمام فوق ما نطيق ؟

أى أنه إذا لم يكن فى مقدورنا أن نمارس حرية الصحافة كما نريدها بغير أحزان ، فلا أقل من أن يكون فى مقدورنا أن نمنع التلاعب - مزاجيا أو ظرفيا - بالثوابت الرواسى فى حياة الشعوب والأمم ، وهى استراتيجيات بقائها وحياتها ومستقبلها .



ربما أضفت أخيرا أنه مهما كان من شأن صعوبات أو مخاطر الفترة القادمة على حرية الصحافة وأحزانتها - فلننا فى أواخر الليل ، وبقرب الفجر ، وذلك على أية حال

فترة اشتداد الظلمة . وأسبابى فى ذلك عملية - فيما أظن - بقدر ما أننى فيما سبق من هذا الحديث كنت واقفيا ، مفرطا فى الواقعية - وهى كما يلى :

١ - أن عالمنا المتحرك بحيوية فائقة ونشاط يجز الكل معه ، سواء قبل بعضهم أو عاندوا .

٢ - أن أدوات العصر أصبحت فى أيدي أجيال جديدة ، مما يعنى أن هذه الأجيال قادرة على الحوار مع العالم بلغة هذا العالم ومفرداتها .

٣ - أن حركة التعليم التى أقبلت عليها بعض أشباه النظم فى العالم الثالث ، راحت تغير بشدة ، وإن يكن بهدوء ، أنقال قرون من الركود والجمود .

٤ - أنه لم يعد فى مقدور قوة على الأرض أن تعزل ركنا منها تفعل به ما تشاء دون سؤال ودون حساب .

٥ - أن النظم الدولية فى الاتصال والمواصلات والاقتصاد ، وفى الثقافة والفنون والعلوم ، كسرت كثيرا من الاستحكامات والسدود الحاجزة أو المانعة .



ثم بقى أن أعترف بالفضل ثلاثيا للأستاذ صلاح الدين حافظ :

مرة لأنه أقدم على علاج موضوع حرية الصحافة وأحزانها بجد - متنبها .

ومرة ثانية لأنه أعطانى فرصة قراءة مخطوطة هذا الكتاب - مبكرا .

ومرة ثالثة لأنه أولانى شرف تقديمه إلى جماهير القراء - معتزا .



## تمهيد

### ... ولماذا حرية الصحافة !؟

منذ البداية يجب أن أحدد أن قضية حرية الصحافة كانت وما زالت هي قضيتي الأساسية .. لسبب بسيط هو أنني أولاً عشقت الحرية ، وثانياً احترفت الصحافة ..

ومن ثم أصبح قدرى أن تسيطر هذه القضية على فكرى وضميرى ووجدانى طوال حياتى ... فالتزمت بها ، ولم يكن غير طريق البحث الأمين طريقاً لوضع اليد على الجرح النازف !!

ولقد ساعدنى على ذلك أن الفترة الأخيرة - الربع الأخير من القرن العشرين - شهدت تدفقاً هائلاً وميلاً لا ينقطع من المطالبات والمصادمات حول حرية الصحافة ، ولم يكن ذلك سوى تعبير حقيقى عن الصراع المتصل بين أنصار حرية الصحافة وأنصار حرية قهر الصحافة !

وساعدنى كذلك أن الجميع فى عالم اليوم أصبح ينادى بحرية الصحافة سواء كان عن اقتناع بها أو عن محاولة للالتفاف حول عنقها !! لكن المهم أن العالم شهد خلال السنوات الأخيرة موجة عارمة من صرخات النداء بحرية الصحافة فى مواجهة موجة عاتية من ضربات الاعتداء عليها !

وفى هذا النطاق يجدر ملاحظة أن البعض يتصور أن حرية الصحافة هى حرية الصحفيين ... لكننا نبادر فنقول إن حرية الصحافة جزء لا يتجزأ من الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان فى أى زمان ومكان .. هى للتعبير الحقيقى عن جوهر الديمقراطية .

إذن ... نحن لا نستطيع أن نفصلها عن حرية التعبير والقول والاعتقاد والتجمع والتنظيم والممارسة ، كما أننا لا نستطيع أن نجردما من إطارها الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى ..

ونحن لا نستطيع أن نفصل حرية الصحافة عن النظم السياسية الحاكمة فى أى دولة من الدول ولا عن ممارساتها اليومية ، خاصة فى دول العالم الثالث حيث الاقتراب من مؤسستين هما المؤسسة العسكرية والمؤسسة الإعلامية ، يعنى الانتحار أو فى الأقل القليل يعنى اللعب بالنار !! فكلتاها تقوم بمهام الردع بالإقناع .. أو الإقناع بالردع !! على أنه بقدر التوسع فى ممارسة حرية الصحافة ، أو حتى المطالبة بها فى عالم اليوم بقدر ما تزيد القيود وتجهز الحدود لتحريم هذه الدعوة ، الخبيثة ، وتحجيمها ... فإذا كان المجتمع الدولى قد كثف جهوده فى العقد الأخير وراء تدعيم حرية الصحافة - والإعلام بشكل عام - فإن النظم السياسية الحاكمة فى معظم أنحاء العالم كثفت هى الأخرى جهودها للالتفاف حول هذه الدعوة الخبيثة وقهرها بطرق ديكتاتورية أو ديمقراطية ، بإجراءات استثنائية أو قانونية !! وهى فى سبيل ذلك تمارس الترغيب والترهيب معا ..

من سن القوانين وإصدار القرارات .. إلى الخنق الاقتصادى والمالى .. إلى مضايقة الصحفيين وقهرهم من الداخل بمخترعات جديدة تبدأ بالتجميد وتنتهى بالفصل .. إلى غير ذلك من سلسلة لا تنتهى من وسائل الضغط المباشر وغير المباشر .

وبقدر تقدم الإنسان فى هذا العصر ، بقدر تعقد مشاكل حرية الصحافة ، خاصة فى ظل انفجار ثورتين أساسيتين ، هما ثورة الالكترونيات وثورة المعلومات ... ومعهما انفجرت أزمات أخرى مرتبطة بحرية الصحافة مباشرة مثل أزمة الثقة ، وأزمة الصدق ، وأزمة تدخل القوى الخفية فى المجال الإعلامى لاحتله من الداخل وتفرغه من محتواه الحقيقى ..

أما الأزمة الكبرى فهى تلك العلاقات غير المتوازنة التى تسيطر على الإعلام فى عالم اليوم ، حيث تتدفق المعلومات والآراء فى اتجاه رأسى واحد : من الأغنياء المتقاعين إلى الفقراء المتخلفين .. من القمة الحاكمة إلى الأغلبية الصامتة .. من النخبة المتميزة إلى الجماهير الأمية !!

ثمة أزمات كثيرة ومعقدة تلف الصحافة خاصة والإعلام عامة بموجات ضبابية كثيفة ..

ولقد حاولت أن أسبج فى طيات هذه الموجات الضبابية ، رغم علمى بمخاطرها ومحاذيرها .. وساعدنى فى ذلك أن العالم قد شغل نفسه على مدى الأعوام الأخيرة بمشاكل حرية الصحافة ..

ومن ثم وجدت نفسي أغرق في بحر متلاطم من الدراسات والبحوث القيمة التي  
في إطارها حاولت الاجتهاد في القراءة والبحث ..  
وكان هذا الكتاب هو في حقيقته « قراءة » في حرية الصحافة بمفهوم نظري  
وعمل أيضا .. ربما كان مليئا بالأحزان .. لكنها أحزان العاشق الولهان .





## الباب الأول

### مفاهيم نظرية حول حرية الصحافة

« اقرأ وربك الأكرم . الذي علم بالقلم . علم  
الإنسان ما لم يعلم .. »

[ صدق الله العظيم ]



## الفصل الأول

### قراءة فلسفية فى المسألة الديمقراطية

« إنتى أحب الحرية ، حباً بجمعتى حريصا  
على أن تكون للمقول حريتها فى الفهم ..  
وللقول حريتها فى الإيمان .. »  
[ مصطفى عبد الرزاق ]

كانت الديمقراطية وما زالت لفظا جذابا ومعنى خلافا ، مثل غنائية عذبة يشدو بها الإنسان كلما ضاقت به سبل الحياة وتقطعت أنفاسه لهذا وراء طعامه ، أو هربا من حصاره وقهره ...

ومنذ بدايات القرن العشرين أصبح واضحا أن هيمنة الديمقراطية - فكرا أيديولوجيا ونظاما سياسيا على السواء - قد أصبحت هيمنة « طاغية » ... فقد كانت تلهم الأفكار وتهيمن على العواطف وتقود المؤسسات ، وتلهب - بالنتيجة - كل المشاعر الفردية والجماعية ... وقد حققت انتصاراتها المتوالية فى العالم ، خاصة فى أوروبا ... لذلك كان من العسير التوصل فى بدايات القرن العشرين إلى تعبير محدد للإيديولوجيات الديمقراطية ، التى أصبحت حقيقة ، ونظاما معترفا به ... لأن الديمقراطية ، أصبحت عادة من العادات العقلية والقلبية ، وانتقلت من مرحلة الصوفية بل والغيبية إلى مرحلة الممارسة السياسية الواقعية ، ومن مرتبة الإيمان إلى مرتبة التقاليد ... ومن صعيد الفكر إلى صعيد الملوك ..

ومع بروز الديمقراطية بهذا الشكل المحدد ، برز الدور المناقض لها ... وهو الدور الناقد للديموقراطية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، وبدأ الفكر الإنسانى

يطرق مجالات جديدة وآفاقا فكرية حديثة .. بل ويشكل تنظيمات سياسية لها عقائد مختلفة ، ناقدة أو مناقضة للديموقراطية بالمفهوم الذى نشأت به فى القرن الثامن عشر ، وترعرعت فى ظله خلال القرن التاسع عشر حتى وصلت إلى قرننا الحالى .

وإذا كانت العقيدة الماركسية هى أكبر وأعمق المظاهر المخالفة للديموقراطية بتطبيقاتها الأوروبية أمريكية ، فإن هناك فى داخل المجتمعات التى تحكمها المفاهيم الديموقراطية هذه مظاهر أخرى ناقدة ومخالفة أشد أثرا وأعمق تأثيرا .

وقد كان شارل موراس ، أشهر من شئ حملة النقد ضد الديموقراطية فى فرنسا مع بدايات القرن العشرين ، ذلك أنه قال : إن الأفكار الناجمة عن علوم الطبيعة والحياة ، أتت فى البداية خلال القرن الماضى دورا تاريخيا مهما .. هو الدور التحريضى والتحريرى الذى لم ينته بعد .

إن كثيرا من المفكرين انهمكوا فى دراسة قضية هل الطبيعة مؤلفة على مبدأ ، والمجتمع البشرى مؤلف على مبدأ مناقض !! أو أنهما فى الحقيقة مجرد مبدأ واحد .. أم أنهما ليسا متناقضين ، كما أنهما ليسا متماثلين ، ولكن يمكن أن يكونا معا وفى وقت واحد متناقضين متماثلين !!

لقد أثرت الدراسات البيولوجية مثلا فى علم السياسة ، فقد مكنته من إدراك جوهر الوراثة السياسية والاصطفاء والتواصل السياسى ... وقد قدمت وستقدم مساهماتها المادية ، التى لا يمكن إنكارها ، لأنه مهما كانت درجة التمايز بين الوراثة السياسية والوراثة البيولوجية ... فإن علاقات عديدة ما بين وقائع كل من الشكليات ناتجة عن أن الكائن الاجتماعى - أى الإنسان - هو كذلك كائن حى يخضع لقوانين الحياة .

إن علم السياسة ، علم بلا جدال قائم بذاته ، ولكنه أيضا لا يمكن أن تنفصل علاقته ببقية العلوم ، وكذلك علم الاجتماع هو كذلك متميز عن البيولوجيا ، لكن هذا الاختلاف والتميز لا ينفى علاقتهما المترابطة .

وببساطة يمكن القول إنه فى إمكان المجتمع أن يميل إلى المساواة ... لكن المساواة البيولوجية لا تتم إلا فى القبور !! ثم إنه كلما عاش الإنسان وارتقى ، أدى تقسيم العمل إلى اتعدام المساواة فى الوظائف ... مما يؤدى بالضرورة إلى تمايز الأعضاء وعدم المساواة ...

إن عدم المساواة هو فى أسفل درجة من السلم ، عند نقطة بدء الحياة

وانطلاقها ... لكن تقدم الحياة نفسها هو الذى يعظم هذه المساواة ... حتى انتقم هو كذلك  
ارستوقراطي ..



كثيرون من مفكرى وفلاسفة بدايات هذا القرن انتقدوا الديموقراطية بهذا الشكل  
الفلسفى الحاد الذى مارمه شارل موراس ...

لكن أعنفهم كان بلا جدال جورج سوريل الذى مجد العنف فى نقده للديموقراطية ،  
وكذلك اندفع فى تأييد الثورة البلشفية السوفيتية مثلما اندفع فى التصفيق للحركة الفاشية  
الاطالية !! وإذا كان لينين قد « نقد » سوريل ، فإن موسوليني كان على العكس معجبا  
ومغرما بسوريل ... واتخذ منه نبيا لحركته الفاشية حتى أنه قال : إننى مدبى لسوريل  
بأكثر من شيء ... ففى رأى أن العنف أخلاقى ! إنه أكثر أخلاقية من التسويات  
والمساومات .. إن الفاشية ستكون لذلك « سوريالية » .

وانطلاقا من مفهوم موسوليني لفلسفة سوريل تجاه العنف ، كتب الدوتشى مقدمة  
« للأمير » كتاب مكيافيللى الشهير ... وفى هذه المقدمة برز الاختلاف الواضح بين  
سوريل وموسوليني .. فالأول يعنى بالوجود الفردى للبشر وبالأشياء المادية ، والثانى  
لا يعنى إلا بالسلطة والسلطان ، بلا حساب للفرد أو المجموع ..

« فبعد أربعة قرون - يقول موسوليني - ماذا بقى من « الأمير » نصائح  
مكيافيللى ... هل يمكن أن تبقى لها فائدة معينة لقادة الدول المعاصرة ! ، وهل قيمة  
المنهج الذى كتب به « الأمير » ، موضوعة لإطار العصر الذى وضع فيه الكتاب ..  
ومعنى ذلك أنها محدودة الأثر ومعرضة للنفاء !!

« أم أنها على العكس تماما من ذلك .. أليست شاملة ومستمرة وه آنية » على وجه  
التحديد !!

« إننى أجزم - مجيبا عن هذه الأسئلة - أن المذهب المكيافيللى هو اليوم مستمر  
وحى وأكثر انتعاشا مما كان قبل أربعة قرون ، لأنه إذا كانت الأشكال الخارجية لوجودنا  
قد تغيرت كثيرا ، فإنه لم تظهر عمليا تغييرات جذرية فى عقول الأفراد والشعوب ... ،  
ثم يعضى موسوليني متصلا فى نفس مقدمة الأمير ... « من هم الناس فى عرف  
مكيافيللى السياسى .. وعندما نقول الناس ، هل علينا فهم الكلمة بالمعنى الضيق لها ،  
أو بالمعنى الذى يتجاوز الزمان والمكان ...

« يبدو لي أنه ، قبل أن أحل النهج السياسي لمكيا فيلي ، يجب أن ننتهز بصورة صادقة من مفهوم مكيا فيلي للناس بشكل عام ... وربما عن الإيطاليين - الذين كانوا المقياس أمامه - بوجه خاص ... إن القراءة السطحية السريعة لكتاب « الأمير » تكشف عمق التشاؤم الذي تميز به مكيا فيلي تجاه الطبيعة الانسانية ... لقد كان يحتقر الناس بشكل واضح وعميق . ومن حيث الزمن فقد انقضى منه الكثير منذ وقت مكيا فيلي ، لكن لو جاز لي أن أحكم على أشباهي ومعاصري لما استطعت على الإطلاق تخفيف أحكام مكيا فيلي ، بل ربما مضيت إلى تشديدها ...

« إنه لم يفرط « بأمره » ... النقيض بين الأمير والشعب ، بين الدولة والأفراد ... يصوره حتما مقدورا ... إن ما أطلق عليه الروح العملية والواقعة المكيا فيلية ناتج بصورة طبيعية ومنطقية عن هذا الموقف !! إن كلمة الأمير يجب أن تفهم بمعنى الدولة في المفهوم المكيا فيلي ، بينما الأفراد - بحكم أنانيتهم المتميزة - يفضلون تمجيد المجتمع ..

« ولذلك فالدولة تمثل التنظيم والتقييد ... بينما يميل الفرد دائما إلى الهروب ... يميل إلى عدم إطاعة القوانين ، للتهرب من دفع الضرائب ، للهروب من الجندية وبالتالي من الحرب ... وقليلون هم أولئك الذين يضحون بأنفسهم على مذهب الدولة ... وهؤلاء هم بالضرورة من القديسين ، بينما الباقي - هم عمليا - في حالة ثورة ضد نظم الدولة ، .

إن ثورات القرنين السابع عشر والثامن عشر حاولت حل هذا التناقض ، الذي هو أساس التنظيمات الاجتماعية ، وذلك عن طريق إظهار « السلطة » على أنها إرادة الشعب الحرة ، المنبثقة منه والمجندة لخدمته ... إن ذلك خيال ... بل هو وهم ...

ففي البداية ، لم يتم تحديد من هو الشعب ، ككائن سياسي .. إنه كائن في الحقيقة مجرد ، أين يبدأ وأين ينتهي ؟! لا أحد يعلم بالضبط ...

إن صفة السيادة الملتصقة بالشعب لها مزاج مأساوي .. كل ما هناك أن الشعب ينبغي عنه أحدا ، لكنه لا يستطيع عمليا أن يمارس أى سيادة .. وحتى في البلدان التي تطبق مناهج التمثيل الديمقراطي - البرلمان - فإن هذا التطبيق ينبع من قواعد آلية أكثر منها أخلاقية ... فهناك أوقات لا يطلب من الشعب أى شيء على الإطلاق .. لأن جوابه قد يكون معاكسا للمطلوب ... فيتم انتزاع تيجان السيادة منه - تلك التيجان المصنوعة من ورق مقوى !! ويؤمر بقبول ثورة ، أو صلح ، أو حرب !! إذ ذاك لا يبقى للشعب

غير كلمة من مقطع واحد ... تعنى الموافقة والطاعة والتأييد .. تحت شعار الإقناع بأنه يمارس حريته واختياره ...

وهكذا فإن السيادة التى قد ينعم بها الشعب ، تنتزع منه فى نفس وقت حاجته الشديدة إليها ... وتترك له فقط عندما تكون غير ضارة ...

هل هناك من ينصور أن يتم إعلان الحرب بواسطة استفتاء شعبى ... إن الاستفتاء يتم بروعة عندما يكون الأمر متعلقاً بإقامة « صنبور مياه » فى قرية من القرى ... لكن عندما تكون المصالح العليا للشعب موضع بحث ، فإن الحكومات المغرقة فى الديمقراطية تمتنع عن طرحها على الشعب ... إن أنظمة قائمة بصورة خالصة على الرضا الشعبى ، لم ولن توجد على الإطلاق .

لذلك كتب مكيافيللى فى « الأمير » : « من هنا السبب فى أن جميع الأنبياء كانوا ينتصرون عندما كانوا مسلحين ، ويخفقون عندما يكونون عزلاً ... والشعوب باعتبارها ذات طبائع متغيرة ، من اليسير إقناعها ، لكن من الصعوبة إقناعها على هذه القناعة ، لذلك عندما تكف عن الاقتناع ، يمكن إقناعها بالقوة !!

« إن موسى وسيروس وتيزيه ورومولوس لم يكونوا بقادرين على فرض إطاعة دساتيرهم لمدد طويلة لو كانوا عزلاً وضعفاء » !!



هكذا كان مفهوم موسولينى لفلسفة سوريل فى نقد الديمقراطية ... وهو مفهوم ابتعد كثيراً عن الهدف الأصلي لسوريل بل حرّفه وطوّعه للاتجاهات الفاشية لموسولينى ، تماماً مثلما فعل هتلر بفلسفة نيتشه التى جندّها لخدمة الرايخ الثالث وبناء النازية بالعنف ، ومثلما كانت الفاشية موريلية عند الدوتشى ، كانت النازية نيتشوية عند الفوهرر ...

وكلاهما ارتكبا ما ارتكبا باسم الحرية والديموقراطية ... ومثلما ترجمت مقدمة « الأمير » الاتجاهات المياسمية لموسولينى فى تقديس « سلطة الدوتشى » بصرف النظر عن الأفراد والمجموع ، ترجم « كفاحى » فلسفة هتلر فى تقديس العرقية الجرمانية والتميز العنصرى ، مثلما ترجم أيضا العداء للمهاجرين للديموقراطية باسم الديمقراطية والقومية الاشتراكية .

فهتلر يرى هو الآخر أن الملاحظة البسيطة تكفى لإظهار أن الأشكال المتعددة

التي تشكلها إرادة الطبيعة في الحياة ، إنما هي خاضعة لقانون أساسى يكاد لا ينكر أو يخرق ، والذي تعلمه حركة التناسل والإكثار ، هذه الحركة المحددة هي : أن كل حيوان لا يتزاوج إلا من نفس نوعه وجنسه ، فالعصفور يتزاوج ويتناسل مع العصفورة ، وكذلك الفأر مع الفأرة والذئب مع أنثاه ... وإن كانت هناك ظروف استثنائية تعكس المخالفة لهذا المبدأ فإنها تتم أسما عن طريق الإكراه .

ثم يصل إلى القول بأن دور الأقوى هو الهيمنة لا الانسهار مع الأضعف ... إن كل شيء في العالم يمكن أن يصير الى أحسن ، كل انحرار يمكن أن يصبح بذرة لانتصار قائم .. كل حرب خاسرة يمكن أن تكون سببا لنهوض مقبل .. كل بأس يمكن أن يؤدي إلى جعل الطاقة البشرية أكثر خصبا ، وكل اضطهاد يمكن أن يثير القوى الأخلاقية ، طالما أنه تم الاحتفاظ بالدم نقياً !! لكن فقدان نقاوة الدم تهدم السعادة الداخلية إلى الأبد ، وتحط من قدر الإنسان إلى النهاية وتخلف نتائج لا يمكن محوها ..

إن الشعوب - مازال هنتر يتكلم في كتاب « كفاحي » - التي تتخلى عن الحفاظ على نقاوة عرقها تتخلى بالتالى عن وحدة نفسها .. إن تفسخ كيانها هو النتيجة الطبيعية المحتومة لفساد دمها !!

« فإذا كانت الحركة القومية الاشتراكية تريد حقا الحصول على فضل تدعيم رسالة عظمى لمصالح الشعب الآرى أمام التاريخ ، فعلينا - دون مراعاة للتقاليد والأوهام - أن نجد الشجاعة لتجميع هذا الشعب ودفعه في الطريق التي مستخرجه من موطنه الضيق الحالي ونقوده الى أراض جديدة ، وعليها أن تزيل الاختلاف ما بين عدد سكاننا ومساحة أراضينا ... »

ويختتم هذه النزعة العنصرية الآرية غير الديموقراطية بقوله .. بما إننا - أى الشعب الألماني - حفظة أسمى إنسانية على هذه الأرض ، فعلينا أن نعى أن علينا فى المقابل أسمى الالتزامات ، ومنستجيب لذلك على أفضل صورة بمقدار ما نهتم بتوعية الشعب الألماني ببقاء عرقه ...



لقد جاء اختيارنا لنموذجى موسولبنى وهنتر ، ومفهوما للديموقراطية ودور العنف فى السلطة عند الأول ، وللعنصر والعرق عند الثانى ، نابعا من ثقافة فلسفية وتاريخية نقول : إن الديموقراطية كانت ولا تزال وسوف تظل كبش الغداء لكل قاهر



متغطرس ، وهى العبادة الفضفاضة التى لبسها الجميع وأخفوا داخلها خناجر العنف اللاديموقراطى وسكاكين الإرهاب والتسلط ... وتلك هى حقيقة المأساة الإنسانية التى جاء التاريخ شاهدا دائما عليها ، فكلما اشتدت حاجة الإنسان إلى الحرية ، ازدادت القدرة على انتزاعها منه ، وجرماته منها ليبقى الفراق الأبدى هو السيد السائد ...

ولطالما تحايل الإنسان على قيوده فراراً منها ، وبالمقابل اشتدت عليه قيوده تمسكاً به ... فمنذ ظهور الإنسان الأول ، ونزعتة إلى الحرية نزعة خلاصة طاغية ، عاشت معه وعاشته وتكونت بطروفه وتطوره ، مثلما عاشته قيود الحرية بنفس الدرجة وفى نفس الظروف ... ذلك أنه لا يمكن تحديد مفهوم الديموقراطية دون وجود الإنسان ... المواطن ، الذى يُقر بواجباته تجاه المجتمع والسلطة ، والذى يُقر له المجتمع والسلطة بحقوقه .. ومثلما قال الفيلسوف « دومينيك بارودى » فى كتابه الهام « المسألة السياسية والديموقراطية » فإن المذهب الذى نسميه ديموقراطيا بالمعنى الأوسع ، هو وحده الذى يزعم اقتراح مفهوم عقلانى وأخلاقي عن « الجمعية السياسية » ، لأنه الوحيد الذى يكون متضمنا فى نفس فكرة التجمع القومى أو الوطنى ... هذا المجتمع الذى يفترض أنه إرادى وحر ، ومتضمنا فى فكرة الدولة أو الحكومة القائمة بصورة شرعية وغير متسلطة قاهرة .

وبذلك يمكن القول إن المصلحة العامة هى الغاية الأساسية للديموقراطية المشكلة فى جمعية سياسية ، وتخصن لهذه المصلحة العامة جميع المصالح الخاصة .. فردية كانت أو جماعية ، ومواء كانت مصالح فرد أو مجموعة ، مصالح طبقة أو مهنة ، مصالح إقليم أو جيل . هى إذن تستبعد أية فكرة لتملك الأراضى ملكية خاصة سواء لعائلة مالكة أو طبقة أو طائفة متميزة .. ورفض التميز فإن الفارق الوحيد المقبول هو فارق الاستحقاق والفضيلة ، وبقبول هذا المبدأ فإن غرضها هو الصالح العام فيكون أساس وجودها هو الإرادة العامة .. والناس الذين هم جزء منها لا يعيشون فيها إكراها ، بل مرتبطون بما يعطيهم صفة الناس .. أى العقل والحرية .

ثمة معنى آخر للديموقراطية يكتسب أهمية أكبر هو أن الجمعية السياسية هذه بكامل تشكيلها يجب أن تكون المصدر الوحيد للسلطة الشرعية مثلما هى الغاية الوحيدة أيضا ... فالديموقراطية بذلك دولة تحكم نفسها بنفسها بأنماط وأشكال مختلفة ، يساهم جميع أعضائها فى إدارتها ، وكذلك فى مراقبة أعمالها .

وإذا لم يكن للحكومة الديموقراطية من صفة سوى الحفاظ على الدولة

وازدهارها ، فمن منطقها أن تستند إلى الرضا الصريح والقبول الواضح والموافقة العلنية لمجموع أعضاء الدولة ، عندئذ فقط يكون هؤلاء مواطنين ، وهكذا أيضا لا يكون لها أساس معقول إلا بتقابل الاتفاقات وتبادل الخدمات بين جميع السكان ورؤسائهم ... تبادل خفى وضمنى فى البدء ، لكنه يصبح لدى شعب ناضج قادر على التفكير والنقد ، بمثابة الاستثناء الحقيقى ..

وإذا كان المجتمع حقا مجموعة من الناس الأحرار ، لا مجرد التقاء قوى عمياء صماء ، فيجب أن تكون له الكلمة الأخيرة فى مصائره ... إن الرجل السليم الإدراك لا يتميز عن الطفل أو المعتوه إلا لأن حسه السليم يهديه إلى النور الذى يقوده ... أو عند الضرورة يقنعه بالعودة والرجوع إلى من هم أكثر منه علما وخبرة ، ولأنه أيضا لم يعد تحت الوصاية المطلقة .

إن الديمقراطية فى النهاية تترجم فى حكومة عادلة لشعب ناضج فكريا وسياسيا وأخلاقيا ... تتحدد فيها الالتزامات والواجبات والحقوق ، وتتناسق فيها المصالح المتبادلة ، وتحفظ كل هذه المميزات لكل أعضائها دون تفرقة أو تميز إلا بالفضيلة والاستحقاق .

ورغم كل هذه الأفكار - المثالية - عن الديمقراطية ، إلا أن أفلاطون تنبأ منذ أزمان سحيقة بمصير سوء الأسود للديموقراطية ، لأنه ببصيرته الفلسفية العميقة ، كان يرى التافهين فى أعلى المواقع ، ولم يفكر خلال تأملاته فى السياسة ، فى القيمة الذهبية العظمى لأولئك الحكماء والعقلاء القابعين على الأرض ... وهم يحاكمون البهلوان الألعبان ...

ومنذ أفلاطون حتى اليوم ، والبهلوان يمارس ألعابه فى كل مكان ، بينما الحكماء العقلاء يتابعون محاكمته بإصرار ومثابرة ، لا تكل مع الزمن ولا تمل ... فالحرية لا تعرف الكلال أو الملل ...

## الفصل الثانى

### الحرية بين القانون وحقوق الإنسان

« إن النور الرئيسى للإعلام ، هو أن ينهم  
ويعبّر عن الرأى للعام للساند .. وأن يخلق  
فكرا أو رأيا معينا لدى الجماهير .. ثم يفضح -  
وبلا خوف - كل الأخطاء ... » !!  
[ المهاتما غاندى ]

فى يونيو ١٩٧٥ ، فاجأت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند السابقة - خلال  
ولايتها الأولى - العالم كله بإعلان حالة الطوارئ فى البلاد ، التى خاضت منذ كفاح  
الاستقلال على يد زعيمها الروحي والسياسى غاندى ثم نهرو أقوى معارك التحرر  
والديموقراطية ، وسارت على طريق الليبرالية الأوروبية طويلا ...

واستغلالاً لقوانين الطوارئ التى حكمت بها انديرا الهند بعد ذلك لعامين ، مضت  
فى طريق المنحدر الوعر ، طريق الإجراءات الاستثنائية والاعتقال ، فاعتقلت مائة ألف  
من معارضيهها ، وعطلت نشاط ٢٦ حزبا ومنظمة سياسية ، وأوقفت العمل بالدستور  
خاصة مواد المتعلقة بحماية الحريات الشخصية ، وأغلقت المحكمة الدستورية ،  
وتوسعت إلى أقصى مدى فى استخدام قانون الأمن الداخلى الذى أصدره البرلمان الهندى  
فى عام ١٩٧١ ...

وفى هذا الجو الغريب على الهند وعلى انديرا نفسها ، تحولت التجربة  
الديموقراطية والبرلمانية هناك إلى مسخ ، واختفت عنها بصفة الحرية التى طالما تغنت  
بها وبهرت بنجاحها دول وشعوب عديدة فى العالم الثالث ، كانت تتخذ من الهند نموذجا  
فى النظم السياسية للبلاد حديثة الاستقلال فقيرة الموارد كثيرة المشاكل ...

لقد ارتكبت انديرا غاندى - التى أسمتها المعارضة وقتها - بالديكتاتورية الصغيرة - خطأ عمرها وخطيئة تاريخها ، وخسرت رصيدها الديموقراطى الذى ورثته عن غاندى زعيمها ، وتدريب عليه فى حضن نهرو - والدها - وشربته من كل حضارة الهند القديمة المتسامحة المنطلقة المتحررة ...

وكان خطأ انديرا ممتثلا فى فرض الاجراءات الاستثنائية وقوانين الطوارئ من ناحية ، وتطبيق التعقيم الإجبارى قسراً على الرجال فى دولة شرقية زراعية تقليدية بكل المقاييس ، من ناحية أخرى !!

وبصرف النظر عن « الدفوع » التى قمتها انديرا لتبرير تصرفاتها غير الديموقراطية هذه ، من نوع قمع المد اليمى والإقطاعى ، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية لتغيير البناء الاجتماعى فى الهند تغييرا جذريا لصالح ملايين الجوعى والفقراء - بصرف النظر عن كل ذلك إلا أن انديرا وقعت فى المحذور ، ومضت فى طريق اللاعودة ، وركزت فى أيديها كل السلطات ...

#### فماذا كانت النتيجة الحتمية ؟

لقد سقطت انديرا فى أول انتخابات برلمانية بعد ذلك - فى عام ١٩٧٧ - أسقطها الفقراء الذين كانت تدافع عنهم ، بعد أن استطاع الاقطاعيون وكبار المستغلين ورجال الصناعة أن يستغلوا كل أخطائها الفائلة فى تأليب الفقراء أنفسهم ضدها !!

وهكذا جاءت الضربة المباشرة من سندها الأساسى طوال حكمها للهند ، تحت التأثير المباشر لخطأ استخدام الاجراءات الاستثنائية والتعقيم الإجبارى الى حدود بعد من احتمالها ..

وبتطبيق الاجراءات الاستثنائية مع فرض التعقيم الإجبارى ، أهدرت انديرا - ربما دون أن تقصد - نوعين من الحريات والحقوق ...

● حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة ..

● حرية الصحافة بوجه خاص ..

ولم يكن بعد ذلك ممكنا إلا أن تفشل انديرا فى المضى قتما بتجربة الهند الديموقراطية ، التى حاولت باجتهادها الواعى المستنير أن تطعمها بإصلاحات اشتراكية تعيد بناء التركيب الاجتماعى والاقتصادى ، وبالتالي السياسى للهند .. لكنها أعطت

خصومها فى الداخل والخارج على السواء السلاح الذى هزموها به ... سلاح معاداة الديمقراطية ومصادرة حقوق الإنسان وتعطيل الصحافة والقضاء ... وظل هذا السلاح يؤرقها ويطاردها حتى اغتيلت على أيدى المتطرفين السيخ خلال ولايتها الثانية .

لقد قامت الدنيا ولم تقعد سخطا على انديرا باسم حقوق الإنسان وحرية الصحافة ، بينما فى العالم اليوم عشرات من الحكام الأقسى من انديرا ...

ولم تكن هى الأولى فى التاريخ لكن سبقها الآلاف ... منذ أن عرف الإنسان طعم الحرية وعمق الفكر وقيمه والتناقض قائم ..

لقد حكمت « محكمة العدل » فى أثينا القديمة على سقراط بأن يموت متجرعا السم ، ثم حكم على أرسطو بالموت ، وأعدم انطيفون مؤسس علم البلاغة الأثينى ، وقتل المقدونيون السياسى والخطيب ديموستينيس ..

ولكن ..

كان هناك على أى حال ، سقراط وأرسطو ، وبدا أن التعذيب البدنى لقادة الفكر هؤلاء أثار قواهم الخلاقة ، وفشل فى أن يطمس عقولهم أو يحطم قلوبهم .

وعلى نفس النحو اضطهدت أوروبا أعظم عباقرتها ، ولم تظهر ميلاً نحو الحرية السياسية .

وراح الناس يعيشون ويبتكرون تحت طغيان خارجى ... ذلك لأنهم نعموا بحرية كامنة فى أعماق نفوسهم ، وكان واضحا ابتداء من جاليليو إلى فولتير ، أن أسباب الإكراه والضغط كانت حافزا يثير التحدى .. أكثر منها خطرا يبعث الخوف فى الناس ويدفعهم إلى تحاشيه بكل وسيلة ممكنة ... (١)



لقد ترابطت قضية حقوق الإنسان بقضية حرية الصحافة ترابطا عضويا منذ البداية ، وشهدت القضيتان عبر عصور التاريخ نضالا مشتركا ، وإن كان تحت مسميات أو أشكال مختلفة ، ذلك أنهما كلتاهما ومارالتا تأثيران أعمق ما فى الإنسان من اهتمام ومشاعر فكرية وروحية .. وكائناتنا معا أخطر القضايا التى أثارت الضمير الإنسانى عبر

---

(١) امورى ريلكور - القياصرة القلمون .

العصور ، وأهبت الصراعات وأشعلت الثورات وقلبت النظم مهما كانت قوتها ووطشها ...

ولقد جاءت الثورة الفرنسية فزادت قضية الحريات بشكل عام - التهابا ... وأطلقت صيحة الديموقراطية وحقوق الإنسان ، وركزت بشكل خاص على حرية التعبير .. على أساس أن الأصل في الحريات العامة يعود بالضرورة إلى حقوق الإنسان الطبيعية التي نشأت معه منذ بدء نشأته على الأرض ، تلك القائمة على الفطرة والبدائية ، وقبل أن تتعقد حياته ويتجمع مع غيره في مجتمعات منتظمة ، وبالتالي قبل قيام الدولة والسلطة .

ومن الطبيعي أن تتعرض حقوق الإنسان هذه وحرياته لكثير من الضغوط خلال المسيرة الإنسانية الطويلة ، ومن الطبيعي لذلك أن تستقر هذه الحقوق وتتأكد كذلك الحريات عبر كفاح الإنسان ضد الكبت والقهر والظلم والاستبداد ، ليحتفظ بحقه الطبيعي في حريته وكرامته ، ويمارس حقه في التعبير والعقيدة والعدل والمساواة .

وعلى هذا الأساس يمكن القول :

١ - إن الحرية بمفهومها الواسع حق طبيعي ثابت وراسخ للإنسان بصرف النظر عن لونه أو جنسه أو عقيدته .

٢ - إن الحريات العامة ليست منحة من أحد لأحد ، إنما هي حق أساسي من حقوق الإنسان الذي ميزه الله على غيره من المخلوقات بالعقل والفكر .

٣ - إن الكفاح القائم الآن ومنذ أقدم العصور ، ليس كفاحا لإثبات ضرورة الحريات وحتمية التمتع بها ... بقدر ما هو لإلغاء « التمييز » والتفرقة في استخدام الحريات ، لأن الحرية ليست حكرا لأحد دون أحد ، لكنها بالضرورة متلازمة مع الإنسان ذي الفكر والكرامة والحق في الحياة ذاتها .

ونحن بلا جدال نعرف جميعا أن الطغاة في كل زمان ومكان هم الذين يستبيحون الحرية لأنفسهم في الوقت الذي ينكرونها على غيرهم ... وهم الذين يتفاخرون دائما بحبهم لها . ورعايتهم لأسسها في الوقت الذي يطبقون عكسها تماما ..

ولذلك ظل الصراع قائما منذ القدم حول قضية الحريات لوضع الأسس والقواعد القانونية المحددة لحقوق الإنسان وحرياته ، تحت حماية القانون والتشريعات ، وفي ظل الالتزام الأدبي والأخلاقي قبل السياسي . ومنذ نشوء « السلطة » في المجتمعات

البشرية ، والإنسان يحاول دائما أن يمزج بين الحقوق والواجبات ، وأن يوفق بين حقوق الإنسان الفرد وحرياته من ناحية ، وبين حقوق المجتمع ومصالحه العامة وضوابط سلطته من ناحية أخرى ، خاصة وأن السلطة باسم المصلحة العامة للمجتمع ، كثيرا ما تنتهك حقوق الإنسان ، وتهدر حرياته العامة والخاصة !!



وفى إطار تقنين « الحريات » وحمايتها إزاء سلطة الدولة ، شهد التاريخ الإنسانى عدة نظريات وفلسفات ومذاهب سياسية واجتماعية وقانونية ... تحاول أن تضع الإطار القانونى للحريات ، والأسس الواضحة لسلطة الدولة تجاه هذه الحريات .. وكان أبرز هذه المذاهب :

١ - **نظرية الحق الطبيعى** : وقد نشأت على أساس تقييد سلطة الدولة طبقا لمبادئ القانون الطبيعى لحرية الأفراد ، ولما كانت حقوق الإنسان - وحرياته فى المقدمة - هى أساس القانون الطبيعى ، فإن هذه الحقوق والحريات ثابتة دائمة مطلقة تزول فقط بزوال الإنسان نفسه .

ويجب ترسيخا لذلك أن تلتزم أى تشريعات بأحكام هذا القانون الطبيعى ومبادئه الأساسية القائمة على العدالة المطلقة .

وقد نشأت نظرية الحق الطبيعى هذه عند الإغريق فى بداية الأمر ، وشهدت مرحلة تقنين أكثر دقة عند الرومان ، ثم بلغت مجدها خلال الثورة الفرنسية التى منها انطلقت صيحة الديمقراطية فى العصور الحديثة ، وعلى أسس تشريعاتها بنت معظم دول العالم وثوراته دساتيرها ومبادئها القانونية والسياسية والديموقراطية منذ بداية القرن التاسع عشر .

٢ - **نظرية الحقوق الفردية** : وتمثل المرحلة المتطورة لنظرية الحق الطبيعى .. وقد استوحيت مبادئها وأسسها الفلسفية والقانونية ، من « العقد الاجتماعى » عند جان جاك روسو . وتقوم على أن للأفراد حقوقا وحریات طبيعياً دائمة تمتعوا بها قبل أن تعرف المجتمعات فكرة الدولة ، وأن هذه الدولة قامت فى مرحلة لاحقة لا تترث هذه الحقوق وتسلبها من الأفراد ، وإنما لحمايتها وتدعيمها وإنشاء الأنماط والأساليب التنظيمية لها فقط .. وأن أى خروج من الدولة على ذلك بإهدار الحريات أو تقييدها أو المساس بها ، إنما هو تجاوز منها لوظيفتها الاجتماعية والسياسية والقانونية بشكل يسقطها .

وقد كانت هذه النظرية هي أساس « إعلان الحريات الأمريكية » في عام ١٧٧٥ الصادر عند الاستقلال الأمريكي عن التاج البريطاني ، كما كانت أساسا « لإعلان حقوق المواطن » الذي أقرته الثورة الفرنسية ، والصادر في عام ١٧٨٩ والقائم على أن الإنسان يولد ويعيش حرا متساويا في الحقوق مع غيره ، وأن هدف كل مجتمع هو المحافظة على هذه الحقوق الطبيعية الثابتة ، وأن ممارسة الإنسان لحقوقه هذه لا يحدها إلا القادر الذي يكفل حماية نفس حريات وحقوق الأعضاء الآخرين في المجتمع .



ورغم أن هذه المبادئ التي نشأت عند الإغريق والرومان في حضارتيهما القديمتين ، وتفننت من خلال الثورة الفرنسية أساسا التي جاءت منارا للحرية عند شعوب العالم ، وما زالت - هذه المبادئ - تمثل إلهاما واضحا لكثير من مشرعي الدساتير والقوانين في الدول خاصة حديثة الاستقلال ، إلا أن القرن العشرين شهد بروز ثلاثة أحداث أساسية ترتبط ارتباطا هاما بفلسفات الديمقراطية ونظريات حقوق الإنسان ، وهي :

**أولا :** بروز دور النظرية الماركسية اللينينية ، وانتقالها من مرحلة الفلسفة النظرية إلى مرحلة التطبيق العملي بقيام الثورة البلشفية وإنشاء الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧ .

وقد جاءت نظرة الماركسية اللينينية إلى الحريات وحقوق الإنسان مختلفة عن تلك النظرة التي أتت بها الثورة الفرنسية ، والمركزة على نظريات الحقوق الطبيعية والحقوق الفردية ... وأبرزت مكانها نظرة اجتماعية منبثقة من الماركسية اللينينية ذاتها ، حيث أن تنظيم المجتمع قائم على ديكتاتورية البروليتاريا .

وبذلك قامت فلسفة ونظرية سياسية واجتماعية جديدة لمواجهة فلسفات الحرية المطلقة ، والحقوق الفردية الثابتة .

**ثانيا :** اجتياح النازية والفاشية للعالم فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وقد قامت كلتاهما على فلسفة العنف والعنصرية ، وعلى تعاضد دور السلطة والدولة إزاء حقوق الإنسان وحرياته العامة والخاصة .. وكانتا بذلك نقبضا فلسفيا وعمليا لنظريات الحقوق الطبيعية والفردية ، وللنظريات الاجتماعية الجديدة التي جاءت بها الماركسية اللينينية بنفس الدرجة .



ثالثاً : توقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المكملة له من خلال الأمم المتحدة ، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفي فترة شهدت كل مأسى تلك الحرب وضحاياها ، كما شهدت موجة واسعة من الثورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة في العالم ، ضد نظم الحكم الاستعمارية التي كانت قابضة على مصائر وثروات معظم شعوب العالم ، تمارس عليها القهر السياسي مثلما تمارس القهر الاقتصادي والاجتماعي .

ولقد أدت النتائج الرهيبة لدمار الحرب العالمية الثانية ، وظهور الاتحاد السوفيتي ممثلاً لفلسفة اجتماعية جديدة معادية للاستعمار ، واتساع نطاق الثورات الوطنية والانتفاضات الشعبية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد القوى الاستعمارية ، وتقدم وسائل الإعلام الجماهيرية وتعاظم دورها في نشر الاستنارة وربط العالم بسرعة بالغة ، أدى كل ذلك إلى تعميق المفاهيم الديمقراطية وانتشار قاعدة الحرية وتحرر كثير من الشعوب ، وبروز كثير من الدول والنظم المستقلة .

ونج عن ذلك تيار جماعي عالمي مناصر للحرريات أقر في النهاية ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ ، ثم أكثر من عشرين اتفاقية دولية أصدرتها الأمم المتحدة بعد ذلك ، وكلها تركز على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الثابتة ، مثل : اتفاقية حرية التجمع وتشكيل الأحزاب والتنظيمات ، واتفاقية حقوق الإنسان الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، واتفاقية حقوق الإنسان السياسية والمدنية .



وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد جاء هو الآخر ملهماً للإشعاع الحرريات وتقنين حقوق الإنسان في معظم بلاد العالم ، خاصة المستقلة حديثاً ، إلا أنه أفرز لأول مرة نظرية جديدة تتعلق بهذه الحقوق ... وهي « نظرية أولوية الحق » .

ذلك أن الإعلان العالمي قد نقل الطبيعة القانونية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية من مجال سيادة القانون إلى نطاق سيادة الحق ... أي من مجال التطبيق المجرد للقانون ، إلى مبدأ ترجيح الحقوق والحرريات العامة على القوانين نفسها .. إذا تعارضت هذه القوانين مع الأحكام الأساسية لهذه الحقوق والحرريات . وذلك تطبيقاً لما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والقاتل بأن من الأمور الجوهرية ضرورة حماية

حقوق الإنسان بنظام قائم على الحق ، حتى لا يضطر الإنسان في النهاية - كملاذ أخير - أن يثور على الظلم والاستبداد ...

وكان من أهم مبادئ « نظرية أولوية الحق » الجديدة هذه : أن الحق مبدأ ديناميكي متحرك ، وأن على الحقوقيين أكثر من غيرهم أن يضمنوا تطبيقه ويحققوا أهدافه ، ليس فقط بهدف حماية حقوق الأفراد المدنية والسياسية في مجتمع حر ، بل كذلك بهدف توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتيح لهؤلاء الأفراد تحقيق أمانهم الوطنية المشروعة ... وأن أولوية الحق لا يمكن أن تسود إلا في ظل نظام سياسي يضعه الشعب صاحب المصلحة ... وأن حماية الفرد ضد التدخل غير المشروع والتعسف من جانب الإدارة - السلطة - هي إحدى ركائز أولوية الحق .. وأن هذه الحماية تتوقف على وجود هيئة قضائية مستنيرة ومستقلة وشجاعة ، ووجود نظام يضمن سير العدالة بفعالية وسرعة ... وأن استقلال القضاء يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر أولوية الحق ... وأن الفقر والجوع والبطالة وغيرها من الأمراض الاجتماعية هي العدو الرئيسي لأولوية الحق ، فالمجتمع الذي تنتشر فيه هذه الأمراض ، مجتمع لا تتوافر فيه كرامة الإنسان ، ولا تصان فيه حقوقه ولا تحترم حرياته .. !!

على هذا النحو جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، ويمكن تقسيمه إلى ستة أقسام رئيسية هي :

١ - **الديباجة** : جاء بها أنه لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام ، ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضى إلى أعمال همجية أدت الضمير الإنساني ... ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان ... الخ ، فإن الجمعية العامة تنادى بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، على أنه المستوى الذي ينبغي أن تستهدفه كل الشعوب والأمم ، حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع ، واضعين على أولوياتهم هذا الإعلان نصب أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات .

٢ - **المادتان الأولى والثانية** : تنصان على أن جميع الناس يولدون أحرارا - متساوين في الكرامة والحقوق ... وعلى حق كل إنسان بالتمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان بدون أي تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي .

٣ - **المواد من ٣ - ١٨** : هي التي حددت الحريات والحقوق الشخصية والمدنية .

٤ - **المواد من ١٩ - ٢١** : نصت على الحقوق والحريات السياسية الوطنية .. مؤكدة

على حق كل شخص فى حرية الفكر والديانة والضمير ، وحقه فى حرية الرأى والتعبير وإصدار الصحف وحرية استقاء الأنباء والأفكار وإذاعتها بأى وسيلة ، وحقه فى الاشتراك فى الأحزاب والجمعيات ..

٥ . المواد من ٢٢ - ٢٨ : نصت على حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مثل حق العمل والحياة فى مستوى معيشة كاف ، وحق الأمومة والطفولة والتعليم .. الخ .

٦ . المادتان ٢٩ و ٣٠ : حددتا الواجبات والضوابط القانونية والشخصية المفروضة على كل فرد لممارسة حقوقه وحرياته ، وكذلك المفروضة على الدولة لصيانتها واحترامها ... خاصة المادة الأخيرة التى نصت صراحة على أنه ليس فى هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخلو لدولة أو جماعة أو فرد أى حق فى القيام بنشاط ، أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحرريات الواردة فيه .



بعد أن استعرضنا الأسس الفلسفية والسياسية والقانونية التى قام عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، كما استعرضنا المبادئ والنصوص الواردة فيه ، فإننا يمكن أن نضع هنا بضع ملاحظات هامة منها :

● جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان كوثيقة إنسانية جديدة تؤثق وتقن وتؤكد الحريات الأساسية والحقوق الثابتة للإنسان ، وتعتبر واحدة من أهم الوثائق فى تاريخ الإنسانية التى حددت بشكل واضح حقوق وحرريات الإنسان ، كما حددت واجباته تجاهها وتجاه المجتمع والدولة .

● حظيت حرية التعبير والعقيدة والرأى - التى عليها ترتكز حرية الإعلام والصحافة - بتركيز خاص واهتمام أساسى فى الإعلان العالمى ، ليس فقط إقراراً لحق من حقوق الإنسان التاريخية الثابتة ، لكن إقراراً كذلك بتعاظم الدور الكبير الذى أصبحت تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية ، فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى ظل التقدم التقنى الواسع الذى حققته « صناعة » الإعلام ، وكذلك التقدم الذى أحرزه الإعلام فى نشر الاستنارة والحرية والوعى ، وربط الشعوب ، ونقل الآراء والأفكار والأنباء عبر قنوات بالغة السرعة حققتها فيما بعد ثورة الطباعة الحديثة ثم ثورة الالكترونيات بعد ذلك .

● إن أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقيات الدولية الملحة به والمكملة له ، خلقت منذ صدورهما وبعد تعديلها وتطويرها واستكمالها باتفاقيات جديدة ، آثارا عميقة في مجرى الحياة الإنسانية ، وفرضت مبادئها وأحكامها على كثير من المبادئ والقوانين في الدول المختلفة .. الأمر الذي أحدث مناخا دوليا عاما تتمتع فيه حقوق الإنسان وحياته الأساسية بقدر كبير من العناية ، على الأقل من الناحية النظرية !!

● ورغم ذلك فإن كثيرا من النظم الحاكمة مازالت تنكر من الناحية الواقعية والعملية - كل هذه المبادئ المعترف بها دوليا ... بل تمضي أكثر في طريق استخدام هذه المبادئ نفسها ، واستغلال المناخ العام السائد ... لضرب الحريات والحقوق باسم القانون والأمن القومي والصالح العام .

● في هذا الإطار يأتي الإعلام في مقدمة « المضروبين » المعاقبين .. حتى أن الأمم المتحدة نشرت مؤخرا تقريرا خطيرا عن حرية الصحافة في العالم ، قالت فيه إن ١٦ دولة فقط من مجموع دولها الأعضاء ، هي التي يمكن أن يقال عنها إنها توفر حرية الصحافة إلى حد ما !! وأتبعته منظمة العفو الدولية بأحد تقاريرها السنوية ، قالت فيه إن ٣٠ دولة على الأقل تعتقل الصحفيين فيها بشكل منظم ومستمر ، متتهكة المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان !

● إن حرية الصحافة ، والإعلام بشكل أوسع - هي جزء لا يتجزأ من الحريات العامة ، لا تنفصل عنها بأي شكل من الأشكال .

فمجتمع لا يتمتع فيه الإنسان بحرية العمل والتعليم والعقيدة والاعتقاد ، لا يمكن أن تنمو فيه حرية الصحافة .

ومجتمع ينمو فيه البطش الإداري أو الكبت السياسي والضغط الاقتصادي والقمع الاجتماعي ، لا يفرج إلا علما صادقا ولا صحافة حرة .

● رغم أن كل الدساتير في العالم تقريبا تنص صراحة على حماية الحريات العامة للإنسان ، وحرية الصحافة والإعلام في مقدمتها ... إلا أن النص في الدساتير وحده ليس هو المقياس الحقيقي للحرية ... إنما المقياس الأساسي هو القدرة على الممارسة الحرة ، وتطبيق المبادئ القانونية والنصوص الدستورية تطبيقا نابعا من الاقتناع والاحترام والرغبة أيضا في الممارسة الحقة ... وتطبيقها بالمفهوم الواضح الصريح لها ، وليس بالتأويل والتفسير المحرف والخطيء والمغرض !!

## الفصل الثالث

### لا حدود للقيود !!

« على الدولة ألا تنفذ جادة الصواب بسبب  
الخزعبلات التي تسمى حرية الصحافة ..  
وعليها أن تقبض بيد من حديد على أداة تكوين  
الشعب - الصحافة . » !

[ هتلر ]

منذ قرون والإنسان في هذا العالم يحاول أن يضع في الدساتير والقوانين المحلية والدولية ، تعريفا ما ، لحرية الصحافة ، إلا أنه حتى الآن ورغم المحاولات الكثيرة التي بذلت - وطنيا ودوليا - لم يظهر تحديد واضح لمفهوم حرية الصحافة على وجه دقيق .

ولعل التعريفات الأولى لهذا المفهوم جاءت على شكل مقنن في دستور ولاية « فرجينيا » الأمريكية سنة ١٧٧٦ بالنص التالي : ( حرية الصحافة إحدى الأعمدة الأساسية للحرية ، ولا يمكن تقييدها إلا من جانب الحكومات الاستبدادية ... ) ، بينما جاء التحديد الأوضح فيما بعد ، عندما أعلنت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ في إعلان حقوق الإنسان والمواطن : ( إن حرية إيلاخ الآراء من أعلى حقوق الإنسان ، وكل مواطن حق الكلام والكتابة والطباعة بحرية ، مقابل أن يتحمل مسؤولية الإفراط في ممارسة هذه الحرية طبقا لما هو محدد قانونا ... ) :

وإذا ما قسمنا الواقع السياسي ، بشكل من الأشكال ، إلى ثلاثة اتجاهات أساسية هي : الليبرالية ، والاشتراكية ، والديكتاتورية .. فسوف نجد أن تعريف حرية الصحافة يختلف بالطبع من اتجاه لآخر ، ذلك أن الصحافة بلا شك مرتبطة ارتباطا أساسيا بالنظم السياسية ومفاهيمها الأيديولوجية .

فبينما نجد أن مفهوم حرية الصحافة في الاتجاه الليبرالي قد استقر على ما حدده قانون ١٨٨١ الفرنسي المنظم للصحافة في مبدأ : ( إن حرية الصحافة مكفولة ضمن إطار تشريعات محددة وخاصة ) ، نجد أن لينين - في المذهب الاشتراكي - قد حدد ذلك المفهوم بقوله : ( إن حرية الصحافة معناها أن يتمكن جميع المواطنين ، بدون استثناء ، من التعبير عن آرائهم بحرية ، والواقع أن الأغنياء والأحزاب الكبيرة وحدها هي المحتكرة لحرية الصحافة ... ) .

ثم نجد أن هتلر - معبراً عن الاتجاه الفاشي الديكتاتوري - قد قال في كتابه الشهير « كفاحي » الذي حدد فلسفته السياسية : ( على الدولة ألا تنفقد جادة الصواب ، بسبب الغزربات المسماة حرية الصحافة .. وعلى الدولة ألا تنسى واجبها .. وعليها أن تقبض بيد من حديد على أداة تكوين الشعب - يعني الصحافة طبعاً - وتضعها في خدمة الدولة والأمة ... ) .

ورغم خلاف الأنظمة السياسية والمذاهب الفكرية ، حول تحديد مفهوم حرية الصحافة حتى اليوم ، ورغم ثورة العلم والتكنولوجيا التي يعيشها عصرنا الآن بكل ما عكسته على حرية التعبير ووسائله المختلفة من مؤثرات ، إلا أن هناك حقيقة مؤكدة هي : أنه حينما نقاس أهمية وسائل الاتصال التي تبرز في حياة الناس اليومية بدرجات متزايدة يوماً بعد يوم ، كعوامل أساسية للتعليم والتقدم الاجتماعي ، يظهر « حق الناس في الإعلام وحقوقهم في المعرفة » أكثر من أي وقت مضى كضرورة حيوية لحياة الشعوب ، والتركيز على فكرة الحرية والحق في استقبال وتلقي المعلومات ، في الوقت الذي تتزايد فيه مع تقدم العصر ، العقبات والعراقيل التي تعترض الحق في الإعلام ، وتكبل الحرية في تلقي المعلومات !!

وهذا هو واحد من تناقضات حياة الشعوب في هذا العصر ! كما أنه أحد أسباب الفشل الدولي في وضع تحديد واضح لمفهوم حرية الصحافة .

نستثنى من ذلك الفشل بالطبع المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهو النص القانوني الدولي العام الوحيد الذي صدقت عليه دول العالم في ميدان الصحافة .. تقول هذه المادة : ( لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ، وهذا يعني ضمناً حقه في الحصانة من أجل آرائه ، ولكل فرد الحق في البحث عن المعلومات والأفكار ونشرها بأي وسيلة من وسائل التعبير وبغض النظر عن أية حدود ) .

إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يشكل ، على خطورته ، تعهداً ملزماً

للدول المختلفة ، كما هو الشأن مع العهدين الدوليين المعروفين : الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الصادرين في عام ١٩٦٦ (٢) .

وتنص المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الآتي :

- ١ - لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون أن يتعرض له أحد .
  - ٢ - لكل إنسان الحق في التعبير ، وحرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار ، وتلقيها وإذاعتها دون أى حدود ، بالقول والكتابة أو الطباعة أو الفن ، أو أى وسيلة أخرى يراها .
  - ٣ - ينطوى استعمال الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة على واجبات ومسؤوليات خاصة ، يجوز لذلك ، إخضاعه لبعض القيود طبقاً لنص محدد في القوانين لتأمين الآتي :
- ( أ ) احترام حقوق الغير وسمعتهم .
- ( ب ) حماية الأمن القومي ، أو النظام العام ، أو الصحة العامة ، أو الآداب العامة .



ولقد تعرضت محاولات تحديد مفهوم واضح لحرية الصحافة ، للتغيير والتطوير بسبب عدة عوامل أهمها ، التقدم العلمي والتكنولوجي ، الذي أدى إلى تطور مذهب في وسائل الاتصال والأقمار الصناعية وفنون التصوير والراديو والتلفزيون وصناعة الصحف والطباعة والنشر ، وكذلك بسبب الثورات الوطنية في العالم وما أحدثته من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية ، وخاصة في الدول النامية .

وفي ظل ذلك لم تعد الصحافة - التي نبحث عن مفهوم لحريتها - تمثل ترفاً اجتماعياً أو سياسياً ، في دولة من الدول ، مهما كانت طبيعة مذهبها الإيديولوجي أو منهاجها السياسي . ولم يعد حق التعبير وحرية الرأي ، حقاً فريداً للمواطن ، بل أصبح حقاً عاماً للمجتمع ككل ، بعد أن احتلت الصحافة - رغم كل القيود التي تتعرض لها في

---

(٢) عبد الرحمن اليوسفي - حرية الصحافة - بحث .

الدول المختلفة - مكانها كقوة توجيه وتنوير قومي في كل مجتمع مهما حاول حكامه كبت أنفاسها . ولقد نتج عن ذلك ، أن توسع مفهوم حرية الصحافة ذاته ، وأصبح يشمل بشكل أساسي : الاعتراف للصحافة بضرورة ممارسة المهمة القومية الشاملة في المجتمع ، كمؤسسة قومية على قدم المساواة مع البرلمان والجامعات ومنابر الفكر والرأى الأخرى ، وكفالة الحق في حرية التعبير كتابة وقولاً وفناً ، والحق في طلب المعلومات بحرية كاملة ، والحق في إزاحة ونشر هذه المعلومات ، والنضال بكل الطرق والوسائل ضد فرض الرقابة مهما كان نوعها ، ومهما كانت الصور المتخفية فيها ، وضد كل القيود والضغط المهنية التي قد تحاول السلطات ممارستها ضد الصحفيين ، الذين أصبحوا يمارسون مهام سياسية واجتماعية من الدرجة الأولى ، خاصة الضغوط الاقتصادية والسياسية والإدارية ، وكذلك - وهذا هو الأهم - الضغوط التشريعية والقانونية ، والتي في ظلها تستطيع أى سلطة أن تكبت حرية الصحافة بالنفاذ من الثغرة المتعارف عليها دولياً ، والتي نقرأها في كل المساتير والقوانين وهي عبارة ( في حدود القانون ... ) .

ولا شك أن هذا كله يجرنا إلى القول تحديداً ، إن حرية الصحافة ليست مستقلة أو قائمة بذاتها ، فالحرريات العامة لا تتجزأ ، لكنها كل واحد .. والصحافة الحرة لا توجد ولا تزدهر ولا تمارس عملها إلا في مجتمع ديمقراطي يتمتع مواطنوه بالحرريات العامة . ومن المبحث هنا أن ندرس الحرريات العامة بشكل منفصل عن النظريات السياسية التي تحكم المجتمع ، والأيديولوجيات التي تتبعها الدولة ، كما أنه من المبحث أيضاً أن نؤكد على حرية الفرد وحده دون النظر بعين الاعتبار لضوابط النظام السياسي القائم في المجتمع ... وهنا ينشأ السؤال المحير : كيف نوفق بين حرية الفرد كإنسان وحقوقه المختلفة ، وبين ضرورة خضوعه لقواعد العيش المشتركة ، في ظل حياة مشتركة هي المجتمع ؟!

وبقدر تحديدنا لمفهوم الحرية ، بقدر ما نستطيع الخروج من مأزق هذا التناقض ... الذي غالباً ما تستغله السلطات في البلدان المختلفة لضرب حرية الصحافة في بداية الطريق الطويل لضرب الحرريات العامة الأخرى ! لذلك فإن حرية الصحافة هي الامتداد الطبيعي لحرية الفكر والتعبير ، بل هي مقدمة الوصول إلى الحرريات الأخرى ، فإذا أخضعت حرية الصحافة للقيود ، كان ذلك إيذاناً بأخطار جسيمة تهدد الحرريات الأخرى . ومن أجل ذلك يكتسب النضال من أجل حرية الصحافة ، أهمية وطابعاً سياسياً قومياً في كل مجتمع ، ويتجمع حوله ومن أجله ، ليس الصحفيون وحدهم ، ولكن كل المنادين بالديمقراطية والمؤمنين بها ، حيث يصبح دورهم الدفاع



عن « حق المجتمع في الإعلام » مقدمة لحقه في باقي الحريات ، وتصبح القضية قومية شاملة وليست قضية ضيقة الأفق السياسي محبوسة في حدود مهنية أو قانونية فحسب .

ذلك أنه لو حبست القضية في حدود مهنية لأصبح الأمر خطيرا ، إذ أنه بينما نقول إن الحرية لا تتجزأ بل هي كل واحد ، يصبح النضال من أجل الحصول على الحريات منفصلا ومتقطعا ، بشكل يعطى للسلطات الحاكمة الفرصة الذهبية لضرب هذا النضال وتصفيته ، كما أنه يترك نضال الصحفيين من أجل حرية الصحافة فريسة للانفراد به من جانب السلطة الحاكمة ، من جهة ، سواء بالتعسف والعنف ، أو بالمرور من الثغرة القانونية التي توضع في كل الدساتير ، والتي تنص دائما على عبارة ( في حدود القانون ... ) انتهاء بإخضاع الصحافة لإجراءات الرقابة الحكومية ولاشتراط طلب الترخيص بالصدور مسبقا ، ولإجراءات المصادرة والمعاقبة والتعطيل ، وأخيرا الاتهام « بتجريم الرأي » وهو أخطر ما يتهم به كاتب أو صحفي أو مفكر ، من جهة أخرى .

وفي نفس الوقت ، فإنه يترك هذا النضال الشريف للإغراق في غيبوبة « الرقابة الذاتية » التي تسيطر على الصحفيين تحت تأثير أحد عاملين :

● إما لطول خضوع الصحافة للرقابة الحكومية وبطشها العنيف ، الذي يؤد بالتداعي لذة الإحساس بالاستكانة والامتثال ، ويرسب في عقول الصحفيين وضمائرهم شعورا بالخوف الدائم من الوقوع في محاذير الرقابة ، ومحظورات النشر !

ولا شك أن هذه حالة نفسية مرضية ترسبت بالفعل وبالتجربة ، في كثير من المجتمعات الصحفية في العالم ، وبشكل خاص في الدول النامية التي تعرضت لتجارب الثورات والانقلابات ونظم الحكم المهيمنة وغير المستقرة ، حيث أصبح كثير من الصحفيين فيها يعانون من حالة نفسية وعقلية ، اسمها « الرقابة الذاتية » نتيجة لطول الخضوع للرقابة الحكومية ، ويخشون باستمرار ممارسة حقهم - بل وحق المجتمع ككل - في التعبير خوفا من الوقوع تحت طائلة العقاب !! وهنا لا يصبح الأمر مجرد فقدان الصحفي لحيته ، بل هو فقدان المجتمع لحقه في حرية المعرفة والإعلام من خلال صحافة حرة .

● وإما للجوء السلطة الحاكمة إلى تكوين هيكل مسيطر داخل الصحافة من بين الصحفيين ، يتولى « الرقابة الذاتية » على ما ينشر ، وما يجب أن يحجب عن النشر .

ويأتى ذلك الهيكل المسيطر فى أشكال قانونية ومهنية مختلفة تدرج تحت أسماء متباينة ، لكنها فى النهاية تؤدى مهمة الرقابة الموجهة على حرية الصحافة ، وغالبا ما تنفذ بشكل مباشر أو غير مباشر ما تطلبه السلطة الحاكمة ، متخفية وراء هذا الهيكل .

ولا شك أن « التنظيم » مطلوب فى كل مجال .. لكن هناك فارقا دقيقا وخطا رفيعا للغاية بين التنظيم والتقييد . وتتوقف الممارسة الفعالة والناجحة لحرية الصحافة على التفرقة بين أهداف ومبادئ التنظيم ، وأهداف ومبادئ التقييد ... ومفهوم كل منهما لدى السلطة ، ولدى الصحفيين أنفسهم .



لقد أرقّت حرية الصحافة وما تعانیه من ضغوط علنية أو خفية ، كل المناضلين الديموقراطيين فى الدول المختلفة .. كما أرقّت عددا من الهيئات والمنظمات الدولية .. وعاد الكل يبحث من جديد عن طريق للخلاص .. أو بمعنى أوضح ، طريق للحفاظ على حرية الصحافة رغم اختلاف مفاهيم هذه الحرية من مجتمع لآخر .

وقد كانت إحدى أوائل المحاولات الدولية التى بذلت من أجل هذا الغرض هى تلك المحاولات التى جاءت فى تقرير المدير العام لليونسكو المقدم للدورة الثامنة عشرة - أكتوبر ١٩٧٤ - ضمن الوثيقة ١٨ م / ٥ - قطاع الإعلام ، والتى يحاول فيها معالجة قضية حرية تداول المعلومات وتنمية الحق فى الحصول عليها ، وجاءت كالآتى :

### حرية تداول المعلومات وتنمية الإعلام

يرتبط الإعلام ارتباطا وثيقا بالسياسات بقدر ما يرتبط بالتكنولوجيا . ويهدف برنامج إدارة حرية تداول المعلومات وتنمية الإعلام إلى الوفاء بالمتطلبات الحاضرة والمستقبلية فى هذين المجالين .

ويقدم برنامج حرية تداول المعلومات ، بما فى ذلك انتقال الأشخاص والمواد وتداول المعلومات والمعايير المهنية لاستخدام وسائل الإعلام ، مبادرات جديدة فى تحديد العوائق التى تعترض حرية تداول المعلومات والواجبات التى ينطوى عليها الحق فى تلقى المعلومات ... فالوصول على المعلومات ينظر إليه فى المقام الأول على أنه مشاركة فى الإعلام ، وبالتالي فى الخبرة الإنسانية ، وهو ما يسهم إسهاما جوهريا فى التفاهم المتبادل والسلام .

وتجرى دراسات تساعد على تحليل تبادل الأنباء والمعلومات وبرنامج وسائل الإعلام بين مختلف مناطق العالم . وعلى هذا الأسس تقترح تدابير يمكن أن تحسّن تبادل الأنباء ، وتقيم حوارا

أفضل بين البلدان ، ومن بين هذه التدابير إعداد مشروع إعلان بشأن حرية تداول المعلومات .

ولقد ظهرت السياسات الوطنية للإعلام ووسائل الإعلام في أشكال مختلفة منذ بدأت تكنولوجيا الإعلام تؤثر في المجتمعات الحديثة . غير أننا نجد اليوم مجموعة من وسائل الإعلام أكثر تنوعاً وأقوى أثراً ، ومازالت التكنولوجيا ماضية في تقدمها . ولهذه الأسباب يركز البرنامج اهتمامه على فهم سياسات الإعلام وتطبيقها على التنمية الاجتماعية والثقافية في عالم اليوم . وتشكل الاختبارات المتيسرة عن اتخاذ القرارات ومضامينها الاجتماعية والاقتصادية ومطلبتها من الموارد البشرية ، عناصر أساسية يتعين على الحكومات والمؤسسات المهنية أخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات .

ولذلك نرى ...

#### ( أ ) تعزيزاً لجهود الحد من عوائق حرية تداول المعلومات والتبادل الدولي في ميادين التربية والعلم والثقافة :

- ١ - يجب إجراء ونشر استقصاء عالمي عن عوائق حرية تداول المعلومات والتبادل الدولي .
- ٢ - إعداد مشروع إعلان عن حرية تداول المعلومات ، يكون مكملاً لإعلان التعاون الثقافي الذي أقره المؤتمر العام في دورته الرابعة عشرة - عام ١٩٦٦ .
- ٣ - تيسير تبادل الأنباء عن طريق تدابير تكنولوجية ، وبخاصة تشجيع المنظمات الإقليمية لجمع الأنباء .
- ٤ - المساعدة على تنمية الصحافة الدورية في البلاد النامية كي نفي باحتياجات هذه البلاد من المعلومات العلمية والتكنولوجية والتربوية .

#### ( ب ) ودعماً للالتزام بمعايير ملائمة في استخدام وسائل إعلام الجماهير :

- ١ - يجب إعداد الخطوط العريضة للقواعد الوطنية للملوك المهني ، بهدف تعزيز الشعور بالمسؤولية ، الذي ينبغي أن يقترن بالممارسة الكاملة لحرية الإعلام ، وتشجيع تطبيق هذه القواعد من قبل المحاليس الوطنية لوسائل الإعلام .
- ٢ - العمل على تعميم الإعلان الخاص بالمبادئ الأساسية التي تحكم استخدام وسائل إعلام الجماهير ، بين العاملين في حقل الإعلام وتشجيعهم على قبوله فوراً .

#### ( ج ) وتيسيراً لانتقال الأشخاص والمواد على الصعيد الدولي :

- ١ - إجراء دراسة عن إمكانية وملائمة إعداد وثيقة أوروبية للحد من عوائق السفر لأغراض التربية والعلم والثقافة والإعلام .
- ٢ - مواصلة نشر دليل ، للدراسة في الخارج .
- ٣ - عقد مؤتمر دولي حكومي للخبراء لإعداد مشروع بروتوكول أو بروتوكولات ، توسع نطاق الاتفاق الخاص باستيراد المواد التعليمية والعلمية والثقافية الذي اعتمدته المؤتمر العام في دورته الخامسة عام ١٩٥٠ ، بحيث يشمل فئات جديدة من المواد .
- ٤ - تأمين مساندة المنظمات الدولية المختصة للتدابير الرامية إلى تيسير تداول هذه المواد .

## خطة العمل

### ( أ ) تعزيز حرية تداول المعلومات والتبادل الدولي :

١ - استنصاف عن العوائق : إجراء استنصاف عالمي عن العوائق التي تعترض حرية تداول المعلومات والتبادل الدولي . ويعتمد هذا الاستنصاف - لحد ما - على ردود الدول الأعضاء ، وعلى مقترحات بشأن حرية تداول المعلومات .

٢ - إعلان بشأن حرية تداول المعلومات : إعداد مشروع إعلان بشأن حرية تداول المعلومات بهدف تأمين استفادة جميع الدول الأعضاء من التقدم التكنولوجي في مجال الإعلام . وهذا الإعلان من شأنه أن يعزز الحق في الإعلام واحترام التراث الثقافي لكل دولة ، ويقوم على أساس إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الذي أقره المؤتمر العام في دورته الرابعة عشرة ، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ويأخذ في الاعتبار نتائج البحوث التي تجريها اليونسكو عن العوائق التي تعترض حرية تداول المعلومات .

٣ - تعزيز تبادل الأنباء : من أجل تيسير تبادل الأنباء على نطاق أوسع بين البلدان النامية ، وزيادة تدفق أنبائها إلى باقي أنحاء العالم ، تعزز الترتيبات التعاونية على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي ، مع توجيه اهتمام خاص إلى إقامة روابط بين وكالات الأنباء الوطنية ، وإلى تجميع هذه الوكالات على الصعيد الإقليمي .

٤ - تنمية الصحافة الدورية : مواصلة الجهود لمساعدة الصحافة الدورية في البلدان النامية على الوفاء بالحاجة إلى الإعلام العلمي والتكنولوجي والتربوية الممتددة .

### ( ب ) تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية في استخدام وسائل إعلام الجماهير :

قواعد السلوك المهني : من أجل المساعدة على تطوير معايير مهنية ملائمة ، تعد خطوط رائدة دولية للقواعد الوطنية للسلوك المهني في مجال وسائل الإعلام الجماهيرية ، وذلك بهدف تعزيز الشعور بالمسؤولية الذي ينبغي أن يترن بالممارسة الكاملة لحرية الإعلام .



هكذا .. عرض المدير العام لليونسكو ، محاولة جديدة ، وعلى نطاق دولي ، لتدعيم حرية الصحافة وحقوق المجتمعات الإنسانية في تبادل الإعلام وانسياب حركة المعلومات ذهاباً وإياباً ، في مختلف أرجاء العالم ، دون قيود محلية أو دولية .

غير أن المحك الأساسي لتفاعلية مثل هذه المحاولة - وحتى لا تضاف إلى سابقاتها - هو القدرة على التنفيذ الفعلي ، وإن يتحقق ذلك التنفيذ إلا بتوافر عاملين :

**العامل الأول :** قابلية السلطات الحاكمة فى الدول المختلفة للاقتناع بأهمية تداول المعلومات ، وحق المجتمعات فى حرية الإعلام من خلال صحافة حرة ، واستعداد هذه السلطات الفعلى والجدى ، لإزالة القيود وتذليل العقبات التى تعترض ذلك .

**العامل الثانى :** المبادرات الشجاعة والمستديمة من جانب الصحفيين فى كل دولة ، لمواصلة النضال بكل الطرق والوسائل للحصول على حرية الصحافة .. مع الأخذ فى الاعتبار دائما مبدأ أن « الحرية تؤخذ ولا تمنح » ... وأن السلطة الحاكمة - بحكم تكوينها - لا تتنازل بسهولة عن قبضتها المسيطرة على سلاحين أساسيين فى الحكم : أولهما القوات المسلحة وقوى الأمن ، وثانيهما وسائل الإعلام ، والصحافة فى مقمتها .

وفى هذا الصدد يجدر دائما التأكيد على عدة مبادئ أهمها :

- أن النضال من أجل حرية الصحافة وحق المجتمعات فى الإعلام ، لا يجب ولا يمكن أن ينفصل عن النضال القومى من أجل الحريات العامة الأخرى . وبالتالي يجب ألا يتحول نضال الصحفيين إلى نضال فئة منفصلة من فئات المجتمع تحكمه امتيازات ضيقة أو نظرة سياسية فئوية تبحث عن مصالح ، أو تنهم أنها تبحث عن تحقيق مكاسب محدودة وضيقة .
- أن النضال من أجل حرية الصحافة ، خاصة فى المجتمعات النامية ، يجب ألا يوضع موضع التعارض أو التناقض مع أهداف النضال الوطنى فى التحرر والاستقلال والتنمية ، بل يجب أن تتلازم حرية الصحافة وحرية المجتمع فى طلب المعلومات ، مع نضال هذا المجتمع من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى ، والتقدم الاجتماعى والتنمية الشاملة .
- يجب الحذر من السقوط المفاجئ فى شباك الخداع ، التى تنصبها بعض نظم الحكم ، الضيقة الأفق ، لإلهاء الصحفيين بممارسات وهمية وشكلية لحرية الصحافة ، حتى تجهض نضالهم الحقيقى ومطالبهم المشروعة - بل مطالب المجتمع نفسه - فى ممارسة حرية حقيقية للصحافة ، مرتبطة ومستندة إلى ممارسة كافة فئات المجتمع الأخرى للحريات العامة المختلفة ، والمنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، بل وفى الأغلبية المطلقة لدمائير الدول وقوانينها .

● يجب التفريق باستمرار بين ممارسة حرية الصحافة ممارسة حقيقية بتقصي وتحقيق ونشر ومناخبة المعلومات والحقائق ، بدون مؤثرات ضاغطة من جانب السلطات الحاكمة ، وخاصة الرقابة المباشرة أو غير المباشرة ، وبين لجوء هذه السلطات إلى ممارسة حريتها هي في نشر ما تريد ، وحجب ما تريد عن الصحافة .

● هناك خيط رفيع بين ممارسة حرية الصحافة بلا قيود ، وبين محظورات ما يسمى « بالأمن القومي » التي تلجأ إليها معظم السلطات لحرمان الصحفيين من معالجة موضوعات معينة لأسباب خاصة .

والخطورة الواضحة ، أن مفهوم الأمن القومي ، قد اتسع واتسعت معه سطوة « الرقابة والمنع » بحيث أصبحت تشمل مواد بعيدة كل البعد عن التأثير المباشر ، أو غير المباشر في أمن الوطن . وأصبحت عبارة « الأمن القومي » تمثل سيفاً مسلطاً بشكل دائم على رقاب الصحفيين في معظم الدول ، بعد أن صارت ثوباً فضفاضاً ، يشمل الكثير من المواد .

● لا شك أن للصحافة ، في مجتمعات العالم الثالث أو الدول النامية ، وضعا حرجا ، في ظل مرور هذه المجتمعات بفترات الاستقلال الوطني والتحرر ، وخوض مصاعب التنمية ، ومخاطر السقوط في براثن الاستعمار الجديد ، بكل ما يصاحب ذلك من صراعات وتفاعلات متعددة الآثار .

لكن ذلك لا يجب أن يعني حرمان الصحافة من حريتها تحت شعار « مرور الدولة بظروف استثنائية » ، ولا حرمان المواطن من حقه في المعرفة والإعلام والتعبير ، وهي التجربة التي تكاد تكون متشابهة بحق في الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ... بل على العكس يجب تشديد النضال الفعال من أجل تثبيت نظرية « الجريات المتكاملة » في المجتمع ، وتلازم « حرية الوطن مع حرية المواطن » ، ومن أجل إثبات أن حرية الصحافة وحق المجتمع في ممارسة حرياته العامة المختلفة ، هما الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف القومية في التحرر والتنمية والتقدم .

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على تجربة معظم دول العالم الثالث ، التي لجأت بوعي أو بغير وعي ، إلى تكريم حرية الصحافة ومصادرة الحريات العامة ، ونصفيّة أو إضعاف منابر الفكر والرأى ، مثل البرلمان والتنظيمات السياسية والمهنية والاتحادات العمالية والجامعات والصحف ، تحت شعار المرور « بظروف استثنائية » ... فسوف

نجد النتيجة سلبية للغاية ، بعد أن تركت بصماتها المظلمة والظالمة معا على الممارسات الديمقراطية وأساعت سياسيا إلى كثير من المبادئ ، نتيجة لسوء التطبيق ، بل وأدت - مهنيا - إلى تأخر وضعف الصحافة نفسها ، وعدم قدرتها على متابعة الوقع السريع للأحداث ، وللتطور العلمى والتكنولوجى المعاصر .

ويجب هنا ألا نأخذ ذلك بصورة جماعية ، أو أن ندعى تعميم هذه النتائج ... إننا لا نستطيع إنكار نجاح معظم الثورات الوطنية فى العالم الثالث ، فى وضع الصحافة على الطريق الوطنى الصحيح ، وتخليصها من النفوذ الأجنبى والسيطرة الشخصية الاستغلالية ، من حيث المبدأ ، لكنها فى دهاليز التطبيق وقعت فى مصاعب كثيرة أساءت إلى المبدأ ، وإلى الحريات العامة وحرية التعبير فى مقدمتها !! فى ظل ما أسماه البعض - تجاوزا - « بالعصف الثورى » ، وقد اتسعت تطبيقات هذا العصف فى بعض التجارب الوطنية ، حتى أصبحت خطرا سياسيا واجتماعيا وثقافيا .



على أن حرية الصحافة تواجه اليوم عوائق متعددة ، نتيجة للتحديات الحديثة التى تواجهها مهنة الصحافة نفسها ، والتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وبلا شك فإن أبرز هذه التحديات هى على التوالى :

١ - **التحدى السياسى والاجتماعى** : خاصة فى العالم الثالث حيث تركت الثورات الوطنية وحروب التحرر الوطنى ومحاولات التنمية ، آثارها على حركة المجتمعات عامة وعلى الصحافة خاصة . وظهر نتيجة لكل ذلك مفهوم جديد لرسالة الصحافة والتزامها الاجتماعى والسياسى من ناحية ، ولقدر ممارسة الحريات الصحفية فى ظل ظروف مجتمعات تخوض مصاعب التحرر والتنمية من ناحية أخرى .

٢ - **التحدى الاقتصادى والتكنولوجى** : فقد تركت ثورة العلم والتكنولوجيا التى يشهدها العالم ، فى الثلث الأخير من القرن العشرين ، بصمات واضحة على صناعة الصحافة نفسها ، وأصبح التطور التكنولوجى المعقد يمثل تحديا حقيقيا لقدرة الصحافة على متابعة الاحداث والتطورات ، بل على متابعة تطور صناعة الصحافة نفسها .

وفى ظل هذا التحدى العصرى الشامل تحقق شيئان :

( أ ) ألغت ثورة العلم والتكنولوجيا القيود الزمنية والمكانية واختصرت المسافات والسرعات ، وحققت اتصالا مباشرا وسريعا بين المواطنين في أرجاء العالم ، عن طريق مخترعات العلم الجديد ، خاصة استخدام الأقمار الصناعية والشبكات الإذاعية والتليفزيونية الحديثة لنقل المعلومات والمواد والأحداث والحقائق والصور .

( ب ) استحدثت ثورة العلم والتكنولوجيا المعاصرة ، طفرات متصلة في صناعة الصحافة والطباعة ، ابتداء من تطوير ماكينات الطباعة ، إلى استخدام العقول الالكترونية في مختلف فروع هذه الصناعة .

وهكذا تعقدت مهنة الصحافة وتضخمت رسالتها ، وتطورت مفاهيم حريتها ، بل تداخلت المفاهيم بشكل يدعو إلى إعادة النظر فيما كان سائدا حتى الآن !!



وإزاء هذه التحديات العصرية ترميت أنواع جديدة من العوائق أمام حرية الصحافة ، وتحالفت مع الأنواع التقليدية ، لكنها شكلت في النهاية مزيدا من المصاعب والعقبات ، ويمكن تركيزها تحت عنوانين رئيسيين :

## أولا - العوائق المهنية والسياسية

( أ ) مشاكل التمويل الاقتصادي : ففي ظل تطور صناعة الصحافة بصورة ضخمة أصبح إصدار الصحيفة يحتاج إلى رصيد هائل من الأموال ، لمواجهة مطالب الآلات والخامات ، خاصة في ظل الارتفاع المذهل للأسعار العالمية والأجور والمراسلات ... الخ . وقد أوقعت مشاكل التمويل هذه ، الصحافة في محذور الخضوع للقوى الاقتصادية الأقدر على الإنفاق .. أى في أيدي الاحتكارات الاقتصادية الكبيرة ... وهكذا أصبحت حرية الصحافة ملكا في الأغلب لمن يملك القدرة على التمويل .. وهذا هو النموذج السائد الآن في المجتمعات الرأسمالية ، ومعظم دول العالم النامي .

وننتج عن سقوط حرية الصحافة في أيدي الاحتكارات الاقتصادية القادرة صاحبة المصالح ، أن أصبحت هذه الحرية مقيدة بالمصالح الاقتصادية ، وفي نفس الوقت لجأت الصحف إلى طلب المساعدات الاقتصادية السرية والعلنية ، وأصبحنا نجد اليوم ظواهر خطيرة في المجال الصحفي ، مثل : الإعانات ، سواء الحكومية أو الأجنبية ، أى من



حكومات أخرى أو أجهزة مخابرات ، أو دور نشر أو احتكارات اقتصادية أو أحزاب سياسية ... وصارت حرية الصحافة في عدد من البلدان ملكا لمن يدفع .. وهذا هو الخطر الداهم ، ليس على حرية الصحافة وحق المواطن في الإعلام ، بل على أمن الأوطان واستقلالها ... وصار سلاح المساعدات الاقتصادية أو الدعم المالي - سواء الحكومي أو الأجنبي - واحدا من أعتى أسلحة قهر حرية الصحافة بشكل مباشر .

كذلك في ظل حاجة صناعة الصحافة إلى الدعم المالي الضخم ، أصبح للإعلان سطوة طاغية على صفحات معظم صحف العالم . وصار المعلن رقيقا حقيقيا ، يصادر ما يريد من مواد مقابل نقوده ، ويفرض إعلانه فرضا ، حتى أصبحت حرية الصحافة في مآزق جديد ، نتيجة لسطوة الإعلانات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة .

ثم تأتي مصاعب ضمانات العمل أمام الصحفيين عائقا جديدا لممارسة حرية العمل الصحفي ، خاصة ضغوط الأجور والضمانات القانونية . وأمام مثل هذه الضغوط يفقد الصحفيون الاستقرار والأمن سياسيا واقتصاديا وقانونيا ، وبالتالي يفقدون حريتهم وشجاعتهم وقدرتهم الانسانية على مواجهة المصاعب ومقابلة التحديات التي تفرضها مهنة الصحافة على المشتغلين بها .

( ب ) القيود السياسية والقانونية والإدارية : وهي قيود نجدها سارية في معظم دول العالم ، تمارسها السلطات الحاكمة على الصحف ، إما لقهر الحرية مباشرة أو لتحجيم كفاءة الصحف على ممارسة هذه الحرية .

على أنه نتيجة لما سبق الإشارة إليه من أن الصحافة صارت في ظل معظم نظم الحكم ، مؤسسة قومية ذات رسالة بالغة الأهمية عميقة التأثير مع باقى وسائل الإعلام ، أصبح لا يمكن الفصل بشكل محدد بين نظام الحكم والصحافة نفسها ، فقد تحولت الصحف من مجرد مشروعات فردية - سواء لأهداف سياسية أو تجارية ، أو إعلامية وفكرية - إلى مشروعات اجتماعية ذات صبغة قومية ، تخضع بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، لتأثير نظام الحكم .

ويسرى ذلك الآن في دول العالم على اختلاف مذاهبها السياسية .. ويخطئ من يظن أن الصحافة في أى بلد تتمتع بحرية مطلقة وبشكل مثالى ، بعيدا عن ظلال تأثير الحاكم ...

إن حرية الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية - كنموذج للمجتمعات

الرأسمالية - مقيدة بأيدى الاحتكارات الاقتصادية الضخمة التي أصبحت الآن تحكم فعلا ، وترك بصمات سياستها ومصالحها على مصادر صناعة القرار السياسى وأدوات تشكيل الرأى والتأثير الجماهيرى أيضا .. رغم أن الدستور والقوانين الأمريكية ، هي أكثر القوانين فى المجتمعات الغربية ، تؤكد على حرية الصحافة ، فى ظل واجهة ليبرالية .

إن الحملة الصحفية ضد الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون فى فضيحة « ووترجيت » ليست منزهة تماما ، وليست مدفوعة بالمبدأ الصحفى القائل بضرورة كشف الحقائق ونشرها على صفحات الصحف أمام الرأى العام ، وليست فى النهاية بعيدة عن سياسة الاحتكارات الاقتصادية والتكتلات المؤثرة ماليا ، وبالتالي سياسيا ، على الصحف الأمريكية . كل ذلك رغم قدر حرية الحركة والنقد التى تتمتع بها الصحف الأمريكية !!

وحرية الصحافة فى الاتحاد السوفيتى - كنموذج للمجتمعات الاشتراكية التى تطبق المبادئ الماركسية اللينينية - ليست أيضا بعيدة عن التأثير المباشر لنظام الحكم القائم . ومفهوم حرية الصحافة فى هذا النموذج صريح ، وهو أن « الحرية للمجتمع السوفيتى » الذى يقوده الحزب الشيوعى ، حيث تصبح سياسة الحزب هى سياسة الصحف مباشرة ، كما هى سياسة وسائل الإعلام الأخرى .

وإن كان ذلك لا يمنع من ملاحظة ظهور حملات نقد فى عدد من الصحف السوفيتية ، لكنها فى الأصل نابعة أيضا من داخل الحزب الحاكم وفى إطار سياسته ، وتظل دائما محكومة بقواعد محددة ومرسومة .<sup>(٣)</sup>

يبقى بعد ذلك النموذج الثالث ، وهو دول العالم النامى ، وهى فى معظمها دول متخلفة خرجت لتوها من بين براثن الاستعمار ، تحاول الآن أن تثبت استقلالها الوطنى ، وتزيل التخلف وتبنى مجتمعات عصرية بخطط التنمية الطموحة ، فى ظل نظم تطلق على نفسها « الديمقراطية الاجتماعية » . وتحت هذه النظم أيضا لا يمكن الفصل بين الصحافة وبين مؤسسات الحكم ، خاصة بسبب الدور الخطير الذى تلعبه الصحافة مع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية فى مثل هذه المجتمعات .

---

(٣) حين تولى جورباتشوف زعامة الاتحاد السوفيتى بشر بنظريتين جديدتين هما : « البيريسترويكا » أى إعادة بناء الدولة ، و « الجلاسنوست » أى مصارحة الشعب بالحقائق ، عن طريق الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ... التى انتعشت فيها بفضل النظريتين ، روح النقد والمجاهرة بالرأى .

أى أنه ببساطة شديدة ، تصبح حرية الصحافة فى النظم الثلاثة السائدة فى عالم اليوم - الرأسمالية ، والاشتراكية ، والديمقراطيات الاجتماعية - خاضعة لتأثيرات مختلفة ، وبدرجات متفاوتة ، صادرة من مراكز الحكم ، التى تلجأ إلى تقنين علاقاتها بالصحافة - عن طريق التشريعات أو الأمر الواقع - أحيانا تحت اسم تنظيم العلاقة ، وأحيانا تحت اسم القيود سواء كانت سياسية أو تشريعية أو إدارية .

وترتبط بذلك مباشرة ، قدرة نظم الحكم على خلق حرية الصحافة بطرق أخرى .. لعل أخطرهما حبس المعلومات وتقييد حرية الوصول إلى مصادر الأخبار ، وعرقلة حركة انسياب وتداول الحقائق . وفى ظل غياب الحقائق والمعلومات ، تضيق حرية الصحافة ، وتفقد أهم مقوماتها ، وتتكاثر السحب الحاجبة والغموض أمام رأى العام ، وتسود خطط تعميته أو إغراقه فى الجهل بالحقائق وبتطور الأحداث ، وبالتالي يسهل تضليله وخداعه !!

## ثانيا . العوائق الاجتماعية والاقتصادية

لا شك أن هناك ارتباطا واضحا بين حرية الصحافة وحرية المجتمع من ناحية ، وبين المستوى الاقتصادى للمجتمع نفسه من ناحية أخرى .

ذلك أن انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، بين شعب من الشعوب ، يؤثر تأثيرا مباشرا فى قدرة الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، على العمل بكفاءة وبحرية معا ... ويؤثر على مدى توزيع الصحف مثلا ، نتيجة لضعف القدرة الشرائية ، ولتفضيل المواطن استكمال الحاجيات الأساسية الأخرى قبل متابعة الصحف أو التليفزيون .. ويصبح « هم » الحصول على المأكل والملبس والسكن والدواء أخطر كثيرا من شراء صحيفة يومية أو جهاز راديو أو تليفزيون . وفى ظل الجوع والعرى واللهث للحصول على الحاجيات الأساسية - وهو المأزق الجماهيرى الواضح فى دول العالم النامى - تأتى الكلمة وقيمتها وتأثيرها فى المرتبة الثانية أو الثالثة ، أى أنه فى ظل انخفاض المستوى الاقتصادى تنهائى قدرة الصحافة على الانتشار ، وبالتالي التأثير المتبادل ... وربما هنا يقفز الدور المؤثر للإذاعة .

ولذلك كله فإن المؤكد أن هناك علاقة نسبية بين البناء الاقتصادى ومحاولات التنمية ، خاصة فى دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وبين البناء الفكرى والإعلامى للمواطنين .

وفي ضوء ارتباط حرية الصحافة بالمستوى الاقتصادي والاجتماعى ، فإن هناك ارتباطا آخر بين حرية الصحافة وقدرتها على التأثير فى رأى العام ، وبين المستوى الفكرى والثقافى للمجتمع .

فمثلا فى دول العالم النامى : تسود الأمية بنسب تتفاوت بين ٧٠٪ - ٨٠٪ ، وينخفض مستوى التعليم ، وتسود الثقافة المزيفة والمستوردة والباهتة - فى ظل الغزو الثقافى الأجنبى - ويضعف دور وسائل تكوين الرأى العام ( الصحافة ، الإذاعة والتليفزيون ، الكتاب ، المسرح ، السينما ، الفنون التشكيلية ، الموسيقى ، والفنون الأخرى ) .

وإذا أخذنا دليلا على ذلك من الاحصاءات الدولية فسوف نجد الآتى :

( أ ) الكتاب : تقول الاحصاءات الدولية إن سكان قارات العالم الثالث ( أفريقيا - آسيا - أمريكا اللاتينية ) يمثلون ٧٠٪ من سكان العالم ، ومع ذلك فنصيبهم من الكتب لا يتجاوز ١٢٪ من المجموع العالمى بينما سكان أوروبا وأمريكا الشمالية لا تتجاوز نسبتهم ٣٠٪ من سكان العالم ولهم ٨٨٪ من الانتاج العالمى للكتب !!

وقد بلغ متوسط إنتاج العالم سنويا من الكتب فى عام ١٩٧٠ مثلا ٥٤٦ ألف كتاب ، منها ٨ آلاف صدرت فى أفريقيا ، و ٩٠ ألفا فى أمريكا الشمالية ، و ١٥ ألفا فى أمريكا الجنوبية ، و ١٠٠ ألف فى قارة آسيا كلها ، و ٢٤٧ ألفا فى أوروبا ، و ٧٩ ألفا فى الاتحاد السوفيتى ، و ٧ آلاف فى الأوقيانوس .

وبهذا تكون النسبة المئوية لإنتاج الكتاب كالاتى :

١,٥٪ لأفريقيا ، ١٦,٥٪ لأمريكا الشمالية ، ٢,٧٪ لأمريكا الجنوبية ، ١٨,٣٪ لآسيا ، ٤٥,٢٪ لأوروبا ، ١٤,٥٪ للاتحاد السوفيتى ، ١,٣٪ للأوقيانوس .

ويتوزع هذه الأرقام على سكان العالم سجد الآتى :

٢٣ كتابا لكل مليون إفريقى ، و ٢٨٠ لكل مليون أمريكى شمالي ، و ٧٩ لكل مليون أمريكى جنوبى ، و ٤٩ لكل مليون آسيوى ، و ٥٣٥ لكل مليون أوروبى ، و ٣٦١ لكل مليون فى الأوقيانوس ( لقلة عدد السكان بها ) ، و ٣٢٩ كتابا لكل مليون مواطن سوفيتى .

( ب ) الإذاعة : في العالم طبقا لاحصاءات اليونسكو عن عام ١٩٧٠ الى ١٩١١٠ محطات إذاعة موزعة كالآتي :

٦٥٠ محطة في أفريقيا ، و ٦٧٥٠ محطة في أمريكا الشمالية ، و ٤٠٠٠ في أمريكا الجنوبية ، و ١١٠٠ في شرق آسيا ( بدون الصين الشعبية ) ، و ٩٥٠ في جنوب آسيا ، و ٤٩٥٠ في أوروبا ، و ٣٠٠ في الأوقيانوس ، و ٤١٠ محطات في الاتحاد السوفيتي .

وبلغ مجموع أجهزة الاستقبال الإذاعي في العالم ٦٥٣ مليون جهاز موزعة كالآتي :

١٥,٦ مليون في أفريقيا بمعدل ٤٥ جهازا لكل ألف نسمة .  
٣٠٠ مليون في أمريكا الشمالية بمعدل ١٣٣٩ جهازا لكل ألف نسمة .  
٤٦ مليونا في أمريكا الجنوبية بمعدل ١٦٧ جهازا لكل ألف نسمة .  
٣٢ مليونا في شرق آسيا - ماعدا الصين الشعبية - بمعدل ٩٢ جهازا لكل ألف نسمة .  
٣٦ مليونا لجنوب آسيا بمعدل ٣٣ جهازا لكل ألف نسمة .  
١٢٩ مليونا لأوروبا بمعدل ٢٨٠ جهازا لكل ألف نسمة .  
٣,٦ مليون للأوقيانوس بمعدل ١٩٠ جهازا لكل ألف نسمة .  
٩٠,١ مليون للاتحاد السوفيتي بمعدل ٣٧٥ جهازا لكل ألف نسمة .

( ج ) الصحافة : في العالم ٧٦٧٩ صحيفة يومية ، توزع حوالي ٣٦٥ مليون نسخة يوميا منها :

٢١٠ صحف في أفريقيا توزع ٣,٨ مليون نسخة بمعدل ١٩ لكل ألف نسمة .  
١٨٨٠ صحيفة في أمريكا الشمالية توزع ٦٧ مليون نسخة بمعدل ٢٩٥ لكل ألف نسمة .  
١٠٨٥ صحيفة في أمريكا الجنوبية توزع ١٨ مليون نسخة بمعدل ٦٥ لكل ألف نسمة .  
٣٦٠ صحيفة في شرق آسيا توزع ٥٧ مليون نسخة بمعدل ٣٤١ لكل ألف نسمة .  
١٦٠٠ صحيفة في جنوب آسيا توزع ١٧ مليون نسخة بمعدل ١٦ لكل ألف نسمة .

١٨٠٠ صحيفة فى أوروىا توزع ١١٩ مليون نسخة بمعدل ٢٩٥ لكل ألف نسمة .

١١٤ صحيفة فى الأوقيانوس توزع ٥,٦ مليون نسخة بمعدل ٢٩٦ لكل ألف نسمة .

٦٣٠ صحيفة فى الاتحاد السوفيتى توزع ٧٧ مليون نسخة بمعدل ٣٢١ لكل ألف نسمة .

من قراءة الأرقام بدقة ، نستطيع أن نثبين بسهولة العلاقة بين النمو أو التخلف ، وبين قدرة وسائل الإعلام على الانتشار والتأثير ، وبالتالي إمكانية انسياب المعلومات بحرية وممارسة المجتمع حقه فى الإعلام أو العكس ، حيث تصبح عوامل التخلف وانتشار الأمية وضعف المستوى الاقتصادى عائقا أساسيا من عوائق حرية الصحافة والإعلام .

ولذلك فقد أصبح من الضرورى ارتباط خطط التنمية ومحاولات إزالة آثار التخلف والاستغلال فى المجتمعات النامية ، بخطط محور الأمية ، وبإطلاق الحريات العامة ، وبتدعيم حرية الصحافة والتفكير والتعبير ، وبتوسيع الممارسات الديمقراطية على كل المستويات .. باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا تنفصل عن ممارسة الحريات ، بل تندعم بها ، فكلاهما يهدف إلى تكوين مواطن عصى وديموقراطى معا فى مجتمع سوى يحاول اللحاق بالعصر .



إنتاج الكتاب لعام ١٩٧٦  
إحصاء اليونسكو

المناطق الأساسية	عدد الكتب		النسبة المئوية للتوزيع	
	بالآلاف	لكل مليون من السكان	إنتاج الكتب	السكان
العالم	٥٩١	١٨٦	١٠٠	١٠٠
أفريقيا بما فيها الدول العربية	١١	٢٦	١,٩	١٣,٠٠
آسيا بما فيها الدول العربية	١٠٠	٧٠	١٦,٩	٤٥,٢٠
باستثناء الصين وكوريا	٩١	٣٨٢	١٥,٤	٧,٥٠
أمريكا الشمالية	٣١	٩٣	٥,٢	١٠,٥٠
أمريكا الجنوبية	٢٦٩	٥٦٥	٤٥,٥	١٥,٠٠
أوروبا	٥	٢٢٧	٨	٧٠
الأوقيانوس	٨٤	٣٢٦	١٤,٢	٨,١٠
الاتحاد السوفيتي	٦	٤٠	١,٠	٤,٥٠
البلاد العربية مجتمعة	٤٩١	٤٣٤	٨٣,١	٣٥,٦٠
البلاد المتقدمة	١٠٠	٤٩	١٦,٩	٦٤,٤٠
البلاد النامية				





## الفصل الرابع

### حق الاتصال وحرية الإعلام

« لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ،  
ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء واستقاء  
الأخبار والأفكار وتلقيها وإذاعتها ... »  
[ المادة ١٩ من إعلان حقوق الإنسان ]

منذ أن صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ عن الأمم المتحدة ،  
وحق الإنسان في الإعلام ، حق دولي معترف به ، يصل أحيانا في بعض الدول إلى  
حد التقديس ، وينتهك أحيانا أخرى في دول أخرى إلى حد الامتهان .

وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، قد نص في مادته التاسعة عشرة لأول  
مرة في تاريخ المواثيق الدولية على حق الإنسان في الإعلام ، فقد أدت التطورات العلمية  
والتكنولوجية ، وكذلك ثورة المعلومات التي برزت منذ بداية السبعينات في العالم كله ،  
إلى صعود حاجة جديدة من حاجيات الإنسان الأساسية ، وإلى بحثه عن حرية جديدة  
من الحريات غير المعروفة فيما قبل ، وخاصة خلال العقدتين التاليتين لصعود الإعلان  
العالمي لحقوق الإنسان مع ما فيه من حق الإعلام .

ففي عام ١٩٦٩ بدأ العالم يسمع من خلال بعض الأكاديميين والمثقفين والإعلاميين  
لأول مرة عن « حق الإنسان في الاتصال » ، ومن ثم تطور الأمر إلى حرية الإنسان  
في الاتصال ، ليكون مكملا لحق الإنسان في الإعلام الذي تقرر واعترف به دوليا من  
خلال صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨ .

ويجدر منذ البداية ونحن نتعرض لذلك الترابط العضوي بين حق وحرية الإعلام ،

وحق وحرية الاتصال ، وهو ترابط جديد - بلا شك - بالنسبة للمهتمين به وكذلك السلطات المحلية والدولية المتتبعة لهذه التطورات ، يجدر أن نعترف بأن خلافا جزريا أساسيا مازال قائما بل ومتزايدا بين دول العالم ومنظوماته وسلطاته على مفهوم الإعلام ، وبالتالي على مقاييس حريته ، وذلك تبعا لاختلاف النظم السياسية والاجتماعية والعقائدية والايديولوجية ، وأيضا تبعا للتراث الحضارى لكل منها .

ففى داخل المجتمع الدولى مازالت توجد خلافات أساسية بين الدول حول دور السلطة أو الدولة فى توجيه الإعلام وتسييره ، كما توجد اختلافات أعمق وأشمل ، وبالتالي أخطر ، حول « مفهوم الدولة » نفسه ، الأمر الذى يؤدى بالطبع إلى بروز مواقف متعارضة ومتناقضة حول دور السلطة فى مجال الإعلام .

ففى البلاد التى ورثت تقاليد « القانون الرومانى » ينظر إلى الدولة على أنها رأس الأمة ، الأمر الذى يؤكد وحده ضمان وحدتها والدفاع عن كيائها وتطويرها وتنميتها إلى الأحسن . ولذلك فإن مبرر وجود الدولة على رأس الأمة ، يحظى بالقبول والموافقة التامة . فالدولة أى السلطة التنفيذية ، فى نظر المواطن ، هى المسئول الوحيد عن مصيره ، وهى الحكم الوحيد فى أى خلافات تنشأ بين المواطنين باعتبارها حكما فوق كل الآراء والأديان والقيم المعنوية ، وهى وحدها تستطيع أن تثبت بشكل نهائى فى تقرير الخير أو الشر .

ولكل هذه المبررات يحق للدولة بهذا المفهوم السيطرة على رأى العام ، لتضمن سيادة المصلحة العامة وارتفاعها فوق كل الاعتبارات الخاصة ، وهى المصلحة التى يجب على كل أنشطة الأمة وفروعها - خاصة الإعلام - الإسهام إيجابيا فى إعلاء شأنها وتماسك قدرها .

بينما هناك بلاد أخرى ، تميز تاريخها بالكفاح الذى قادته شعوبها طويلا من أجل إلغاء الامتيازات المطلقة للسلطة التنفيذية ليتمتع الفرد بقدر أكبر من الحرية ، يسودها الاقتناع بأن حرية الإعلام وحرية الرأى لازمتان للممارسة الديمقراطية السليمة ، لأن هذه الحرية هى الوحيدة الكفيلة بمراقبة ونقد وتوجيه السلطة التنفيذية .

ولا يعترف مواطنو هذا النوع من البلاد بوجود « الدولة » بنفس المعنى الذى تحمله هذه الكلمة فى بلاد أخرى ، كذلك الوارثة لتقليد القانون الرومانى مثلا . وهم بهذا الموقف السياسى يحظرون على السلطة التنفيذية - نظريا على الأقل - التدخل فى مجال الإعلام ومحاولة السيطرة عليه وتوجيهه ، وذلك بحكم التقاليد الموروثة ، وأحيانا بحكم

المستور . إذ أنهم يؤمنون بأن مراقبة السلطة ونقدها عن طريق للرأى العام « المستنير »  
هى خير تأكيد وضمان لحريتهم .

ولا شك أن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا عميقا بالتراث الوطنى ، وبالقِيم التى  
اكتسبتها مثل تلك الشعوب من خلال النضال الدامى الذى مارسته لإلغاء السلطات  
الاستبدادية المطلقة والامتيازات الهائلة التى كانت تتمتع بها « سلطة الدولة » على حساب  
حرية الفرد .



ومن خلال وجود هذه الخلافات الأساسية بين الدول والنظم السياسية فى عالم  
اليوم ، حول مفهوم العلاقة بين « السلطة والإعلام » ، تبرز إلى الوجود ، خاصة فى  
الساحة الدولية ، مجموعة متناقضات وخلافات أساسية بين الدول حول أى محاولة  
للتوصل إلى صيغ متعارف عليها لحرية الإعلام ، وبالتالي حول أى وثيقة سياسية عالمية  
يمكن أن تحوز موافقة الجميع ، مثلما حدث بصدد « مشروع إعلان المبادئ الأساسية  
الخاصة باستخدام وسائل الإعلام » الصادر عن اليونسكو ، وكذلك مثلما حدث من انقسام  
حاد فى مؤتمر اليونسكو الذى عقد فى كينيا بين الدول الغربية ، والدول الاشتراكية ومعها  
بعض دول العالم الثالث .

ويجدر أن نعترف علانية أن مثل هذه الانقسامات والخلافات أمر طبيعى ومتوقع ،  
من نظم سياسية مختلفة ومتناقضة المصالح والعقائد ، على الرغم من كل الاتهامات  
المتبادلة بوجود « أهداف سياسية » غير معلنة ، يسعى كل طرف إلى فرضها على  
الآخرين ، إن لم يكن إقناعهم بها .

نقول من الطبيعى لأن وراء وجهة نظر كل جانب تاريخا وثقافة وتقاليد راسخة  
هنا أو هناك ، ومن المؤكد أن هذه تختلف من دولة إلى أخرى ومن حضارة إلى غيرها ،  
وبالتالى تملأ وجهة النظر التى تتفق معها .

وفى إطار مسيرة الجهود المضنية لتحقيق قدر متقدم من الاتفاق أو شبه الاتفاق  
على مبادئ محددة لحرية الرأى والتعبير والإعلام ، التى تحاول منظمات دولية عديدة  
التوصل إليها ، نشرت اليونسكو مؤخرا « دراسة » حول ذلك الحق الجديد الذى بزغ  
للوجود منذ عام ١٩٦٩ وهو يحاول حتى اليوم تأكيد ذاته وإثبات وجوده ضمن حقوق  
الإنسان وحرياته ، وأعنى « حق الاتصال » . وقد أعد الدراسة ( حق الإنسان فى  
الاتصال ) « جان دارسى » ، وحاول فيها التوصل إلى « تأصيل » حق الاتصال وتعريفه

وتقنيته في ظل تجارب التاريخ ، وفي ظل المتغيرات الكثيرة التي دخلت على ممارسات حرية الإعلام والتعبير في عالم اليوم ، وكذلك في ظل انفجار ثورة العلم والتكنولوجيا بكل ما قدمته للعالم من انقلاب في صناعة الإلكترونيات ، وفي ظل ترافق وتزامن ثورة المعلومات مع ثورة التكنولوجيا ، وكلاهما يحتاج عالمنا الآن اجتياحا شاملا ، فرض هو الآخر ظروفا جديدة ومفاهيم جديدة وحلجيات جديدة ... أصبح في مقدمتها حق الاتصال .

ومع ذلك - يقول دارسي - مازال حق الإنسان في الاتصال ، مجرد مفهوم جديد في طور التكوين ، رغم أنه أعلن لأول مرة في عام ١٩٦٩ ، إلا أن ذلك الإعلان كان على نحو تجريبي فحسب ، وعلى أنه مجرد فكرة تفتح الباب أمام الباحثين لتأصيله وتعميق مفهومه ووضع أصوله وتقنين قواعده .

ومن ثم أصبح لازماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي سجل في مادته التاسعة عشرة لأول مرة في عام ١٩٤٨ حق الإنسان في الاعلام ، أن يعترف ذات يوم ويسجل حقا أوسع نطاقا ، هو حق الإنسان في الاتصال . غير أن هذا الحق الجديد الذي يتوقع له أن يصبح من حقوق المستقبل الوشيك ، لم يستكمل بعد لا شكله ولا مضمونه الحقيقي المحدد ، ومازال بعيدا عن أن يكون مبدأ راسخا ومحددا ومعترفا به .. إذ أنه مازال يجتاز مرحلة النضج والنمو والاثراء التدريجي .. وعندما تتم هذه المرحلة سيصبح على المجتمع العالمي أن يعترف به ، ويكونه حقا جديدا يمكن للإنسان ممارسته مضافا إلى حقوقه الأساسية الأخرى التي سبق الاعتراف له بحق ممارستها .

وبهذا الشأن يتأكد للإنسان - المواطن العادي - في كل دولة ومهما كانت نوعية النظام السياسي الذي يحكمه ، حق جديد كل يوم ، أو كل سنة أو كل عقد من الزمان .... المهم أن « حقوق الإنسان » تتجدد وتتصاعد يوما بعد يوم ، مثلما تتصاعد وتتجدد احتياجاته المادية ، ومثلما تتصاعد وتتجدد إنجازاته العلمية والعملية يوما بعد يوم . إن فكرة تطور الحريات والواجبات في اتجاه تصاعدي متنام هو أصل الموضوع في حقيقة الأمر ، فليس من المتصور أو من المقصود إلغاء حق اكتسبه الإنسان « بطولوع الروح » للاستعاضة عنه بحق جديد .

بل يجب أن نكون على وعى بحقيقة التيار الذي يدفع مسارنا . فهذا التقدم البطيء الذي تحرزه الإنسانية ، وهذه السيطرة الوثيدة التي يفرضها الإنسان على بيئته دون توقف ، وتلك الانتصارات المتتالية على الزمن والفضاء ، كل ذلك كفيل بأن يمنحنا كل

مرة - إذا صحت عزيمنتنا - حريات متزايدة وحقوقاً وواجبات جديدة .... وهى مرحلة جديدة ينبغي لنا أن نملك القدرة على اجتيازها اليوم أو غدا .

إن الذى فتح عيوننا وأثار انتباهنا ، وبالتالى ما أدركناه اليوم - بصورة مفاجئة إلى حد كبير - هو ذلك الدور الأسمى والمؤثر الذى لعبه « الاتصال » فى ظهور البشرية وتطورها .. وكأنه كان من المحتم حدوث انفجار هائل أو تطور مفاجئ فى إمكانيات الاتصال ، مثل ذلك الذى تراه أجيالنا اليوم ، حتى تقع أعيننا وتتركز اهتماماتنا على أهمية « ظاهرة الاتصال » التى كان لها وجود سابق ومتصل منذ البداية ، رغم تغير أشكالها .<sup>(٤)</sup>



كان الاتصال فى بدء ظهور البشرية هو أحد العوامل الهامة للاستمرار والبقاء الإنسانى ، فمصير الإنسان « الفرد » يتوقف على اتصاله بغيره .. ومن الواضح أن ظهور الإنسان واكتمال نموه فيما بعد قد اعتمد على إتمام سلسلة من عمليات الاتصال المستمرة ، ولعبت أحاسيسه خاصة السمع والبصر واللمس والتذوق ، ومن بعدها القدرة على الكلام والتعبير عن نفسه ، دوراً أساسياً فى تطور الإنسان ككائن حى ، حيث أنها هى التى قامت بتسهيل عملية الاتصال . ولذلك كله تبدو الأم التى ترضع وليدها كما لو كانت تكرر معه نفس النبرة التى مر بها الإنسان فى البدء . ونستطيع أن ندرك كيف يتحول « الأطفال الذئاب » ، الذين يشبون بعيداً عن كل « اتصال إنسانى » إلى كائنات ناقصة ، لأنهم فقدوا الاتصال . كما أننا - بلا جدال - ندرك الأثر المدمر لتطبيق عقوبة « الحبس الانفرادى » على معتقل أو مسجون .. إذ أن الهدف فى هذه الحالة هو إحداث التدمير النفسى الشامل للمعتقل أو المسجون ، عن طريق فرض ستار كثيف من العزلة الموحشة ، والانفصال القاتل وقطع الاتصال كلية الذى يؤد الإحباط الفالئأس ، ثم الاكتئاب المدمر .. ليصبح الانتحار - العادى أو المعنوى - هو الأمل الوحيد !!

ولذلك فإن من الثابت أن ثمة عوامل كثيرة - فى مقدمتها الحاجات البيولوجية - تدفع الإنسان العادى إلى ضرورة تحقيق الاتصال مع الآخرين . فإذا كانت الأمور بهذا القدر من الخطورة ، فمن الجدير إذن ضرورة الاعتراف للإنسان بحقه فى الاتصال ، اعترافاً علنياً وأساسياً مادام أن وجوده وفكره بقائه وتطوره تعتمد بهذا القدر على ممارسة حقه فى الاتصال بالآخرين .

---

(٤) جان دارسى - حق الإنسان فى الاتصال - منشورات اليونسكو .

ومن الواضح أن ذلك ينطبق أيضا على المجتمعات بدورها مثلما انطبق على الفرد . إذ تنشأ المجتمعات عن طريق علاقات اتصال أرسيت بين أعضائها ... سواء كان الأمر يتعلق بالرسالة الكيميائية التي يتم تبادلها عن منشأ كل مجموعة من الخلايا الحية ، أو كان يتعلق بالرسائل التي تسمح بوجود الخلية وانتظامها في عملها .. أو بالرسائل المختلفة الأنواع التي تركز عليها مجتمعاتنا . ولو قطعت أسباب الاتصال في داخل جماعة بشرية لأدى ذلك إلى امتصاص شأفتها من الوجود . ولو قطعت أسباب الاتصال بين هذه الجماعة وبين غيرها من الجماعات ، ومنعت عمليا من التعبير عن ذاتها - ولدينا أمثلة كثيرة في هذا السياق - لأدى ذلك إلى القضاء على شخصيتها كما يحدث للأفراد تماما . فما من شك في أن هناك حقا محدودا للجماعات ، مثل حق الإنسان في الاتصال ، وينبغي أن يعترف لها بهذا الحق .. (٥)

وبنهاية هذا التحليل يمكن أن نقاباً بوقرفنا أمام قوتين مختلفتين ... أصبحنا اليوم نعرفان « بحق الفرد » ، و « حق المجتمع » .

فعند الطرف الأول نجد تلك القوة التي تدفع الفرد تحت ضغط الحرص على بقائه ووجوده في ذاته ، إلى تأكيد حقه في الاتصال ، الأمر الذي ينتهي به إلى تكوين المجتمع عن طريق الاتصال بالآخرين .

وعند الطرف الثاني نجد تلك القوة التي تدفع هي الأخرى المجتمع - وقد تكون على هذا النحو تحت ضغط الحرص على انتظامه والتعبير عن ذاته - إلى وضع وسائل للاتصال تتطور وتحسن بمرور الزمن حتى تؤدي في النهاية إلى إيجاد كيانات اجتماعية تتطور أكثر فأكثر ... ثم تولد الحقوق والواجبات والحريات المتعاقبة من التوترات التي تنشأ بين حاجة الفرد إلى الاتصال ، وحاجة المجتمع إلى إقامة دوائر الاتصال والتعبير الخاصة به ، أو بالأحرى بين هذين الحقيين في الاتصال ..

( ١ ) حق الفرد .

( ٢ ) وحق المجتمع .



لكن ماهي حكاية الحريات المتعاقبة ، كيف نشأت وكيف تعاقبت ؟

---

(٥) المصدر السابق .

« هذا رأيك ... أنت حر فيه لكنني لا أؤمن به ، وإن كنت أحترمه .. » ، كان ذلك هو الأصل في بداية ظهور « حرية الرأي » ، خلال العصور اليونانية القديمة ، أو في عصر الاتصال المباشر بين الأفراد ، باعتبار هذه الحرية الأساس الفكري لكل تقدم إنساني ولكل حضارة راسخة . غير أن حرية الرأي بهذا المفهوم الأولى لاقت فيما بعد اضطهادا عندما تصدت لها « القوى الاجتماعية » خاصة الدينية والسياسية في المجتمع لإيقاف نموها على نحو مزايد ، ومن خلال هذا التصدي الفجائي نشأت محاكم التفتيش والمحارق التي التهمت الآلاف من « شهداء الحرية الأول » . ورغم هذا التصدي كذلك استطاعت حرية الرأي أن توطد وجودها وتعززها في قلب المجتمع كأساس ضروري لسير الحياة الاجتماعية ... ومن ثم احتلت مكانها بين المطالب التي نالت بها كل حركات الكفاح ضد السلطات ، خاصة في عصور النهضة والإصلاح ، كنموذج قديم لممارسة حق الاتصال بين الإنسان والآخرين .

ولم تتوقف حركة تصاعد حقوق وحرريات الإنسان عند حد حرية الرأي ... فحرية الرأي وحدها ليست نهاية المطاف ، ولكنها تمثل حلقة واحدة ضمن عدة حلقات ، كل منها تأتي بعد الأخرى تكملها وتقويها من ناحية ، وتمهد الأرض لنمو حلقة جديدة تترابط معها وتتكامل ، سعيا إلى صعود الطريق الطويل اللانهائي في حياة الإنسان من ناحية أخرى .

فقد جاء الإنجاز الإنساني الضخم باكتشاف المطبعة - كأولى ومائل التعبير الجماهيري - وانتشارها ، بمثابة مؤثر عميق في بروز مفهوم جديد متلازم لحرية الرأي التي كانت قد ترمخت وحصلت على الاعتراف ، في وجه امتيازات الرقابة الملكية والاقطاعية والدينية التي كانت تحكم أوروبا والعالم آنذاك ... وكان المفهوم الجديد هو « حرية التعبير » الذي استغل المطبعة بإمكاناتها الجديدة ليدعم مكانه في سلسلة مطالب الإنسان وحقوقه وحرياته .

غير أن الأمر احتاج لثلاثة قرون كاملة هي تلك الفاصلة بين اختراع « جوتنبرج » للمطبعة ، وبين فلاسفة عصر النور ، لكي يرسخ حق التعبير ويحتل مكانه في الإعلانات الأولى لحقوق الإنسان ، بوصفه صيغة أكثر تفصيلا وتقدما للحق في الاتصال .

وجاء القرن التاسع عشر بما رافقه من تطور سريع الخطى في الصحافة الشعبية ، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح البشري المتصل من أجل مزيد من حقوق الإنسان ، فقد ارتبط تطور الصحافة آنذاك بنضال جديد مستمر من أجل « حرية

الصحافة ، . ولقد أدت الثورات الأهلية المتعاقبة إلى انتزاع الاعتراف بهذه الحرية ، وخاصة فى فرنسا ، حيث تقررت حرية الصحافة بشكل مستقر طبقا لقانون ١٨٨١ الذى يعد أول تقنين حديث ومتكامل لحرية الصحافة ، وحمايتها من سلطة الرقابة أو رقابة السلطة كما أسلفنا .

غير أن مسيرة الإنسان لم تتوقف ، وكذلك مسيرة الحرية ...

فسرعان ما حدث انقلاب جديد فى وسائل الإعلام الجماهيرى خلال مدة زمنية قصيرة نسبيا ، بظهور السينما ثم الراديو ثم التلفزيون ، وبظهور هذه الوسائل الأحدث والأوسع انتشارا والأعمق أثرا برزت الحاجة إلى إرساء حق جديد أكثر تحديدا وأوسع نطاقا ، هو « حق البحث بأية وسيلة عن المعلومات والأفكار وحرية تدفقها وتلقيها ونشرها دون تعقيد بالحدود الإقليمية » .. وهو الحق الذى وجد لنفسه ترجمة سريعة واعترافا دوليا عاجلا ومستقرا من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحق المشار إليه أخيرا هو أوسع الحقوق فى المسيرة الإنسانية ، التى وجدت اعترافا سريعا من المجتمع الدولى - بفعل عوامل ومتغيرات عديدة - إذ لم يكد تمر ثلاثون عاما على ظهور السينما والراديو ، حتى سجل هذا الحق فى إطار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، بعكس مسيرة الفضال الدامى الطويلة التى لا قاما « حق الرأى » و « حق التعبير » . ومن الواضح أن الوقت أصبح اليوم حافزا جديدا لإقرار حق جديد .. هو « حق الإنسان فى الاتصال » ، الذى نتج عن الانتصارات السريعة الأخيرة فى مجال الفضاء ، والذى به تأكدت وتزايدت أهمية الإدراك العالمى لظاهرة الاتصال . ولقد كان هذا الحق الأساسى يكمن ضمنا وفى صورة مبهمه ، منذ البداية فى جميع الحريات المكتسبة : حرية الرأى ، وحرية التعبير ، وحرية الصحافة ، وحرية الإعلام - غير أن ظهور الآلات التى يتم الاتصال البشرى عن طريقها ، جعلنا ننسى وجوده ... واليوم نعود لنشهد أنه يشمل كل الحريات ، ولكنه يضيف إليها لصالح الأفراد ولصالح المجتمعات على السواء ، مفاهيم الانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه وتبادل المعلومات .. وكلها مفاهيم ضرورية لتحقيق التنمية المتناسقة للإنسان وللمجتمع الإنسانى .



لقد أدى حصول الإنسان على حق جديد هو حق الاتصال ، إلى لجوء السلطات الحاكمة والمتحكمة إلى فرض قيد جديد ... هكذا ، كل حق يقابله قيد .. فإن اكتشاف



السلطات الحاكمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو دينية ، وسواء تحكم اليوم ، أو كانت تحكم بالأمس ... لأهمية عنصر الاتصال وخطورته في المجتمع ، دفعها إلى محاولة التحكم فيه ، والقبض بكل طاقة على وسائله حتى تتمكن هي من فرض نفوذها ، وبسط قوانينها وأحكامها ، وبالتالي إخضاع مواطنيها .

الذي يحكم في وسائل الاتصال ، يحكم المجتمع ... والذي يسيطر على مصادر المعلومات وأساليب تداولها ، يسيطر بالتالي على الحكم ويضمن لنفسه الاستقرار والنظام والأمن السياسي .

وهكذا أصبح كل انتصار إنساني جديد يحمل في طياته قيда جديدا على الإنسان ، كما لو كان الأمر مقصودا به ألا تطلق الحرية لتزايد الحرية ، وألا يسمح للإنسان باكتساب حريات متزايدة يوما بعد يوم .

ومنذ عصر اختراع جوتنبرج للطباعة ، برزت مع هذا الاختراع الجديد والخطر ، قيود الطبع ومدوده ، من أوامر الطبع إلى أوامر المنع .. كذلك ظهرت الأوامر الدينية الصادرة بفرمان كنسي بنشر الكتب أو مصادرتها .. « لا مانع من النشر » ، أو « لا ينشر » فيصبح محرما .. ثم ظهرت في وقت لاحق « الغرفة السوداء » حيث كان يجري فيها تفتيش دقيق ومتصلب للبريد والمراسلات . ولم يكن حظ التلغراف أو التليفون بأقل من حظ المطبعة في القيود المشددة والسدود المحددة .. إذ سارعت السلطات الحاكمة إلى فرض سيطرتها المطلقة على التلغراف فور ظهوره للوجود ، وكذلك وضعت المكالمات التليفونية تحت الرقابة عن طريق مراقبتها بشكل دائم في بعض البلاد ، وشبه دائم في البعض الآخر .. ومازال الأمر على هذا النحو في عصرنا الحالي ، ويبدو أنه سوف يستمر طويلا .

ورغم إلغاء الرقابة على الصحف من وقت لآخر أو على الأقل تخفيضها ، في بعض الأحيان تحت ضغط سياسية ، إلا أن عدوى الرقابة انتقلت من الصحافة إلى وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى ، أي إلى السينما والمسرح والراديو والتلفزيون ، بالإضافة إلى سقوط وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في قبضة الحكومات أو على أقل القليل ، في قبضة الاحتكارات الخاضعة لنفوذ الحكومات .

بيد أن ملحمة الكفاح من أجل الحرية مازالت مستمرة منذ بدء الخليقة الذي رافقه بدء الاتصال .. فقد تمكن الإنسان في كل مرة من تحقيق خطوة متقدمة إلى الأمام ، كلما أدرك الرأي العام أن ثمة مجالا للتمتع بقدر أعظم من الحرية ، دون أن يخل ذلك

بأمن المجتمع واستقراره ، بل أصبح ذلك أمرا مرغوبا فيه للمحافظة على توازن المجتمع بين حرية الفرد وحرية الجماعة .

ورغم إدراكنا لأهمية الدور الذى تؤديه وسائل الإعلام الجماهيرى - الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية والميمنة - لخدمة المجتمع ، خاصة فى مجال طرح المعلومات وتدفقها وتفسيرها فى ظل هذا الكم الضخم من المعلومات المتاحة فى عصرنا الراهن .. إلا أن هناك ما يشوب هذا الدور متمثلا فى الآتى :

أولا : أن التدفق فى المعلومات يتم فى اتجاه رأسى واحد .. أى من أجهزة الإعلام المرسله إلى الجماهير المستقبلية .

ثانيا : أن هذا التدفق السائر من أعلى إلى أسفل يخرج من بين أيدى قلة قليلة هم الحاكمون أو الإعلاميون ، إلى عقول الجماهير الواسعة الغزيرة .

وعلى ذلك فقد أصبح متعذرا علينا أن ندرك كيف يكون الاتصال الحقيقى ، وما كان عليه فى أوروبا مثلا منذ قرن من الزمان ، أو ما هو عليه حتى الآن فى أشكاله التطبيقية فى معظم بلدان العالم الثالث : تيار أفقى تفاعلى ، لعمليات تبادلية تنسج رباطا إمتصيا من العلاقات الاجتماعية على مستوى القرى والأحياء والقبائل والمجتمعات المحلية ، حيث يعيش الأفراد والمجتمعات يتشاركون ويتبادلون ، وقد بقيت لكل منهم شخصيته كاملة غير منقوصة .. ، (٦)

ذلك يثبت شيئا أساسيا فى ظل التبادل الإعلامى الرأسى فى العالم المتقدم ، والتبادل الأفقى فى العالم المتخلف ، وهو أن الجماهير المستقبلية فى الدول المتقدمة أصبحت ترفض بشكل أو بآخر أسلوب تبادل المعلومات تبادلا رأسيا - وهو الأسلوب السائد فيها - دون مشاركة فعالة وإيجابية ، مما يسبب الملل واليأس والإحساس بالإحباط لدى الأفراد والشعوب .

هكذا نرى للعكس تقريبا عند الجماهير المستقبلية فى الدول المتخلفة ، إذ تتمسك هذه الجماهير بأسلوب التناول الأفقى المتفاعل والمتجاوب السائد فيها الآن ، والمناسب ببساطة دون تعقيد أو تعزال ومليئة .

ومع ذلك فإن العالم المتقدم يمضى قدما فى تعقيد المشكلة وترسيخ التبادل الرأسى

---

(٦) المصدر السابق .

للمعلومات ، عن طريق التوسع في إصدار الصحف وزيادة صفحاتها وطبعاتها أكثر مما هي اليوم ، ومضاعفة أعداد أجهزة الراديو والتلفزيون وقاعات السينما ليزداد الضغط العلوي على عقلية الجماهير ، ويزداد تركيز تدفق المعلومات من جانب واحد .. الأمر الذي هو أصلا موضع اتهام .



لقد كان السحرة والمشعوذون والكهنة .. هم الذين بدأوا تاريخيا احتكار السيطرة على الاتصال . إذ أنه ما كاد يبرز إلى الوجود ، ويتبلور سواء كان اتصالا ماديا أو روحيا ، حتى أصبح ملكا للقلة من السحرة والمشعوذين . وفي روما القديمة كانت شبكة الاتصالات ، « عن طريق البصر العادي » ، التي تربط بين الأطراف النائية للإمبراطورية الواسعة ، وبينها وبين العاصمة ، عن طريق سلسلة من مراكز البصر المرتفعة ، ملكا لكبار الكهنة وحدهم ، ومن هؤلاء انتقلت الملكية إلى السلطة المدنية . وكذلك كان الوضع بالنسبة لمحطات البريد ووسائل التلغراف .. إذ خضعت كلها لسلطة الهيئة الحاكمة مباشرة ، وأصبحت من الحقوق المطلقة والمقصورة على الحاكمين وحدهم . وكان طبيعيا أن تتملك السلطة الحاكمة كل ما هو نادر ، وكل ما يمكنه أن يمارس نفوذا اجتماعيا . بالإضافة إلى أن مثل هذه الأجهزة - وأعني أجهزة الإعلام الجماهيري ووسائل الاتصال من راديو وتلفزيون ، وبريد وتلغراف وتليفون - تتطلب استثمارات ضخمة وإمكانات متزايدة يصعب على غير الحكومة القيام بها ، حتى أن بعض الاحتكارات التي حاولت تجربة مثل هذه المشروعات كانت تخضع لسيطرة الحكومة ولقدرتها على إعلانها ، أو كانت تفلس تماما ..

وسرعان ما تحول احتكار السلطة الحاكمة لأجهزة الاتصال ووسائله إلى وسيلة من وسائل قهر المعادين لها .. إذ أن هذه الأجهزة أصبحت من القدرة على التأثير بشكل يساعد من يمتلكها من الأفراد على مناوأة الحكومة وإقلاقها ، وربما إسقاطها .. ولقد سارعت الحكومة الفرنسية مثلا منذ البداية بتأميم التلغراف منذ ظهوره ، وكان يسمى « تلغراف شاب » ، تحت الشعار الذي أطلقه أعضاء الجمعية التأسيسية في عام ١٧٩٣ ( لا حرية لأعداء الحرية ) ، ومازالت فرنسا تطبق حتى اليوم قانونا أصدره « لوى فيليب » في عام ١٨٣٧ وينص على : « يعاقب كل من يقوم دون ترخيص بإرسال إشارات من مكان إلى آخر .. » ، وقد جاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة لتؤكد من جديد حق احتكار وسائل الاتصال عن طريق قانون آخر أصدرته في عام ١٨٩٣ .

لقد كانت كل هذه القيود المشددة قابلة للإخضاع - وليس للاقتناع - في القرن الماضي أو حتى بداية القرن الحالي .. ذلك أن مثل تلك الاختراعات النادرة من عبثة التلفزيون والتليفون والإذاعة كانت بمثابة الأعمال السحرية الخارفة العالية التكلفة النادرة الوجود ، الصعبة والمعقدة ... لكن كيف هو الوضع الآن ؟! في ظل ثورة الالكترونيات وبساطة منتجاتها المطروحة في الأسواق العادية ، ورخص ثمنها البالغ .. كيف يمكن قبول استمرار إخضاع هذه الوسائل لاحتكار السلطة الحاكمة وحدها دون غيرها من الأفراد أو الجماعات ؟

وكيف يمكن الاقتناع اليوم بالسبب الذي ساقته السلطات الحاكمة في الماضي تبريرا لهذا الاحتكار ، والذي يقول بحرمان المتأمرين والمعادين من هذه الوسائل الحديثة للاتصال ، وقد أصبح في وسع أغبي المتأمرين والمعادين الحصول على وسائل أحدث أنواع الشفرة وأصغر أجهزة الاتصال اللاسلكى وأعد وسائل التتصت والتسمع والإرسال ؟!

ولو أخذنا هنا نموذج الدول الصناعية المتقدمة لوجدنا حالتين :

- ١ - أن المحكمة الدستورية الإيطالية اعترفت في عام ١٩٧٥ في حكم أصدرته عن محطات الإذاعة المحلية ، بأن الحجج التي تقوم على فكرة احتكار القلة ، والتي أخذت بها في عام ١٩٦٠ لتؤكد من جديد ضرورة احتكار الدولة للإرسال الإذاعي ، لم تعد بعد لنقض خمسة عشر عاما تركز على أى أساس سليم .
- ٢ - كذلك اعترف البوليس الأمريكى من ناحية ثانية بأن : إذاعات المواطنين الخاصة ، المنتشرة في أمريكا ، تسهم بشكل فعال في المحافظة على الأمن والنظام ، ولا تهدد الأمن والنظام كما كان متصورا .

وهكذا أصبح من الضروري الاعتراف للأفراد بممارسة حق الاتصال بعضهم ببعض ، بدلا من قصر هذا الاحتكار على سلطة الحكومات القائمة ، وتشجيعهم على تحقيق حرية تبادل المعلومات بشكل إيجابى وجدى .



لكن يجب أن نشير إلى أن الربط بين حرية تداول المعلومات وبين حركة التداول الرأسى ذات الاتجاه الواحد من أعلى إلى أسفل ، السابق الإشارة إليها ، قد أدى إلى وقوع تجاوزات كثيرة ، كما أدى إلى تجميد البحوث والدراسات في هذا المجال ، بشكل يحتم

الاستعانة بمبادئ جديدة غير تلك المبادئ المتعارف عليها والمعترف بها ، مثل مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، يحمل بالضرورة طابع تلك المرحلة ، إذ تمثل واضعوه في أذهانهم ذكرى حرب خرج منها العالم لتوه ، وأعانت في تقديرهم حملات الدعاية المركزة على نشوبها.. وكانوا لذلك يعتقدون أن حرية تداول المعلومات شرط أساسي لإقرار السلام ..

وكانوا من جانب آخر يشيرون إلى الكلمة المطبوعة ، خاصة الصحافة في المقام الأول ، فلم يكن التقدم الذي أمكن تحقيقه في مجال الاتصال بفضل ثورة الالكترونيات يخطر لهم آنذاك على بال . ويعود ذلك التركيز على الصحافة المكتوبة ليعزز من جديد على نحو أكثر ، وخصوصا عندما عرض على الأمم المتحدة ، مشروع الإعلان ومشروع الاتفاقية المتعلقة بحرية الإعلام .

لقد أحس الكثيرون منذ ذلك الحين بأن هذين المشروعين لا يعكسان الظاهرة برمتها . ثم تعثرت المناقشات ، إذ لم تستطع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنتهي من دراسة المادة ( ٤ ) ، وظل مشروع الإعلان ومشروع الاتفاقية يدرجان بعنذ في جداول أعمال الدورات المتلاحقة ، وذلك هو تقريبا نفس ما حدث في الهيئات الدولية الأخرى ، فلم يعد من الممكن بالفعل أن يستخدم مفهوم « حرية الإعلام » دون أن يؤدي ذلك إلى إثارة جدل ومناقشات خلافية حادة . وفي ظل هذا الخلاف الجذري حول مفهوم حرية الإعلام بسبب اختلاف البواعث السياسية والأيدولوجية بين الدول ، اتفق بشكل ضمني على استبعاد استخدام تعبير « حرية تداول المعلومات » ، ومن ثم ظهرت صيغة جديدة لتخطي هذا الجمود الدولي مثل صيغة « التداول الحر والمتوازن للمعلومات » مع فيها من نفس واضح في إبراز حقيقة ظاهرة « الاتصال » ، وإن كانت كافية للاعتراف بالحق في الاتصال .

ولقد كانت الميزة الأولى في هذه الصيغة الأخيرة هي الاعتراف بضرورة وجود « عنصر التبادل الأفقي » إلى حد ما في عملية تداول المعلومات . كما أن الميزة الثانية هي أنها تحمل في طياتها فكرتي « الانتفاع والمشاركة » .

ولذلك فقد لقيت صياغة « التداول الحر والمتوازن للمعلومات » قبولا دوليا

واضحاً ، واقتناعاً إيجابياً خاصة من البلاد النامية ، بما يخرج المجتمع الدولي من مأزق  
الجدل الدائر منذ أكثر من ربع قرن حول حرية تداول المعلومات .

وهذا كله مهدّ عملياً لتبني مفهوم « حق الإنسان في الاتصال » .



غير أن الاعتراف بحق الإنسان في الاتصال يقتضى بالضرورة الاعتراف بحقه  
في الامتناع عن الاتصال ، لما لذلك من ارتباط واضح برغبة الشعوب المختلفة في  
الحفاظ على حضارتها القديمة وثقافتها المتنوعة .

فخلال عدة آلاف من السنين ظهرت في التاريخ امبراطوريات متعددة ، حملت  
ثقافات وديانات مختلفة ، وحاولت فرض ثقافتها ودياناتها وفلسفاتها على الآخرين عن  
طريق التوسع السياسى والعسكرى أحياناً ، وعن طريق مد النفوذ الثقافى وحده أحياناً  
أخرى ... رأينا ذلك فى الحضارات القديمة مثل الحضارة المصرية والصينية والهندية  
واليونانية والرومانية ثم الإسلامية .

وقد كانت كل حضارة من تلك الحضارات تتصور أن ثقافتها هى الأفضل والأجدر  
بالتوسع والسيادة والانتشار : إلا أن العصور الحديثة جاءت بمفهوم جديد ومغاير ، يحمل  
معنى احترام كل ثقافة للأخرى ، وكل مجتمع متميز للآخر ، وبالتالي يؤمن بأن السيادة  
المطلقة على العالم ليست حقاً مقصوراً على ثقافة واحدة بعينها .. وإنما قوة بشرية  
وثنائها الفكرى والثقافى ينبع ، ليس من التوحد ، ولكن من التنوع .. ينبع من  
الاختلاف ، وليس من الخضوع لشيء مفروض .. وفى نفس الوقت ينبع من احترام  
كل لجهد الآخر المساهم فى تقدم المجموع الإنسانى كله ، فلم يكن تقدم البشرية تقنماً  
ضيقاً ومحدوداً فى أى وقت من الأوقات ، ولكن البشرية نمت وتطورت وازدهرت تماماً  
مثل نمو وازدهار الأشجار الخضراء ... « فكل ورقة وكل غصن وكل فرع يندى جزء  
الشجرة ويتغذى من عصاراته ، أو من مجرى المياه الذى يتدفق فى داخله » . (٧)

ويعد أن أفاقا البشرية من الكروب والحروب ، خاصة الحربين العالميتين  
الأخيرتين ، أدركت ثمن التوازن ، والسلام ، واحترام الآخرين ، وتقديس الحقوق  
الإنسانية المختلفة . ولقد كان هذا الإدراك واضحاً فى ضرورة الاعتراف بحق الإنسان  
فى الاتصال ، تمهيداً لبناء نظام دولى جديد فى مجال الإعلام ، وترسيخاً لاحترام حق

---

(٧) للمصدر السابق .

الامتناع عن الاتصال ، فى نفس الوقت ، ليسهم فى حل مشكلة الذاتية الثقافية للشعوب المختلفة والحضارات المتميزة .

وهنا يثور تساؤل هام : هل هناك علاقة بين حفاظ الشعوب على ذاتية ثقافتها وتميز حضارتها ، وبين انتشار أجهزة الإعلام العصرية بشكل كثيف ؟

والإجابة عن السؤال هى : نعم بالتأكيد ... إذ أن دفع وسائل وأجهزة الإعلام العصرية إلى الانتشار ، وتشجيعها على البث والإرسال بكثافة بالغة فى ظل الإمكانيات التكنولوجية الحديثة ، قد ترك نتائج خطيرة بدأت تبرز آثارها خلال العقود الأخيرة .

فمن شأن الراديو والتلفزيون والسينما بحكم دورها فى محور الخصائص الذاتية ، وبما تفرضه من أساليب أجنبية للحياة تبدو فى كثير من الأحيان وكأنها مثل يحتذى به ، من شأنها أن توجه ضربات فى الصميم لمختلف الثقافات ، وأن تجعلها وكأنها من مخلفات الماضى ، وأن تسمى إساءة بالغة للحفاظ على التراث الثقافى لمختلف الشعوب والحضارات .

نماذج ذلك كثيرة ومتنوعة خاصة فى البلاد النامية ، التى تنفق على الوسائل الكافية للإنتاج الفنى القوى ، مع الرغبة العارمة لتجديد برامجها الإذاعية والسينمائية والتلفزيونية . فإنها تحت هذا الضغط تلجأ إلى « استيراد » حاجاتها من الخارج .. أعنى من ثقافات وحضارات ومفاهيم ومقاييس أجنبية مختلفة عن بيئتها الوطنية . وهى بذلك تقع فى دائرة الاحتكار الخارجى - كما نشاهد فى حالات الدول النامية - ليس فى مجال الحصول على الأنباء فحسب ، بل فى كل مجال ابتداء من أفلام الترفيه مثلا إلى برامج التعليم والتربية والتنشيط .

ويجدر هنا أن نشير إلى خطورة هذا الاستيراد غير المنقّى الذى لا يؤدى فقط إلى « غسيل مخ » جماعى ، وتلوين حياة الشعوب - خاصة النامية - بأصباغ أجنبية مصطنعة غريبة لا تصلح لها ، لا شكلا ولا مضمونا ، ولكنه يؤدى بالضرورة إلى تدمير الروح القومية وإضاد الذوق والثقافة الذاتية لهذه الشعوب .. ولعل أحسن الأمثلة التى يمكن أن تضرب فى هذا المجال هو الغزو الإذاعى والتلفزيونى والسينمائى الأمريكى للعالم النامى .. بكل ما يحمله من مفاهيم وقيم وسلوك متميز للمجتمع الأمريكى ، لكنه فى كثير من الأحوال مناقض لمفاهيم وقيم وسلوك المجتمعات الأخرى ... ومع ذلك نجد حالة « التأمرك السلوكى والفكرى » تغزو الشعوب النامية والمتخلفة دون وعى وإدراك حقيقيين ...

ولهذا فقد تنبه عالم اليوم إلى خطورة مثل هذا النقل الأعمى ، وإلى خطورة دور وسائل الإعلام فى إضاد « الذاتية الثقافية » للآخرين . وفى هذا الإطار يمكن لمفهوم « الحق فى الاتصال » أن يسهم فى حل هذه المشكلة ، لأنه ينصب على « تبادل التعبير » أكثر مما ينصب على مجرد الإرسال . ولا ينبغي أن يتمثل الهدف بعد الآن فى مدى انتشار الإذاعة والتلفزيون والسينما وتعدد أجهزتها وقاعاتها ، ولكن فى توافر الإمكانيات الفكرية والمادية للإبداع والخلق على كافة المستويات الثقافية ، بحيث تحتفظ كل ثقافة بذاتيتها وإطارها الوطنى والقومى ، وتأخذ من الآخرين فقط القدر الإيجابى ، وتترك الأنماط الغريبة المناقضة ..

أى يحدث انتقاء محدد ...

وبالطبع ليست هذه دعوة للانغلاق والتفوق الحضارى والانكفاء على الذات والانطواء ، لمجرد احترام الذاتية الثقافية وغلق الباب أمام انتشار وسائل الإعلام وتأثيراتها الأجنبية .. فالثابت أن مثل هذا التفوق يودى بالإنسانية إلى قطع الاتصال ، أى إلى التدهور والانعزال والضياح . ونموذج اليابان خير شاهد ، عندما أغلقت أبوابها على نفسها ثلاثة قرون حماية لقيمها الدينية من التغلغل الأوروبى .. وقد كانت اليابان آنذاك متقدمة على أوروبا بقرن على الأقل ، لكنها عندما عادت وفتحت أبوابها - بعد انغلاق أعمى ومتعصب - فى عام ١٨٦٩ ، اكتشفت أنها أصبحت متخلفة وفقيرة بينما العالم من حولها كان يلهث بالتقدم والنمو .

فليس وراء الرفض المطلق للاتصال ، والانغلاق والانعزال فى عبادة الماضى ، سوى الموت البطيء أو إحياء التراث الشعبى فى أحسن الأحوال .. المهم أن نتخوذ بوسائل الاتصال التى تتمثل فى الإبداع والتعبير وإقامة صلة متوازنة مع تيار التطور العالمى .



إذا كان هذا هو الأمر على مستوى الحضارات والشعوب والثقافات ، فكيف هو إذن على مستوى الأفراد ؟

رغم ثورة التكنولوجيا المعاصرة بكل أبعادها الواسعة والعميقة ، والتى تسهم إلى حد بعيد فى تحقيق الاعتراف النهائى « بحق الإنسان فى الاتصال » ، إلا أنها عمليا مازالت بعيدة عن إحداث آثارها العميقة فى مجرى الحياة الإنسانية ... مع أنها تحمل إمكانيات هائلة تساعد الإنسان على زيادة القدر الذى يتمتع به من الحريات .



وفي إطار رصد اتجاهات هذه الثورة الهائلة يمكن تحديد الظواهر الثلاث التالية :

- ١ - توفر إمكانيات الاتصال البسيطة بعد أن كانت نادرة في الماضي .
- ٢ - شمول هذه الإمكانيات .. فقد أتاحت الاتصال السريع بأى مكان على الأرض .
- ٣ - فردية الانتفاع بها .. فقد جاءت بوسائل حديثة سهلة الاستعمال قوية التأثير مثل أشرطة الكاسيت والأسطوانات ، والإمكانيات التليفزيونية ، ومعالجة المعلومات ونقل النصوص عن بعد .. وكل ذلك يساعد الفرد ، أكثر فأكثر على الاتصال بالآخرين اتصالا مباشرا ، أى ممارسة حقه في الاتصال .

ومن ثم فإن هناك دلائل كثيرة أصبحت اليوم توحى بتحول جديد في مجال النظم الجديدة التى يجب إعطاؤها ، للاتصال ، مثل :

- لأول مرة فى فرنسا يضيف قانون ٧ أغسطس ١٩٧٤ الخاص بإصلاح الهيئة الفرنسية للإذاعة والتلفزيون ، هدفا رابعا إلى الأهداف التقليدية الثلاثة للإذاعة ( الإعلام ، والتعليم ، والترفيه ) إذ ينص على أن « تضطلع الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون فى فرنسا ، فى نطاق اختصاصها ، بمهمة تلبية حاجات المواطنين وتطلعاتهم فيما يخص الإعلام ، والاتصال ، والثقافة والتعليم والترفيه ، والقيم الحضارية فى مجموعها » ..
- وفى إيطاليا رجعت المحكمة الدستورية حين نظرها لحالات أغلقت فيها الحكومة شبكات التوزيع التليفزيونى ، ومحطات إذاعية أو تليفزيونية أنشئت دون ترخيص حكومى - عن أحكامها السابقة بخصوص احتكار الإرسال الإذاعى ، واستثنت هذه المنشآت من سيطرة الاحتكار .
- وفى بريطانيا أوصت اللجنة التى يرأسها « اللورد أنان » فى تقريرها الأخير بإنشاء هيئة مركزية جديدة لمعالجة المسائل الخاصة بالمحطات المحلية والشبكات السلكية ، وتقوم بتشجيع الإذاعات المحلية على نحو يستجيب للحاجة إلى التعبير والانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه من جانب الأفراد والجماعات الصغيرة .
- وفى كندا طرحت « لجنة المواصلات اللامركزية » ، منذ عام ١٩٧٠ فى تقريرها الذى قمته للحكومة - تساؤلا عما إذا لم يكن من الملائم أن يُعترف للمواطنين « بحق الاتصال » . وتناولت بالدراسة الموارد التى ينبغي تجميعها ، والوسائل التى تلزم للاستعانة بها حتى يصبح التمتع بهذا الحق متاحا لكل فرد ، بما فى ذلك الأقمار الصناعية ، التى تنقل البرامج التليفزيونية .

- أما في الولايات المتحدة ، فقد عمدت اللجنة الاتحادية للاتصالات في ظل تزايد « إذاعات المواطنين الخاصة » إلى اتخاذ قرار في عام ١٩٧٥ بزيادة هذه الإذاعات التي كانت في الستينات تستخدم ٢٣ قناة من قنوات التردد إلى ٤٠ ، وفتحت الباب لزيادتها إلى مائة اعترافا بحق كل مواطن في الاتصال .
- وفي سويسرا والسويد ، تلقى مثل هذه المحطات الإذاعية الخاصة تشجيعا من السلطات ، وإن كانت معظم الدول الأوروبية وغير الأوروبية مازالت تحجم حتى الآن عن الاعتراف بهذه المحطات ، وبالتالي عن تطبيق هام من تطبيقات « حق الاتصال » ، رغم أن عالم الاتصالات يموج بحركة في الأعماق بحثا عن مبادئ جديدة تحكم اتجاهاته .



ما هي هذه المبادئ التي نحتاجها من الآن لتأكيد وتقنين « حق الإنسان في الاتصال » ؟

إذا افقتنا بفكرة وجود حق أساسي للمواطنين في الاتصال ، فلن من الواجب البحث عن وضع سياسيات جديدة في مجال الاتصال تحكمها قواعد وقوانين واتجاهات محددة ... خاصة أنه يمكن الاستفادة بتجارب الدول التي سمحت بتطور حق الاتصال ممثلا في إذاعات المواطنين ، مثل كندا والولايات المتحدة والسويد ، رغم ظروف كل منها الخاصة التي أملت هذا التطور .

فيجد مثلا دراسة أسباب تطور وزيادة عدد « إذاعات المواطنين » بهذا الشكل البارز في الولايات المتحدة خلال العقد الأخير .. « إذ لم تكن هذه ظاهرة سطحية من ظواهر المجتمع الاستهلاكي ، فلم تكن الصناعة تفكر في إذاعات المواطنين وإنما فوجئت بها . وكان المنتفعون أنفسهم هم الذين اكتشفوا مؤخرا إمكانات الاتصال التي كانت متاحة لهم منذ عشرين عاما والتي لم يقبل على استخدامها سوى سائقى سيارات النقل تقريبا .. وتوجد اليوم ١٨ مليون رخصة إرسال واستقبال أصبرتها اللجنة الاتحادية للاتصالات لمواطنين أمريكيين .. وفي ذلك دليل ساطع على أنه توجد في أعماق الإنسان حاجة للخروج عن عزله والاتصال بالآخرين .

« لكن الأمر بلا شك مختلف سواء في أوروبا ، أو في دول العالم الأخرى .. إذ مازالت الاحتكارات للحكومية للإعلام تنظر برؤية وشك ، بل تقف موقف المعارضة من إذاعات المواطنين . فلن السياسة مثلا يثيرون الشبهات حول حاجة الأفراد للاتصال

بعضهم البعض عن غير طريق الأجهزة والتقوات الرسمية . بينما يتساءل علماء الاجتماع عن نوع الرسائل التي يريد هؤلاء الأفراد تبادلها .. ويضيف الفنيون لكل هذه الاعتراضات السياسية والاجتماعية اعتراضاً فنياً حول تبديد موجات الترددات المستخدمة .

« وإن كانت كل هذه الاعتراضات تنتمي للماضي ، إذ أصبح من الضروري الاعتراف بحق الاتصال وتوفير وسائله المشروعة والسهلة الميسرة ، وبوضع خطط جديدة تترك للإذاعة والتلفزيون الحاليين - كوسيلة إعلام جماهيرى - مكانتهما ، لكنها فى نفس الوقت وبشكل متواز ، تسمح للمواطنين بحق الاتصال المباشر للتعبير الحر عن أنفسهم من خلال اتصالات حرة فيما بينهم » .<sup>(٨)</sup>



وينبغى فى النهاية أن نضع أيدينا على عدة نقاط أساسية هى :

**أولاً :** يجب التفرقة بوضوح بين اصطلاحى « وسائل الاتصال » ، و « وسائل الإعلام الجماهيرى » فبينهما خلاف واضح .. خاصة أن البعض يخلط بينهما معتقداً أنهما متطابقان ، وهذا خطأ يجدر تصحيحه .  
فالاتصال يعتمد على التفاعل والمشاركة والإيجابية فى عملية تبادل ذات اتجاهين .. بينما وسائل الإعلام بمفهومها الحالى تعمل فى اتجاه رأسى واحد ، من أعلى إلى أسفل فقط ، فى آلية واضحة حولتها فى معظم الحالات إلى وسائل للدعاية السياسية والتجارية المكشوفة .

**ثانياً :** لقد نجحت وسائل الإعلام الحالية فى فرض سطوتها وهالتها المقدسة والسحرية على الجماهير .. ولقد جاء « حق الاتصال » ليزيل هذه الهالة ويزعزع المكانة المرموقة للعاملين فى وسائل الإعلام هذه ، ويخفف من غلوائهم وغطرستهم أيضاً !! ولابد أن يزول ما ورثناه عن القرن الماضى من تهبب للآلة وتقديس للذين يديرونها .. وهذا هو ما تسمح بتحقيقه وسائل الإعلام الجديدة ، ووسائل الاتصال - التى توجد تحت تصرفنا الآن إذا شئنا حقاً أن نستعين بها للتوصل إلى مزيد من الحرية لا الاستعباد ، ومن أجل إرساء ديموقراطية متزايدة والانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه ، بدلا من تشديد القيود المفروضة عليه حالياً .

---

(٨) جان دارسى - المصدر السابق .

ثالثا :إن الدول الصناعية المتقدمة أصبحت مطالبة اليوم بتقليص السطوة المطلقة لأجهزة الإعلام الجماهيرى التى تسيطر على رأى العام فيها سيطرة طاغية ومطلقة وساحقة ، خاصة أنها تملك إمكانيات تحقيق « الاتصال » المباشر لمواطنيها .

وينبغى فى نفس الوقت لمفهوم « الحق فى الاتصال » أن يدفع دول العالم الثالث إلى إعادة النظر فى مفاهيمها ، خاصة تجاه الدور الملبى لأجهزة الإعلام الجماهيرى بشكلها الحالى ، التى تصب من أعلى إلى أسفل ... وتجاه إنشاء وسائل اتصال للجماعات مثل الصحافة الريفية ومحطات الإذاعة المحلية لتحقيق التفاعل الأتقى .

رابعا : بلغت أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وطرق معالجة المعلومات ، درجة من الأهمية حدثت بالحكومات إلى مراقبة هذا الانتقال الضرورى للاستعانة بالالكترونيات . لذلك فمن الضرورى ، لكفالة حرية الرأى وحرية التعبير وحرية الإعلام ، أن يتقرر المبدأ الجديد لحرية الاتصال ، فى مواجهة هذه السهولة التى يمكن أن تفرض بها الرقابة الحكومية على الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات المحلية .

فى كل البلاد تختلف التشريعات التى تتعلق بكل من الصحافة والسينما والإذاعة والتليفزيون ، ومعالجة المعلومات . وحتى إذا توحدت مثل هذه التشريعات جدلا ، فلا يجوز أن يتم ذلك إلا على أساس من مبدأ جديد يطبق على أشكال التعبير كلها ألا وهو « حق الإنسان فى الاتصال » الذى يستطيع أن يصبح فى واقع الأمر ركيزة لتشريع جديد يتكفل بحماية الحريات السابقة ، مع التأقلم والتلاؤم مع أحدث ما أنتجته ثورة التكنولوجيا الحديثة .



لقد أحس الإنسان المعاصر بأزمته الخائفة ، فى ظل ثورة التكنولوجيا المعقدة . وسيطرتها ومسطرتها المادية الغلابة والقاهرة .. فى ظل التقدم الهائل الذى أحرزته وسائل الإعلام الجماهيرى ، ومارست من خلاله إحكام حصارها حول الإنسان « الفرد » الذى أحس مؤخرا بوحشته وعزلته القائلة أمام أجهزة طاغية تحكمها سلطات قوية تريد أن تقبض على مجريات الأمور مثل القبض الحديدي المغلفة بحريز ..

ولاشك أن الإنسان يحس اليوم بحاجته الشديدة للخروج من هذه الوحدة والعزلة ، وكذلك الخروج من أزمة التمزق المادى والمعنوى الذى فرضته الحياة العصرية المعقدة التى جاءت له بتكنولوجيا الاتصال ، ومعها المعاناة الميكولوجية .

ربما إذا استقر الاعتراف بحق الاتصال المباشر ، يجد الإنسان الفرد فرصته من خلال اتصاله المباشر بغيره للخروج من مأزقه الميكولوجى بعيدا عن تأثير سيطرة الاحتكارات والحكومات على وسائل الإعلام الجماهيرى بالصورة السائدة اليوم ...

ربما .....



## الباب الثانى

### حرية القهر الديموقراطى

« الكل يتصور فى نفسه الحكمة كلها ... مع  
أنه فى الواقع لا يمتلكها أو حتى يعرفها ... »  
[ سقراط ]





## الفصل الأول

### حرية الصحافة وصدمة التكنولوجيا

« إن حرية الرأي هي من الحريات الأساسية ،  
التي تحتملها طبيعة النظم الديمقراطية ، وتعد  
ركيزة لكل حكم ديموقراطي سليم » .  
[ المحكمة الدستورية العليا - مايو ١٩٨٨ ]

#### القفز إلى المجهول

إنه عصر القفز سريعا إلى المجهول إذن ....

فى عام ١٩٢٢ استطاع « طرزان » أو « جونى وسيموللر » نجم الرياضة فى  
عشرينيات القرن العشرين أن يكسر حاجزا صعبا - أو كان مستحيلا آنذاك - عندما تمكن  
من سباحة المائة متر الحرة فى أقل من دقيقة - ٥٩,٦ ثانية فقط - ولأنها كانت المرة  
الأولى فى التاريخ البشرى ، قال الجميع إنها معجزة القرن ...  
وتحول طرزان إلى نجم فذ .

وفى دورة المكسيك الأولمبية تمكن بطلان أمريكيان من كسر حواجز أخرى كانت  
تبدو مستحيلة ... وفى عام ١٩٦٨ تمكن العداء الزنجى الأمريكى « لى ايفانز » من قطع  
مسافة ٤٠٠ متر عدوا فى ٤٣,٨٦ ثانية فقط ، وهو رقم قياسى ... وقال الجميع مرة  
أخرى إنها معجزة جديدة ....

وتحول ايفانز إلى أسطورة ...

كذلك سجل زنجى أمريكى آخر رقما فذا ... إذ تمكن « بوب بيمون » بطل الوثب الطويل من تحقيق حوالى تسعة أمتار فى قفزة طويلة واحدة ( ٨,٩٠ متر ) .. وهو إنجاز بشرى فذ آخر ، وعاد الجميع يؤكدون أنها معجزة أخرى .... بل إن أفضل ما قيل فى وثبة « بيمون » ، أنها قفزة إلى المجهول ، أو هى قفزة إلى القرن الحادى والعشرين !!

وما زالت المعجزة البشرية توالى فصولها .... فعبير مسيرة طويلة منذ بدء الخليقة إلى الآن ، والتطور هو القانون السائد ، قد تزدهر حضارات وتعود فتندثر ، قد تشتعل الحروب فتدمر وتقتل ، قد تنتشر الأوبئة وتشتعل البراكين وتحرك الزلازل ، فتترك وراءها الخراب والدمار والقتلى والمشردين ...

لكن قانون التطور يعود فيسود ، ليبدأ الإنسان مسيرته من جديد نحو التقدم ، صعبدا أو هبوطا ، إنه مازال يتقدم يعانى الهزيمة ويستمتع بالنصر ، يحاول الحاضر أن يبنى نفسه على أنقاض الماضى ، لكن المستقبل هو دائما المتطلع إلى قهر الحاضر وخلافته ... عبر صراعات دائمة بين المتناقضات ، بين الخير والشر ، مثلما بين الحرية والقهر ... لكن يظل الإنسان دائما هو محور الحركة والتناقض والتطور !!

ثمة من يتطلع إلى المستقبل بأمل ، وثمة من يتطلع إليه بتوجس وخوف ...

لقد كان الترحال السريع هو سمة العصر الحجرى ، حيث هاجر الإنسان من مكان إلى مكان ، بحثا عن قوته ... متجاهلا العلاقة المكانية والزمانية . وجاءت الزراعة لتبدأ عصر الاستقرار والمدنية ، مؤكدة العلاقة المكانية ... أى الانتماء للأرض والقرية والوطن .. وكان على البشرية أن تقضى عشرة آلاف عام على الأقل لتحقيق عن طريق الزراعة ، هذا الانتماء المكاني ، وإن تقهر العنصر الزماني قليلا ...

لكن نفس البشرية لم تستغد أكثر من قرنين من الزمان ، لتقفز من الحضارة الزراعية ، إلى الحضارة الصناعية ، تلك التى بدأت تعرف حساب الزمن وقيمه أكثر مما كانت تعرفه الحضارة الزراعية صاحبة الارتباط المكاني ... على العكس أيضا ، فإن السرعة التى صاحبت عصر الثورة الصناعية غلبت الزمان على المكان ، وفى ظل ذلك عاد عصر الترحال يطل من جديد ....

فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وفى ظل التطور السريع والواسع الذى تشهده الحضارة الغربية الصناعية ، فقد الإنسان الصناعى ارتباطه بالمكان والانتماء إليه ، وعاد يمارس الهجرة للمتعددة طوال حياته ، بحثا عن مستقبل أو وظيفة أو فرصة

أفضل .. وقد يتصور البعض أن هذا الإنسان الصناعي يمارس « حريته » المطلقة فى الهجرة ، والترحال ، وأن الديمقراطية فى ظل التطور الصناعي ، تنبئ له أوسع الفرص وأحسن الامكانيات لممارسة اختياراته ، وتحقيق ذاته !!

قد يبدو أن هذا الأمر صحيح جزئيا أو سطحيا ... لكن الحقيقة أن عجلة التطور التكنولوجى السريعة الدوران هذه الأيام ، تنفى ذلك تماما ، لأنها ببساطة دامت إنسانية الإنسان بأكثر مما حققت له ذاته ! وهذا أحد التناقضات الحقيقية والعميقة السائدة فى المجتمعات المتقدمة اليوم ...

تناقض بين ذاتية الإنسان وإنسانيته ، وبين مادية الحضارة وتطورها ... بتعبير آخر ، تناقض بين حرية الفرد وقهر التكنولوجيا ... لكن المسألة تبقى معقدة أكثر مما نتصور !! خاصة وأن التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى ، وبالتالي الديمقراطية ، كان شديد التأثير خلال الخمسة آلاف عام التى قصتها البشرية فى استقرار نوعي ، تحت تأثير الحضارة الزراعية السائدة ، بينما أصبح هذا التطور الآن أكثر تأثرا بالتكنولوجيا الحديثة ، التى فرضت نفسها على المجتمعات ، وعلى النظام السياسية الحاكمة فيها ، ليس فى المجتمعات الصناعية المتطورة فحسب ، لكن حتى فى المجتمعات الزراعية والنامية ، لأنها ببساطة أصبحت هى الأخرى تتطلع - سواء كانت قادرة أو غير قادرة - إلى نقل وزرع واستيراد وتوطين التكنولوجيا المتقدمة !!

أى أن تأثير التكنولوجيا المباشر وغير المباشر هو العنصر الحاسم اليوم ، بعد أن حل « الأوتوميشن » محل الجهد العضلي ، وحلت الأزرار والعقول الالكترونية محل الآلة الصناعية العالمة ... لقد اخترع الانسان الآلة لتتولى الزراعة قليلا كمصدر أساسى للإنتاج ، ثم أبدع ثورة الالكترونيات الحالية لتتولى الصناعة التقليدية !

إن العصر الصناعى الذى ساد البشرية لقرون تقريبا ، يتراجع أمام ثورة التكنولوجيا التى تقودنا اليوم إلى عصر ما فوق التصنيع .. عصر الثورة الصناعية الثالثة ...

لقد كان الفرد يدفع المحراث بتوجيهه ، وكان يحرك الآلة بإرادته وقدرته ... اليوم تستطيع الأزرار والناشطات والموجات الأثيرية والليزر أن تحرك كل شيء ، من الآلة الصماء إلى الإنسان الحى ... وهنا يكمن الخطر على المبادرات الفردية وعلى ممارسة الحرية فى حد ذاتها !! لأن القواعد والعلاقات القديمة تغيرت ، وكذلك القوانين ، التى كانت فى بداية هذا القرن تبدو ثابتة ، مثل قوانين وعلاقات الزمن

والسرعة والمكان والمسافة والكتلة والقوة .. والتي على أساسها بنى « اينشتاين » نظريته في النسبية ، التي وجدت أول تطبيق عملي لها فيما بعد اينشتاين بفضل « الطبيعة النووية » ، ولم يكن هذا التطبيق للأسف إلا مدمرا (٩).

ويقدر ما كانت نظرية النسبية لاينشتاين تعد واحدة من أهم قفزات الفكر الإنساني لاختراق المجهول الغامض ، بقدر ما خلقت وراءها أثارا شديدة الخطر على حياة البشرية ... ويقدر ما ساعدت تطبيقات هذه النظرية - عبر الفيزياء النووية مثلا - في إحداث تغيرات جذرية في علاقة العلم بالتقدم الإنساني ، وفي تطوير المجتمع الصناعي بشكل خاص ، بقدر ما هدحت البشرية بالتميمير الشامل في ضوء صناعة الأسلحة النووية ذات القدرة التدميرية الهائلة والرهيبه ، القادرة على إفناء كل نتاج العلم والفكر والإبداع الإنساني في هذا العصر ...

وبذلك تحولت إلى قيد حديدى مخيف من قيود الحرية ، وتحولت صورة اينشتاين في ذهن الكثيرين - مثل صورة غيره من العلماء الرواد - إلى صورة بشعة ...

رغم أنه كلنسان وكفيلسوف كان لديه إحساس شديد بجبرية القوانين الطبيعية ، مثلما كان لديه عشق كبير للحرية البشرية التي لا يجب التفریط فيها .... فالحرية من ناحية ، بحث منظم عن الأشياء ، في مواجهة الشك وعدم اليقين ، وهى - الحرية - من ناحية أخرى ، دفاع ثابت عن عبقرية الإنسان المبدعة ، فى مواجهة القهر .

لقد كان مقتنعا تماما بأن الحرية - والحرية وحدها - هى القادرة على اختراق الضموض الذى يلف الكون .. ولذلك فهو لم يتوقف لحظة حتى مماته عن محاولة إثبات العلاقة الجبرية أيضا ، بين مغامرة الفكر والعقل الإنساني ، ومغامرة الحرية الإنسانية بأوسع صورها .

غير أن الذى حدث كان غير ذلك ، إذ تحولت تطبيقات النظريات العلمية ، إلى قيود جديدة ، وأصبحت مغامرة اينشتاين التي دعا إليها ، مغامرة فى المجهول ...

لقد كان هو الآخر يقفز إلى المجهول تماما مثلما قفز العداء الأمريكى بوب بيمون .. مع الفارق فى نوعية المغامرة والقفز !!

---

(٩) وضع اينشتاين - الذى مات فى ١٩٥٥ - بعد نظرية النسبية ، كلا من النظرية الكمية ، ونظرية المجالات ، ونظرية النسبية العامة . ويلى جهده العلمى على أسس ربط الضوء بالزمن ، والزمن بالمكان ، والمكان بالمادة ، والمادة بالطاقة ، والجاذبية بالمكان .

إن الزمن يجرى بسرعة هائلة نحو التطور السريع الذى تصنعه البشرية وتعانى من آثاره ... لقد أصبح عنصر الزمن هو العنصر الحاسم فى حضارة اليوم بعد أن كان عنصر المكان هو العنصر المسيطر فى عصور الحضارة الزراعية .<sup>(١٠)</sup>



### صحافة المستقبل وحرية الفرد

. كان الإنسان ومازال ، هو هدف البحث والعلم والتقدم ، لكنه للأسف كان ومازال ، ضحية الحروب والصدام والتنافس ...

ولقد كانت الحرية الإنسانية بشكل عام ، هى أولى الضحايا فى مسيرة التقدم التكنولوجى السائد ، وإن لم تكن وحدها الضحية ... إذ تعرضت قيم ومبادئ كثيرة للقهر بواسطة سيادة العصر التكنولوجى ، الذى أصبح وحشا جامعا على عقل الإنسان وملوكه . وبعد أن كانت مقولة « الإنسان سيد الآلة » ، هى السائدة ، أصبحت التكنولوجيا هى سيد الإنسان ، وقاهرته أيضا ، استمرارا لمسيرة التنافس الصارخ ، بين فكر الإنسان وإبداعاته وجموح خياله ، وبين نتائج تطبيقات هذا الفكر والخيالات والإبداع .

ولقد أصبح من أولى نتائج هذا التنافس القوى ، أن تغيرت أنماط وسائل الإعلام . وخاصة الصحافة المطبوعة - وتغيرت بالتالى مفاهيم حرية الصحافة وأشكالها وطرق ممارستها .. بعد أن استطاعت الثورة التكنولوجية مدهامة الصحافة ، فأحدثت فى صناعتها ثورة مذهلة .. بعضها ملهى ومعظمها إيجابى ... وقد انعكست هذه المدهامة بآثارها المتناقضة - على الإنسان الفرد قارئ الصحيفة وصاحب نظريات حرية الصحافة المتعددة بتعدد المواقف والاختيارات السياسية والاجتماعية والفكرية ..

فمن المؤكد أن غزو التكنولوجيا السريع لصناعة الصحافة ، قد أدخل عنصرين جديدين يجدر بنا أن نتعرف عليهما فى هذا المجال وهما :

أولا : التأثير الجديد والمباشر على كل مفاهيم حرية الصحافة بنظرياتها المتعددة والمختلفة ... بحيث امتد التأثير إلى ما كان يعرف بنظريات حرمة الحياة الخاصة للإنسان الفرد ...

لقد ظلت حرمة الحياة الخاصة للإنسان الفرد ، محترمة على مر العصور ، منذ

---

(١٠) لقد أصبح فى الإمكان الآن قياس الزمن حتى جزء من ألف مليون جزء من الثانية الواحدة .

ظهور الصحافة المطبوعة - رغم أن حدودها موضع جدل - وارتبطت بحرية الصحافة بعلاقة جدلية تخضع للشد والجذب ...

حتى جاءت ثورة التكنولوجيا ، فإذا بها تقتحم ليس فقط المفاهيم التقليدية لحرية الصحافة ، ولكن أيضا تقتحم بعنفوان شديد حرمة الحياة الخاصة للإنسان الفرد ، الذي صار عاريا أمام مستحدثات هذه التكنولوجيا وأدواتها الحديثة التي تخترق الجدران دون تأثير ، وتسمع وتنتصت دون مشاهدة ، وتراقب دون أن يراقبها أحد ...

وهذا أمر سنعود إلى تفصيله فيما بعد .

ثانيا : التأثير الهائل على صحافة المستقبل ... التي لن تكون بالقطع كصحافة الماضي والحاضر ... وما نعنيه هو أن المستقبل المنظور يبشر بما أصبح يعرف بالصحافة الالكترونية ... التي هي إحدى وسائل اقتحام مفاهيم حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة .

فمن الملاحظ أن الصحافة - مثلها مثل غيرها - قد زادت خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، من استمالتها بمستحدثات الثورة الالكترونية الحديثة ووسائلها المختلفة ، سواء في تقنية الطباعة أو في جمع وتنظيم المواد التحريرية ، أو في استقبال وإرسال الصفحات عبر الأقمار الصناعية وموجات الليزر ، التي جاءت لتأخذ المكان المميز الذي احتلته شبكات الاتصال السلكي على مدى أكثر من قرن من الزمان .

وإذا كان الاتصال السلكي ، والتليفون ، وآلات الطباعة ، قد اعتبرت في فترة من الفترات ثورة في صناعة الصحافة - سواء جمع الأخبار أو طبع الصحف والنشرات - فلن للكمبيوتر - أحد منجزات التكنولوجيا الحديثة - جاء مؤخرا ليضفي أبعادا جديدة وعميقة على صحافة المستقبل ، التي بدأت يشايرها بالفعل خلال الثمانينات من هذا القرن .

وإذا كان الكمبيوتر ، قد أثبت كفاءة أدق وأسرع من كفاءة الإنسان ، في كل المجالات ، إلا أنه تفوق تفوقا مذهلا على الآلات التي كانت تعتبر حتى وقت قريب حديثة ... مثل آلات طباعة الصحف ..

لن الكمبيوتر يتولى الآن - ومستمع مهامه في المستقبل - صف الأحرف ومراجعتها وطباعتها ، كما يتولى حفظ المعلومات وتخزينها - وهي عقل الصحيفة - ثم يتولى إرسال صفحات الصحف عبر الموجات متناهية القصر (Micro Wave) من مقر

الصحيفة إلى أماكن أخرى مهما بعدت المسافات ، لتطبع بنفس الصورة وفى نفس الوقت ، وربما بتكاليف اقتصادية أقل ، فضلا عن اختصار الوقت .(١١)

ومتلما جاء اختراع التلفزيون ، ليمثل وسيلة إعلام أكثر تطورا من حيث السرعة والتكلفة والإيهار ، مقارنة بالصحيفة المطبوعة ، فإن التكنولوجيا الحديثة قدمت قفزة جديدة نحو الصحافة الالكترونية الجديدة التى تتفوق على التلفزيون والصحف المطبوعة معا ... ألا وهى الصحيفة الالكترونية ، التى يستطيع أى قارئ أن يلتقطها على شاشة خاصة فى حجرة نومه ، وبالصورة التى يريد ، والمواد التى تهمة ، بعد أن زادت الأجهزة الالكترونية من مجالات الاختيار أمام المتلقين - المستمعين والقراء والمشاهدين . فبدلا من أن تضطر لشراء صحيفة ، أو أن تضيق وقتك أمام برامج التلفزيون المطولة ، تطلعا إلى نيا أو انتظارا لمناخات حدث ، تستطيع أن تضغط على زرار ، وتحدد اهتماماتك ومطالبك ليظهر لك على الفور فوق شاشتك الخاصة كل ما تريد الاطلاع عليه وأنت فى سريرك !

ومن الواضح أن الصحيفة الالكترونية هذه ، ستحتل سريعا مكان الصحيفة المطبوعة لأسباب عديدة ، فى مقعمتها ارتفاع تكاليف الطباعة وورق الصحف ومشاكل الأيدى العاملة وعقبات النقل والتوزيع وضغوط عنصر الوقت .

وهكذا أصبحنا نقرأ الآن عن الصندوق الأسود الصغير ، الذى يمكن تركيبه فى كل بيت ، وهو شبيه بالتلفزيون الصغير ، يستطيع المشترك بواسطته أن يحصل على كمية هائلة من المعلومات من شبكات الإعلام المركزية . ويؤدى هذا الصندوق مهام إعلامية متعددة ، ويقدم الأنباء بأشكال جديدة يستحيل تطبيقها فى الصحف المطبوعة بأشكالها التقليدية المعروفة ، ويستطيع المشترك أن يحصل وهو فى بيته ، على الأنباء والمواد التى تهمل الصحف نشرها سواء لضيق المساحة ، أو لأسباب سياسية . ويستطيع المشترك كذلك أن يختار الأنباء التى يريدها من بين التدفق الهائل للأنباء المتغيرة والمتجددة باستمرار ، لأن نظام الاختيار الذى يتيح الجهاز الالكترونى يعمل حسب

---

(١١) كانت صحيفتا الأهرام المصرية ، والشرق الأوسط السعودية ، من أوائل الصحف العربية فى الاستفادة بهذه التكنولوجيا فى إعداد طبعات عربية وبنوية ، ونقلها بالأنفاس الصناعية من المقار الرئيسية إلى عواصم عربية وعالمية فى أوروبا وأمريكا .

الطلب ... ولا يكتفى بنشرات محددة الزمان والمكان ، كما هو الحال مع الصحف والاذاعات .(١٢)

وقد يتساءل البعض ... ما علاقة ثورة التكنولوجيا هذه وصحافتها الالكترونية ، بالموضوع الرئيسى المطروح - حرية الصحافة ؟!

الواقع أن العلاقة عضوية ... فكما أسلفنا أن مفاهيم حرية الصحافة وأشكال ممارستها ، تتغير من زمان إلى زمان .... ومن مكان إلى مكان .... فإن الثورة التكنولوجية هذه بما تفرزه من أنماط إعلامية جديدة ، تؤثر تأثيرا مباشرا على حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة للفرد ..

وثمة توقعان متناقضان فى هذا الصدد ..

● فإما أن تؤدي ثورة تكنولوجيا الاتصال إلى مزيد من تركيز وسائل الإعلام ومملكتها المسيطرة بالتالى على توجيهها ، الأمر الذى يعنى التضيق على الحريات ...

● وإما أن تؤدي إلى العكس .. أى إلى مزيد من الديمقراطية والتنوع ، وتوسيع مجالات الإعلام وحرية الحصول على المعلومات والآراء .

والمؤكد أن صراعا عنيفا سيصاحب انتشار الصحيفة الالكترونية ، قد لا يكون مطابقا أو حتى مشابها ، للصراع الذى دار فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ربما يتخذ أشكالا أخرى ، لكنه سيظل دائرا حول الحرية ... لفظا ومعنى ...

وتلك إشكالية يصعب التنبؤ الآن بمستقبلها .. وإن كانت إشكالية تطرح نفسها على الجميع تحت ضغط ثورة التكنولوجيا الحديثة !

---

(١٢) كارولان مارفن - ثورة فى توزيع الأخبار - معهد أبحاث الاتصال ، جامعة إلينوى - الولايات المتحدة الأمريكية .



## الفصل الثانى

### تكنولوجيا القهر وتكنولوجيا الحرية

« لا يمكن لأى حكم أن يتجاهل الرأى العام فى القضايا ذات الطابع الجماهيرى ... »  
[ ميكهايللى ]

يوما ما ... أطلق الكاتب الأمريكى الشهير « آرثر ميللر » صرخة مدوية ، وفتت أمامها - مع ملايين غيرى - مشدوها مذهولا ، بل بصراحة أشد - خائفا وجلا ...  
قال ميللر :

« إن الكمبيوتر ، المتميز بشراسته التى لا تشبع للمعلومات ، وقدرته على عدم الخطأ أو إمكانية نسيان أى شىء ، قد أصبح القلب النابض لنظام رقابة فعال ، يحول مجتمعنا إلى عالم شفاف ، ترفد فيه بيوتنا ومعاملتنا المالية واجتماعاتنا ، وحالتنا العقلية والنفسية والجسمانية كذلك ، عارية تماما ، مكشوفة أمام أى مشاهد ... »  
أليس هذا مخيفا ومفزعا حقا !!

لكن ذلك لم يكن إلا نتيجة واضحة - أو إحدى النتائج الواضحة - للتقدم العلمى الهائل الذى أحرزه إنسان القرن العشرين ، وبالتالي للثورة التكنولوجية التى اكتسحت العالم فيما يسمى بالثورة الثالثة ، أو عصر ما فوق التصنيع ...

لقد ظل الإنسان يدرس ويبحث ويجهد ، ليكتشف ويخترع ويميط اللثام عن أسرار الكون ، على أساس أن هذا كله سوف يحقق التقدم والمساعدة والحرية للبشر ... لكن

الشيء المذهل أن كل تقدم يسايره كبت ، وكل اختراع تقني جديد يحمل معه للإنسان قيودا جديدا .. فسقطت السعادة والحرية في طريق تحقيق التقدم المادى الهائل !!

إن ثمة قلقا ممزوجا بالرعب يسود الإنسان في عالم اليوم البالغ التطور التكنولوجي المعقد .. إن الضغوط النفسية والاجتماعية والمادية ، ومطاردة التفكير ومكافحة النيات والتعرض الدائم والمستمر للاختبارات النفسية والأجهزة السرية الخاصة بالتتصت والتصوير وكشف الكذب ، كل ذلك يبنى طبقات كثيفة من الحواجز أمام الحرية الفردية ... الأمر الذي يحول الإنسان إلى آلة كهربائية يغذيها الكمبيوتر بالتفكير والحركة والكلام والضحك ... الذي هو غالبا عصبى فحسب !!

نقد نجاح الانقلاب العلمى والتكنولوجى الحديث ، فى تحقيق نمو اقتصادى وتقدم ثقافى وتحول اجتماعى ملحوظ ، إلا أنه نجاح فى نفس الوقت وبدرجة مذهلة أيضا ، فى قهر الحرية الشخصية للإنسان ، وإقامة الحواجز والعقبات التكنولوجية .. كذلك . أمام ممارسته لحياته المتنوعة ، فسقط إنسان اليوم فى قبضة الخوف والفرع ... وفى مأزق القهر بالأساليب العلمية والتقنية المعقدة ، ووجد نفسه عاريا أمام وحش كاسر مزود بأقوى الأجهزة العلمية القادرة على كشف أسرار العقل الإنسانى ، بل وتعرية خياله !!

سقط الإنسان المعاصر صريع عقله ، كما سقطت حريته ضحية تفكيره وتقدمه ... بعكس ما كان متصورا من قبل ، وبالأذات منذ أن قامت الثورة الصناعية فى أوروبا ، حيث نمت مشاعر طاغية تقول إن التقدم العلمى هو المحرك الأساسى فى دفع البشرية إلى مزيد من التقدم والتحرر ...

إلا أن النتيجة العملية السائدة تقول بغير ذلك ... على المستوى العام ، فإن التقدم العلمى استخدم بشكل مكثف فى صناعة الأسلحة بالدرجة الأولى التى غدت الحربين العالميتين الأولى والثانية ، مثلما غدت ترسلنا أسلحة الدمار الشامل التى يزخر بها العالم اليوم .

وعلى المستوى الفردى ، فإن نفس التقدم العلمى أدى إلى حصار الحريات الفردية وحقوق الإنسان وقهرها بكل المستحدثات التقنية الدقيقة ، مثل وسائل استراق السمع والتسجيل والتصوير عن بعد ... مما يفقد الإنسان حريته الشخصية ، حتى فى سريره الخاص !!

وبواسطة التقدم العلمى أيضا وثورته التكنولوجية السائدة تحرر العقل البشرى - إلى حد كبير - من قيود المجهول ومن إمار الغيب المطلق ، لكنه أصبح محاصرا

بالضغوط العصبية والاختبارات النفسية القهرية ... وتحرر المجتمع البشرى - خاصة فى الدول الصناعية - من مخاطر التخلف ومجاعات الفقر وموجات الأوبئة ، لكنه أصبح مقيد الحرية بفضل تكنولوجيا علوم البصريات والسمعيات ...

وبالطبع سارع المشرعون المعاصرون إلى تلبية روح العصر ، فى تقنين هذه القيود العصبية والنفسية والفكرية التى فرضها عصر الانفجار التقنى الحديث ، وصبها فى قوانين تحكم السيطرة على الحريات ، مؤكدين من حيث لا يدرون أن « التكنولوجيا أصبحت كابوس الحرية » ...

ولذلك فلن هذا التقدم للتكنولوجى قد أفرز المخاطر التالية على حرية البشر :

- انتهاك الحريات الخاصة ، عن طريق أجهزة التنصت والتسجيل والتصوير الحديثة .
- اهتزاز للشخصية الإنسانية عقليا ونفسيا وجسديا .
- قهر حقوق الإنسان ، عن طريق القيود التى ابتدعتها الوسائل الالكترونية المعقدة .
- اختلال التوازن - بشكل عام - بين التقدم التكنولوجى والعلمى والمادى ، وبين التقدم الفكرى والرقى الروحى والأخلاقى والحضارى للبشر .



وفى مواجهة هذه المخاطر الجسيمة الناتجة عن حالة التناقض الواضح بين التقدم التكنولوجى المكتسح ، وبين الحريات العامة والخاصة المتقهرة ، شهدت سبعينات هذا القرن وثمانيناته ، موجة ضخمة من المطالبة بإنقاذ البشرية من كارثة محققة تقدم عليها بيديها ، وتتمساق إليها نتيجة ما أفرزته عقولها من ثورة علمية وتكنولوجية ... فتركزت هذه المطالبات على تحقيق ثلاثة أشياء أساسية خلال عقد التنمية ٧٠ - ١٩٨٠ : (١٢)

- ( أ ) حماية حقوق الإنسان فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، طبقا للموارد القومية والمستويات العلمية والتكنولوجية .
- ( ب ) استغلال التقدم العلمى والتكنولوجى فى تدعيم احترام حقوق الانسان وقيمه الأخلاقية والروحية .
- ( ج ) حظر استخدام التقدم العلمى والتكنولوجى فى كبت الحريات الأساسية وتقييد الحقوق الديمقراطية .

---

(١٢) تقرير اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة - مارس ١٩٧١ .

ومن هذه المطالب الثلاثة ، ظهر واضحا تنبيه المجتمع الدولي - بمختلف أيدولوجياته وفلسفته - إلى خطورة ترك التقدم العلمى والثورة التكنولوجية المتسارعة تأكل الحريات العامة والخاصة ، وبالتالي تلتهم روح المجتمع وقدرته على الحركة والتخيل والتفكير !!

وهنا ينبغى أن نتوقف قليلا ...

ثمة علاقة متصلة الحلقات فى هذه المسيرة المعقدة ... فتقدم فكر الإنسان ونمو خياله وتطلعه إلى المستقبل ، هو الذى عجل بالتقدم العلمى ، وبالتالي أفرز الثورة التكنولوجية ، ولقد تعاطف هذا التقدم وتلك الثورة بصورة أصبحت تهدد فكر الإنسان وتقيّد حرية عقله وتعطل انطلاق خياله ، ومعنى ذلك أن المجتمع البشرى قد حقق إنجازاته العلمى الهائل وبلغ ذروة التقدم التكنولوجى ، وضرب الرقم القياسى ليبدأ فى الانهيار من جديد ، نتيجة توقف الفكر وتقييد الحريات وتعطل الخيال !!

فمثلما أفرز الفكر الإنسانى وحرّيته ، التقدم العلمى والتقنى الهائل ، قد يفرز التقدم العلمى والتقنى ، بالتالى ، ونتيجة للمخترعات القهرية الحديثة ، انغلاقا فكريا يهوى بالبشرية من قمة التحضر إلى هوة التخلف ، لتبدأ من هذه الهوة محاولة جديدة لانفتاح الفكر وانطلاق الخيال ... بحثا عن التقدم من جديد ... وهكذا تدور المعجلة الإنسانية ...

خلاصة القول إنه ، على الرغم من أن التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث ، قد فتح آفاقا واسعة أمام التطور الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، فإن هذا التقدم يعرض للخطر حقوق الأفراد وحرّياتهم ... ،<sup>(١٤)</sup> ، ومفهوم ذلك هو أن الحريات العامة والحرمات الشخصية ، باتت مهددة ، بل إنها فى ظل الممارسة اليومية ، سقطت تحت سناجب القهر التكنولوجى الحديث !!



وإذا كانت الحريات العامة والفردية ، قد لقيت عناية كبيرة من المشرعين والفقهاء بالنص على صيانتها وحمايتها فى الدساتير والقوانين على مستوى كل دولة ، مهما كانت فلسفتها السياسية ، وعلى مستوى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان - المادتان ١٨ ، ١٩ ، بشكل خاص ، والميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية - المادتان ١٨ ، ١٩ أيضا .. فإن جانب الحرمات الشخصية وأسرار الحياة الخاصة للإنسان ، أصبحت بفضل التقدم

(١٤) بيان المؤتمر الدولى الأول لحقوق الإنسان المنعقد فى طهران عام ١٩٦٨ .

التكنولوجى أكثر إلحاحا هذه الأيام ... نظرا لأن انتهاكها أصبح من اليسر والبساطة  
بمكان ... فى ظل استخدام المخترعات البصرية والسمعية الحديثة ، حتى أن بعض  
الدول ، بدأت تعدل تشريعاتها لتدخل نصوصا محددة تحمى حرمة الحياة الشخصية هذه .  
فما هى حدود حرمة الحياة الشخصية ... وما هى تعريفاتها القانونية المتاحة  
اليوم !!

بداية نقول إن تعقد الحياة الحديثة ، والتطور الاجتماعى الجنرى الذى شهدته  
البشرية فى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى ، قد أحدث انقلابا فى المفاهيم ... حتى مفهوم  
الحرية الخاصة وإطار الأسرار الشخصية ، لحقه كثير من التغير ... لقد كانت القبيلة  
هى المخولة الوحيدة لتداول أسرارها ومناقشة طبيعة علاقاتها الداخلية ، أو الخارجية  
مع غيرها من القبائل ... أى أن الإطار القبلى كان هو الحدود المعروفة ...

وبين القبيلة فى الأمس ، والأسرة الحديثة اليوم ... انتقلت البشرية من عصر  
الرعى والزراعة المختلفة - بعلاقاتها الاجتماعية البدائية البسيطة الواضحة ، إلى عصر  
الثورة الصناعية الثالثة - ثورة الالكترونيات - بعلاقاتها الاجتماعية المعقدة المنفتحة  
والممزقة أيضا ...

ثمة انقلاب اجتماعى ، وثمة اختلافات جذرية فى المفاهيم والقيم والأفكار  
والعلاقات . وبينما كانت العلاقات الاجتماعية تعتبر سرا خالصا للقبيلة - يحتفظ زعيمها  
لنفسه ببعض هذه الأسرار - أصبحت ألق أسرار الإنسان اليوم مشاعا للجميع ، ليس فى  
عائلته أو حيّه الذى يمكنه ، أو مدينته التى يقطنها أو وطنه الذى ينتمى إليه ، بل مشاعا  
مباحا للعالم كله ، بفضل تقدم وسائل الاتصال الحديثة من صحف وإذاعات ووكالات أنباء  
وأقمار صناعية تنقل كل شى فى أقل من لمح البصر ...

ورغم أن العالم النامى - حيث مازالت تقاليد المجتمعات الزراعية سائدة - يحاول  
الاحتفاظ ببعض جوانب الحرمات الشخصية ، إلا أن التقدم التكنولوجى الذى فجر ثورتى  
الالكترونيات والمعلومات ، القادم من العالم الصناعى المتقدم ، قد انتهك بعنف فكرة  
الحرمات الشخصية ، وقضى على الحريات الخاصة إلى حد كبير ، بفضل القدرة على  
التسلل إلى داخل الإنسان نفسه وغزو فكره وسير أغوار عقله الباطن واستكشاف  
نواياه !!

نتيجة ذلك كله ، أن ما كان سرا شخصيا بالأمس ، أصبح اليوم قضية عامة !!

وما كان الإنسان الفرد يحاول الاحتفاظ به لنفسه فى داخل أعماقه ، من أسرار حياته وانفعالاته وطموحه وتفكيره وخياله ، صار اليوم بفضل التكنولوجيا الحديثة ، مباحا لمن يريد ومفروضاً - عبر وسائل الاتصال الحديثة - حتى على من لا يريد !! ذلك أن وسائل الاعلام المعاصرة لا تترك الفرصة للرفض ...

لقد ذابت الحدود بين ما هو عام وما هو خاص ، بين القضايا القومية والأسرار الشخصية ... وأصبحت فكرة « أن الحرمات الخاصة للفرد هى لب الديموقراطية ، مطروحة للجدل . وبعد أن استطاعت الوسائل التكنولوجية اقتحام مجال الحياة الخاصة لكل منا ... وجننا أن قضايا كانت ، حتى الأمس القريب ، تعتبر سر الأسرار ومن أدق الخبايا الشخصية - مثل الخلافات الزوجية ، أو العقد الجنسية ومصاعبها وخلافات الزوج والزوجة حولها - صارت مطروحة للنقاش العلنى عبر شاشات التلفزيون أو على صفحات الصحف ، دون أننى إحساس بالخجل فى المجتمع الحديث !!

حدث كل ذلك بفعل الوحش الالكترونى المسيطر على كل دقائق الحياة - خاصة فى الغرب الصناعى - والذي عكس تأثيراته المتباينة ودرجات متفاوتة على باقى أجزاء العالم ، بعد أن أصبح وحدة مترابطة ، أيضا بفضل التقدم التقنى لوسائل الاتصال والإعلام والمواصلات ، فى عالم أصبح يوصف بأنه « القرية الالكترونية »..

وقد حدث كل ذلك ، رغما عن التشريعات والقوانين ، التى تنص على حماية الحريات العامة والخاصة ، وبالذات الحرمات الشخصية ، ورغما عن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان !!



ولكى نمضى فيما فى تحديد الإطار العالم لهذه المشكلة العويصة ، يجدر بنا بداية أن نحدد مفهوم الحرمات الشخصية . وقد وقع اختيارنا على مفهوم تبنته منظمة القانونيين الدوليين - ومقرها جنيف - الذى يعرف هذه الحرمات الشخصية كالاتى :

« تتمثل فى حق الفرد فى أن يترك حرا لنفسه يعيش حياته بأقل قدر من التدخل .. وهذا يعنى حق كل فرد فى أن يعيش حياته فى ظل الحماية ضد :

- ١ - التدخل فى حياته الخاصة والعائلية والمنزلية .
- ٢ - التدخل فى تكامله الجسمانى والعقلى أو حديثه فى مبادئه أو ثقافته .
- ٣ - التهجم على شرفه وسمعته .

- ٤ - كشف المواقف المحرجة غير الهامة في حياته الخاصة .
- ٥ - استغلال اسمه أو شخصية شبيهة له .
- ٦ - التجسس والتلصص والمراقبة .
- ٧ - الرقابة على مراسلاته .
- ٨ - الاستغلال السيئ لاتصالاته ومراسلاته التحريرية والشفهية .
- ٩ - استغلال المعلومات الخاصة به من خلال ملف عمله أو مهنته .
- ١٠ - وضعه تحت أضواء مضللة وخادعة (١٥)

وعند محاولتنا تطبيق هذا التعريف المحدد على الواقع الفعلي في عصر الثورة الالكترونية نجد الآتي :

- أن التقدم التقنى أنتج وسائل علمية ومعدات حديثة ، اقتحمت الحياة الخاصة للإنسان ، وكشفت أسرار حياته الشخصية والعائلية ببسر شديد ، وعرضتها على الرأي العام عارية تملأ ...
- أن هذه المعدات المعقدة - صغيرة الحجم خطيرة الأثر - أصبحت وسيلة سهلة في متناول أجهزة الدولة ، وحتى في متناول الأفراد في السوق الحرة ، بسبب رخص أسعارها نسبيا في ظل الانتاج الاستهلاكي ، وبسبب سهولة الحصول عليها ..
- نتيجة لذلك استغلت هذه المعدات إلى أبعد مدى في التجسس والتلصص والمراقبة ، وبالتالي كشف المواقف المحرجة ، والتهجم على السمعة والشرف وفضح العلاقات الأسرية والشخصية ... لم يعد هناك من هو آمن اليوم على سر ييوح به في أذن صديق ، أو حتى على مزية علاقته بزوجه في سريره الخاص ... ذلك لأن آلات التصوير ومعدات التسجيل الدقيقة يمكن أن ترشق بسهولة ، أو حتى يمكن أن تعمل بأجهزة التحكم عن بعد !!
- إلا أن أخطر حلقات هذا الوحش الالكتروني للمكتم للحريات الخاصة والحرمان الشخصية ، تتمثل في اختراع الكمبيوتر وأجهزة تخزين المعلومات .. وعن طريقها يحتفظ بالأسرار الشخصية لإبرازها عند الحاجة وبأسرع وقت وبصورة غير قابلة للتلف !!



(١٥) وثائق مؤتمر منظمة القاتونيين للدوليين - استوكهولم - مايو ١٩٦٧ .

أمام هذا الواقع المضيق فيه ، أسرارنا وحريتنا العامة والخاصة على السواء ، تنبّهت هيئات دولية كثيرة لمخاطر استمرار الانزلاق في هذا المنحدر الوعر ، الذى يهدم إنسانية الإنسان ويهتك حرمة الشخصية ويكشف أسرارهِ ويعرّض حاضره ومستقبله قبل ماضيه .

ومن المضحك حقاً ، أن ينكب المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان المنعقد تحت إشراف الأمم المتحدة فى طهران عام ١٩٦٨ على بحث قضية آثار التقدم التكنولوجى على الحرّيات الشخصية وحقوق الإنسان !! المضحك هنا هو أن هذا المؤتمر بالذات ، الذى بحث هذه القضية بالذات ، انعقد فى طهران فى عام ١٩٦٨ بالذات .... أى فى الوقت الذى كانت فيه حقوق الإنسان وحرّيات الشخصية تنتهك علناً وبغطاءة بالغة فى عصر حكم شاه السافاك أو سافاك الشاه !!

على أن ما يهمنا التركيز عليه هنا ، هو أن هذا المؤتمر أصدر أول صيغة دولية ملموسة فى نطاق مواجهة القهر التكنولوجى للحرّيات العامة والحرّيات الشخصية ، إذ أوصى بالآتى :

- « على هيئة الأمم المتحدة دراسة المشكلات الخاصة بحرية الإنسان والناشئة عن التقدم العلمى والتكنولوجى ، وخاصة فيما يتعلق بالتالى :
- ١ - احترام الحرّيات الشخصية ، أخذاً فى الاعتبار استغلال أجهزة التسجيل الدقيقة .
  - ٢ - حماية شخصية الإنسان العقلية والجسمانية أخذاً فى الاعتبار التقدم فى مجالات الطب والكيمياء العضوية وعلوم البحار .
  - ٣ - استغلال الأجهزة الالكترونية ، التى تسمى إلى حقوق الفرد ، وضرورة وضعها تحت حدود دقيقة فى المجتمعات الديمقراطية .
  - ٤ - تحقيق التوازن بين التقدم العلمى والتكنولوجى ، وبين الرقى الثقافى والروحى والعقلى للإنسان » (١٦)



---

(١٦) فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو سكرتيرها العام للقيام بدراسة المشاكل الخاصة بحقوق الإنسان ، المرتبطة بالتطور التكنولوجى ، على أن يقدم تقريره فى هذا الشأن إلى لجنة حقوق الإنسان .  
ومنذ ذلك التاريخ وهذا الموضوع مطروح أمام اللجنة المذكورة ، ومازال يحتل بقداً أساسياً فى كل المؤتمرات المهمة بحقوق الإنسان .



فى المسيرة البشرية الطويلة ، جاءت الزراعة فغزت عصور الرعى وقهرتها ، ثم جاءت الصناعة فغزت الزراعة وقهرتها ... حتى جاءت ثورة التكنولوجيا الحديثة لتغزو الصناعة ، تمهيدا للمرحلة القادمة التى أسماها البعض « ثورة ما فوق التصنيع » . لقد نجح الحاضر فى غزو الماضى ، إلا أن المستقبل قد بدأ هو الآخر غزو الحاضر ... أى أن التحدى الإنسانى مستمر ودائم ...

ولا شك أن الأعوام الباقية على نهاية القرن العشرين هى مرحلة التمهيد لثورة المستقبل ، ولقد بدأنا نشعر بهذا التغير القائم ، ونحس بالريح العاتية الآتية من لا نهائية التفكير الإنسانى وتجده .. ومع هذا الإحساس سقطنا جميعا أسرى أفكارنا وأسرى نتائج تقدم هذه الأفكار ... وخضعت حرياتنا العامة والخاصة لقيود جديدة اخترعتها تطبيقات هذه الأفكار ونتائج أبحاثها ومستحدثاتها ...

لقد قهر نظام « الأوتوميشن » الصناعة التقليدية ، وانقضت الالكترونيات على كل كبيرة وصغيرة فى حياة الإنسان ، حتى المجتمعات ، التى مازالت تعيش مراحل النمو ، لحقتها لفحات اللهب القادم من الغرب الصناعى المجنون بمخترعات ثورة العلم والتكنولوجيا ...

لقد اقتحم التقدم التكنولوجى حياة الإنسان العامة والخاصة ، وانتهك حرياته وغزاه من الداخل واستولى على ذاته ... فأصبح الإنسان الفرد وحيدا عاريا مقهورا من داخله ، مهزوزا نفسيا وعقليا وجسديا ، بفعل انطلاق صاروخ الالكترونيات المسيطر ، ومحاولاته التكيف مع هذا الانقلاب الهائل فى حياته ...

الأخطر من ذلك هو أن عصر الالكترونيات سلبه حقه فى الانفراد بنفسه والحديث إلى ذاته ، وليس فقط إلى صديقه أو صديقه !! وهذا هو المعنى الحقيقى لسيطرة التكنولوجيا على مقدرات البشر ، وحريات الإنسان التى دهمتها تروس الآلة المحكومة بكمبيوتر لا يعرف الأحاسيس ، لكن يعرف الأرقام ، لا يفهم الحريات ، إنما يفهم البرامج ...

ببساطة .. تحول الإنسان الحى إلى شريط « مبرمج » تخضع حركته لزر صغير فى جهاز الكترونى معقد .... حرياته أصبحت فريسة المراقبة الدقيقة والليصقة من أجهزة التنصت وميكروفونات التسمع والإرسال ، وأجهزة التسجيل ، وعدسات التصوير والتليسكوب ودوائر التليفزيون ... شخصيته سقطت فريسة الاختبارات النفسية وأجهزة

كشفت الكذب ، والأدوية المهدئة والنوم والمسكنة والمنشطة !!! حياته الخاصة  
تطاردها حملات وسائل الإعلام وتجسّسات الأجهزة المبرية الرسمية وغير الرسمية ،  
وتحطّمها التمزقات الاجتماعية التي فجرتها سنوات المخترعات الحديثة صاحبة السيطرة  
المطلقة على كل حركة وسكنة ....

كيف إذن وقع الإنسان في هذا المأزق التاريخي ؟!

..

## الفصل الثالث

### أجهزة الرقابة وانتهاك الحريات

« من لم يصن نفسه .... لم ينفعه علمه ... »  
[ الإمام الشافعي ]

#### زرقاء اليمامة ... بالتلسكوب !

لو عادت زرقاء اليمامة - تلك الفتاة الأسطورة العربية ذات البصر النفاذ والحاد البعيد المدى - إلى عالم اليوم ، لاكتشفت كم هي واهنة البصر وضعيفة البصيرة أيضا !!  
ذلك أن عصر المخترعات التكنولوجية البالغة الدقة والجودة ، قد أغنت الإنسان عن عينيه وعن قوة بصره فأفقدته - في الغالب - بصيرته !! إذ أن حريته الخاصة وحرمانه الشخصية - أو الخصوصية بمعنى أدق - أصبحت هي الضحية الفعلية لهذه المخترعات الحديثة ..

وبدلا من أن كانت زرقاء اليمامة تبلغ قومها بالقادمين إليهم عبر أموال بعيدة وتراهم رأى العين ، أصبحت الآلات الحديثة تكشف أسرار الآخرين حتى من وراء الجدران ، وتراهم وترصدهم وتضبطهم متلبسين حتى في أدق مشاعرهم وخصوصياتهم !!

وبذلك لم يعد أحد منا آمنا على أي سر من أسراره ، أو تصرف من تصرفاته البالغة الخصوصية ، لأنه يعيش دائما وفي ذهنه تلك الآلات الجهنمية التي تصور كل حركاته وتعكس كل مكناته !!

ولو أرادت « جهة الرقابة » رصد ما بداخل غرفة مغلقة لاستطاعت تحقيق ذلك

عن أحد طريقتين : إما بالملاحظة المباشرة ، أو عن طريق تسجيل المواقف والتقاط الصور بأدق العدسات . (١٧)

وإذا بدأنا بالملاحظة المباشرة فإن هناك طرقا متعددة ، منها فتح ثقوب بالغة الدقة فى الجدران تركيب عليها عدسات دقيقة تعكس ما يجرى فى الداخل ، ومنها تركيب أنواع خاصة من الزجاج الشفاف العاكس الذى يتيح لمن يقف خلفه أن يرى ما بالداخل ، بينما لا يستطيع من فى الداخل أن يرى من يراقبه ، ومنها تركيب أنواع دقيقة من التليسكوبات طويلة المدى للمراقبة المباشرة .

لكن الأكثر دقة وتقدما فى مراقبة حريات الآخرين ، يتمثل فى التصوير الدقيق ، عن طريق الأجهزة الفوتوغرافية والسينمائية صغيرة الحجم مضمونة النتائج ... وغالبا ما تثبت هذه الأجهزة فى الأماكن المطلوب مراقبتها ... وتطور الأمر فأصبحت تزود بأجهزة تحكم ذاتى ، بل وأجهزة إرسال للصور الكترونيا ، تعمل فى صمت ودون أن يلحظها أكثر الخبراء دقة !!

ولقد أنتجت ترسانة الالكترونيات فى هذا الصدد عدسات تليسكوبية دقيقة الحجم ، تستطيع التصوير من مسافات بعيدة ، كما أنتجت كاميرات تليفزيونية صغيرة تضم أجهزة إرسال دقيقة الحجم لا تزيد على ٧ سنتيمترات عرضا ، تنقل الصور ضمن دوائر مغلقة معدة لاستقبالها على البعد .

كما أن هناك «خيوطا بصرية» مثبتة خلف عدسة خاصة تتيح متابعة طريق متعرج خلال أشعة قوية ، ويمكن بذلك الاكتفاء بتثبيت العدسة والخيوط البصرية فى المكان المراد مراقبته بينما تثبت كاميرات التليفزيون بعيدا فى خارج المكان ، ويتم بذلك الإرسال والاستقبال بدرجة عالية من السرية والكفاءة ! ناهيك عن كاميرات التصوير الدقيقة التى يمكن أن يحملها أى شخص فى جيبه على شكل قلم أو علبة كبريت ، أو يضعها كزرار على سترته لا يلحظه أحد ...

أتاحت ثورة التكنولوجيا أيضا ، أجهزة فوتوغرافية أخرى مزودة بأفلام حساسة للأشعة تحت الحمراء ، قادرة على التصوير فى الظلمة الحالكة إذا ما ثبت بالمكان مصدر غير مرئى للأشعة تحت الحمراء ... مثل تثبيت مصباح خاص داخل المصباح العادى ، حيث يبدو المصباح الأول غير مرئى للعين المجردة ، لكنه فى الواقع مهيا لإثارة المكان

---

(١٧) دراسة أعنتها الأمم المتحدة ونشرتها لليونسكو فى عام ١٩٧٣ .

تماما بالأشعة تحت الحمراء ، وبالتالي يسمح للأجهزة الفوتوغرافية الخاصة بالتصوير المتقن .

وأُتاحت هذه الثورة أيضا ، طرّقا جديدة لكشف محتويات الرسائل وتصويرها ، عن طريق وضعها في جهاز خاص يسلط عليها أشعة تحت حمراء ، كما أنها أُتاحت جهازا يشبه الإبرة الدقيقة مزود ببطارية كهربائية خاصة يرشق داخل المظروف المغلق فينير داخله لتلتقطه عذمت خاصة أو عين خبير الرقابة المدرب !!

وهناك أجهزة خاصة لـ : للمصح البصرى ، تصور بدقة شديدة وسرعة أشد ، كما أن هناك مساحيق أو مواد متوهجة ملونة ، يمكن لصقها على ملابس الشخص المراد مراقبته أو إضافتها إلى العطر الذى يستخدمه ، تبعث برقا مشعا فتكشف لجهاز المراقبة بدقة ما يفعله الشخص المراقب دون أن يدور بخلافه للحظة واحدة أن حركاته وسكناته يجرى تصويرها وإرسالها إلى أماكن أخرى ..

فهل هناك تصور لقيود على الحريات الشخصية ، أكثر من تلك القيود !!



## آذان الكترونية ... للحوائط

لقد انتهى عصر تسمع وتسجيل المكالمات التليفونية بالطريقة « البدائية » التى كانت متبعة خلال الربع قرن الماضى ... فقد أغرقت الثورة الالكترونية ، الأسواق بأجهزة تنصت باللغة الدقيقة ، توفر الجهد والوقت و « المضايقة » التى كانت تحدثها مراقبة التليفونات ، فضلا عن صغر حجمها وسريتها ، بدلا من التسمع المباشر والتسجيل الذى كشفه معظم أصحاب التليفونات اليوم !

هناك اليوم أجهزة ميكروفونية دقيقة لا يزيد حجمها على حجم رأس عقرب ، تستطيع التنصت والتسجيل وإرسال المادة الملتقطة إلى مسافة كيلو متر على الأقل !!

وغالبا ما تثبت هذه الأجهزة الدقيقة فى الأماكن المراد مراقبتها ، فنوضع فى أسفل الجدار أو تحت السجادة أو فى إطارات الصور دون أن يلحظها أحد ... وتتولى هى الالتقاط والإرسال بواسطة جهاز لاسلكى يعمل ببطارية صغيرة .

وتوجد اليوم أجهزة صغيرة يستطيع المرء أن يثبتها فى جيبه مثل الميكروفونات

المغناطيسية التي لا يزيد وزنها على خمسة جرامات ، وتوصل بجهاز إرسال دقيق آخر يتولى نقل ما يجرى ، وكلها أجهزة ملائمة للتنويه ، مثل أفلام الحبر والولاعات والأزرار .(١٨)

وإذا كانت هذه الميكروفونات التي توضع في الحجرات لالتقاط ما يجرى بداخلها ، قد أصبحت غرضة لكشفها ، وبالتالي إبطال وإضاد الرقابة المطلوبة من ورائها ، فإن التكنولوجيا الحديثة قمت للبديل الأكثر ضمانا ودقة على الفور ... فهناك « الميكروفونات الاتجاهية » التي تلتقط الأصوات من خلف الجدران أو عبر النوافذ ، كما تلتقط ما يدور في الخلاء مثل الحقول والحدائق دون كشف موقعها ، وعلى بعد مئات الأمتار .

وثمة أنواع أخرى من الميكروفونات التي تسمى « ميكروفون التلامس » صغير الحجم ، الذي يلمس بالجدار الخارجى للمكان المراد التنصت على ما يدور بداخله ، وعندما تصطدم بالجدار الموجات الصوتية للكلام الدائر في الداخل ، فإن هذا الميكروفون يلتقط الاهتزازات ويسجل بالتالى الحديث الدائر بدقة !

كما أن هناك نوعا آخر يسمى « الميكروفون المسمارى » وهو يستخدم في حالة الجدران السمكية جدا ، حيث تنتقل اهتزازات الموجات الصوتية عبر مسامير صغيرة إلى ميكروفون التلامس خارج الجدار .

إن أنواع ميكروفونات الالتقاط والتسجيل والإرسال التي اخترعتها ترسانة الرقابة الالكترونية الحديثة لا حصر لها هذه الأيام ، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن إضافة أنماط أخرى حديثة مثل :

- الأجهزة الصغيرة التي تعمل بواسطة إشعاع ذى موجة صغيرة ينفذ خلال الجدران الصلبة أو السمكية ، ويلتقط الاهتزازات الصوتية من الداخل ، ويرسلها إلى جهاز آخر فى الخارج .
- جهاز التقاط صغير على شكل رصاصة أو كبسولة تطلق بواسطة مسدس أو بندقيّة خاصة عن بعد ، لتمسك بنافذة أو جدار المكان المراد مراقبته .
- جهاز لالتقاط الأصوات من الحجرات التي تستخدم ميكروفونات الليزر ، ومنها ميكروفون يمكن حمله ويرسل شعاعا لا يرى من الأشعة تحت الحمراء ، حيث

---

(١٨) دراسة الأمم المتحدة المشار إليها سابقا - مطبوعات اليونسكو .

يسير هذا الشعاع عدة أميال قبل وصوله إلى الهدف المراد رصدہ ... وبعد أن يتم تعديل الشعاع العائد بواسطة الأمواج الصوتية في الحجرة التي يجري بداخلها الحديث المطلوب ، يتولى جهاز خاص ( مضخ صوتي ) مثبت في مكان الاستماع ، تحويل للضوء العائد إلى صوت مسجل للحديث الدائر !!

وإذا كان من اليسير دس جهاز إرسال صغير في سيارتك أو تحت سريرك أو حتى في جيب سترتك ، فإن المذهل الآن هو اختراع أجهزة إرسال بالغة الدقة ، وصلت إلى الحد الذي يمكن معه أن تبتلعها دون أن تدري ، وتظل تنقل كل أحاديثك دون أن تدري ، ثم عندما تنتهي مهمتها تتسلل خارج الجسم مع الفضلات !! وإلى الحد الذي يمكن معه تثبيت مثل هذه الأجهزة الدقيقة في حشو ضرسك لنقل كل همسة تهمس بها !!

فأى أمن يمكن أن يشعر به الإنسان بعد الآن .... وأى حرية تلك التي تلوكمها الأئمن كثيرا هذه الأيام ، بينما ثورة التكنولوجيا أفرزت كل هذه الوسائل والأساليب الحديثة والمعقدة التي جعلت من الرقابة أمرا بالغ اليسر والسهولة ..



وهنا نود أن نرصد عدة ملاحظات منها :

( ١ ) استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تقدم للرقابة بأجهزتها وأساليبها المختلفة ، أدق المخترعات التي جندتها ليس لمراقبة الحريات العامة والخاصة فحسب ، ولكن أساسا للحد من هذه الحريات وحصارها ، وبالتالي قهرها في الصميم .

فالخوف الداخلي الذي يعيش في أعماق كل منا ، فزعا من عين سرية ترقبه أو أذن خفية تنتصت عليه ولا يستطيع تحديد مكانها أو هويتها ، يدفع بالإنسان إلى التفكير ألف مرة قبل أن يمارس أدق خصوصياته وحرياته الشخصية داخل جدران منزله !!

( ٢ ) استطاع الانتاج الاستهلاكي الضخم للسلع - خاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة - أن يلقى في أسواق العالم بمخترعات تنتصت والتجسس والسمع الدقيقة بوفرة فائقة وبسعر رخيص ... فأصبحت موفورة في الأسواق ومناحة أمام أى مواطن محدود الدخل ، وليس فقط أمام أجهزة الأمن والرقابة .. الأمر الذي يعنى تقوية اتجاه الرقابة ، وتعميقه في المجتمعات وغرسه بين الأفراد إلى الحد الذي يفسد جو الحرية ويقتل المبادئ !

( ٣ ) نتيجة لوفرة هذه الأجهزة الدقيقة والتوسع فى استخدامها ..فإن الضحية الأولى لها هى حرية التعبير .

لقد تأثرت كل الحريات العامة والخاصة بهذه التكنولوجيات الرقابية الرهيبة ، وحوصرت عن طريقها بل وقهرت ... لكن حرية التعبير هى بلاشك المقهورة الأولى والمحاصرة المطلقة تحت وطأة هذه المخترعات ..

( ٤ ) ولا شك أن ذلك قد انعكس بشكل حاد ومباشر على حرية الصحافة بوجه خاص ، وحرية العمل الإعلامى من خلال وسائل الاتصال المتعددة بوجه عام .

ويقدر ما قدمت التكنولوجيا الحديثة من إسهامات تقنية باللغة الأهمية فى تطوير وتقدم عمل الصحافة والإعلام ، بقدر ما قدمت من أجهزة لكبت حرية التعبير التى هى منبع حرية الصحافة والإعلام ، كما رأينا من استعراض وسائل التجسس والتنصت والتسمع الحديثة ، وكلها موجهة إلى رصد التعبير بالصوت أو الصورة !!

( ٥ ) وينفس القدر ، فإن تأثير هذه الأجهزة الرقابية الحديثة على العلاقات الاجتماعية ، تأثير - بلا شك - هدام ومدمر ...

ولعلنا نستطيع أن نتصور مثلا - كمجرد نموذج ساذج للتخيل - أى فارق رقابى رهيب قطع الرجل فى ممارسته غيرته على زوجته ورقابته ، ما بين « حزام العفة » عند بعض القبائل القديمة ، وبين تثبيت جهاز تنصت وتصوير دقيق فى عقد الزوجة المعاصرة أو خاتمها ، يرصد حركاتها !! أو تمس نفس الجهاز فى حشو ضررها عن طريق الاتفاق مع طبيبها الخاص ..

لقد فتحت التكنولوجيا الحديثة - عن عمد - طريقا لا نهاية له فى مجال التوسع فى أساليب الرقابة وإحكام الحصار على الحريات وإفساد أنق خصوصيات الحياة الإنسانية ..



### انتهاك أسرار التفكير

مع كل صباح تمطرنا الثورة التكنولوجية بمزيد من مستحدثاتها العلمية والتقنية ، التى إن ساهمت بجهد كبير فى التقدم المادى للبشرية ، إلا أنها تفرقنا فى بحور لا قرار لها من التيه والحيرة والقيود والسدود ...



وكما رأينا في السطور السابقة كيف تحولت المخترعات السمعية والبصرية الدقيقة والسهلة التداول ، إلى آلات وحشية تقهر أدق حريات الإيمان .. حرمة الشخصية ، أى قهر الإنسان في عقر خصوصيته ، إن جاز التعبير ...

إلا أن الأخطر من معدات التنصت والتجسس والتسمع ، التى صارت شائعة الاستعمال فى ممارسة الرقابة على الحريات العامة والخاصة على السماء ، هو أخطبوط جديد يتمثل ببساطة شديدة فى استخدام المعدات التقنية الجديدة فى انتهاك الجسد والعقل والأعصاب لانتزاع معلومات محددة أو اعترافات مطلوبة من الإنسان ... ثم تخزين هذه المعلومات - مثل غيرها - فى جهاز تكنولوجى حديث آخر هو الكمبيوتر ، الذى يشكل بنوكا للمعلومات المكتتزة والمختزنة لفترات طويلة ، يسهل استرجاعها واستغلالها مهما مضى الزمن !!

لقد أصبح جهاز الكشف عن الكذب مثلا بعد تطويره ، آلة ذات آثار بعيدة فى انتهاك خبايا تفكير الإنسان ، وكشف الإجهاد النفسى للفرد الخاضع للاستجواب بناء على قياس صوته وانفعالاته دون أن يدري !! ولم يكن ذلك إلا حلقة واحدة فى سلسلة المحاولات التكنولوجية المستمرة لتطوير أساليب انتزاع المعلومات والاعترافات من الإنسان ، بوسائل نفسية أو تحت الأجهزة المعقدة مثل جهاز كشف الكذب .

ويخضع الإنسان الجالس على هذا الجهاز لمجموعة من الأسئلة المختلفة غير المترابطة ، وعندما يبدأ فى الإجابة ، يقوم الجهاز برصد التغيرات الجسدية المصاحبة لهذه الإجابة ، ثم تترجم هذه إلى رسومات بيانية - تشبه شريط رسم القلب - ومن الطبيعى أن تختلف التغيرات الجسدية للشخص المستجوب وتتأثر انفعالاته من سؤال لسؤال ، وبالتالي يمكن كشف مدى الإجهاد النفسى الذى يمانيه نتيجة محاولاته إخفاء الحقيقة وتقديم إجابات خاطئة أو مضللة للأسئلة الموجهة إليه .

وليس هناك أدل على استخدام المخترعات التكنولوجية الحديثة ، فى انتهاك أسرار التفكير وحقيقة الانفعالات النفسية الدقيقة للإنسان ، أكثر من استخدام هذا الجهاز الذى أصبح يشكل عدوانا فعليا على أدق الخصوصيات الإنسانية والحريات الخاصة .... حتى مع القول بأن مثل هذا الجهاز قد أنتج لاستجواب المجرمين والمنحرفين ...

فإن الواقع اليوم أنه فى ظل التوسع الإنتاجى الضخم فى الغرب الصناعى لهذه الأجهزة ومثيلاتها ، فقد أصبحت وسيلة سهلة ومتداولة فى أيدي الكثيرين - وليس فى يد السلطة الحاكمة فقط - لممارسة العدوان على خصوصيات الآخرين وانتهاك حرمانهم

الخصوصية وحرياتهم الشخصية !! فتحت حجة « اختبار الشخصية سيكولوجيا » عن طريق هذه الأجهزة ، تقوم هيئات وشركات ورجال أعمال ودور نشر وأجهزة مخابرات عامة وخاصة ، بهذه الانتهاكات النفسية والجسدية للحياة الخاصة للبشر ، بصرف النظر عن آثارها المدمرة أخلاقيا ونفسيا وقتلونها على الشخص المستجوب ، وبصرف النظر عن تناقض هذه الطرق في انتزاع معلومات من الآخرين دون شعورهم أو اقتناعهم ، مع أبسط قواعد حقوق الإنسان ..

ولقد بلغت الأمور الحد الذي أصبحت فيه بعض المؤسسات وأرباب العمل ، يضعون اجتياز « اختبارات الشخصية » شرطاً أساسياً للالتحاق بالعمل ... بل أننا نستطيع القول إن اجتياز هذا الاختبار هو المؤهل الأول للعمل في المؤسسات العاملة في المجتمعات الصناعية المتقدمة بشكل عام ، مستغلة في ذلك كل تقدمات الطب النفسي والثورة التكنولوجية معا !!

فيذا مر « العامل » من اختبارات القدرات الشخصية سواء في جانبها السيكولوجي ، أو باستخدام جهاز كشف الكذب - أي جانبها التكنولوجي - والتحق بالعمل ، فإن أول ما يقابله من قيود هو جهاز المراقبة الدقيق داخل مكاتب العمل أو مصانعه !!

أي أن العامل أو الموظف أصبح فريسة ضعيفة لذلك التحالف السيكولوجي التكنولوجي الحالي . ومن الطبيعي أن نتصور أن درجة الرقابة على الحريات داخل مجالات العمل المختلفة ، سوف تتصاعد مرحلة بعد مرحلة ، في ضوء التقدم التكنولوجي الهائل الذي نعيش أزمى عصوره الآن ، وإن كانت ليست الأخيرة في سلسلة التقدم الإنساني غير المحدود .

وبذلك دخلت ممارسة الحريات مرحلة جديدة - في ظل إنجازات الثورة التكنولوجية الهائلة - وهي المرحلة التي يمكن أن نسميها « تكنولوجيا الحرية » ... مع ما يصاحبها من ضغوط على الممارسة الإنسانية لها ، حتى في أبسط مظاهرها .

ولعل أمتع ما قرأت في هذا المجال ، دراسة هامة صدرت عن مكتب العمل الدولي ، حول ظروف العمل وحريات العمال في ظل ضغوط اختبارات الشخصية<sup>(١٩)</sup> ، إذ أنها تركز بشكل أساسي على النتائج المتوقعة التي لا تقل خطورة على مستقبل الحرية - أكثر من استخدام أجهزة المراقبة المباشرة وغير المباشرة - والتي

---

(١٩) دراسة عن حرية العمال - مطبوعات مكتب العمل الدولي - جنيف ١٩٧٢ .

تنتهك حرية كل فرد في سرية حياته ، والمتمثلة في التوسع الرهيب في استخدام « اختبارات القدرات واختبارات الشخصية » التي حققت تقدما كبيرا في أساليبها ، نتيجة التقدم المزودج للعلوم الميكولوجية والطب النفسى والأجهزة التقنية الحديثة .

ولا شك أن مثل هذه الاختبارات نشأت في الأصل ، لتساعد على دراسة إمكانيات كل فرد ومواهبه وقدراته ، ولوضعه في المكان والعمل المناسب لهذه المؤهلات ، حتى يقوم الانتاج الذهني واليدوى على أسس علمية مدروسة ، ذلك أن المدى الذى يمكن أن توضحه مثل هذه الاختبارات من قياس للعوامل المتغيرة كالمهارات اليدوية أو المقدرة على حسن استخدام الآلة ، تنبئ كلها بمدى نجاح العامل في مجال عمله ، أو في برامج التدريب المستقبلى .

ومن الواضح أن مثل هذه الاختبارات - وفى هذه الحدود - تمثل نفعاً عظيماً ، خاصة أنه يمكن للاختبار في هذه الحالة أن يؤكد العدالة في الاختيار ، وإن كان ذلك يترك نوعين من المشاكل هما :

(١) ثبت أن مثل تلك الاختبارات قد تمثل تحيزاً « ضد الأقلية غير المتقفة » ، ذلك أنه يمكن استخدام - أو بمعنى أوضح ، إساءة استخدام - نوعيات معينة من الاختبارات تعتمد على الخلفية الثقافية ، بهدف قبول أفراد معينين من ثقافة معينة ، والتخلص من أفراد آخرين لا يملكون نفس الخلفية الثقافية ... وهذا يعنى ببساطة تحيزاً واضحاً ، وضغطاً على الحريات .

(٢) إن التوسع في هذه الاختبارات الشخصية - بما وفرته التكنولوجيا من أجهزة حديثة معقدة - أصبح يشكل قدراً متزايداً من الإرهاق النفسى والعقلى على الشخص تحت الاختبار ... مما يفقده حريته في البوح أو الاحتفاظ بأسرار خاصة أو آراء معينة .

« إن طرُق وأساليب الاختبارات الهادفة إلى سبر أغوار الشخصية ، وقياس العواطف ومليمة السلوك والتوازن العقلى ، والقدرة على التكيف ، أو القدرة على تحمل الضغوط السيكولوجية ، قد تكون معدة بدقة لتجبر الفرد المختبر ، على أن يوح بأرائه السياسية ، أو بأسرار سلوكه مثل عقيدته الدينية أو أفكاره السياسية أو مشاكله الجنسية والعائلية . إن الشخص تحت الاختبار فى مثل هذه الحالة يتعرض لمقابلات واستجوابات مرهقة ، تضعه تحت ضغوط نفسية وعقلية كبيرة ، وترهقه برقابة غير مباشرة لا يدرك عنها شيئاً ...

« وما يمكن استنتاجه من الاختبارات المعدة لسبر أغوار العقل الباطن للفرد ،  
والتي تدفعه لأن ييوح بأشياء عن نفسه لا تتصل بعلاقة ما بالعمل المتقدم له ، قد يكون  
مشكوكا في سلامتها ودقتها ، خاصة إذا كانت هذه الاختبارات تجرى بواسطة من هم  
غير مؤهلين لهذه المهمة نفسيا وعلميا .

« إن صاحب العمل أو مالك سلطة إصدار القرار ، أصبح يمتلك نتيجة هذه  
الاختبارات قدرا هائلا من المعلومات سواء كانت حقيقية أو استنتاجية - ذات طبيعة  
شخصية ومرية للغاية ليس لها علاقة مباشرة بعمل الشخص نفسه ، الأمر الذي يمثل  
انتهاكا مباشرا للحريات الخاصة وتداخلا غير مفيد بين طبيعة العمل وظروفه ، وبين  
الحرية الشخصية للعامل ...

« إن هذه الموضوعات أصبحت اليوم أكثر خطورة ، نتيجة التقدم التقني الهائل  
في أساليب تخزين المعلومات - عن طريق الكمبيوتر - إن المعلومات الضارة التي ييوح  
بها الشخص عن نفسه تحت الاختبار الشخصي - وخاصة إذا كانت على غير صلة بطبيعة  
العمل وإنما هي تدخل في مجال الحريات الشخصية والخصوصيات الإنسانية ، قد تصبح  
في يوم من الأيام - طالما أنها مخزونة في الكمبيوتر - ذات آثار ضارة على صاحبها ،  
خاصة إذا ما أراد الطرف الذي يملك مخزونها ، استخدامها ... » (٢٠)

وفي ضوء كل هذا ... فأى انتهاك للخصوصية الإنسانية أكثر من ذلك ... وأى  
حريات تلك التي نتحدث عنها ؟!



إن المشكلة الحقيقية ، هي أن نتائج ثورة العلم والتكنولوجيا ، الهادفة أصلا إلى  
التقدم الإنساني بمفهومه العام ، أصبحت تستغل استغلالا هائلا للتأثير على مسيرة التقدم  
هذه ، ولانتهاك أهم ما يميز الحياة ، وهي الحرية الفردية والعامية ، دون أن يكون هناك  
قدر متوازن من الضوابط القانونية والأخلاقية ... بمعنى أصح فإن الرقابة البرلمانية  
والقضائية مثلا ، أصبحت اليوم عاجزة ، عن مجاراة الاستخدام المسيء لهذه الأساليب  
الحديثة في انتهاك خصوصيات الأفراد وحرياتهم العامة والخاصة ، ابتداء من استخدام  
وسائل التجسس والتنصت والتصوير والرقابة ، وانتهاء باختبارات الشخصية وسبر  
أغوار العقل الباطن وكشف أزميره وأدق معلوماته الخاصة .

---

(٢٠) للمصدر السابق .

خاصة أن إساءة استخدام هذه الأساليب الميكولوجية والتكنولوجية معا قد أصبحت سيفا مسلطا على الحياة الخاصة للأفراد ، وأن أجهزة الرقابة الحديثة التي وفرتها الثورة التكنولوجية المعاصرة ، أصبحت رخيصة التكاليف متوافرة في الأسواق لكل راغب ، وسهلة التشغيل وقوية التأثير أيضا .

وفي هذا الصدد فلننا نعود فنلاحظ أن استخدام هذه الأجهزة ، لم يعد مقصورا على السلطات الرسمية وحدها التي تتذرع بحماية الأمن القومي والحفاظ على النظام العام والقانون للتدخل في حريات الأفراد عن طريق مثل هذه الأجهزة ، بل إن القطاعات الخاصة أصبحت تلجأ إلى هذه الأجهزة السهلة التداول لاستغلالها في تحقيق أهدافها الخاصة .. مثل المؤسسات التي تريد كشف نشاطات العاملين فيها سواء داخل العمل أو خارجه ، أو رجال الأعمال الذين يريدون معرفة أسرار نشاط منافسيهم ، أو الأزواج الذين يفتشون عن علاقات زوجاتهم الخاصة ، أو حتى الطفيليين الذين يبحثون عن تسليّة في متابعة أسرار الحياة الخاصة للآخرين !! دون وجود أى ضوابط قانونية أو أخلاقية محددة حتى الآن ، بصورة عامة وشاملة ، تحد من - إن لم تكن تحظر - انتهاك الخصوصية الفردية في أدق أسرارها !!

وفي هذا الإطار تنبه الكثيرون إلى خطورة التماهى في استغلال منجزات الثورة التكنولوجية ، في ممارسة الرقابة المباشرة وغير المباشرة ، وانتهاك الحريات الشخصية وقضخ خصوصيات الأفراد حتى أدق أسرارها ، بينما الحماية القانونية غائبة أو شبه غائبة على الأقل !

وإذا كانت نفس الثورة التكنولوجية ، قد أتاحت الآن أجهزة مضادة لكشف أجهزة انتهاك الحريات الانسانية ، وإبطال مفعولها ، فإن المطلوب ليس مواجهة اختراع تقى بأخر ، بقدر ما هو وضع ضوابط قانونية محددة وقواعد أخلاقية متفق عليها ، لحماية خصوصيات الإنسان في حياته وسلوكه وتفكيره الشخصى ... بصرف النظر عن قدرته أو عدم قدرته على امتلاك جهاز تقى حديث لإبطال وسائل الرقابة عليه ..

فئة وسائل حديثة للرقابة غير المباشرة مازالت صعبة الكشف عنها !!

ولا شك أن الصحافة ووسائل الاتصال المختلفة الأخرى ، قد استفادت إلى حد كبير من الأجهزة التقنية الحديثة التي مكنتها من تطوير عملها في الحصول على الأنباء والمعلومات والصور وإعادة بثها وإرسالها ، إلا أنها عانت في نفس الوقت من ضغوط أجهزة الرقابة التقنية الحديثة مثلها مثل الأفراد تماما ، إن لم يكن أشد وأعنف !!

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن خلافات شديدة نشأت مؤخرا فى أكثر من مجتمع حول التناقض - الظاهر على الأقل - بين حرية البحث عن الأفكار والوصول إلى المعلومات ونشرها وتوزيعها عبر وسائل الاتصال خاصة الصحافة والإذاعة ، وبين حق الأفراد فى صون الحياة الشخصية والتمتع بخصوصية لايجوز التجزؤ عليها أو كشف أسرارها ...

وهكذا شهدنا سباقا شديدا - بل قضايا سياسية وقانونية - بين الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى فى الحصول على المعلومات ونشرها ، وبين حماية الحياة الخاصة ، بفضل حصول الصحافة ووسائل الاتصال على أجهزة تقنية حديثة - أنتجت ثورة التكنولوجيا - تساعد فى التصوير الفوتوغرافى المرى ، وتسجيل الأحاديث الخاصة ، والحصول على المعلومات بطرق حديثة ، والتقاط الأسرار بأجهزة دقيقة وبطريقة غير مباشرة ..

الأمر الذى فجر قضية جديدة ، وهى مدى حرية الصحافة مثلا فى انتهاك الحرية الخاصة ، وفى استخدامها هذه الأجهزة التقنية الحديثة للتجسس على حياة الزعماء والساسة ومصادر الأنباء !! بل والتدخل بشكل خفى ومثير فى الحياة الخاصة لأى إنسان على وجه الأرض ...

فهل مثل هذه الحالات تدخل فى مجال ممارسة الصحافة ووسائل الاتصال لحريتها على حساب الحريات الخاصة للآخرين ، أم أن هناك تناقضا بين حرية النشر والإذاعة وبين الحرية الخاصة ... مسببة الثورة التكنولوجية ، وإلى أى مدى يمكن للصحافة المضى قدما فى استغلال الأجهزة التقنية فى اقتحام حياة الناس دون قواعد قانونية محددة !!

## الفصل الرابع

### صراع القانون والتكنولوجيا

« إن الرأي العام هو التيار اليومي الذي يخلب  
صوته ، صوت الآخرين فى الصحافة  
وجلسات البرلمان .. »

[ بسمارك ]

هزت أجهزة الرقابة الحديثة التى أفرزتها الثورة التكنولوجية ، وفدرتها على انتهاك الحريات وامتهان الضعف الإنسانى العميق ، كل المشاعر ، ونبهت الفقهاء القانونيين والمشرعين والمفكرين ، إلى خطورة « الانزلاق الحضارى » المعاصر فى طريق استغلال التقدم التقنى فى كبت الفكر البشرى .. والحريات العامة ..

وخلال السطور السابقة رأينا كم تعمقت قدرة الثورة التقنية على التدخل فى خصوصيات البشر إلى حد بات يهدد صميم الحرية ويهدر كل حقوق الإنسان من أساسها . فإذا لم يتوافر « للفرد » حق « الخصوصية » والانسحاب الاختيارى المؤقت - أو حتى الدائم - من حياة المجتمع نفسيا وجسديا ، والانفراد بنفسه لإجراء حوار ذاتى وممارسة للتفكير الخاص ، فلن محور الحياة ، يكون قد أصبح فى خطر حقيقى ، نتيجة القهر التكنولوجى الذى يمارس ضد الحريات الخاصة والعامة .

ولقد حاولت قوانين كثيرة فى بلاد متعددة فرض حماية خاصة ضد الإفشاء العلنى لحياة الإنسان الشخصية ولأسراره الخاصة ، فى مواجهة التوسع الشديد فى استخدام أجهزة الرقابة التكنولوجية الحديثة .. وفى مواجهة الاستغلال السيئ للمفهوم المغلوط عن حرية الصحافة ... ومن ثم وجدنا قوانين - معظمها طرق هذا الموضوع حديثا -

توفر الحماية للحياة الشخصية ضد القذف والتشهير والافتراء والتهجم على خصوصيات الإنسان . ومن الطبيعي أن تكون الدول الصناعية الغربية هي التي تنبتهت مبكرا ، للنص في قوانينها على مواد تحمي هذه الخصوصيات . إذ أنها هي التي تعاني أكثر من غيرها حتى الآن ، من نتائج التوسع في استخدام وسائل الرقابة وانتهاك الحريات الخاصة ، نتيجة لتوافر هذه الوسائل فيها ، وقدره الأغلبية على شرائها واستخدامها بسهولة ويسر .

وإذ لك فقد ركزنا على عدة نماذج غربية ، لندرس من خلالها مدى الحماية القانونية لخصوصيات الإنسان ، وهي تلك الحماية الجديدة نسبيا على النصوص القانونية المعاصرة ، التي برز الاهتمام بها نتيجة - كما قلنا - لانتفلات أجهزة الرقابة الحديثة والدقيقة القادرة على انتهاك الحريات الخاصة دون رقيب ... رغم أن قوانين كثيرة اهتمت منذ سنوات طويلة بحماية الحريات الشخصية بالطبع في إطار حماية الحريات العامة .

### النموذج الفرنسي

تأتي فرنسا في طليعة الدول التي قننت حماية الحرمات والحريات الشخصية ، فهي تاريخيا أسبق الدول في النصوص القانونية المعاصرة الخاصة بالحريات بشكل عام . إذ أن قانون ١٨١٩ يعد أبرز القوانين التي تنص على جريمة القذف ، وحق كل مواطن في إقامة دعوى القذف هذه تعبيرا عن حماية الفرد من التهجم على حياته الخاصة . ثم جاء قانون الصحافة في عام ١٨٨١ فأضاف إلى ذلك حق الرد ، تعبيرا عن حق المواطن في تصحيح المعلومات التي تنشر عن حياته . ومنذ ذلك الوقت - الذي يعود إلى القرن الماضي - والمشرع الفرنسي يحدد ثلاثة حقوق شخصية يحميها القانون وهي : حق المواطن في سلامته المعنوية ، وحقه في سلامته الجسدية ، وحقه في العمل .

وتحت هذه الحقوق الثلاثة يفسر المشرع الفرنسي الأمر بأن لكل مواطن الحق في حمايته من أي اعتداء على شخصه أو صحته أو حياته ، والحق في حريته في التفكير والوجدان والعقيدة الدينية والتعبير عن رأيه ، والحق في اختيار زوجة واحترام شرفه وصيانة عواطفه والاحتفاظ بصرية أسراره الخاصة ، وضمان مراسلاته واتصالاته الهاتفية والاحتفاظ باسم عائلته وألقابه ، ومنع نشر صورته ، ثم أخيرا الحق في العمل على شرط أن يحصل على أجر عن عمله ، وبحيث لا يتم الخلط بين هذا العمل وبين حياته الخاصة .

وطبقا لنص المادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي الصادر في بداية القرن



التاسع عشر التي تقول : ( كل عمل يؤدي إلى وقوع ضرر للغير ، يتحتم على من تسبب في وقوعه إصلاح هذا الضرر ... ) .. فلن من الواضح أن هذه الصياغة جاءت واسعة فضفاضة وغير محددة تحديدا قانونيا دقيقا ، يضمن الحماية الحقيقية على الحياة الشخصية .

ورغم أن هناك جهودا كثيرة ومحاولات عديدة بذلت منذ ذلك التاريخ حتى بداية السبعينيات لتعديل القانون المدني الفرنسي بإدخال مواد محددة لحماية الحرمات الشخصية ، إلا أن ذلك لم يتم إلا في عام ١٩٧٠ عندما صدر في ١٧ يوليو من ذلك العام قانون جديد يدعم الحريات الخاصة والحقوق الفردية ، ويهدف إلى توفير إجراءات حازمة وجازمة لمواجهة التهديد الذي يقع على الحرمات الشخصية .

إذ ظهرت مادة جديدة في القانون المدني تنص على : ( من حق كل فرد أن تصان حياته الخاصة ، وللقاضي أن يحكم بما يراه ضروريا لوقف الاعتداء على الحرمة الشخصية ، مثل المصادرة والضبط ، كما أنه في أحوال الخطر والاستعجال يمكن استصدار هذه الأوامر على عريضة ) .

وقد أضيفت أيضا مواد جديدة في قانون العقوبات خاصة في باب الحرمات الشخصية وجرائم التشهير وإفشاء الأسرار ، حيث جرمت الأفعال التالية ، باعتبارها انتهاكا للحرمة الشخصية :

- (١) استخدام الوسائل السمعية والبصرية في التجسس .
- (٢) نشر الأقوال أو الصور دون موافقة صاحبها .
- (٣) استمساخ أشرطة التسجيل أو الأفلام المصورة التي بها أقوال أو صور لأحد المواطنين دون موافقته .

وقد نص نفس القانون على ضرورة إصدار لوائح تحدد الأجهزة التي تستخدم خلسة في التصوير أو التسجيل . مثل الأجهزة المرئية الدقيقة . والتي لا يمكن حظر بيعها وتحريمه إلا بعد الحصول على ترخيص يصدر من الوزير المختص .<sup>(٢١)</sup>

ومن الواضح أن المادة ١٣٨٢ من مجموعة القوانين المدنية الفرنسية الصادرة في ١٨٠٤ ، هي محور الحماية للحرمات الشخصية ، إذ أنها تنص كذلك على حق

---

The legal Protection of privacy-A Comparative Survey of ten Countries-UNESCO.(٢١)

الشخص في رفض تفتيشه ، باعتبار أن التفتيش ينتهك حرمة الجسد الإنساني . وثمة استثناء في ذلك ، إذ أجاز القانون لرجال الجمارك تفتيش الداخلين إلى فرنسا .. كما أجاز لرجال البوليس تفتيش الأفراد ، ففي مرحلة التحقيق المبدئي ، يجوز تفتيش المشتبه فيه تفتيشا جسمانيا بشرط موافقته ، أما في حالة التلبس فيجوز للبوليس ممارسة التفتيش الجسماني .

ونصت نفس المادة - ١٣٨٢ قانون منى - على حق كل مواطن في ألا يخضع للفحص الطبي الإجباري ، إلا في حالات الأوبئة . وطبقا لنص هذه المادة ، فإن للمحكمة أن تأمر مثلا بتحليل الدم في قضايا إثبات البتوة ، ومن حق الأم في هذه الحالة أن ترفض الفحص الطبي طبقا لحقها في حماية جسمها ، إلا أن رفضها يعطى المحكمة حق تفسيره في غير صالحها .

وثمة حالتان يجوز فيهما إجراء الفحص الطبي إجباريا : الأولى في حالة قيادة السيارات بعد تناول الكحوليات ، وهنا يجوز للبوليس إجبار قائد السيارة المخمور أو المشتبه في أنه مخمور وارتكب حادث سير ، على الخضوع للفحص الطبي للتأكد من نسبة الكحول في الدم ، وبالتالي تأثيرها على قائد السيارة مرتكب الحادث .

الحالة الثانية التي يجوز فيها إجبار الشخص على الخضوع للفحص الطبي دون موافقته هي تعاطي الرياضيين لأدوية منشطة لزيادة قدرتهم الجسمانية خلال المباريات .

ثم مضى القانون الفرنسي بعد ذلك إلى النص صراحة على حماية كل مواطن في حرمة مسكنه ، وحدد بدقة شديدة الحالات التي يجوز فيها تفتيش هذا المسكن حرصا على خصوصية صاحبه ، كما ركز على حماية حق الشخص في مراسلاته وسريتها ، إذ نصت المادة ١٨٧ من قانون العقوبات على الحبس والغرامة لكل من انتهك سرية رسائل الآخرين وحرم المواطن من رسالته الخاصة باعتبارها كذلك من حرمة الشخصية .

وتنطبق نفس هذه المادة على من يفشي سرية المحادثات التليفونية للآخرين .. ومن الواضح أن النص هنا ينصرف إلى الأجهزة الرسمية للبريد والبرق والتليفون ، لكنه لم يمتد إلى النقاط المراسلات والأحاديث التليفونية بطرق سرية أخرى ، عن طريق الأجهزة الحديثة التي وفرتها التكنولوجيا المعاصرة .

إلا أن التشريعات الفرنسية - خاصة في تعديلاتها الحديثة - قد عنيت بقضية التنصت والتجسس المطروحة بصنف في المجتمعات الصناعية الغربية ، وهي القضية

التي تهدد صميم حق الحرية الشخصية للإنسان . وتعتبر فرنسا ضمن أربع دول - مع ألمانيا الاتحادية والبرازيل وسويسرا - هي السباقة إلى إرساء تشريعات محددة لمواجهة التوسع في تسجيل الأحاديث الخاصة والنقاط الصور عن طريق الأجهزة الحديثة ، الأمر الذي هدد الحريات الخاصة إلى أقصى درجة .

ولقد نص التعديل الذي أدخل على القانون الصادر في يوليو ١٩٧٠ على الحبس والغرامة لكل من يتعدى على الحرية الفردية للآخرين أو يخل بها ، عن طريق استخدام أجهزة الاستماع أو التسجيل الحديثة في نقل أحاديث في أماكن خاصة بغير موافقة المتحدثين .

بل إن القانون الفرنسي - مثله مثل القانون السويسري - أصبح بعد التعديل الذي أدخل عليه في عام ١٩٧٠ ، يعاقب كل من صنع أو استورد أو باع ، أو سهل الحصول على أجهزة التسمع والتسجيل المستخدمة في التجسس على الأحاديث الخاصة للآخرين .

ويمنح القانون الجنائي الفرنسي قنما إلى تجريم النقاط الصور أو الأفلام أو التسجيلات خلسة ، ويعاقب من يرتكب ذلك بالحبس والغرامة لتعديده عن طريق العمد على الحرية الشخصية لغيره بتسجيل أو نقل صورة لشخص آخر أخذت في مكان خاص دون موافقته .

وقد جرم الاحتفاظ أو الإعلان عن صورة عامة لمستند حُصل عليه بواسطة أحد هذه الأجهزة الحديثة . ذلك أن القانون الفرنسي اعتبر « حق كل مواطن في الصورة » جزءاً أساسياً من حقوقه الخاصة ، ولكل مواطن أن يعترض على المصور أو الرسام أو الممثل الذي يعد له صورة ، وله حق المطالبة بالتعويض طبقاً للمادة ١٣٨٢ - الشهيرة - من القانون المدني ، حتى ولو لم يكن هناك نية سيئة - من جانب معد الصورة !!

فالتصوير بغير إذن في القانون الفرنسي جريمة واضحة ومحددة ، لأنها تعتبر انتهاكاً لحق كل مواطن في حرمانه الشخصية وفي خصوصياته ، الأمر الذي يوجب التعويض المدني عن الأضرار الناجمة عن هذا العمل بصرف النظر عن حسن نية مرتكبه أو سوء نيته .

ولذلك فرض القانون الفرنسي حماية مدنية عامة في مواجهة نشر مثل هذه الصور دون تصريح من صاحبها . أما وضع شروط خاصة في عقود العمل تمنع الأفراد من ممارسة حقوقهم الخاصة ، فقد نشأت بشأنها منازعات عديدة في فرنسا ، وصلت إلى

ساحة المحاكم . ذلك ان كثيرا من المؤسسات والشركات تلجأ إلى تقييد الحرية الشخصية للمتقدمين لها والعاملين بها بشروط خاصة ، مثل اشتراط عدم الزواج في بعض الأعمال .

ولعل أبرز الفئات التي تعرضت لهذا الانتهاك الصريح للحرية الشخصية ، الذي سببته شروط العمل في مهنة معينة أو وظيفة معينة على الحياة الخاصة ، هي فئة مضيفات الطيران .

وقد نظرت محكمة استئناف باريس في شهر ابريل ١٩٦٣ مثلا في شروط عقود شركة الطيران الفرنسية ( اير فرانس ) مع مضيفاتها ، والتي كانت تقضى بإنهاء عقد التوظيف لكل مضيغة إذا أقمت على الزواج ! ولقد أصدرت المحكمة حكما ببطالن هذا الشرط واعتبرته غير صحيح على الإطلاق ، وأقرت للمضيفات بحقهن في الزواج تأسيسا على مبدأ أن حق الزواج هو حق شخصي قائم على مصلحة المجموع ، ولا يمكن تقييده بشروط ، بل إن الحرية في الزواج يجب ضمانها حتى لا تخل مثل هذه الشروط بالحقوق الأساسية للإنسان .



بقي بعد ذلك أن نتعرض لقضية الإفشاء العلني لأسرار الحياة الخاصة للآخرين ..  
وهنا يجدر بنا أن نرصد ملاحظتين هامتين :

أولا : أن هذه القضية أصبحت اليوم ملحة وخطيرة ، في ظل التطور السريع للصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، والتي أصبحت رسالتها الأساسية هي تقديم « معلومات » للقراء ، ومن ثم - وفي ظل التنافس الشديد - أصبح على المحررين القتال من أجل الحصول على هذه المعلومات ، الأمر الذي قد يدفعهم أحيانا إلى نشر أو إفشاء أسرار الآخرين مما يعتبر انتهاكا للخصوصية ..

ثانيا : شغلت هذه القضية ، المشرع الفرنسي منذ قانون الصحافة الصادر في ١٨٨١ ، والذي اعتبر مصدرا لقوانين الصحافة والمطبوعات في معظم أنحاء العالم ، خاصة في الوطن العربي .

ولقد استوحت قوانين كثيرة شرقا وغربا ، من هذا القانون الفرنسي القدر الكبير ، وتأثرت به إلى حد واضح ، ومن ثم فإننا بعرضه هنا ، نعتبره نموذجا يمكن القياس عليه

فى كثير من الأحيان ، عند نظر قضية التعارض بين حرية الصحافة والإعلام ، وبين حماية الخصوصية وسرية الحرمة الشخصية للبشر .

وطبقا للتشريعات الفرنسية فإن هناك ثلاثة أفعال فى هذا الصدد توجب العقوبة وهى : القذف والتشهير والافتراء ....

وطبقا لقانون الصحافة الصادر فى ١٨٨١<sup>(٢٢)</sup> ، فإن القذف يتمثل فى : ( تعبير سيئ أو احتقار أو إساءة - المادة ٢٩ ) . وقد امتدت آثار هذه المادة ، ليس إلى الأفراد فحسب ، ولكن إلى الشعوب والأجناس والأديان الأخرى . ومواء تقدم الشخص المقنوف فى حقه بشكوى أو لم يتقدم ، فإن على القضاء النظر حالة القذف فور علمه بها ، خاصة إذا كانت تحض ضد طائفة معينة أو دين معين بهدف إثارة الكراهية ضد هذا أو ذاك .

وتحدد نفس المادة السابقة - المادة ٢٩ من قانون ١٨٨١ المعدل فى ١٩٤٤ - التشهير بالآتى : ( أى ادعاء أو اتهام بعمل يكون اعتداء على شرف الإنسان أو سمعته ، يعتبر تشهيراً . والنشر المباشر أو إعادة النشر لهذا العمل جريمة تقع تحت طائلة القانون ) . ويفسر القانون الفرنسى أكثر ، فيقول إن جريمة التشهير أو السب ترتكب عن طريق النشر فى الصحف ، أو بإلقاء الخطب العامة ، أو التهديد العام أو الصياح فى أماكن عامة ، أو عن طريق مستند مكتوب ، أو مطبوعات للتوزيع أو البيع أو العرض فى أماكن عامة مثل الملصقات والإعلانات ، أو الرسوم المعروضة على الجمهور .

ولقد حدد القانون عقوبة مرتكب السب والتشهير بهذه الصورة ، بالحبس أو الغرامة ، كما كفل حق الرد والتصحيح لمن تعرض للتشهير فى الصحف ، بأن ألزم هذه الصحف بنشر رد المشهر به خلال ثلاثة أيام من تسلمها هذا الرد ، فى نفس المكان ، وينفس البنت الطباعى الذى نشر به موضوع التشهير ..<sup>(٢٣)</sup>

أما الافتراء أو الاتهام الكاذب ، فيعاقب عليه القانون الفرنسى بالحبس والغرامة لكل من يتقدم بافتراء ضد آخر للسلطات المختصة ، فى محاولة لانتهاك حق من حقوقه الشخصية ..

□ □ □

(٢٢) عدل هذا القانون بقرار فى ١٩٤٤/٥/٦ .

(٢٣) المادة ١٣ من قانون للصحافة الفرنسى المعدل فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٤ .

## النموذج الأمريكى

مثما اخترنا من قبل النموذج الفرنسى لما له من أصول تاريخية قديمة وتأثيرات واسعة خارج الأرض الفرنسية - عبر ما يسمى بموجة الحضارة الفرنسية - فإننا نختار الآن النموذج الأمريكى لأسباب مختلفة ..

فالكثيرون يعتبرون أمريكا أرض الحاضر وبلاد المستقبل ، فيها نضجت الثورة الصناعية التى حملها المهاجرون الأوروبيون على أكتافهم إلى « الدنيا الجديدة » ، وفيها انفجرت فى عصرنا الراهن ثورة التكنولوجيا الحديثة ، بكل تعقيداتها ، وبالتالي تركت على المجتمع أثارا اجتماعية وعلمية وسياسية واقتصادية ونفسية عميقة ، بل نستطيع الزعم أنها خلقت مجتمعا مغايرا فى كثير من مناحى الحياة والسلوك والفكر والمزاج .

وطبقا لهذا التطور فإن أمريكا هى اليوم التى تفتح الطريق - أكثر من غيرها وأسرع - لمستقبل العصر القادم الذى هو بالضرورة مغاير تماما لعصرنا الراهن ... عصر ما فوق التصنيع<sup>(٢٤)</sup> ، حيث تسود علاقات الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة ، وبالتالي حيث بدأ المجتمع الأمريكى يواجه نهاية عصر وبداية عصر جديد ، انتهاء الحاضر وطلوع المستقبل ، وعليه أن يتكيف مع هذه « الحالة الحضارية » الجديدة ويتألف مع تركيباتها وعلاقاتها وقيمتها ...

وفى كل هذه الأحوال ، فقد طرحت الفكرة الليبرالية نفسها على المجتمع الأمريكى طرحا عميقا واسعا فى الوقت نفسه ، ومهما كانت تحفظات كثيرين منا على ممارسة اللعبة الديمقراطية فى هذا المجتمع الجديد والمعتد معا ، فإن القيم الليبرالية الغربية وجدت فيه الحصن الحصين ، حيث نمت وترعرعت حرية الممارسة الحزبية وحرية الصحافة والإعلام ، ومن ثم حرية البحث العلمى والتفكير والانطلاق ، تحت متطلبات المجتمع الأمريكى الصاعد المتطلع منذ بداية القرن العشرين ، إلى احتلال مركز القمة فى قيادة العالم ، والمتصارع مع غريمه الأيديولوجى - الاتحاد السوفيتى - على سيادة الكرة الأرضية - بل والقضاء - والهيمنة على كل منهما ... وذلك قبل انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية ، الأمر الذى أدى إلى انفراد أمريكا بالقمة .

فى هذه البيئة سقطت ممارسة الحريات العامة والخاصة بين برائث مجموعة متناقضات وضغوط مضادة ... تناقض بين هذه الحرية وبين صراع البقاء فى المجتمع

(٢٤) توفلر - صدمة المستقبل -

حيث تسود قيم المنافسة المطلقة التي قد تدوس في طريقها قيما كثيرة حتى الحرية نفسها ... تناقض آخر بين هذه الحرية وبين الوحش التكنولوجي العملاق الذي انفجرت إمكاناته وألقت في السوق الاستهلاكية المفترحة بأجهزة التنصت والتسمع والتصوير والتسجيل ... الخ التي بها تكبل الحرية .

ثمة تناقض ثالث بين حرية الصحافة والإعلام - التي يبدو أنها تنطلق إلى ما لا نهاية - وبين الحرمان الشخصية للأفراد .. الأولى تطرق كل باب وتفتح كل نافذة وتقلب كل حجر ، بحثا عن معلومة أو خبر ، والثانية تحاول إنزال أستار الكتمان والانسحاب والانكفاء الذاتي ربما في محاولة لالتقاط الأنفاس .. والتناقض الرابع هو بين كل هذه الحريات - بما فيها حرية الصحافة والإعلام والحرية الشخصية في التفرغ على النفس - وبين حرية عمل الأجهزة السرية والمنظمات الأمنية الخفية . فإذا كانت الصحافة في الولايات المتحدة تعتبر مؤسسة ديموقراطية قوية ذات آثار عميقة في المجتمع ، فإن وكالة المخابرات المركزية - مثلا - وأجهزتها العديدة تعتبر مؤسسة أمنية أقوى وأكثر تأثيرا في كل ركن من أركان حياة هذا المجتمع .

ولقد جاءت الثورة التكنولوجية لتقدم للصحافة ووسائل الاتصال الأخرى ، أجهزة بالغة الدقة والنظم ، ساعدت على تطويرها الحاسم والغالب في عالم اليوم ، مثلما قنمت - ويقر أضخم وأخطر - لمؤسسات الأمن العلنية والخفية ، أجهزة أكثر دقة وتقدما ، ساعدتها على إحكام قبضتها على ممارسة الحريات ، وخاصة على الحرمان الشخصية . وبالتالي نشأ الصدام وتطور ، إلى حد الفضائح العلنية المنشورة في أحيان كثيرة ، عن تورط هذه الأجهزة السرية في التدخل للسافر والمؤثر في عمل المؤسسات السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية ... ناهيك بالطبع عن المؤسسات العسكرية ، داخليا وخارجيا على السواء .

ورغم أن هناك اعترافا واضحا في المجتمع الأمريكي بحق كل مواطن في حرمة الشخصية ، إلا أن ذلك يختلف من ولاية إلى ولاية ، نظرا لاختلاف أوضاع تطبيق كثير من القوانين بين هذه الولايات المتعددة المختلفة الظروف .. غير أن الدستور الأمريكي ووثيقة الحقوق القومية الأمريكية ، يضمنان بالطبع نصوصا عديدة ذات طابع قومي - حول حق الحرمان الشخصية ، والحقوق الخاصة بالمواطن .

ويمكن القول إن عام ١٨٩٠ شهد بداية إثارة أزمة تطبيق حقوق المواطن في

حرمة الشخصية ، عندما أثارت « مجلة هارفارد للدراسات القانونية » هذه القضية تحت عنوان « حق الحرمة الشخصية ».(٢٥)

ومنذ ذلك التاريخ بدأت المحاكم الأمريكية تنظر مثل هذه القضايا المتعلقة بخصوصية المواطن ، وحقه في حرمة الشخصية ، وتصدر فيها أحكاما تتجه كلها إلى حماية هذا الحق إلى درجة للتقدير - إن جاز التعبير - خاصة حق فى أسراره وأسرار عائلته ، وصوره واستغلال اسمه ، وحرمة أوراقه ومراسلاته وممكنه ... الخ .

وتضمن التعديل الرابع للدستور الأمريكى ، إدخال نص صريح لحماية حق المواطن فى حرمة الشخصية ضد كل تدخل لا مبرر له من جانب الحكومة ، ويقضى التعديل بحماية المواطنين من عمليات التفتيش والقبض الباطلة . وأصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكما يقول : « ليس كسر أبواب مسكن أحد الأشخاص وتفتيش أدراجة هو الذى يشكل جوهر الاعتداء ، بل هو التهجم على حق الشخص المصون فى أمنه وأحواله وحرية الشخصية ، واقتحام مسكنه وفتح أدراجة ... وكل هذه ظروف مشددة . ويعتبر من الأفعال المعاقب عليها طبقا للتعديلات كل انتزاع بالقوة والإجبار لاعتراف أحد الأشخاص أو أوراقه الخاصة ، لاستخدامها كدليل لإدانته فى جريمة ، أو لمصادرة أمواله... »(٢٦)

ولم تكن المحاكم الأمريكية وحدها هى التى تنبهت ونبهت إلى خطورة تصارع خطوات الاعتداء على الحرمة للشخصية والحريات الخاصة للمواطنين ، ولكن لعبت الصحافة - والصحافة القانونية المتخصصة - والكتاب دورا بالغ التأثير فى وضع هذه القضية موضع الحذر والانتباه ، وبالتالي للعناية والمواجهة . ولذلك فإن موضوع الحرمة الشخصية والحريات الخاصة ، غالبا ما يعتبر بندا أساسيا فى الصحف والمجلات الأمريكية ، كما أنها كانت ومازالت موضع دراسة كثير من البحوث والكتاب .

ولعل « الآن ومستين » هو أكثر الكتاب الأمريكيين المعاصرين ، تعمقا فى هذا الاتجاه... فإذا كنا نعرف أن القانون الأمريكى يحدد قواعد تهديد الحرمة الشخصية بأربعة أخطاء هى على التوالى : التهجم أو التطفل على خلوة الآخرين وشئونهم الخاصة ، إفساء الوثائق الخاصة والمثيرة ، الإعلان أو النشر الذى يؤدى إلى إقناع الرأى العام بفكرة غير سليمة عن الآخرين ، الاستحواذ على اسم الغير أو صورته دون

(٢٥) The Legal Law Relating to Privacy - International Social Science Journal- 1973.

(٢٦) المصدر السابق .



موافقته .. فلين « وستين » وضع تعريفاً أشمل للحرمة الشخصية يقول فيه : (٢٧) إن  
الحرمة الشخصية هي مطلب الأفراد والجماعات والمؤسسات في أن يحددوا لأنفسهم  
متى وكيف وإلى أى مدى ، يمكن أن تنتقل المعلومات الخاصة بهم إلى الآخرين . وإذا  
ما نظرنا إلى الحرمة الشخصية في إطار علاقة الفرد بالمشاركة الاجتماعية ، فإنها تبدو  
حق المواطن في أن ينسحب بمحض إرادته ويكامل اختياره من المجتمع العام ،  
وبالوسائل الطبيعية أو النفسية ، سواء أراد أن يعيش في عزلة أو في مجموعة صغيرة  
خاصة ، أو حتى أن يعيش في حالة تحفظ أو انغلاق عندما يكون بين مجموعات  
أكبر .. » .

ورغم أن وستين ، في هذا التعريف الشامل ، قد وسع كثيراً حق الحرمة  
الشخصية ، إلا أنه على الجانب الآخر ، أبرز أن في الحياة الأمريكية كثيراً من الجوانب  
التي لا يجد فيها هذا الحق للحماية القانونية والعملية اللازمة وأبرزها :

التوسع الكبير في استخدام الأجهزة الحديثة التي أنتجت الثورة التكنولوجية  
الحديثة ، والتي عن طريقها يمارس « القهر الديموقراطي » بأعمق معانيه ، وأهم هذه  
الأجهزة ، هو جهاز كشف الكذب ، واستغلال الكمبيوتر والحاسبات الالكترونية المعقدة  
في تجميع وتخزين واسترجاع البيانات العامة والخاصة جداً عن كل فرد وأى فرد ...  
بالإضافة إلى نفثى ظاهرة اختبارات الشخصية والقدرات التي تمارسها المؤسسات  
المختلفة عند اختيار موظفيها وعمالها ... ناهيك عن باقى أجهزة الرقابة الالكترونية  
الدقيقة عبر عمليات التنصت والتسجيل والتصوير الخفى التي يمارسها الجميع ضد  
الجميع !!

وخلص وستين في مبحثه الهام ، إلى أن الحياة العصرية - التي تعيش ثورة  
التكنولوجيا الرهيبة - أصبحت مهددة في الصميم ، ولم يعد حق الحرمة الشخصية أو  
الحريات الخاصة هو المهدد وحده ، لكن أساس قيام العلاقات الاجتماعية والتركيب  
النفسى والفكرى للمجتمع هو المهدد وهو المقهور ، بفضل أجهزة هذه الثورة المخفية !!



وعلى ذلك فلين التعديل الرابع عشر للامتنور الأمريكى - السابق الإشارة إليه - قد  
نص على مواد كثيرة لحماية الحرمة الشخصية ، فهو مثلاً يؤكد على عدم جواز انتهاك

---

(٢٧) الحياة الخاصة والحرية - آلان وستين - نيويورك ١٩٦٧ .

حقوق المواطنين في أمنهم على أنفسهم ومنازلهم ومراسلاتهم ضد أي تفتيش أو استيلاء غير مشروع ، ما لم يتم الحصول على إذن تفتيش قانوني محدد ، وما لم يوافق المواطن المعنى ، على التفتيش أو الاستيلاء غير المشروع ، متنازلا عن حقه الدستوري .

وفي نفس الاتجاه فإن القانون الاتحادي يعتبر فتح الخطابات والمراسلات الخاصة ، جريمة يعاقب عليها بالحبس والغرامة ، كما أنه يعتبر إذاعة أو نشر بيانات تم التوصل إلى معرفتها عن طريق النقاط مكالمة تليفونية ، جريمة يعاقب عليها ، باعتبار أن التسمع على الأحاديث التليفونية عدوان على الحرمة الشخصية ، حتى لو أدى إلى حرج صاحب الأحاديث في المجتمع أو إذلاله فحسب .

وعلى ذلك فإن التسمع على الأحاديث التليفونية أو تسجيلها - حتى من أجهزة حكومية - غير قانوني ، إلا إذا صدر بذلك إذن من محكمة مختصة أو من النائب العام .

أما استراق السمع واستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في التسمع على المواطنين وتسجيل أحاديثهم ، فهو يثير مناقشات عديدة وقضايا كثيرة أمام المحاكم الأمريكية ، وجرى الوضع في مثل هذه القضايا - التي أصبحت شائعة في المجتمع الأمريكي - على أن استراق السمع يعتبر انتهاكا للملكية من ناحية ، وللحرية الفردية من ناحية أخرى .

على أن أبرز المبادئ التي أرسيت في التعامل مع مثل هذه القضايا الحساسة والعامية في المجتمع الأمريكي ، كانت تلك التي أصدرتها المحكمة العليا في مارس ١٩٦٩ والخاصة باستخدام الأدلة المادية الناتجة عن عمليات استراق السمع .. وأهم هذه المبادئ هي :

(١) حق المواطن الذي وقع استراق السمع بالنسبة لممكنه أو كان طرفا في حديث سجل له ، في المطالبة باستبعاد الدليل المادي ضده الناتج عن هذا التسجيل .

(٢) يجب تسليم المتهم صورة طبق الأصل من الدليل المادي الناتج عن عمليات استراق السمع بصورة غير مشروعة - حتى في قضايا أمن الدولة - ليستفيد منه محاميه .

وعلى هذا فقد حكمت المحاكم الأمريكية لصالح المتهمين ، ورفضت الأخذ بمثل هذه الأدلة المادية الناتجة عن استراق سمع وتسجيل غير مشروعين ، حتى أن قاضيا أمريكيا قال في أحد أحكامه : إن استغلال الأجهزة الالكترونية الحديثة ، يمثل إضافة كريمة أخرى إلى أساليب التسمع ، التي تطلع أجهزة الأمن على كل شيء في المجتمع ،

الأمر الذى يمثل اختراقاً شاذاً لحرية المجتمع . ولو استمرت أجهزة الأمن فى استغلال هذه الأجهزة الالكترونية ، وأخذت المحاكم بنتائجها كأدلة اتهام ضد المواطنين ، فإننا نساعد على مخالفة القانون وانتهاك الحقوق الأساسية للإنسان الأمريكى .

ويحرم قانون الخدمة المدنية الأمريكى القيام بأى تحريرات عن العقائد الدينية والسياسية للمتقدمين للوظائف ، كما يمنع نشر أو إجراء بحوث وتحريرات حول الحياة الشخصية أو الحالة الصحية أو الوضع المالى للموظف ، باعتبار أن الحياة الشخصية للموظف لا تدخل فى اختصاص جهة العمل ما دام أنها لا تؤثر على أداء واجبه الوظيفى بشكل مباشر .



أما إذا انتقلنا إلى حماية الخصوصية الشخصية ضد التشهير والقذف ، فإننا نجد أن القانون يعطى حماية كبيرة للمواطن الأمريكى ضد التشهير ، تطبيقاً لمبدأ أن لكل مواطن الحق فى ضمان حماية خصوصياته ضد كل أنواع الهجوم عليها . ويدخل تحت هذا بالطبع الإفتاء العلنى للحقائق أو البيانات الشخصية ، حتى لو لم يكن الهدف هو التشهير ، الأمر الذى يعاقب عليه القانون بشرط توافر العلانية ، وأن تكون الوقائع شخصية ، وأن يكون نشرها ضاراً أو مؤذياً للشعور العام .

ويهدف القانون الأمريكى من ذلك إلى حماية سمعة المواطن وتحصينه ضد الضرر النفسى من نشر وقائع خاصة به على الملأ . كما أنه - فى جانب آخر - يهدف إلى حمايته من تزييف أو ابتسار كلامه ، أو نسبة آراء له لم يعبر عنها صراحة ، أو نشر صورته بغير مناسبة مما يؤدى إلى تلميح معين يضر بوضعه أمام الرأى العام . كما يهدف إلى حماية اسمه من الاستغلال غير المرخص به أو انتحال شخصيته ، أو استخدام صورته بدون موافقته .

ومع ذلك فإن المجتمع الأمريكى يعتبر أكثر شكوى من غيره ، نتيجة للتعمادى الهائل فى استخدام التكنولوجيات الحديثة فى الهجوم على خصوصيات المواطنين ، والتزديد أحياناً فى نشر وإذاعة أنق الأسرار الشخصية عبر الإذاعات والصحف ، بحثاً عن الإثارة والانتشار ، وباسم حرية الصحافة والإعلام . ولذلك فإن كل النصوص الواردة فى الدستور الأمريكى والقوانين الفيدرالية وقوانين الولايات ، مازالت قاصرة عن ملاحقة وإيقاف انتهاك هذه الحريات ، وهو الانتهاك الذى تتجدد صورته وتتغير

أساليبه للالتفاف حول القوانين والوصول إلى أعرق خصوصيات الإنسان ، وتعريضه أمام المجتمع ...

حتى أن الكثيرين أصبحوا يعتبرون المجتمع الأمريكي - أكثر من غيره - المجتمع العارى المكشوف والشفاف ... نتيجة أن الجراءة على الخصوصية أصبحت اليوم أقوى من الحماية القانونية !!



### النموذج البريطاني

على عكس الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الوضع فى بريطانيا تجاه الحرية الشخصية وحمايتها يبدو غير محدد تحديدا قانونيا دقيقا ... ويرجع ذلك فى الأساس إلى أن الدستور البريطانى غير مكتوب ، كما أن القانون العام لا يعترف بنصوص أو قواعد عامة ومحددة للحرمان الشخصية ، رغم وجود قوانين تحمى الملكية وسمعة الأشخاص الطبيعيين من جهة ، وبروز فكرة حق الحرية الشخصية أمام المحاكم الانجليزية منذ عام ١٨٤٩ من جهة أخرى ... أى منذ مرحلة مبكرة تنبه الرأى العام والقضاء إلى هذه الخصوصية وإلى أهمية صيانتها وحق المجتمع فى حمايتها .

وهنا يجدر بنا أن نعترف للمجتمع الانجليزى بطبيعته الخاصة وبتقاليده المتوارثة خاصة فى مجالات القانون والتشريع ، أى أن نعترف له هو الآخر بخصوصية وضعه عبر التطور التاريخى ، وبالتحديد منذ « الماكنلرنا » حتى الآن .

ولذلك ، ويرغم أن القانون الانجليزى ، لا يقدم تعريفا محدد للحرمة الشخصية ، إلا أن الحاجة فرضت على المحاكم مواجهة هذه النوعية من الحالات من ناحية ، كما فرضت الاستعانة بنصوص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة ، والإعلان الأوروبى لحقوق الإنسان ، وكلاهما نص على احترام الحرمان الشخصية ، من ناحية أخرى .

لكن المحرك الأعظم للتركيز على حماية « الخصوصية الإنسانية » ، جاء فى أعقاب انفجار الثورة التكنولوجية الحديثة ، وما قمته من مخترعات وما وضعته فى أيدى المواطنين من تقنيات بالغة الدقة والكفاءة تساعد على التنصت والتسمع والتسجيل والإرسال والتصوير ، منتهكة أدق خصوصيات الإنسانية .. كما جاء نتيجة للحرية التقليدية التى تتمتع بها الصحافة ووسائل الإعلام البريطانية ، ولقد ساعدت هذه الحرية

الاعلامية على تناول موضوعات شتى ، كانت فى الماضى تعتبر من أدق الخصوصيات والأسرار ، لكنها أصبحت اليوم مادة أساسية للصحف المتنوعة المتنافسة الباحثة عن قارىء ..



ويمكن القول إن واحدا من الإسهامات البارزة فى التنبيه لوضع حرمة الشخصية فى المجتمع البريطانى ، جاء عبر الدراسة التى أعدها القسم البريطانى التابع للجنة القانونيين الدولية - الذى تكون عام ١٩٦٧ ، وركز فيها على أن حق حرمة الشخصية أصبح يشكل حاجة إنسانية تحتاج إلى حماية قانونية ، خاصة فى ظل التطور التكنولوجى المعقد الذى يضاعف من ممارسة العدوان على هذه الحرمة .. فى الوقت الذى يفترق فيه القانون الانجليزى السائد إلى توفير الحماية ضد هذا العنوان .

ولقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل القانون بهدف مواجهة أى اعتداء لا مبرر له على الحرمة الشخصية لأى مواطن مع حماية المصلحة العليا للمجتمع ككل ، وبشرط عدم تعارض هذه المواجهة مع ضرورات العمل الصحفى واحتياجات حرية الصحافة فى أداء مهامها . كما أوصت بمنع استخدام الأجهزة الالكترونية فى المراقبة والتتبع والتجسس على المواطنين فى الحالات العامة ، ويرفض اعتماد الأدلة التى يتم الحصول عليها عن طريق إحدى الوسائل المنتهكة للحرمة الشخصية .

وأوصت أيضا بدراسة العقوبات الجنائية على عمليات التجسس الصناعى ، وتنظيم أساليب تجميع المعلومات الشخصية واختزانها وإذاعتها .<sup>(٢٨)</sup>

غير أنه يمكن القول أيضا أن محاولات تنظيم تشريعات محددة لحماية الحرمات الشخصية فى بريطانيا قد توالى فى السنوات الأخيرة ، وأبرزها مشروع القانون المقدم من اللورد «مانكروفت» إلى مجلس اللوردات فى عام ١٩٦١ عن حق الحرمة الشخصية ، ومشروع القانون المقدم من مستر «بريان والدين» إلى مجلس العموم فى عام ١٩٦٩ وقد بناه على الدراسة التى أعدها القسم البريطانى للجنة القانونيين الدولية ، وقانون الاختبارات التليفونية ، وقانون الإعلام الصناعى ، وقانون تسجيل المخبرين الخاصين ، وقانون رقابة البيانات ، وقانون الحاسبات الالكترونية ، وقانون مراقبة الإعلام الشخصى ، الذى قدمه مستر «هاكنيل» فى عام ١٩٧١ بهدف مراقبة أجهزة

حفظ المعلومات الشخصية وإنشاء محكمة خاصة لهذه الأجهزة وهيئة مستقلة للتفتيش عليها دوريا . (٢٩)

أما إذا انتقلنا إلى حماية المواطن من الاعتداء على انحرية الشخصية ، فإننا نجد أن القانون الانجليزى يقدم الكثير من مواد الحماية ، مثلما يحدد حالات إجبار الشخص على تفتيشه أو فحصه طبيا .

فهو يعطى لرجال الشرطة حق الحصول على « عينة » من أى مواطن يقود سيارة فى الأماكن العامة ، لتحليلها إذا رأوا ذلك ضروريا مثل الشك فى أن يكون قد شرب خمرًا ، أو الاشتباه فى ارتكابه جريمة مرور أثناء القيادة . فإذا امتنع المواطن عن إجراء الاختبار وتقديم العينة جاز القاء القبض عليه باعتبار أن ذلك يشكل جريمة . (٣٠)

غير أن هناك حالات كثيرة لا يجيز القانون فيها إجبار المواطن على الفحص الطبى ، مثلا : لا يجوز إجبار المريض على تحليل البول أو الدم ، ولا يجوز أخذ بصمات للحدث الذى يقل عمره عن ١٤ عاما ، ولا يجوز تطعيم المواطنين إجباريا مهما كانت الظروف ، وحتى ولو كان هناك وباء منتشر ، فإن دور السلطات الرسمية يقتصر على توفير الطعم اللازم وتقديم النصح والتوعية للمواطنين ، ولا يجوز التفتيش الصحى الإجبارى للكشف عن الأمراض حتى لو كانت معدية ، ولا يجوز تحليل الدم لإثبات البنية حتى أمام المحكمة ، ولا يجوز كذلك تفتيش المساكن الخاصة بواسطة الشرطة دون الحصول على إذن القاضى المختص ، يحدد فيه بالضبط المكان المقصود تفتيشه وطبيعة الممتلكات الخاضعة لهذا التفتيش ، فإذا لم يحمل الإذن القضائى هذا التحديد ، أعتبر التفتيش باطلا ، واتهم رجال الشرطة بالاعتداء على حرمة المسكن وحرية صاحبه .



أما حرمة المراسلات ، فينظمها القانون ، وينص على تجريم مرقعة الرسائل من هيئة البريد أو من موظف البريد أو من حقيقته أو تفتيش هذه الحقبة . كما أن موظف البريد يرتكب جريمة إذا احتجز أو أخر أو فتح رسالة بريدية لمواطن . (٣١)

(٢٩) المصدر السابق .

(٣٠) قانون المرور فى بريطانيا الصادر فى ١٩٦٧ .

(٣١) قانون البريد فى بريطانيا الصادر فى ١٩٥٢ .

كما يعاقب القانون كل من يفشى فحوى البرقيات الواردة أو المرسلات سواء كان موظفاً في مصلحة التلغراف أو غير ذلك ، ضمناً لحرمة المراسلات .

إلا أنه لا يوجد قانون في بريطانيا يمنع صراحة استيلاء الأفراد على المحادثات التليفونية ، كما لا توجد رقابة قضائية على تسجيل هذه المحادثات ، إذ أنه لا يعتبر التسمع على التليفونات جريمة جنائية في بريطانيا !! ومن الممكن التقاط المكالمات بغير أى اتصال مادي مع شبكة التليفونات ، ومن الممكن كذلك أن يعتبر هذا الالتقاط جريمة طبقاً لقانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٤٩ الذي يجرم تركيب جهاز تلغراف لاسلكي بغير إذن رسمي .

وطبقاً للقانون المدني فإنه لا جزاء على التسمع التليفوني غير المشروع (٣٧) ، لكنه يجوز توقيع العقوبة المقررة على الاعتداء على الملكية ، إذا ما وقع تدخل مادي في الممتلكات ، بشرط أن تقام الدعوى القضائية من المالك نفسه دون سواء ..

وفي نفس الوقت فإنه لا يوجد في بريطانيا قانون يمنع تسجيل المحادثات دون علم أصحابها ، ذلك أن استغلال الأجهزة الالكترونية في التسمع والتنصت لا يعاقب عليه قانوناً ، إلا إذا أدى ذلك إلى التورط في إساءة استعمال المعدات الالكترونية .

لكن القانون المدني يعتبر دس ميكروفون سرى أو جهاز تسجيل بدون إذن ، خطأً يوجب المساءلة والتعويض ، بشرط أن يرفع دعوى التعويض صاحب الملكية التي وضع فيها هذا الجهاز أو ذاك ، فصاحب الفندق هو صاحب حق رفع قضية التعويض ، إذا ما وضع مثل هذا الجهاز للتنصت على نزيل لديه ، وليس النزيل المسجل له أو المتنصت عليه ، هو صاحب الحق !



ولقد ساعد نمو دور الصحافة في المجتمع البريطاني بصورة لافتة للنظر ، على إثارة كثير من المتاعب القانونية ، أبرزها بالطبع تلك المتعلقة بالأسرار الخاصة ونشر البيانات أو الصور أو التفاصيل التي يعتبرها المواطن العادي تشهيراً به أو افتراء عليه . ومن ثم فقد برز التناقض الذي سبق أن تحدثنا عنه ، بين حرية الصحافة وبين الحرية الخاصة في كثير من حالات الممارسة العملية .

ورغم أن القانون الجنائي في بريطانيا لا ينص صراحة على مواد محددة تتناول حماية سمعة المواطن أو شرفه ، إلا أن نصوص القانون المعنى بها ما يحقق هذه الحماية إلى حد كبير .

وطبقا لهذا القانون فإن التشهير الذى يخضع للعقوبة هو الذى يؤدى إلى الإساءة إلى سمعة شخص وتعريضه للسخرية أو الاحتقار أو الكراهية فى المجتمع . وإذا حدث التشهير عن طريق الكتابة ، فهو قذف ، مثلما يعتبر قذفا التشهير العارض عن طريق الكلام فحسب ، بهدف حماية سمعة المواطنين وشرفهم وكرامتهم فى مجتمع ديموقراطى ، يكفل هذه الحرية والحماية للجميع .

ونظرا لتعقد معالجة قضايا التشهير والقذف ، ولصعوبة إثباتها أمام المحاكم بأدلة قاطعة ، فقد تحمل مجلس الصحافة فى بريطانيا عبئا كبيرا فى سد النقص التشريعى ، إذ أنه رغم كونه مجلسا غير حكومى لا يملك توقيع العقوبات ، إلا أنه درس بعناية كبيرة نوعية المشاكل التى تنشأ بين الصحف والقراء ، وبحث كثيرا عن نوعية هذه القضايا التى تخالف فيها الصحف ، ليس نص القانون ، ولكن تقاليد المجتمع والنوق العام والمشاعر القومية والحرريات الخاصة والعامة .

وإذا كان ذلك يكشف عن شيء محدد ، فهو يكشف عن قصور واضح فى التشريعات البريطانية التى تكفل توفير الحماية الكاملة ضد انتهاك الحريات والتعدى على الحريات الشخصية ، رغم محاولات المؤسسات غير القضائية معالجة القضايا الناشئة عن التطور التكنولوجى الحديث .



## استنتاجات حذرة !

بعد أن استعرضنا هذه النماذج البارزة ، ودرسنا - عبر هذا الاستعراض - مدى الحماية القانونية التى تكفلها السلطة الحاكمة لضمان حق الفرد فى حرمانه الشخصية وحرياته الخاصة ضد محاولات الانتهاك والتعدى التى لا تنتهى ، بل والتى تتجدد يوما بعد يوم ، مع تجدد التقنيات الحديثة وتوفر الأجهزة الالكترونية وسهولة الحصول عليها .. الأمر الذى فتح الطريق واسعا وعريضا أمام صراع متزايد وخطير بين هذه الأجهزة المعقدة التى أنتجتها ثورة التكنولوجيا وبين الحرية بشكل عام !!



وفي هذا الصدد ، فإنه يمكننا أن نرصد الملاحظات التالية :

**أولا :** رغم محاولات المشرعين تعديل القوانين واستحداث نصوص جديدة ، إلا أن التطور التكنولوجي المتزايد كان ومازال أسرع من جهود المشرعين .. إذ أن الأجهزة الالكترونية الحديثة - ثمرة الثورة التكنولوجية المعاصرة - قد مكنت من ممارسة الانتهاك بصورة أشمل ضد الحريات الخاصة .

**ثانيا :** برزت إلى الساحة نوعيات جديدة من المشاكل المعقدة لم تكن معروفة من قبل ظهور الأجهزة الالكترونية ، تمثلت في صراع محتدم ومتصاعد بين هذه الأجهزة والتوسع في استخدامها واستغلالها بصورة غير شرعية في الأغلب ، وبين الحملات المتصاعدة أيضا المطالبة بضمانات أكثر وأشمل للحريات .

**ثالثا :** وضعت الصحافة ومعها باقى أجهزة الإعلام والاتصال ، موضع الاتهام أكثر مما وضع غيرها ... إذ أنها استفادت بالفعل من الأجهزة الالكترونية الحديثة في تطوير مهامها وطريقة عملها ، الأمر الذى أدى إلى فتح جميع الميادين أمام الأجهزة الإعلامية وغزوها لمجالات جديدة تماما ، ما كانت تستطيع الوصول إليها لولا الأجهزة الالكترونية الحديثة هذه ، ابتداء من أجهزة التسجيل الدقيقة وانتهاء إلى استخدام الأقمار الصناعية والليزر في إرسال واستقبال الأنباء والصور .

ولقد أدى اتساع ميادين العمل الإعلامى ، إلى اتساع مجالات الصدام بين حرية الأجهزة الإعلامية من ناحية ، وبين الحريات الخاصة والعامة من ناحية أخرى ، وهو صدام غير طبيعي .

**رابعا :** وجد المشرعون أنفسهم فى مأزق غريب ، بين الحق القانوني العام فى حماية الخصوصية والسرية ، وبين حق التعبير وحرية الصحافة والإعلام ، بسبب صعوبة رسم حدود قانونية واضحة المعالم محددة النصوص بين هذه الحقوق التى تبدو متصادمة !!

ومن ثم فإن اللعب الواقع على المشرعين وعلى القضاء يتزايد يوما بعد يوم بتزايد الصدام المستمر بين هذه الحقوق ، وعليهم أولا أن يسايروا انتهاكات الأجهزة التكنولوجية الحديثة للحقوق والحريات ، بإصدار تشريعات جديدة تضع قيودا مشددة على ممارسة هذه الانتهاكات ، وثانيا أن يطبقوا عقوبات رادعة على أولئك المستغلين لثمرات التكنولوجيا الحديثة فى إفساد خصوصيات البشر وانتهاك حرياتهم .

**خامسا :** يجب ألا يفهم هذا على أنه دعوة غير مباشرة لتقييد حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ... بل إننا يجب أن نفصل بوضوح بين استغلال الصحافة والإعلام ، للأجهزة الالكترونية الحديثة فى تطوير رسالتها ، وبين ممارسة حرية الصحافة والإعلام ، فى حدود القانون العام والآداب العامة ، مع الاعتراف بأن التجسس والتنصت والتسجيل غير المشروع عمل غير أخلاقى ، فضلا عن أنه غير قانونى ، مهما حقق من سبق صحفى على سبيل المثال .

إن هناك حدودا واضحة - يجب أن تحدد أكثر - بين ممارسة الحرية ، وبين إساءة استخدام الحرية فى أعمال غير أخلاقية .

**سادسا :** هناك دول تفرض عقوبات رادعة - أو حتى مخففة - على انتهاك الحرمة الشخصية أو إفشاء الأسرار الخاصة ، وهناك دول لا تضع فى مسانيرها وقوانينها نصوصا محددة لمقاومة هذا الانتهاك ... هناك دول عدلت قوانينها لتتماشى مع بروز حالات الانتهاك الجديدة التى أدت إليها إساءة استخدام الأجهزة الالكترونية الحديثة ، بينما دول أخرى اكتفت بنصوص القانون العام دون تحديد أوضح ... بل هناك دول تتلاعب بالقانون لانتهاك حريات مواطنيها . فكم من دولة أو جهاز من أجهزتها يمس هذه الالكترونيات الصغيرة المعقدة على المواطنين ، وخاصة على الفئات النشطة أو المعادية مثل الخصوم السياسيين أو الصحفيين أو ضباط الجيش ، لكشف مخططاتهم وتسجيل أحاديثهم لتتحول إلى دلائل وأسانيد سياسية وقانونية ضدهم عند الضرورة .

ونحن هنا لا نطالب بتوحيد النصوص القانونية بين الدول كلها .. فلكل دولة حالتها السياسية وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعسكرية الخاصة ... لكننا نحلم باتفاق دولى على الخطوط القانونية العامة - وليس بالضرورة توحيدها - لمواجهة حالات انتهاك الحريات المستحدثة عن طريق الأجهزة الالكترونية المستحدثة أيضا !! خاصة أن تقدم هذه الأجهزة وتنوعها ودقة حجمها وتزايد استخداماتها أصبحت لا تساعد المواطن الفرد وحده على حماية أسرارها وخصوصياته ، بل إن الأمر يستدعى بالضرورة أن تتحمل الدولة كمسلطة حاكمة ومسئولة ، عبء توفير هذه الحماية .

**سابعا :** نعود فنؤكد أن الاستنتاج الذى يمكن أن نخرج به ، هو أنه رغم تزايد حالات وإمكانيات انتهاك الحرمات الخاصة والحريات والأسرار الشخصية ، إلا أن

التشريعات القانونية مازالت تقف عاجزة عن مجاراة هذا الانتهاك ، الأمر الذى حول المجتمعات المعاصرة إلى مجتمعات عارية تماماً ، وحول المواطن الأعزل إلى مجرد ثوب شفاف ، لا يكشف عن تفاصيل جسده فحسب ، بل يكشف عن مكونات تفكيره وأسرار عقله الباطن ، التى يمكن استخراجها - كما رأينا من قبل - بواسطة الأجهزة الحديثة .

ومن الواضح أنه كلما تقدمت ثورة التكنولوجيا ، وتطورت أساليبها ، وتنوعت مخترعاتها ، ازدادت هذه الأزمة تعقداً ، والنتيجة هى أن الإنسان سقط صريع مخترعاته وضحية ما صنعت يده وأبدعه عقله وخياله من أجهزة حديثة معقدة !! ثمة تناقض مذهل هنا ، بين قدرة الفكر الإنسانى الجامع المنطلق وخياله الخصب المبدع ، الذى أنتج ثورة التكنولوجيا ومخترعات العلم الحديث ، وبين قدرة هذه المخترعات على تقييد الفكر الإنسانى وإرهابه وكبح جماحه وانتهاك حريته !!

وهكذا سقط الإنسان صريع القهر التكنولوجى المتزايد والمعد واللائهائى ... فمن يستطيع أن يتنبأ بقدرات التطور التكنولوجى فى المستقبل ؟!

ومن يستطيع أن يتخيل حدود الحصار المتزايدة ، على حريات الإنسان ... العامة والخاصة ؟!



## الباب الثالث

### حرية الصحافة وتحكم السلطة

« ينبغي أن تعرف ما يجب أن يكون ، حتى  
تحكم على ما هو قائم ... »

[ ابن تيمية ]



## الفصل الأول

### حرية الصحافة ليست فى فراغ

لئن قيدوا منى للبراع وأوثقوا  
لسانى فقلبى كيفما شئت ينطق .

[ على الفلجياتى ]

بين الحين والآخر ، تطل على القارئ العربى ، باستحياء شديد ، وخوف متزايد قضية حرية الصحافة .. حرية الإعلام .. حرية التعامل مع المعلومات ، سواء تدفقت عليه بحرية ، أو حُجبت عنه بقسوة...

وهى تطل باستحياء وخوف ، رغم الأهمية المتعاظمة ، لدور وسائل الإعلام والاتصال بمفهومها الأوسع والأشمل ، لأن وطننا العربى ، لا يزال فى معظمه ، غارقاً فى بحور الظلام الذى يلف الحريات الأساسية للإنسان العربى - ومن بينها حرية الإعلام - فتحجب عنه ما يريد الحاكم أن يخفيه ، وتلقنه ما يريد الحاكم أن يسمح به ، طبقاً لمصالحه وأهدافه السياسية العامة .

وباستثناءات قليلة ، فإن هذه الحالة المظلمة ، تكاد تكون هى السائدة ، ليس فقط فى وطننا العربى ، بل فى مجمل العالم الثالث ، أو النامى ، الخاضع فى معظمه لنظم عسكرية أو ديكتاتورية ، تؤمن بأن الحكم والحكمة معا مقصورة على الحاكم .. وأن العلم والإعلام معا رهن توجيهاته وتعليماته .. وأن الصحافة مثلها مثل الإذاعة والتليفزيون ، تماماً مثل الديباجة ، تدخل فى مجال الأمن القومى ، الذى هو سر الأمرار الذى لا يجب كشفه أمام العامة .

وفى ظل هذا التعتيم والإخلام المتعمدين لم يكن غريبا ، أن تتردى الأوضاع فى وطننا العربى ، إلى المنزلق التاريخى ، الذى نحن فى غيوبته الآن ، ولم يكن غريبا كذلك ، أن تنفصل القاعدة عن القمة .. أو الجماهير المحكومة ، عن النخبة الحاكمة ، على النحو الذى نشهده الآن بفضل احتكار هذه النخبة الحاكمة - سواء كانت عسكرية أو تكتوقراطية أو بيروقراطية أو قبلية - لكل شىء فى الوطن .. من حق جباية الأموال وإنفاقها .. إلى حق احتكار الحكم والحكمة .. العلم والإعلام .. التوجيه والقيادة .. بينما القاعدة المحكومة مغيبة ، ليس أمامها إلا التلقى بامتسلام والتنفيذ بطاعة ، والبعد عن الخوض فى شئون الوطن وألاعب السياسة ، لأن ذلك من المحرمات - سواء كان التحريم قانونيا أو عرفيا وواقعا .

فإذا كان هذا هو المناخ العام السائد ، فى وطننا العربى ، فإن بعض الاستثناءات تطل على استحياء هى الأخرى ، لتعلن عن وجود هوامش ولو ضيقة ، لحرية الإعلام ، وحرية الصحافة تحديدا .. فبعد أن ضاقت الهوامش اللبنانية ، وطغت ديكتاتورية الحرب على حرية الصحافة فى لبنان ، انفتحت الهوامش قليلا فى الكويت ، ثم اتسعت أكثر فى مصر وتأرجحت فى المغرب وتونس ، طبقا لتأرجح الأوضاع السياسية ، وغابت فى كثير من البلاد العربية الأخرى .. التى فضلت السيطرة على صحافتها وإعلامها مرة باسم التوجيه والإرشاد ، ومرة أخرى باسم المركزية الحزبية ، ومرة ثالثة باسم حكمة القيادة وتوجيه الزعيم القائد .

فإذا ما قلنا إن هناك مدرستين للصحافة العربية ، تتنازعان الزعامة والريادة .. وتتنافسان فى التطور والتقدم ، هما المدرسة المصرية والمدرسة اللبنانية - وقد عكستا معا تأثيراتهما على معظم الصحافة العربية التى تلتهما من حيث التاريخ والنمو والتجربة - فإننا نجد أنفسنا وقد واجهنا محنة الصحافة اللبنانية ، فى ظل الحرب الأهلية المجرىة .. وواجهنا الصحافة المصرية ، وهى تستعيد بعض عافيتها خلال الأعوام الأخيرة .

وبين المحنة واستعادة العافية ، يكمن الموقف الصعب الحالى للصحافة والإعلام العربيين ... إذ أن صعوبة الموقف تأتى فى الأساس ، من قدرة المدرسة اللبنانية ، على تخلى محتنتها القاسية فى ظل ضغط مادية ومعنوية ساحقة .. كما تأتى من قدرة المدرسة المصرية ، على تطوير أدائها ، لتنتقل صحافتها وإعلامها فى حرية وتطور كاملين ، انطلاقا من حالة الانتعاش النسبى التى تعيشها الآن .



على أننا لا نستطيع الحديث عن استعادة العافية ، وتجاوز المحن وتخطي الصعوبات الضاغطة ، واللاحق بالتطور المذهل فى تقنيات الصحافة والإعلام الحديثين ، دون الحديث تحديداً عن الحريات أولاً وأخيراً .

وهذا يفرض علينا التعرض لبعض النقاط الرئيسية التالية على سبيل المثال لا الحصر :

**أولاً :** المناخ العام : فلا إعلام مستنير .. ولا صحافة حرة ، إلا فى بيئة حاضنة ..  
إلا فى مناخ ديموقراطى متفتح ومستنير ، يقدر دور الإعلام ، ويعرف معنى حرية الصحافة ، ويشجع على هذا ويحض على تلك ، بل ويحميها من النزق والتسلط والمضايقة .. فكما أن الصحراء الجداء لا تسمح بحكم تكوينها وطقسها ، بنمو زهرة ، فإن الزهور لا تزدهر إلا فى تربة خصبة وطقس معتدل .. العلاقة جدلية ..

**ثانياً :** التشريعات السائدة : وهذه نقطة تتبع سابقتها وتتفرع منها .. فلا حرية للإعلام والصحافة منفردة لذاتها ، ولا حرية لهما ، دون تكامل باقى الحريات العامة ، التى نصت عليها المواثيق الدولية ، ومعظم دساتير دول العالم القديمة والحديثة على السواء .. الديموقراطية والديكتاتورية على السواء أيضا ..

والحريات العامة - وحرية الصحافة فى مقدمتها - تحتاج أول ما تحتاج إلى سياق قانونى ، يقيها شر المواصف الهوج ، ويحميها من انفعالات الحاكم أو غضبة السلطان ، ويقيها شر الاستثناء والطوارئ .

**ثالثاً :** حرية الوصول للمعلومات والحصول على الحقائق : إذ أن المعلومة الحقيقية ، صارت اليوم ، هى جوهر حرية الصحافة .. بل هى جوهر الحرية بمعنى أوسع ..

- وفى النظم الديكتاتورية .. يحتكر الحاكم ، حق المعلومات ، سواء فى الحصول عليها ، أو فى إذاعة ما يراه منها علناً ، أو تسريب ما يريده سرا .. هنا يصبح المواطن العادى ، فى وضع المتلقى الملبي وحسب ..

- وفى النظم الديموقراطية ، تصبح المعلومات حقاً للجميع ، للحاكم والمحكوم .. حيث تتعدد مصادرها ووسائل نقلها وطرق إنصالها للرأى العام دون احتكار قسرى ، أو توجيه ملزم .. وهنا يصبح المواطن العادى مشاركاً إيجابياً .

ولاشك أن قضية توافر المعلومات وتدققها ، تطرح قضية حادة ومخجلة معا ، هي قضية الأمية وعورتها التي تمود بلاننا .. إذ ما فائدة المعلومات وما قيمتها في مجتمع تغلب عليه الأمية ، بنسب تتعدى الثلثين ..

رابعا : التقنيات الحديثة : لقد فجرت ثورة العلم والتكنولوجيا الحديثة ثورات أخرى ، في مجالات الاتصال عامة ، بدرجة جعلت من هذا العصر عصر الإعلام الالكتروني ، الذي بدأ ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بما سيصل إليه في الغد .. إذ أصبحت وسائل الإعلام التقليدية مثل الإذاعة والتلفزيون والصحافة ، وسائل متخلفة ..

فقد بدأت ثورة علوم الاتصال تطرح علينا نوعيات جديدة وأجبالا حديثة ، مثل أجهزة الفيديو تكمس ، التي تمكن الفرد من الحصول على ما يريده من معلومات بأبسط الوسائل ، وعلى شاشة تلفزيونية محدودة ، مربوطة بشبكة هائلة من العقول الالكترونية وينوك المعلومات الحديثة .

ولا جدال أن هذه التقنيات البالغة الحداثة ، تطرح أكبر التحديات على وسائل الاتصال الحالية .. وهي أيضا الوسيلة الأتمب - مع الإذاعة والتلفزيون - لاتصال الحاكم بالمحكوم .. ومن ثم هي الوسيلة الأضعف الخاضعة للحاكم والمرتبطة بسياساته ، مهما كان هامش الحرية . فإن إعلام الغد ، حيث الصحافة الالكترونية ، التي سيحصل عليها المواطن بفضل جهاز « الفيديو تكمس » ستكسر كثيرا من المعادلات السائدة الآن ، لأنها ببساطة ستخطي الحواجز والقيود المتعارف عليها حاليا .. ودون حاجة لأي استئذان .



ورغم حالتنا المرضية ، وواقعنا المتخلف ، الذي تشهد عليه أوضاع صحافتنا وإذاعاتنا المرئية والمسموعة - من المحيط إلى الخليج - ورغم كل قيود الرأي وعثرات الإعلام ، وانفراد النخبة الحاكمة بالقرار والمعلومة والرأي والتوجيه ، ورغم أن هامش حرية الصحافة ضيق هنا وغائب هناك ، إلا أن تمسكنا بهذه الحرية وإيماننا بدور الإعلام الحر والصحافة الأمينة ، يدفعنا ليس فقط للقتال من أجل هذه الحرية وذلك الدور ، بل يجبرنا على استشراف المستقبل .. تطلعا لآفاق ثورة المعلومات .. وثورة الاتصال .

فهل نحن نحلم ، إذا طلبنا من اليوم ، بالاستعداد للصحافة الالكترونية ، ضيف المستقبل القريب ، دون أن نتخلى عن مطلب حرية الصحافة حلم الحاضر ..

## الفصل الثانى

### حرية الصحافة والسلطة المطلقة

« السلطة مفسدة ... والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة .. »

تطفو على السطح ، بين الحين والآخر ، إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة ، خاصة فى وطننا العربى ... كقضية رئيسية ..

ولأن السلطة فى وطننا العربى ، مركزية ، بل شديدة المركزية من حيث المفهوم ومن حيث التطبيق والممارسة ، أصبح تأثيرها غلبا ، على حركة المجتمع ، وعلى كل نواحى النشاط فيه ..

ولأن الصحافة فى وطننا العربى ، حديثة النشأة فى معظمها ، قليلة التجارب .. اللهم إلا المدرستين المصرية واللبنانية ، فإن تقاليدها فى التعامل مع السلطة باستقلالية وكفاءة وندية ، تقاليد وليدة بل وضعيفة واهنة ..

ولذلك يصبح واردا ، أن تتغلب قوة السلطة وجاذبية تأثيراتها المختلفة على حداثة الصحافة وضعف تقاليدها ، فيميل الميزان ، ويحدث الخل فى هذه العلاقة المركبة الخاضعة لعوامل الإغواء ، مثلما لعوامل الضغط والإكراه .

ومن منظور عام ، يمكن القول ، إن السلطة السياسية فى الوطن العربى تنقسم إلى نوعين رئيسيين :

- نظم حكم جمهورية ، سواء جاء فيها الرئيس بانتخاب شعبى ، أو جاء بالانقلاب العسكرى .

- نظم حكم وراثية ، سواء كانت ملكية أو شبه ملكية .

إلا أن الملاحظ ، أن النوعين الرئيسيين للسلطة السياسية الحاكمة يتقاسمان نفس الملامح ، في إدارة شئون الحكم ، حيث أن الرئيس أو الملك أو الأمير هو القوة الأولى ، وهو السلطة التي تتربع فوق كل السلطات ، وحيث السلطات الأخرى تابعة له منفذة لأوامره ونواهي .. بصرف النظر عن وجود دستور أو عدم وجوده .. وبصرف النظر عما يحتويه الدستور - إن وجد - من نصوص وينود ، تحدد طبيعة السلطات في الدولة ، وتحدد الفصل بينها ، كما توضح حدود سلطة الرئيس أو الملك ... وبصرف النظر أيضا عما يستعين به الحاكم من قواعد وأعراف وتقاليد غير مكتوبة ، وبالتالي غير مدونة في قانون أو دستور .

وفي ظل هذا الوضع نلاحظ ، كما يلاحظ الجميع ، أن عدم التوازن والاختلال ، قائم بين السلطات الثلاث المتعارف عليها ، ونعني بها السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية .. والخلل يميل بالضرورة لصالح الأولى ، حيث يقف على رأسها الحاكم مهما كانت مسميات نظامه .

والاستنتاج الطبيعي لهذا الخلل يقودنا إلى القول بأن كل السلطات مركزة في قبضة الحاكم ، فهو الملك أو الرئيس ، وبهذه الصفة العظمى ، فهو رئيس السلطة التنفيذية - مجلس الوزراء ، في معظم الأحيان ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأحيانا رئيس الحزب الحاكم ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة غالبا .. وراعى الحركة الرياضية والكشفية والحركة النسائية والخيرية ، وملهم الحركة الثقافية والإعلامية ..

إلى آخر كل ذلك من امتدادات غير محدودة ولا محددة ، غير خاضعة لضوابط واضحة ولا لرقابة مؤثرة .

وفي هذا الإطار للفضفاض ، برز اختراع السلطة الرابعة .. ليضفى على الصحافة هبة مصطنعة ، في الظاهر ، وليضيفها إلى دائرة التحكم السلطوى العلوى ، بدرجات متفاوتة ، في السلطات الثلاث المعروفة ، وهى التنفيذية والتشريعية والقضائية ، الواقعة أصلا - في غياب الفصل الدقيق بين السلطات - في دائرة التأثير المباشر للحاكم .

وقد كان الهدف الحقيقي من هذا الاختراع هو تحويل الصحافة - التى تكافح من أجل الاستقلالية والحرية - إلى جهاز تابع ، يسرى عليه ، من التأثير القوي ،

ما يبرى على السلطة التنفيذية ، ويخضع لنفس المؤثرات التى تخضع لها السلطة التشريعية ، ويتعرض لنفس الضغوط التى تتعرض لها السلطة القضائية .

ومهما تحدثنا ، ولو نظريا ، عن استقلالية الصحافة ، أو بعض الصحف فى بعض بلداننا العربية ، فإن الواقع العام يقول إن التبعية تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية عامة ، والحاكم بشخصه خاصة .. فما من نظام ، أو حاكم فى دولة جمهورية أو وراثية إلا ويتطلع إلى هذا السلاح السحرى للتأثير ، النافذ المفعول .. يتطلع إليه ليحكمه ويتحكم فيه ، حتى لو مد له حبال الديمقراطية المتعارف عليها فى العالم الثالث ، وهى للأسف حبال واهية فى معظم الأحوال .. تحتاج إلى قواعد صلبة راسخة لتتصم بالثبات والاستقرار القانونى والواقعى ، ولتتعمق فى سلوك الشعب وممارسة المؤسسات على السواء ، ولتتحول من شعارات فارغة المحتوى ، إلى حقيقة ثابتة من حقائق الحياة .

ولعنا ونحن نطرح إشكالية الصحافة والسلطة ، وعلاقة التبعية القائمة ، نرى عدة محاور للاقترب المباشر ، على سبيل المثال ، لقضية ملكية الصحف وتأثير السلطة عليها .

ونطرح هنا عدة نماذج للنظر فيها ..

١ - الملكية الحكومية المافرة للصحف .. وهذا هو الشكل الغالب فى معظم الدول العربية ، حيث تسيطر الحكومة - أو الحزب الحاكم ، مباشرة على الصحف ، سيطرتها وسيطرته ، على الإذاعة والتلفزيون .. وحيث علاقة التبعية السياسية والمادية ، علاقة صريحة واضحة ومباشرة ، تتحول الصحف من خلالها إلى مجرد جهاز حكومى كأى جهاز وظيفى آخر .

٢ - التأثير الحكومى فى حركة الصحف وحرية الصحافة ، من خلال القوانين ، التى تمن خصيصا ، حيث تتحكم السلطة التنفيذية ، فى تراخيص إصدار الصحف ، وفى مراقبتها وفى مصادرتها - باسم القانون طبعا - وكذلك تتحكم فى تدفق المعلومات إليها - وهى اليوم المادة الرئيسية للإعلام - فتحجب ما تريد ، وتصرح بما تريد باسم القانون أيضا ، وفى ظله .

٣ - التأثير الحكومى فى الصحف ، من خلال التحكم فى تدفق الإعلانات - وهى اليوم المصدر الرئيسى لتمويل الصحيفة - فتمنع وتمنع - طبقا لسياساتها ومواقفها ... وكذلك من خلال التحكم فى أسعار المواد الخام التى تحتاجها الصحف .. كالورق

والأخبار وآلات الطباعة الحديثة .. وكلها عوامل بقاء للصحيفة وازدهارها وقدرتها على أداء رسالتها ..

٤ - التأثير الحكومي في الصحف ، من خلال تعيين قياداتها وتوجيه إدارتها ، وهي قمة الجهاز العصبي لأي جريدة .. فيحكم ملكية الدولة للصحف مباشرة ، أو مساهمتها في رأسمالها ، أو دعمها ماليا ، بل أحيانا بحكم نصوص قانونية ، تستطيع أن توجه سياساتها أو توحى لها بالخط الإعلامي الذي تريده ، أو توميء برغبتها في استمرار هذه القيادة الصحفية أو تنحيها ، طبقا للممارسة والسلوك .

هكذا .. نجد التأثير المباشر وغير المباشر ، للسلطة السياسية قويا وفاعلا على الصحافة في وطننا العربي ، وإن كان ذلك يتم بدرجات متفاوتة .. ويختلف من حالة إلى حالة ، ومن بلد إلى آخر .. إلا أن الواقع يقول بأن ظل السلطة الحاكمة على الصحافة .. ثقل ثقيل .

والنتيجة ..

النتيجة واضحة نقرأها على صفحات صحفنا ، دون موارد أو إخفاء أو خجل .. فقد تحولت معظم صحفنا إلى أدوات دعائية ، بدلا من أن تكون منابر حرة للرأي والرأي الآخر .. يتفاعل هذا مع ذلك .. لتتضح الحقيقة ناصعة أمام القارئ .  
وتراجع الدور التنقيضي والتنويري والتوجيهي للصحف - لحساب الدعاية السياسية المباشرة بل والفجة .

وحفلت صفحات صحفنا بأنباء النشاط الرسمي - الذي يمثل ٦٠٪ على الأقل من المساحة المطبوعة - فتحولت إلى جهاز حكومي على الأغلب .. بعد أن خضعت للضغط والإغواء الحكومي ..

وأصبح تركيز الصحف الأساسي ، على القضايا الهامشية ، وتراجع التركيز على القضايا الوطنية والقومية والعامة .

وتحولت الصحف - في ظل هذه الحالة القاسية - إلى مجرد مواد استهلاكية ، أو نشرات ترفيحية فحسب ، مثلها مثل المواد الاستهلاكية الفقيرة الأثر الضائعة المفعول .

وضاعت الثقة فيها بعد أن سقطت مصداقيتها في أعين القراء .

فهل بعد كل ذلك .. نتعجب من انصراف القراء عن قراءة الصحف ، ومن قلة عدد مشتركيها مقارنة بعدد السكان ، ومن إحجام القارئ عن التواصل الإيجابي مع صحيفته .. اللهم إلا بحكم ممارسة عادة يومية ، تمتد خلالها يده إلى جيبه ، فيدفع للبائع بثمن صحيفة ما ... يلقي عليها بنظرة عجلية ، ثم يلقي بها جانبا دون تواصل ودون اكتراث ، ودون حماس للمشاركة معها في موقف أو قضية أو رأى تطرحه ..  
أخيرا ..

بصرف النظر عن قسوة الكلمات ، النابعة من قسوة الواقع ، فإن إشكالية الصحافة والسلطة .. تطرح علينا قضية بالغة الخطورة .. تحتاج إلى مزيد من أعمال الفكر ، مثلما تحتاج إلى مزيد من الجهد العام ، بحثا عن وسيلة للخروج من المأزق وعن طريق للخلاص .

وطريق الخلاص يبدأ بتحديد العلة والداء .... ليسهل وصف الدواء ...





## الفصل الثالث

### حرية الصحافة والأزمة السياسية

صبوا المداد وقيدوا الأفلاما  
وأطروا الصحائف وأنزعوا الأفهاما  
[ لعمد محرم ]

أمام كثير من وقائع الحياة المعاصرة لا يسمع مفكر أو مثقف أو متأمل إلا أن يسقط في تناقض واضح وغريب .. تناقض بين واقع حياتنا ، بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومسارات تفاعلها ، وبين ما يحمله المثقف المهوم بشئون وطنه وأمته من أفكار ورؤى .

نتحدث كثيرا في حياتنا العامة عن الليبرالية والديمقراطية ، ونمارس الليكثانورية والانفراد .. وحين نتحدث عن الاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، نمارس الاستغلال .. وحين نتكلم عن الاستقلال الوطني نرغم في أحضان التبعية ، وحين نقول بالتحديث نجرى وراء التفريب .. أليس ذلك جزءا من واقعنا المتناقض !!

والدليل على ما ندعى ، أن واقعنا العربي يشهد بسقوط أو ذبول المشروع القومي فكريا وسياسيا وعمليا للأسف الشديد .. فقد حصل معظمنا على الاستقلال المياسي خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، لكننا اندفعنا من طريق آخر في أحضان الاستعمار .. فأصبحت التبعية هي النموذج السائد .. فإذا بنا اليوم ، بعد كل التجارب والحروب ، في موقف ربما أسوأ مما كنا عليه قبل ثلاثين عاما .. نواجه نفس التحديات :

- تحدى الاستقلال الكامل الحقيقي في مواجهة التبعية .

- تحدى التحديث مع الإصالة فى مواجهة التفرير والتشويه .
- تحدى الديمقراطية فى مواجهة الاستبداد .
- تحدى التنمية فى مواجهة التخلف والظلم الاجتماعى .
- تحدى إحترام حقوق الإنسان ومنحه الفرص المتكافئة فى مواجهة القهر الاجتماعى والسياسى والفكرى والاقتصادى ..

وليس كمثل الإعلام - بجميع قناته وأشكاله وأساليبه - نموذج لمعاداة هذا الوضع المتناقض فى مجمل حياتنا المعاصرة .. ففيه الشيء ونقيضه ، ليس من باب حرية الرأى ، لكن من باب التخبط والتشويش على الأغلب .

أليس هو الانعكاس المباشر لتفاعلات الواقع وتعبيراته المتباينة .. ثم أليس هو الضحية فى النهاية ؟!

حين تتناقض أفكارنا مع سلوكنا .. أقوالنا مع أفعالنا .. يرتطم الواقع بصخور الفضل فينعكس على الجميع .. وحين نبدأ فى تشخيص ما حدث نمسك أول ما نمسك بتلابيب تلك الأجهزة المسرحية ، التى حملت الباطل فى صورة الحق والزيف فى شكل الحقيقة .. أجهزة الإعلام ، تلك التى نشأت تلبية لحاجة إنسانية فى الاتصال والتواصل مع الآخرين بحرية وموضوعية ومساواة وإيجابية وتجاوب .. لكنها حين مارست مهمتها وقعت فى أحابيل السياسة ، ومقطعت فى شرك استغلال السلطة ، فصارت ذيلا تابعا زيوفا نافعا بوعى وإدراك ، أو بدون ذلك .

المهم أنها تدفع الثمن من حريتها ومسئوليتها وقدرتها على الاستمرار والاحتفاظ بالمصداقية والموضوعية فى أداء الرسالة النبيلة المنوطة بها .

على أنه يصعب فى الواقع ، الفصل فصلا كاملا وحادا بين الصحافة خاصة ، ووسائل الإعلام والاتصال بشكل عام ، وبين السياسة وممارسة السلطة .. فالتشابك بينهما قوى ، يشبه النسيج المتداخل .. رغم كل محاولات أجيال متعاقبة من الصحفيين والإعلاميين للتمييز بين الخيوط المتداخلة فى النسيج المتشابك .

وإذا كانت الصحافة بشكل خاص ، فى بعض دول الغرب الليبرالية ، قد نجحت فى بعض الأحيان - ومع كثير من التحفظ - فى التمتع بهامش من حرية الابتعاد عن السلطة الحاكمة ، إلا أن ذلك يبدو شبه مستحيل فى دول العالم الثالث عامة ، ووطننا العربى خاصة .. حيث النوع ملتصق ، رأس واحد وقلب واحد وجسدان .. العملية الجراحية هنا تعنى البتر .

والذى أدى إلى هذا الالتصاق بين الصحافة والإعلام ، وبين السلطة السياسية فى العالم الثالث ، هو مجموع التراكبات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعسكرية التى وجنت دول العالم الثالث نفسها غارقة فى مشاكلها بعد الاستقلال .. وما أفرزه ذلك من صراعات أيديولوجية وسياسية وحروب حدودية وعرقية ، فضلا عن ضخامة عبء التخلف الشامل الذى ورثته عن عهود الاستعمار ..

ولقد وقف الحكام الجدد - الذين حققوا الاستقلال الوطنى ، أو ورثوه بالشرعية أو بالانقلاب ، فوق هذه التراكبات يرفعون شعار الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية العاصفة .. فأصبحت هناك مناطق محرمة لا يسمح باللعب فيها أو بها .. المؤسسات العسكرية والمؤسسات الإعلامية .. فيها معا يمارس الحكام فى عالمنا الثالث سلطتهم ويحققون شرعيتهم .. بالترهيب والترغيب .. القمع والإقناع .. العصا والجزرة .. السيف والقلم ..

لكن الملاحظ أن السيف دائما يغلب على القلم ، حين يمارس الحكام مهام السلطة .. فالقمع دائما أسهل من الإقناع ، والعصا أقوى تأثيرا من الجزرة .. والنتيجة المحتومة هى سقوط الإعلام والصحافة تحت منابك قوة السلطة .. أو سلطة القوة .. فحين يرضى الحاكم ، يسمح بهامش من الحرية المنضبطة سواء من خلال مؤسسات حزبية أو برلمانية ، أو من خلال الصحف وباقى وسائل الإعلام .. وحين يقضب الحاكم يشير بإغلاق الملف كله .. فيزول ذلك الهامش الذى لم يكن لوجود إلا من خلال الرضاء الأبوى.. وبالتالى لا يختفى إلا حين يفقد الشعب هذا الرضاء الأبوى ..

الأمر إذن معلق بجملته وتفصيله ، بالحالة النفسية والمزاجية للحاكم .. مرتبط برضائه أو غضبه .. وليس مرتبطا بمؤسسات راسخة وقوانين راکزة وقواعد ثابتة .

فالحديث عن الديمقراطية شيء .. وتطبيق قواعدها فى بلادنا العربية شيء آخر ... النظرية غير التطبيق .. قد يوجد الهامش .. لكن حدود الممارسة ضيقة محكومة بل مضغوطة .. حرية الصحافة شعار جميل للتغنى به ليل نهار ، لكن ممارسته محفوفة بالمخاطر الجمة والعقبات العديدة .

فى برائن هذا التناقض - الشائع عربيا بشكل واضح - وقعت تجربة عربية تميزت عبر ربع قرن ، بهامش ملحوظ من الليبرالية ، رعتها ممارسة متوازنة تحكمها دائما عوامل داخلية وإقليمية ودولية .. وسنأخذ أزمة ١٩٨٦ نموذجا للدراسة ..

فمنذ الاستقلال .. أصبحت الكويت بؤرة إشعاع ليبرالى ، فى محيط من

الممارسات المحافظة والتقليدية ، وسط صحراء أشعت حراً قاطناً ، ومعه أخرجت من باطنها كنوز النفط ، فتدفق ثراء هائل أحدث تغييراً دراماتيكياً وسريعاً في التفكير والسلوك .. في الثقافة والأخلاق .. في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. بل إن تغيراً في الشخصية ، قد انتاب أهل الكويت ، من جراء التغيير المادى المفاجئ والسريع ، اعتبره البعض تقصاً ، واعتبره البعض الآخر ، نوعاً من الخلل وفقدان التوازن تم التعبير عنه من خلال الاندفاع الجنونى نحو الإثراء بكل الطرق .. التقليدية والمستحدثة ..

ومع اجهاض التجربة الليبرالية فى البحرين - ذات الحضارة القديمة والعمق الثقافى المتميز - أصبحت تجربة الكويت الليبرالية ، هى الوحيدة فى منطقة الخليج العربى ذات النظم القبلية المحافظة .. وبينما تمسكت تلك النظم بطابعها التقليدى المحافظ وركزت إلى حد كبير على استغلال جزء من عوائد النفط الهائلة ، فى بناء الجوانب المادية ، خاصة مشروعات الهياكل الأساسية ، سارعت الكويت - دون غيرها - بالمزج بين التطور المعنوى والتحديث المادى .. ف بجانب السرعة الملحوظة فى بناء الهياكل الرئيسية ، اختارت أن تسمح بهامش معقول من الليبرالية ، اعتمد على جناحين رئيسيين هما :

١ - نظام برلمانى - مجلس أمة منتخب - يستند إلى دستور واضح المعالم .. وإن كانت تنقصه الأحزاب السياسية التى مازالت غير مسموح بها ، رغم أنها جزء رئيسى من قواعد العمل الديمقراطى .

٢ - إعلام مستنير ، يقوم على وسيلتين رئيسيتين للتعبير : الأولى وتشمل الإعلام الرسمى التابع مباشرة للدولة كالإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء ، والثانية وتضم الصحافة اليومية والأسبوعية وكلها قطاع خاص - مملوكة لأفراد أو جماعات أو شركات ، وهذه تميزت بتمتعها بقدر كبير من الحرية النسبية الفريدة فى منطقة الخليج العربى .

وخلال عقدين من الزمان ، تمكنت الصحافة الكويتية من احتلال مكانة مرموقة بين الصحف العربية ، على المستويات المهنية والتقنية والسياسية ، واستطاعت أن تستقطب أعلاماً وكتاباً وكوادر كثيرة من مدارس مختلفة .. بل إنها نجحت فى المزج بين مدرستى الصحافة الرئيسيتين فى الوطن العربى : المدرسة المصرية ، والمدرسة اللبنانية ، بفضل انفتاحها وتحديثها ليس التقنى فقط ، ولكن المهنى والفكرى أيضاً ، بحكم

ما توافر لها من إمكانيات مالية ومادية كبيرة ، وبحكم المناخ السياسي السائد في الكويت ، الذي أتاح لها هامشا ملحوظا من حرية العمل والحركة ، جذب إليه الكفاءات والأقلام والأفكار من صحافة مصر التي ظلت لفترة طويلة أسيرة القيود والرقابة ، ومن صحافة لبنان التي تعرضت لدمار سياسي ومهني وأد التجربة الليبرالية المنفتحة - على مصراعيها - في لبنان ، عبر الحزب الأهلية للضروس ..

وبينما ارتبطت حركة الحياة ودرجة التطور في الدول الخليجية النفطية ، بإرادة الحاكم - ملكا أو أميرا أو شيخا - وسلطة العائلة الحاكمة ، قبل غيرها ، ابتداء من أداء الصلاة وانتهاء بتوزيع الثروة وتقسيم الدخل ، اختارت أسرة الصباح الحاكمة في الكويت ، أن تحكم بقدر كبير من التسامح ، فسمحت لقنوات التعبير بأن تعمل - عبر مجلس الأمة المنتخب وعبر الصحافة - واختارت الليبرالية المنضبطة لتتميز بها عن غيرها من الجيران القريبين والبعيدين .. وتركت الكل يمارس ، بينما بقي الأمير على رأس الدولة ، وخلفه الأسرة الحاكمة ، يرقب ويراقب ، يتابع ويضبط الأمور ، داخل حدود لايجوز تخطيها ، وفي ظل توازنات محكمة .. بين الأمير والأسرة الحاكمة ، وبين كل الأسرة الحاكمة والشعب بقطاعاته وجماعات ضغطه المختلفة .. وبين السلطة التنفيذية - التي يرأسها ولي العهد رئيس الوزراء - والسلطة التشريعية الممثلة بمجلس الأمة ، وبين مجلس الأمة والصحافة كمنابر للتعبير السياسي والصحفي والفكري ، والمؤسسات الرسمية من أصغر إدارة حكومية إلى الديوان الأميري .

غير أن ضغوط الأمر الواقع ، تصبح في غالب الأحيان أقوى من القدرة البشرية على ضبط ميكانيكية التوازنات ..

هكذا وقعت أزمة ١٩٨٦ في الكويت ، والتي بدأت بصدام بين السلطينتين التنفيذية والتشريعية ، وانتهت بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض نصوص الدستور .. وتعديل قانون المطبوعات لإطلاق سلطة الرقيب والرقابة الحكومية على الصحافة .

ولم تكن هذه هي الأزمة الأولى من نوعها التي تعرضت خلالها منابر التعبير والرأي والمشاركة الشعبية ، للعقاب والتقييد .. لكن خلال عقد من الزمان ( ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ) وقعت الأزماتان الرئيسيتان ، في مسار التجربة الليبرالية الكويتية .. وكانت المسميات متشابهة ، وبالتالي جاءت النتائج متماثلة إلى حد كبير .

خلل في التوازنات المحكومة .. صدام بين القوى المتصارعة .. أزمة بين السلطة

التنفيذية وبين السلطة التشريعية .. تمخين من الصحافة .. قرار أميرى بحل مجلس الأمة وتقيد حرية الصحافة ..

وبقدر ما ساهمت الصحافة الكويتية فى تهينة مناخ الأزمة عبر صراع الأفكار وجدل الآراء والانحياز والانحياز المضاد ، بقدر ما أصبحت الصحافة ضحية لهذه الأزمة السياسية . وإن كان يصعب القول إن كانت الصحافة الجانى أو المجنى عليه .. يصعب القول أيضا إن كانت هوامش الحرية والرغبة فى المشاركة الشعبية داخل مجلس الأمة - هى مسبب الأزمة أو ضحيتها .

المؤكد أن عوامل محلية وإقليمية ودولية كثيرة ، تجمعت كرياض ، الطور ، الرملة الساخنة الحاجة للرؤية ، فوق ساحة الكويت الصغيرة ، هبت عليها من كل اتجاه لتعصف بهذه البؤرة الليبرالية ، قبل أن تنمو وتترعرع فتنقل ، عدواها ، إلى محيط أوسع فى منطقة الخليج ، الواقعة بين مطرقة الثورة الخومينية فى إيران على الشاطئ المقابل ، وبين سندان النظم التقليدية والمحافظة على الحدود ، وتحت وابل من الضغوط السياسية والعسكرية والنفسية من القوى الدولية والأجنبية ، التى تنزاحم بأساطيلها دفاعا عما تدعيه من مصالح حيوية فى المنطقة .

المؤكد أيضا ، أن هذه العوامل المحلية والإقليمية والدولية ، رغم تناقض مصالحها وتباين أهدافها ، قد اتفقت - ضمينا على الأقل - على إيقاف المد الليبرالى الذى يريد أن يتوسع ، ليس فقط داخل حدود الكويت ، ولكن عبرها أيضا .. فالكل يخشى ازدهار الممارسة الديمقراطية داخل مجلس الأمة التى وصلت إلى حد استجواب الوزراء ، ومحاصرة كبار المسؤولين - ومنهم أفراد كبار من الأسرة الحاكمة - بالاتهام وإجبار بعضهم على الاستقالة .. كما أن الكل يخاف لتعاش الحرية التى أصبحت تتمتع بها الصحف الكويتية ، وتنبأى بها على زميلاتها من الصحف العربية عامة ، والصحف الخليجية خاصة .

المؤكد ثالثا أنه لا يمكننا فصل الأزمة السياسية الصحفية التى تعرضت لها التجربة الليبرالية فى الكويت ، عن مجمل الأزمة الشاملة التى يمر بها الوطن العربى .. بكل نظمه وصحفه ووسائل تعبيره السياسية منها والفكرية والإعلامية .. فالأزمة الكويتية جزء لا يتجزأ من العجز العربى عن ممارسة الديمقراطية الصحيحة ، وفرع من الأصل العربى الذى يمسود الآن ، بعداته الشديد لحرية الرأى ولفضيلة الحوار ولحق الاختلاف ..

وليس غريبا ، أن نشهد في عصرنا الحالي ، تكثيف الجهود ، واجتماع الإيرادات على اجهاض أو عرقلة كل محاولة عربية لبناء وتقوية بعض واحات الديمقراطية وحرية التعبير ، المعزولة وسط هجير الصحراء .

ولدينا نماذج ثلاثة تصلح للتأمل .. تأمل المقدمات .. وتأمل النتائج .. والنماذج التي نعنيها هي :

النموذج اللبناني ... النموذج المصري ... ثم النموذج الكويتي ..

والمقدمات والنتائج التي نعنيها هي ما جرى ويجرى ، لحق الشعب في المشاركة بصنع القرار بديلا للانفراد باتخاذ .. ولحق الشعب في التعبير عن آرائه عبر الصحف .. ووسائل الإعلام المختلفة ، بديلا لتكميم حرية الصحافة ولاحتكار وسائل الإعلام .

والمؤكد رابعا ، أنه رغم ثقل وطأة الضغوط الإقليمية والدولية ، فإن العوامل المحلية الخاصة بالكويت ، هي التي شكلت جو الأزمة السياسية والصحفية .. وهي التي ساعدت على إيصال هذه الأزمة إلى استحكام عقدها وبلوغ ذروتها غير المرغوبة على الإطلاق .

ولكي ندرك جنود ذلك ، يجدر رصد عدد من المحددات الرئيسية ، التي تساعد على فهم الإطار العام ، لما حدث ، ولما يمكن أن يحدث مستقبلا ..



فمجتمع الكويت ، مجتمع حديث بمقاييس التاريخ ، برز كتجمع على ساحل الخليج لمجموعة من القبائل العربية القادمة من الداخل - من صحراء شبه الجزيرة - اختلطت مع موجات من الهجرات الإيرانية القادمة من الساحل الآخر - عبر المياه - وتعايشت معها ، وعاشت على التجارة والغوص على اللؤلؤ .. باعتبارهما المصدر الرئيسي للاقتصاد ، حتى انفجرت مكتشفات النفط بغزارة ، خاصة ابتداء من النصف الثاني لهذا القرن ، فتحوّل الكويت إلى مجتمع ينمو بالحدثة والتحديث بسرعة - مرموقة ، ويشكل عامل جذب شديد للأيدى العاملة والأنمغة المفكرة والمهن المختلفة ، منها من جاء ليستقر ، ومنها من جاء ليعمل فترة مؤقتة ثم يعود إلى وطنه الأم .

ويمكن القول إن التركيب الاجتماعي في الكويت يتشابه إلى حد كبير مع التركيبات الأخرى ، في منطقة شبه الجزيرة والخليج العربي ، من حيث تداخل الأنساب القبلية

والأصول العرقية ، ومن حيث امتزاج الهجرات القديمة والجديدة ، ومن حيث سريان النظام التقليدي .. حيث تقف على رأس الحكم قبيلة أو أسرة قوية ، وتساندها شرائح من التجار الأقوياء سواء كانوا عرباً أو أعاجم مستوطنين .. لكن الكويت - مثلها مثل البحرين - تميزت منذ البداية بهامش واضح من التسامح الليبرالي ، أفرز حركة شعبية تحررية ، وصحافة بارزة ، كما أبرز دور الجاليات الوافدة والمستوطنة في مجالات العمل المادية والمعنوية على السواء .

يمكن القول أيضاً إن التيار الديني يلعب دوراً مميزاً ، في كل دول الخليج بلا استثناء ، وإن كان يختلف من دولة إلى أخرى .... باعتباره مؤسسة .. قوية تتداخل بدرجات متفاوتة مع مؤسسات الدولة من حيث المهام والمسؤوليات والأهداف .. وتلتقي بالضرورة مع طبيعة النظم المحافظة المستندة على الجنور القبلية من ناحية ، وعلى الحكم باسم الإسلام من ناحية أخرى ..

لكن هذا الدور كان في الكويت ، هو الأقل بروزاً في ظل ازدهار التعليم والممارسة الليبرالية ، حتى قبل قيام الثورة في إيران ، التي أطاحت بنظام الشاه المحافظ في عام ١٩٧٩ ، وبشّرت بحكم الإسلام في ظل آيات الله ، الذي تعرض لانتكاسات كثيرة فيما بعد ، لعل أسوأها من حيث التأثير على مناخ الليبرالية والاستقرار في الكويت خاصة ، هو دخول حرب عاتية مع العراق .. الجار العربي القوي للكويت ولباقي دول الخليج . الأمر الذي ألقي بظلال كثيفة وضغوط قاسية ساعدت كثيراً على عرقلة المسيرة الليبرالية في الكويت .. سواء بحل مجلس الأمة وإيقاف منبره السياسي ، أو بفرض الرقابة المسبقة على الصحف وإجهاض حرية التعبير وتعدد الآراء .. وكلاهما - المجلس النيابي والصحف - كانا ساحة لاختلاف الرأي حول قضايا كثيرة .. باتى في مقدمتها ، موقف الكويت من الحرب العراقية الإيرانية الطاحنة .

وتأكيداً لهذه النقطة بالذات جاء الأمر الذي أصدره أمير الكويت في الثالث من يوليو ١٩٨٦ - بعد أمره بحل مجلس الأمة ووقف العمل ببعض مواد الدستور - وينص على أربع مواد ، هدفها فرض الرقابة على الصحف - المتهمة تلميحاً دون تصريح محدد بالتورط ، وشبهة التورط في نشر ما يخدم مصالح أجنبية .. الأمر الذي يومية بالانحياز لهذا الطرف أو ذاك من طرفي الحرب العراقية الإيرانية ، على وجه الخصوص ..

إذ تحدد المادة الأولى : « يستبدل بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ النص الآتي : يجوز بقرار من مجلس الوزراء ، تعطيل الجريدة ، لمدة لا تتجاوز



سنتين ، أو إلغاء ترخيصها ، إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية ، أو أن ما تنشره يتعارض مع المصلحة الوطنية ، أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة أو جهة أخرى ، على معونة أو مساعدة أو فائدة في أية صورة ولأى سبب بغير إذن من وزارة الإعلام . كما يجوز لوزير الإعلام عند الضرورة وقف الجريدة عن الصدور لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

وتحدد المادة الثانية : « تضاف إلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون المطبوعات والنشر .. المواد التالية :

- مادة ٤ مكرر ..

لايجوز لأى مطبعة أن تقوم بإصدار أية مطبوعات بغير ترخيص مسبق من وزارة الإعلام ، وذلك عدا المطبوعات الدورية والحكومية وذات الصفة التجارية .

- مادة ٢٧ مكرر ..

يحظر نشر أى إعلان أو بيان غير تجارى صادر عن هيئة أو جماعة أو مجموعة من الأشخاص ، أو من أية هيئة أو دولة أجنبية ، بغير موافقة مسبقة من وزارة الإعلام .

- مادة ٣٥ مكرر ..

يجوز لوزير الإعلام أن يخضع المطبوعات الدورية للرقابة المسبقة على النشر ، ويحظر نشر ما أمرت الجهة القائمة على الرقابة بمنع نشره .

- مادة ٣٥ مكرر ( أ ) ..

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ، ولا تزيد على خمسة آلاف دينار ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من يخالف أحكام المواد ٤ مكرر و ٢٧ مكرر و ٣٥ و ٣٥ مكرر . ويجوز للجهة القائمة على الرقابة أن تأمر بضبط ما يصدر من مطبوعات بغير ترخيص .

- مادة ٣٥ مكرر ( ب ) ..

لمفتشى وزارة الإعلام أن يدخلوا نور الطباعة والنشر والجرائد ومحلات بيع المطبوعات لمراقبة تنفيذ هذا القانون ، وضبط ما يقع مخالفاً لأحكامه .

وتنص المادة الثالثة من الأمر الأميري على إلغاء المادة ٣٢ من قانون المطبوعات وهي التي تنص على الآتي :

لداثرة المطبوعات والنشر بعد الحصول على إذن من رئيس محكمة الاستئناف العليا أن توقف صدور الجريدة ، إذا نشرت ما يعتبر نشره جريمة وفقا للأحكام السابقة ، وذلك إلى حين صدور حكم من القضاء في شأنها .

ويلاحظ أن الهدف من إلغاء المادة ٣٢ هذه ، هو إلغاء دور القضاء وحق اللجوء إليه في حالات النشر ، لإطلاق يد الرقابة الإدارية - الممثلة بوزارة الإعلام - في الرقابة والمصادرة دون رقيب قضائي ، ودون محاكمة عادلة يقف خلالها المتهم أمام قاضيه الطبيعي ..



وهكذا .. دخل الرقيب إلى عرين الصحف الكويتية ، يفرض الرقابة المعسقة ، ويحرم الصحيفة والقارىء مما كانت تتميز به الصحافة الكويتية من هامش ملحوظ من حرية الرأي .. الأمر الذى قابلته هذه الصحف إما بالاستسلام اللا إرادى ، أمام قسوة الإجراء ، وإما بالترحيب - وهذا غريب - تذرعا بحماية الوطن من العواصف التي تحيط به .

لكن المؤكد ، أن الصحافة الكويتية ، وقد قبض الرقيب على رقبته - مثلها مثل كثير من صحف الوطن العربى - قد فقدت نبضها الحيوى وتراجع دورها النقدي واختفت من صفحاتها - خاصة فى الفترة للتالية مباشرة لهذه الإجراءات - أعمدة الرأي التي تميزت بالحرارة وميزت هذه الصحف بالديموقراطية على مدى سنوات طويلة .. وهى كلها عراقل نرجو ألا يطول بها المقام ، حتى لا تطول الأزمة التي انعكست على الأطراف الفاعلة ، وعلى الخلايا الحية فى المجتمع الكويتي .. بسبب المشكلة ووقودها فى نفس الوقت . (٣٣)



ولكى نفوِّص إلى جذور الأزمة السياسية فى الكويت ، ونتعرف على مدى

---

( ٣٣ ) فى العشرين من أبريل ١٩٩٠ أصدر أمير الكويت قراراً بإعادة الحياة البرلمانية ، وتشكيل مجلس الأمة الجديد ، ومراجعة قانون المطبوعات ورفع الرقابة عن الصحف ، بعد أزمة دامت سنوات .. وفى ظل ضغوط شعبية طالبت بعودة الحياة الديموقراطية .

انعكاسها ، ليس فقط على حرية التعبير - من خلال الصحف وياقي وسائل الاتصال - بل على مسار الحركة الليبرالية في الكويت ، يجدر أن نرصد الأطراف التي تداخلت مصالحها بالتوافق أو التناقض ، والخلايا الحية في هذا المجتمع الصغير ، الذي تبنى تجربة ديموقراطية فاقت حجمه المادى ومساحته الجغرافية وكثافته البشرية ، فذاع صيته وصيتها .

ولعل أبرز هذه الأطراف والخلايا هي :

١- الأسرة الحاكمة .. آل الصباح .. وعلى رأسها يجلس الأمير الحاكم نو المنصب المتوارث ، يقبض على الأمور بقوته القبلية الموروثة أولا ، ويقدراته المالية والأمنية ثانيا ، ويميزان التوازنات المحكوم - وفي إطاره يأتي التسامح الليبرالى - ثالثا .

وتحت الأمير ، ينشط عدد من الشيوخ - أبناء الأسرة الحاكمة في المجالات العامة خاصة الاقتصادية والتجارية والسياسية كذلك ، مكونين شبكة واسعة من المصالح المتشابكة ، ظل الثراء النفطى والإغداق المالى يغذيها على مدى سنوات طوال ، حتى وقعت أزمة المناخ ، الشهيرة التي بددت بلايين الدينارات نتيجة لمضاربات وهمية ، هددت الكيان الاقتصادى للدولة كله .

٢- التجار .. ويشكلون القوة الاقتصادية والمالية الثانية بعد الدولة ، لهم نفوذ قوى فى الحياة العامة .. منخرطون فى تنظيم قوى هو غرفة التجارة والصناعة .. لهم أدواتهم الفاعلة فى النشاط العام ، وتعبّر عن مصالحهم صحف ومطبوعات نافذة فضلا عن نواب فى البرلمان .

ولقد تأثر هؤلاء أيضا بأزمة المناخ ، ووقع كثيرون منهم ضحية المضاربات والإفلاسات الرهيبة .. الأمر الذى انعكس على مجمل النشاط العام فى المجتمع .

٣- القوى الجديدة .. تلك الممثلة فى الأجيال الجديدة ، التي تعلمت وتدرت منذ الخمسينات والستينات فى الخارج ثم عادت ، وتلك التي تخرجت من جامعة الكويت حديثة النشأة - وقد ترعرع الجميع خلال وبعد مرحلة الاستقلال ، وفى ظل الوفرة المالية الهائلة ، القائمة مع عوائد النفط ، وتفتحت أفكارهم على مطالب العدل والحرية والمساواة ، وعلى المبادئ الوطنية والقومية ، التي أوجعتها ثورات التحرر ، وخاصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي انطلقت من مصر لتعم بمؤثراتها الجميع ..

وهؤلاء يتطلعون - شرعيا - إلى ممارسة دور مشارك في الحياة الكويتية ،  
يساوى ويوازي قيمتهم وقدرهم الفكرى ووزنهم السياسى البارز في المجتمع ، على أمل  
أن يتعادل مع دور القوى التقليدية الأخرى ، خاصة التجار .. ولأن الأحزاب السياسية  
محظورة في الكويت - رغم التجربة الليبرالية - فإن هذه القوى الجديدة انخرطت فيما  
يسمى جمعيات النفع العام ، ونوادي المتقنين ، وروابط المهنيين باعتبارها تنظيمات  
مشروعة ، وإن كانت غير سياسية طبقا للقانون .

ولقد برز دور هذه القوى الجديدة ، خاصة في مجالى النشاط البرلمانى - عبر  
الانتخابات - والعمل الصحفى والإعلامى .. باعتبارهما مجالى التعبير والمشاركة  
الشعبية . ومن ثم شهدت دورات مجلس الأمة المتعاقبة وجوها ديمقراطية تنتمى لهذه  
القوى الجديدة ، تمتعت فوق الفكر المستنير بشجاعة المواجهة السياسية ، كما امتلأت  
أعمدة الصحف بتجاهاتها المختلفة ، بآراء لا تقل شجاعة واستنارة ، ساعدت على  
ارتفاع الحركة الصحفية والإعلامية إلى حد كبير .

٤ - التيار الدينى السلفى .. وهو كما أسلفنا تيار يلعب دورا مميزا في منطقة الخليج  
ككل .. تراجع نشاطه في الكويت قليلا خلال عقدى الخمسينات والستينات ، أمام  
ازدهار التيار القومى للديمقراطى المتصاعد آنذاك ، بحكم ظروف الصحة  
الوطنية والقومية .. ثم عاد - التيار السلفى - إلى الازدهار منذ منتصف  
السبعينات ، وبلغ ذروته مع موجة الإحياء الدينى التى عمت المنطقة شرقا وغربا ..  
من إيران إلى المغرب .

وكلل القوى والأطراف السابقة ، أصبح لهذا التيار أدواته السياسية  
والإعلامية ... نواب في مجلس الأمة وصحف ومجلات تنطق بفكره وآرائه ، ودخل  
من خلال هذه الأدوات ، فضلا عن منابر المساجد ، في معارك وصدامات مع التيار  
الوطنى الديمقراطى - القوى الجديدة - امتدت شرارتها من قاعة مجلس الأمة وأعمدة  
الصحف والمجلات ، إلى الجامعة والروابط والنوادي ، وصولا إلى « الديوانيات ،  
والمقاهى الشعبية ... واتسعت آثارها الماخنة ، من الخلاف على فكرة الديمقراطية  
ومبادئ القومية ، إلى الخلاف حول الموقف من الحرب العراقية الإيرانية .. أى  
الانحياز لهذا الطرف أو ذاك .

٥ - وسائل الإعلام : وهى تنقسم - كالعادة - إلى نوعين :

● وسائل الإعلام الرسمية ، وهى مملوكة للدولة وتخضع لتوجيهاتها وتنفذ سياساتها ،

مثل الإذاعة والتليفزيون ووكالة الأنباء .. وفوقها جميعا يقف جهاز وزارة الإعلام ،  
التي يشغلها عادة وزير من الأسرة الحاكمة ، باعتبارها وزارة سيادية ذات طبيعة  
حساسة ومهمة خطيرة ، تماما مثل وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والنقط ،  
وكلها يشغلها وزراء من آل الصباح في معظم الأوقات .

● الصحف والمجلات .. وهي في معظمها ملكيات خاصة ، سواء لأفراد ..  
أو شركات ، لكنها تتمتع بخاصيتين أساسيتين هما :

( أ ) أن الدولة تقدم لها دعما ماليا سنويا ، يشكل أحد مصادرها الاقتصادية . وإن كان  
المصدر الأهم هو الإعلانات الحكومية والتجارية ، فضلا عن الإعلانات القادمة  
من خارج الحدود ، سواء كانت إعلانات ذات صبغة تجارية أو سياسية .

( ب ) أن لكل من هذه الصحف والمجلات توجهاتها السياسية والفكرية ، وبالتالي لها  
انتماءاتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية .. فإذا أخذنا الصحف اليومية الخمس  
كنموذج - الأنباء ، والرأى العام ، والوطن ، والسياسة ، والقبس - نجد أن كلا  
منها تعبر عن اتجاه وترتبط بفكر أو مصالح معينة .. منها من ينطق باسم كبار  
التجار ، أو بعض شيوخ الأسرة الحاكمة أو التيار الديني أو التيار  
الديموقراطي - القوى الجديدة .. بعضها الآخر كان يؤيد العراق علنا ، وبعضها  
كان يتعاطف مع إيران ضمنا .. بعضها يتبنى كاية الخط الميلاسي السعودي ،  
والبعض الآخر يتبنى خطا راديكاليا مناقضا .. بعضها يؤيد الحل السياسي للقضية  
الفلسطينية ، وبعضها الآخر كان يرفع شعار التحرير من النهر للبحر .. بعضها  
كان ينشر آراء أو إعلانات عن المعسكر الاشتراكي السابق ، وبعضها الآخر  
ينشر النقيض .. وهكذا ..

والمؤكد أنه بسبب هذه النقطة بالذات ، خاصة الإعلانات الخارجية الصريحة  
والمغلقة ، صدر قرار تعديل قانون للطبوعات في يوليو ١٩٨٦ ، لينص على إعطاء  
مجلس الوزراء حق تعطيل الجريدة لمدة لا تزيد على ستينين أو إلغاء ترخيصها كلية ،  
إذا تبين أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن ما تنشره يتعارض مع المصلحة  
الوطنية ، أو إذا ثبت أنها حصلت من أية دولة أو جهة أخرى على معونة ، أو مساعدة  
أو فائدة في أية صورة ، ولأى سبب يثير إذن من وزارة الإعلام ..

المهم أن وسائل الإعلام ، والصحف خاصة ، دخلت طرقا أصيلا في الأزمة  
السياسية بالكويت - الأولى والثانية - ولعبت دورا في تهينة المناخ لها من خلال نشر

الرأى والرأى المخالف ، ثم اكتوت بنارها ، حين هبت الرياح التى عرقلت الممارسة الديمقراطية من خلال حل مجلس الأمة المنتخب ، ومن خلال فرض الرقابة الإدارية المسبقة على الصحف بمختلف اتجاهاتها .



يبقى أن نرصد بعد ذلك نقطتين :

### النقطة الأولى

هى أنه إذا كانت القوى الخمس التى أوردناها آنفا ، هى التى لعبت الأدوار الرئيسية فى صنع مقدمات الأزمة وتهيئة مناخها ، ثم فى التلظى بنيرانها ، فإن هناك قوى أخرى رديفة ومساندة ، تلعب دورا أقل بروزا ، ونعنى بها :

١ - قبائل البدو ٢ - الجيش وقوى الأمن ٣ - الجاليات الوافدة .

ولكل من هذه القوى الثلاث مشاكل ومتاعب ، خاصة مشكلة « التجنيس » التى طرحت على صفحات الصحف ، ومن خلال مناقشات مجلس الأمة .. وصارت قضية خلاف حاد داخل المجتمع الكويتى ، الذى يعانى من خلل فى تركيبته الاجتماعية والبشرية ، حيث أن مجموع الكويتيين الأصليين لا يتعدى ٤٠% من مجموع الذين يعيشون على أرض الكويت .. أما النسبة الباقية - الأغلبية - فغضم الكويتيين بالتجنيس ، أو فئة بدون جنسية ، والعمالة العربية والأجنبية الوافدة .. والمتسربين .

### النقطة الثانية

أن أطراف الأزمة وخلايا المجتمع الكويتى الفاعلة - الأصلية والمساندة - قد عاشت فترة من التعايش السلمى بينها ، تحت قيادة تجيد إحكام التوازن ، وتسمح فى نفس الوقت بهلمش من الحرية عبر مجلس الأمة المنتخب وعبر الصحف .. ثم دخلت هذه الأطراف فى فترة من الصدام ، بسبب اختلاف المصالح والأهداف والأفكار والالتماءات .. وتحت ضغط عوامل محلية وإقليمية ودولية سبق الإشارة إليها .. وعكست هذا الصدام على ساحتى العمل الليبرالى ، ونعنى قاعة مجلس الأمة وأعمدة الصحف .. علا للصوت ولحدت النقاش والجدل وتطابرت الاتهامات وطرحت

الامتجوابات ، فخاف البعض من إفلات الزمام وتصور أن التوازن المحكوم قد أصيب بخلل أدى إلى جنوح بين النواب والصحفيين والكتاب .. وإلى اهتزاز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .. وإلى تحد من الرقابة الشعبية بمختلف أدواتها ، لسلطة صنع القرار عند مستواه الأعلى ، ومنازعة في هذه السلطة .

وقد رافق ذلك ، أولاً حملة من التحريض الداخلي والخارجي ، لتأليب الحكومة والأمير ، ضد تنامي التيار المتطلع إلى ممارسة الديمقراطية على أصولها وبقواعدها المعروفة ، ورافق ذلك ثانياً استغلال شديد للحالة الخائفة التي أشاعها جو الأزمة .. تحت ضغوط المشكلة الاقتصادية ، وما تبعها من انكماش وكساد واضحين ، وفي ظل هاجس الأمن الداخلي والخارجي ، الذي اهتز إثر استمرار عمليات الإرهاب والتفجيرات داخل الكويت من ناحية ، وإثر اقتراب مخاطر الحرب بين العراق وإيران ، إلى الحدود الكويتية من ناحية أخرى .

ورافق ذلك ثالثاً ، ممارسة الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع الكويتي ، إلى دخول « اختبار قوة » سواء اختبار قوة التيارات المتصارعة في مواجهة بعضها البعض ، أو اختبار قوة بعض هذه التيارات في مواجهة الحكم .. حاولت هذه التيارات تدعيم مواقفها في مواجهة الآخرين ، واستخدمت أدوات الأزمة .. الوضع الاقتصادي المتردي ، هاجس الأمن ، قضية الديمقراطية والمشاركة في الحكم وتحقيق العدالة في اقتسام الثروة وإعادة توزيع الدخل للنفعلى .. قضية التجنيس وحقوق الانتخاب والترشيح ، كوسائل للحوار أو كأسلحة للمبارزة في معركة اختبار القوة .

وقد كان يمكن لهذا المعركة أن تثمر خيراً ، لو التزم الجميع بقواعد الديمقراطية ، وطبق كل طرف بدقة شعارات الليبرالية ، وترك الحوار يأخذ مجراه ، سواء داخل المجلس النيابي للمنتخب ، أو على صفحات الصحف .

لكن تداخل العوامل المتشابكة العديدة ، المحلية والإقليمية والدولية ، وثقل هاجس الأمن وتزايد عمليات التفجيرات ، وظلال الحرب القريبة من الحدود ، وانفلات الأعصاب - في فصل الصيف الحارق - وضغوط الأزمة النفسية والاقتصادية على الجميع حكماً ومحكومين .. نواباً ووزراء .. مناسه وصحفيين ، كويتيين بالأصل أو بالتجنس .. كل ذلك دفع الأزمة إلى الاصطدام بالحائط ..

فدخلت إلى كل بيت ، وأجهضت الممارسة ، وقيدت الصحف .. وأطفت الأتوار ، وهذا ليس حلاً .. وإن بقيت الأزمة تمثل هاجساً ضاغطاً على الجميع ،

ونموذجاً واضحاً لصراع الصحافة مع السلطة في الساحة النيموقراطية .. حتى لو كانت  
ساحة محدودة !

ونحسب أن أزمة ١٩٨٦ بكل ملاماتها ، قد كانت مقدمة للأزمة الأكبر  
والأخطر ، ونعني أزمة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ التي أحرقت الأخضر  
واليابس في المنطقة بأسرها !



## الفصل الرابع

### حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال

« ما شيء أحق بطول منحن .. من اللسان » .  
[ عبد الله بن مسعود ]

كانت الصحافة على موعد مع السلطة فوق أرض السودان .. لم يكن الموعد مرتباً لمواجهة بين الصحافة العربية التي تحاول جاهدة استرداد حرياتها الضائعة المضيفة ، وبين السلطة العربية التي تكافح مستميتة من أجل ترويض الصحافة وتطويع حريتها .

لكن الموعد كان مرتباً من جانب اليونسكو لمؤتمر دولي حكومي لمبادرات الاتصال في الدول العربية .. وكان طبيعياً أن تنفجر بين وقت وآخر ، خلال مثل هذا المؤتمر ، أزمة الصحافة العربية بشكل خاص ، وأزمة وسائل الإعلام والاتصال العربية بشكل عام .

وقد كانت أرض السودان هي الأكثر ملائمة آنذاك لاستضافة ذلك المؤتمر في الفترة من ١٩ - ٢٥ من شهر يوليو سنة ١٩٨٧ ، باعتبار أن أرض السودان هي مجمع الالتقاء التاريخي منذ القدم .. فوقها التفت وتفاعلت ثلاث حضارات قديمة .. الحضارة الفرعونية المصرية القائمة من الشمال ، والحضارة الإسلامية العربية القائمة من الشرق ، ثم الحضارة الإفريقية التي أتت من الجنوب ..

لم تكن أرض السودان وحدها هي المهيأة لهذا المؤتمر .. بل إن المناخ السياسي السوداني ، أضفى هو الآخر على المناقشات حرارة مميزة .. ومن ثم كان الحرص على النجاح شديداً ، مثلما كان القلق على حرية الصحافة وديموقراطية الاتصال بالغاً ..

مبعث الحرص ومصدر القلق أن عضوية المؤتمر ، اقتصرت على ممثلى الحكومات ، ولم تمتد بالرحابة الواجبة لتشمل الصحفيين والإعلاميين الممارسين ، الذين هم عماد العملية الإعلامية ، والمشغولون بحرية الصحافة وديمقراطية الاتصال أكثر من ممثلى الحكومات وشاغلى المناصب فى وزارات الإعلام المختلفة ..

كلا الطرفين - الصحفيون والموظفون - يفهمون هذه الحرية وتلك الديمقراطية بمفاهيم مختلفة ، إن لم نزعم أنها متصانمة فى معظم الأحيان ..

البداية تقول إن اليونسكو المنشغلة بإنشاء نظام إعلامى عالمى جديد ، يحقق التوازن العالمى بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال تبادل المعلومات وتدفق الأنباء ، سبق أن نظمت لهذه القضية ثلاثة مؤتمرات إقليمية : الأول فى سان خوسيه بكوستاريكا عام ١٩٧٦ وحضرته دول أمريكا اللاتينية ، والثانى فى كوالا لمبور بماليزيا عام ١٩٧٩ وحضرته الدول الآسيوية ، والثالث فى ياوندى بالكاميرون عام ١٩٨٠ وحضرته الدول الإفريقية .. وما هو المؤتمر الرابع المخصص للدول العربية يعقد فى الخرطوم عام ١٩٨٧ ، بعد أن تعرقل انعقاده كثيرا بسبب الخلافات السياسية العربية .. بل تحديدا بسبب محاولة بعض الدول العربية الاعتراض على مشاركة مصر فيه ، إلا أن اليونسكو ومعظم الدول المشاركة رفضت هذا الاعتراض ، فغاب المعارضون - آنذاك - عن المؤتمر وهم موريتانيا وليبيا ولبنان ، بينما شارك ممثلو ١٨ دولة عربية .

الموضوع يتلخص فى عنوان رئيسى ، هو مشكلات الاتصال والإعلام وآفاق مستقبله .. وتحت هذا العنوان قنمت اليونسكو بعد جهد ومعاونة ، وثيقة بنتها على دراسة أعدها بعض الخبراء العرب ، ثم أدخلت عليها الدول العربية كثيرا من التعديلات بالحنف والإضافة طبقا لمياسة ورأى كل دولة على حدة .

ومن خلال مناقشة فصول الوثيقة التى جرت سلخنة فى بعض الفترات ، روتينية فى بعضها الآخر ، انفجرت أزمة الصحافة والإعلام العربى على حقيقتها ، دون أن يقصد المتناقشون ، مثلما انكشفت المواقف المختلفة - المتناقضة غالبا - للدول العربية طبقا لمياسات نظمها واختياراتها العقائدية .

ورغم المحاولات المستميتة التى بذلها أحمد مختار امبو مدير عام اليونسكو آنذاك من خلال مدخلاته العديدة فى الحوار لحث الدول العربية على الاتفاق باسم الدين الواحد واللغة الواحدة والتراث والثقافة والمصالح المشتركة ، إلا أن الحقيقة الواضحة ظلت كما هى .. فبين النظم العربية الحاكمة ، والتى أوفدت للمؤتمر ممثليها الرسميين المعبرين

بالقطع عن خطها السياسى والإعلامى ، كثير من الشكوك والحذر .. كالعادة .

وبدلا من إدارة حوار خصب والتعمق فى حقيقة وضع الإعلام العربى .. إيجابياته وسلبياته .. حدوده وآفاقه .. حاضره ومستقبله .. إنجازاته وقيوده .. موقفه من السلطة الحاكمة وموقف السلطة الحاكمة منه .. مفهوم حرية الصحافة وديمقراطية الاتصال وحدودها .. علاقة الصحافة والإعلام بالجامير وينظم الحكم .. حرية الممارسة وضغوط القوانين .. مشاكل الصحفيين والإعلاميين المهنية والسياسية والاقتصادية والقانونية .. تدريب الأجيال الجديدة بعيدا عن تأثير الهجمة الثقافية والإعلامية الأجنبية .. تطويع التكنولوجيا الحديثة فى سبيل تطوير أداء المهام الإعلامية فى مجتمعنا العربية النامية .. التى يمانى معظمها من الفقر والتخلف وانتشار الأمية بنسب عالية ...

بدلا من كل ذلك .. أو بعض ذلك على الأقل ، غلبت على مناقشات المؤتمر الروح الرسمية الروتينية المعلبة والمجففة .. وبالتالى جاءت توصياته فى النهاية معبرة بصديق عن هذه الروح ، مثلا أرادت النول الأعضاء تماما ، مكتفية بالعبارات التضفافة والمعجمة ، وبالنصوص الروتينية المعتادة .

وربما يعود ذلك كله إلى عدة عوامل أبرزها :

● قصر التمثيل على عضوية ممثلى للحكومات ، وغياب أهم عناصر الإعلام والاتصال : وهم الصحفيون والإعلاميون والاتصاليون الممارسون ، الذين تختلف رؤاهم ومفاهيمهم بالضرورة ، عن رؤى ومفاهيم ممثلى الحكومات ، فى قضايا حساسة تشغل الجميع ، شرقا وغربا - كحرية الصحافة وديمقراطية الاتصال .

هكذا استأثرت الحكومات بغرض رأيها فى مثل هذه القضايا ، فى غياب أبرز الأطراف العاملة والمؤثرة .. حاملة الرسالة وأداة الاتصال .. ولا نعتقد أن هذا موقف سليم يحقق نتائج إيجابية ، إلا إذا كانت الحكومات العربية ، مازالت ترى أنها وحدها صاحبة الحرية فى تقرير حرية الصحافة وديمقراطية الاتصال .

● جاء التمثيل العربى نفسه متواضعا .. الأمر الذى أدى بالضرورة ، إلى تواضع عناصر المناقشة وضعف الآراء وقصور الحوار .. لقد غاب جميع وزراء الإعلام العرب باستثناء الوزيرين السودانى والموريتانى ، لمبب أو لآخر .. لخطأ تنظيمى ، أو بقصد سياسى . . المهم أن تمثيل الحكومات العربية جاء على مستوى الموظفين

التنفيذيين ، فى مؤتمر يناقش قضايا إعلامية حيوية ذات طابع سياسى ، تتطلب حضور وزراء أصحاب مياسة وقرار .

●بقى العامل الأكثر تأثيرا فى مسار الحوار .. ألا وهو الوثيقة الأساسية التى طرحت للمناقشة .. من المؤكد أن هذه الوثيقة المعدة سلفا ، والتى ولدت بعملية قصيرة مرهقة ، قد مرت فى كل دولة عربية على رقيب متشدد وربما متشنج .. فصار كل ما يتعارض فيها مع خط دولته السياسى والإعلامى . فإذا تصورنا كيف أن كل حكومة حذفت ما لا تريد ، وأضافت ما تحب ، لعرفنا على الفور الحال الذى آلت إليه الوثيقة ، التى أرادت بها اليونسكو أن تحدد مبادئ ووقائع وتحليل لواقع الإعلام العربى بمختلف مسائله وأجهزته ، بصرف النظر عن أى خلافات سياسية .

لكن ما أرادته اليونسكو شىء ، وما أرادته الحكومات العربية شىء آخر ..



وبالرغم من كل ذلك .. طفت على السطح حسنة إيجابية ، وهى أن مجرد عقد هذا المؤتمر نجح فى طرح ، ربما لأول مرة بهذا القدر من الشمولية والعلانية ، مشكلات الإعلام العربى وأزماته الواقعية .. ولنا بعد ذلك أمل :

- أن تتنازل الحكومات عن استئثارها الراهن بحرية بحث هذه المشكلات بمفردها ومن خلال خبرائها وموظفيها ، بعيدا عن أصحاب القضية .

- وأن يتنازل أصحاب القضية - الصحفيون والإعلاميون - عن سلبيتهم ومخاوفهم ، فيقنحون الميدان بالرأى المدروس والحوار الديموقراطى والإصرار على المشاركة ..

- وأن تتمتع الدائرة ، ليدخل الرأى العام العربى طرفا أصيلا فى مثل هذا الحوار ، تعميقا لمبدأ ديموقراطية الاتصال ، وتأسيسا لحرية الصحافة والإعلام .

ولنا هنا أن نتوقف أمام بعض النقاط المحددة .. تعميقا لبعض مشاكل الصحافة والإعلام والاتصال فى وطننا العربى ، المترابطة مع مثيلاتها فى العالم كله .. المؤثرة بالضرورة على حرية الصحافة والإعلام ..

### أولا - ديموقراطية الاتصال

لقد أصبح العالم اليوم ، بفضل ثورة التكنولوجيا الحديثة « قرية إلكترونية » بالمعنى الكامل .. مما جعل الاتصال سهلا وسريعا .. وأصبحت الديموقراطية كذلك

تيارا عارما ، يسرى فى عروق وعقول الغالبية الساحقة من الشعوب ، بصرف النظر عن تقدمها أو تخلفها .. غناها أو فقرها ..

وبين الاتصال والديموقراطية - وكلاهما أصبح حقا معترفا به - علاقة عضوية وثيقة داخل تلك القرية الالكترونية المتشابكة المتداخلة ، التى تتبادل المعلومات والآراء والأحداث فى كل اتجاه ومجال بسرعة فائقة .

وهذا هو طابع العملية الاتصالية ، ذات المفهوم للديموقراطى ، حيث نرى أن تمتع سكان القرية الالكترونية - دون تفرقة - بهذه المعلومات المتدفقة عبر وسائل الاتصال يحق للتكاثر فى الاستفادة بوسائل الإعلام ، المتحررة من احتكار البعض لها .. سواء كان ذلك البعض دولة بعينها ، أو نخبة معينة ، أو فئة متميزة . لأن حق الاتصال والحصول على المعلومات ، يجب أن يكون حقا للجميع دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس أو الرأى ، والموقف السياسى والفكرى ، وبذلك تتحقق المشاركة الإيجابية ، وإلا ظلت المعلومات تتدفق من أعلى إلى أسفل .. من السلطة الحاكمة إلى المحكومين .. أو من الدول الأقوى للدول الأضعف .. أو من الشعوب الصناعية الغنية للشعوب النامية الفقيرة .

ولم يكن غريبا إذن أن تؤكد اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال - لجنة ماكبرايد - فى تقريرها النهائى مثل هذه المبادئ :

- أن حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الإعلام وحرية التجمع من الحريات الأساسية لممارسة حقوق الإنسان ، ويعد توسيع هذه الحريات المتعلقة بالاتصال ، بحيث تصبح حقا فرديا وجماعيا أوسع للاتصال بين الناس ، مبدأ من المبادئ التى تسود الآن عملية تحقيق الديمقراطية ، ويعد الدفاع عن جميع حقوق الإنسان واجبا من الواجبات الأساسية لوسائل الإعلام .

- ينبغى تلبية احتياجات الاتصال فى المجتمع الديموقراطى ، عن طريق التوسع فى بعض الحقوق الخاصة ، مثل الحق فى الحصول على المعلومات ، والحق فى إعطاء المعلومات ، والحق فى الحياة الخاصة ، والحق فى المشاركة فى الاتصال العام ، وجميعها عناصر لمفهوم جديد هو الحق فى الاتصال .

- يجب على وسائل الإعلام المشاركة فى الدفاع عن القضايا العادلة للشعوب المكافحة من أجل الحرية والاستقلال ، وعن حقها فى أن تعيش فى سلام وعلى قدم المساواة ودون تدخل خارجى ، ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة لأنباء الشعوب

المضطهدة ، الذين يتعرضون أثناء نضالهم ضد الاستعمار والتمييز الديني والعنصرى للحرمان من فرصة إسماع صوتهم داخل بلادهم نفسها ..

- يجب على جميع العاملين فى مجالات الإعلام الجماهيرى ، الإسهام فى إقرار حقوق الإنسان الفردية والجماعية .. ولا يقتصر ذلك على دعم تلك المبادئ .. والحقوق ، بل يشمل فضح أى انتهاك لها ومساندة جميع من تتعرض حقوقهم للانتهاك أو الإهمال ..

وينبغى على النقابات والجمعيات المهنية والرأى العام مؤازرة الصحفيين الذين يتعرضون للضغط أو الإيذاء بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان .(٢٤)



## ثانيا - حرية الصحافة

حين نتحدث عن فلسفة الحق فى الاتصال ، بذلك المفهوم الواسع والعميق الذى جاء فى تقرير لجنة مكبرايد ، وصار تيارا عالميا عاما وعارما الآن ... وحين نحاول مقارنة ذلك بما يجرى فى وطننا العربى نجد عجباً ..

فالحديث عال وكثير ورنان حول حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى .. لكن الممارسة تكشف للأسف عور هذا الحديث ومغالطاته .. نحن نتكلم فقط عن تلك الحرية ، لكننا لا نمارسها عمليا إلا استثناء ، سواء كان هذا الاستثناء زمنيا أو سياسيا أو جغرافيا ..

نشهد بأن كل سماتير الدول العربية - مثلها مثل كل دول العالم الثالث - تنص فى بنودها صراحة على حرية التعبير ضمن الحريات العامة .. ولكن النصوص الدستورية والقانونية وحدها لا تكفى ، وإلا أصبح الأمر مجرد حرية الصراخ .

وإذا كانت النصوص الدستورية والضمانات القانونية ضرورية لضمان ديموقراطية الاتصال وحرية الصحافة والإعلام ، فإن الأمر يحتاج لترجمة ذلك إلى ممارسات فعلية وعملية ، ويحتاج إلى بناء قاعدة مادية ملموسة ...

نستطيع أن نضرب أمثله صارخة عن القوانين ومواد العقوبات واللوائح الإدارية

---

( ٢٤ ) التقرير النهائى للجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال - لجنة مكبرايد - اليونسكو .

والموانع القانونية والعقبات السياسية التي تعرقل ديمقراطية الاتصال في بلدنا العربية ، والتي تحول النصوص القانونية والدمتورية إلى مواد جافة جامدة خالية من المعنى ، مثل قوانين الرقابة الصارمة والمصادرة ومطاردة الصحفيين واضطهادهم ومعاقبتهم بسبب آرائهم ومواقفهم ..

لكننا نتوقف بالتأمل أمام بعض المشكلات الرئيسية التي تعوق حرية الصحافة العربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ... مثل :

- تأخذ معظم الحكومات العربية ، بسياسة للترخيص المسبق لإصدار الصحف والمجلات ... بما يعنيه ذلك من قيود سياسية وقانونية وإدارية وعقبات مالية ، تمنح للسلطة الحاكمة ، فرصة التحكم المطلق في الترخيص أو سحب الترخيص ، أو عدم الترخيص أصلا بالإصدار .

- تطبق معظم الحكومات العربية ، الرقابة الصارمة ، سواء كانت رقابة مباشرة عن طريق رقيب مقيم في مقر الصحيفة ، يقرأ المواد التحريرية قبل طبعها ، أو كانت رقابة غير مباشرة عن طريق رؤساء التحرير الذين تعينهم وتقبلهم .. تكافئهم وتماقبهم .. تغريهم وتبعدهم ..

- تمارس سلطة الحكم عادة ، السيطرة على مصادر المعلومات ، فتسمح بما تريد لإصالة للقراء عبر الصحف ، وتحجب ما لا تريد مما يشكل قيدا أساسيا ، ليس فقط على حرية الصحافة وتدفق المعلومات ، بل على حرية الرأي العام في ممارسة حقه في الاتصال ..

- أصبحت الإعلانات سلاحا أساسيا في يد الدولة ، تضغط به على الصحف .. تمنع وتمنع ... تكافئ وتماقب ، بعد أن صار دخل الإعلانات يشكل البند الرئيسي في ميزانية الصحف .

- بنفس الدرجة ، تحول ورق الطباعة إلى عنصر استنزاف ضاغط للصحف ، نظرا لارتفاع أسعاره بشكل جنوني خلال السنوات الأخيرة .. وهناك بعض الحكومات العربية تقوم بدعم استيراد ورق الصحف من الخزينة العامة ، لتساعد الصحف على استمرار انتشارها ، بينما تخلت حكومات أخرى عن ذلك ، مما أوقع الصحف في مأزق مالى وصحفى خطير يهددهما بالانكماش والتوقف .

- أدى ارتفاع نسبة الأمية في الدول العربية ، ( ويتراوح بين 36,6% و 70,4% في

معظم الدول ، ويقفز إلى ٩٣,٩٪ في بعضها ) إلى محاصرة انتشار الصحف وقلة توزيعها .. فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف القدرة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل ، لعرفنا كم تصل نسبة مقروئية الصحف ومعدلات توزيعها .

ففي عام ١٩٨٤ على سبيل القياس ، بلغ متوسط تداول الصحف في الوطن العربي بشكل عام ٣٥ نسخة لكل ألف نسمة ، وهو معدل أقل كثيرا من ذلك الذي وضعته اليونسكو كحد أدنى ، وهو مائة نسخة لكل ألف نسمة . (٣٥)

- أدت الخلافات السياسية بين الدول العربية ، إلى فرض قيود وحواجز على تبادل المعلومات ودخول الصحف وتوزيعها في معظم الدول العربية ... فضلا عن القيود المفروضة على نقل الصحف - خاصة عن طريق الطيران - وارتفاع التكلفة ، الأمر الذي يعرقل انتشار الصحف وتبادل المعلومات والآراء ، ويجهض حرية الصحافة والإعلام .

- كان من نتيجة السياسات المركزية المتبعة في معظم الدول العربية ، أن تركز إصدار الصحف في العواصم والمدن الكبرى - رغم بعض الاستثناءات القليلة - فاقصر تبادل المعلومات على فئات معينة ، وتلاشت الصحف المحلية والإقليمية ، وسرى الاحتكار المركزي ، الأمر الذي ضرب فلسفة ديمقراطية الاتصال في الصميم .

وإذا جاز لنا أن نلتقط ، واحدة فقط من هذه المشكلات المعوقة لحرية الصحافة وديمقراطية الاتصال ، في بلدنا العربية ، فلننا نختار الأزمة الطاحنة التي تعانيها الصحف العربية ، نتيجة أزمة الورق .

لقد أصبح ورق الصحف مادة استراتيجية على المستوى العالمي ، تأتي في مرتبة متقدمة بعد الأسلحة العسكرية ، والقمح ، والنفط ، تحتكرها بعض الدول الكبرى ، وتحكم في أمواقها وتستغلها كسلاح للضغط والابتزاز وفرض الشروط على الدول المستوردة .

وقد كان لافتا للنظر ، أن يعقد المؤتمر الدولي الحكومي لسياسات الاتصال بالدول العربية فوق أرض السودان ، الدولة العربية الوحيدة تقريبا المهية لإقامة صناعة ورق

---

( ٣٥ ) وثيقة مشكلات الاتصال وآفاق مستقبله .. المقدمة للمؤتمر الدولي الحكومي لسياسات الاتصال في الدول العربية - عريكم - يونيو ١٩٨٧ .



الصحف بحكم توافر الخامات اللازمة ، بينما كانت صحفها تتوقف واحدة بعد الأخرى ، بسبب نفاد ورق الطباعة اللازم ، وبسبب عجزها عن تدبير النقد الأجنبي لاستيراده .

وكان غريبا أن تمر الصحف السودانية بهذا المأزق ، فى وقت تنتعش فيه الممارسة الديمقراطية ، وتتعدد الأحزاب ومنابر الرأى ، وبالتالي تصبح الصحف الحزبية والمستقلة هى الوسيلة الإعلامية الأقوى تأثيرا ... ومعنى دخولها فى دوامة نقص الورق أو انعدامه ، وإنقاص صفحاتها أو كميات مطبوعاتها ثم توقفها فى النهاية ، هو خلق صريح لحرية الصحافة وإجهاض لديمقراطية الاتصال .

وليس الأمر مقصورا على الصحف السودانية - وإن كانت هى فى الموقف الأموأ - بل إن هذه الأزمة تطارد الصحف فى معظم الدول العربية - وكلها مستوردة للورق - وفى مقدمتها الصحف المصرية بمؤسساتها الكبيرة والراسخة ، التى اضطرت معظمها إلى تخفيض عدد الصفحات وكمية المطبوع ..

ولا يمكننا إلا الربط بين أزمة ورق الصحف وديمقراطية الاتصال وحرية الصحافة ... إذ كيف سيتحقق تبادل الآراء صعودا وهبوطا وفى مختلف الاتجاهات ، إلا على صفحات الصحف كوسيلة إعلام مؤثرة وقوية ... وكيف تصدر الصحف بدون ورق وخامات للطباعة ، أو فى ظل ارتفاع أسعارها العالمية بدرجة مذهلة خلال فترات قصيرة متتالية .

ولذلك نؤكد أن الحديث عن ديمقراطية الاتصال لا يكفى ، لكننا نحتاج إلى ترجمة الحديث إلى واقع عملى ملموس يوفر ضمانة الاستمرار وحرية الممارسة أمام وسائل الإعلام والاتصال بشكل عام ، ونعنى بذلك أن إنشاء صناعة عربية لورق الصحف وخامات الطباعة ضرورة أساسية ملحة على المستوى الوطنى والقومى .

إن للدول العربية ، مزحمة بالإمكانات والثروات الطبيعية وبالأموال المكنتسة فى البنوك الأجنبية ، وبينوك التمويل والتنمية ، لكن أحدا لم يجرؤ على التقدم لتمويل مثل هذه الصناعة الاستراتيجية ، رغم توافر المواد الخام اللازمة ، كما هو حادث فى السودان مثلا .

ونظن أن ذلك يعود أول ما يعود إلى ميمنة الاعتماد المتزايد على الاستيراد من الأسواق الدولية ، التى تتحكم فيها الدول الغنية الصناعية المسيطرة والمحتكرة .. أى أن الأمر مرتبط فى النهاية بسياسة التبعية الاقتصادية والسياسية ، التى مازلنا أسرى لها ، رغم كل ما يقال عن الاستقلال وشعاراته ..

ولعلنا نضيف أن العالم الغربي على سبيل المثال ، حين يتحدث عن ديمقراطية الاتصال ويمارس حرية الصحافة والإعلام ، إنما يفعل ذلك فى إطار عملية متكاملة ، تشمل القيم والمبادئ والقوانين اللازمة لحمايتها .. مثلما تشمل توفير أساسيات إتمام العملية الإعلامية بضمان المواد الخام والمعدات والأجهزة والكوادر البشرية المدربة والمؤهلة ، دون ما سيطرة أو تحكم خارجى .. وبذلك كله تتم العملية الإعلامية فى انسباب وديموقراطية بلا عراقيل أو قيود خارجية .

أما حين نتحدث نحن فى الوطن العربى ، عن ذلك ، فلإننا نكتفى على الأغلب ، بالتغنى بحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال « المكفولة طبقا للدستور » والمضمونة من القائد والزعيم الملهم المزدهرة بفضل حكمته ، والمتألقة بتوجيهاته السديدة !

لكن تبقى حقيقة التخلف والتضليل قائمة ... لأننا لا نبذل الجهد الضرورى لتوفير الضمانات الكافية والفعلية لإتمام العملية الإعلامية المتكاملة ، ولبناء ديمقراطية الاتصال الحقيقية والواقعية ..

وسوف يستمر الحال على ما هو عليه ، طالما استمر سيرنا على نفس المنوال ، المتعاسى والمضلل ، وينفس منطق خداع النفس .. بصرف النظر عن أى شعارات رنانة أو كلمات برفافة ، تتغنى ليل نهار بحرية الصحافة وديموقراطية الاتصال .

## الفصل الخامس

### حرية الصحافة تحت سنايك الاحتلال

« وأكثم علمي عن نوى الجهل طائقي  
ولا أنثر الدرّ الثمين على الفتم  
فمن منح الجهال علماً مضاعه  
ومن منع المستوجبين فقد ظلم »  
[ الإمام الشافعي ]

ثمة مقولة شائعة في وطننا العربي ، أصبحت كالأسطورة المتوارثة .. يرددها البعض منا ، كالبيغاء ، دون عميق تفكير ، أو كثير تدبير ..

المقولة الشائعة ، مصدرها إسرائيل ، والغرب الأوروبي الأمريكي من ورائها ، تقول ببساطة وتروج في خبث ، إن إسرائيل وحدها هي واحة الديمقراطية ، في منطقة لا ولم تعرف إلا حكم الاستبداد والقهر على مر العصور والأزمان .. وأن إسرائيل وحدها هي واحة للتقدم في بيئة صحراوية جافة للفكر مجذبة الوجدان ، لا تصلح لازدهار حضارى مستقر ودائم .

ومن شدة تأثير هذه المقولة الكاذبة المخادعة ، وعمق انتشارها ، بين بعض فئات الشعب العربي ، بعد أن غرستها وسائل الإعلام الغربية في الأنفحة ، أصبحنا بين يوم وليلة ، نضع إسرائيل ، كنموذج يحتذى ، ومثال يتبع .. كأنما نحقق بأنفسنا ما يريده الغرب ... فإذا كان الحديث عن التخلف والتأخر وسفه الإنفاق في بعض بلداننا العربية ، سارعنا إلى المقارنة بنقدم إسرائيل وتنميتها المتقدمة وإنفاقها كل « شاقل » في موضعه ..

وإذا كان الحديث عن القهر والاستبداد والديكتاتورية في بعض بلداننا العربية ،  
انقلبنا - تحت ضغط الإحباط - للغزل الصريح ، في حرية « المجتمع » الإسرائيلي ،  
وديموقراطية الحكم فيه ..

أما إذا كان الحديث ، عن غياب حرية الصحافة ، واختناق المعلومات في محابس  
بيروقراطية ، قلنا انظروا ما تتمتع به الصحافة الإسرائيلية من حرية وتدفق معلومات .  
ريما كان المظهر في كل ذلك صحيحاً إلى حد كبير ، لكن للمسألة جنورها  
وأعماقها ..

إسرائيل قطعة من الغرب ، تم تصديرها كاملة التصنيع ، جاهزة التركيب ..  
جاءت إلى المنطقة تحمل معها كل فكر وثقافة وعلوم وسلوك المجتمعات الغربية ، التي  
عاش فيها اليهود ، عبر مئات بل آلاف المنين ، منها هاجروا إلى فلسطين بتخطيط  
متكامل منظم ، باسم العودة إلى أرض « المعاد » ، مع ما تنيره هذه الكلمة من « عواطف  
جياشة » في وجدان اليهود ، لكن الهدف الأول لم يكن إلا تركيب قاعدة عسكرية صناعية  
غربية في منطقة مفضلية ، بين مصر في الغرب ، وباقي الدول العربية في الشرق ،  
إعداداً لمهمة استعمارية في الأساس .

هذه واحدة .. أما الثانية ، فهي أن إسرائيل ليست واحة الحرية والتقدم  
والديموقراطية ، بحد ذاتها ، إلا بمقدار النقص الذي يعانيه العرب ، في هذا العصر ..

نعم ثمة نظم ديكتاتورية ، وحكم استبدادي فردي ، وتخلف في المعيشة ، وتراجع  
في الفكر والثقافة ... لكن كل ذلك ليس إلا « حالة زمنية وقتية » تسيطر اليوم ، وقد  
تختفي غداً ، تماماً كما أن « النموذج الإسرائيلي المعطب » بما يتمتع به من ظواهر  
الديموقراطية والتقدم ليس إلا حالة زمنية وقتية محددة كذلك .. وجدت اليوم ، وقد تختفي  
غداً .. لأن أساسها مصنوع وكيانها مزروع ..

كل شيء مستورد ، يأتي من الغرب ، عبر الإمدادات اليومية ، سواء كان سلاحاً  
يقوى الترسانة المكتملة في « القاعدة العسكرية الأمامية » للغرب ، أو كان مالا للإنفاق  
على العاملين في هذه القاعدة المهاجرين - أو المهجرين - إليها .. أو كان ثقافة  
وصحافة وملوكاً ، يمارسه هؤلاء ، مثلما كانوا هم أو أجدادهم يمارسونه في الغرب ..

ورغم كل ذلك ، فإن التضخم الإسرائيلي ، هو أعلى المعدلات في العالم ...  
و « المجتمع الإسرائيلي » هو الأكثر تنفساً والأشد تصارعاً ، والديموقراطية

الإسرائيلية مازالت ، وسوف تظل موضع تساؤل دائم . فحين يصل معدل التضخم إلى ٣٠٠٪ ، وحين لا يتوقف ضخ المساعدات المالية والعينية ، من أوروبا وأمريكا ، لإسرائيل لتعيش ازدهارا ظاهرا ، فهذا ليس إلا التعبير الحقيقي عما ندعى ..

وحين تتحول الديمقراطية في إسرائيل ، إلى ديموقراطية على النموذج « الإمبرطلى » الضيق ، حيث يمارس اليهود الغربيون حريتهم الكاملة في قهر اليهود الشرقيين ، وحين تعيش فئات يهودية مضطهدة مطاردة منبونة « كالفلاشا » وكل اليهود الهنود والسود ، فليس هذا إلا الدليل على صراع اجتماعى معاد للديموقراطية ..

وحين تمارس الدولة العبرية ، بكل فئاتها الحاكمة والمحكومة ، القهر ضد الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، بل وضد العرب بشكل مطلق ، فليس هذا إلا الشاهد الرئيسى على زيف كل الادعاءات الإسرائيلية والغربية ... عن واحة الديمقراطية والتقدم وسط صحراء الجهل والتخلف والديكتاتورية .

أما حين نتحدث عن حرية الصحافة ، فحدث ولا حرج .. إذ أن قوانين الرقابة على المطبوعات وعلى الأنباء فى إسرائيل ، هى واحدة من أقسى القوانين المماثلة فى « الديموقراطيات الغربية » التى أخرجت للنموذج الإسرائيلى المركب سابق التجهيز ..

ولعل المتابعات اليومية ، لممارسة الرقابة ، على الصحف الإسرائيلية نفسها ، تكشف بالدليل العملى زيف حرية الصحافة وتدفق الأنباء .. فإذا ما انتقلنا إلى « حرية الصحف العربية » الصادرة فى الأرض المحتلة ، فالأمر ولا شك شديد التعقيد .. بالغ الصرامة .. حيث الرقابة المسبقة ، والمصادرة اليومية ، والإيقاف لمدد طويلة ، وسحب الترخيص ، واضطهاد الصحفيين ، وفصلهم ، والاعتداء الجسدى عليهم واعتقالهم ، بل وترحيلهم بالطرء من وطنهم ، يمثل عملا عابدا وسلوكا مألوكا ، تمارسه « الديموقراطية الإمبرطية » المغلفة فى إسرائيل .



الحقيقة أيضاً .. أن الصحافة العربية فى فلسطين ، ولدت وترعرعت وعاشت وسط ظروف تاريخية قاسية ، منذ القرن الماضى وحتى الآن .. إذ أنها مرت بثلاث مراحل من الاضطهاد والمصادرة والمطاردة : مرحلة العهد العثمانى ، ومرحلة الانتداب البريطانى ، ثم مرحلة الاحتلال الصهيونى .

أى أنها تخلصت من قهر ، لتقع فى اضطهاد .. ومن اضطهاد إلى اقتلاع

وسحق .. وإن ظلت رغم كل ذلك عالية الصوت قوية التأثير ، تحمل على صفحاتها عبر المراحل الثلاث ، كل مظاهر الثقافة الفلسطينية المميزة ، مثلما تحمل شعلة الكفاح للحركة الوطنية الفلسطينية ، التي ناضلت للتخلص من الحكم العثماني ، ثم من الانتداب البريطاني ، وصولاً إلى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني .

ولم يكن تأثير هذه الصحافة مقصوراً ، على وطنها الصغير - فلسطين - بل امتد بامتداد الوطن الأكبر - البلاد العربية - حيث كانت بعض إشعاعاتها تصل إلى هذه البلاد ، وحيث هاجر من فلسطين صحفيون - تربوا في المدرسة الصحفية الفلسطينية - إلى كثير من الأقطار العربية مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والأردن .. إلخ (٣١) ، سواء كان ذلك بسبب الاضطهاد والقهر ومصادرة الصحف والتضييق على حرية الصحافة ، أو كان بسبب البحث عن عوالم أوسع ، وآفاق أرحب .

وهكذا لمعت خلال الحكم العثماني لفلسطين أسماء صحفيين كبار وصحف مشهورة ، مثل : علي الريماوي و خليل السكاكيني وعيسى العيسى ويوسف العيسى ويولس شحادة (٣٢) .

وبرزت صحف القدس الشريف ، والنجاح ، وبيت المقدس ، وفلسطين ، و مرآة الشرق .

ولمعت خلال الانتداب البريطاني أيضاً أسماء صحفيين وصحف ، مثل : سليمان التاجي الفاروقي وإبراهيم الشنطى ومنيف الحسيني وعارف العزوني وإميل توما وعيسى شاكور وعبد الغنى الخطيب ومخلص عمرو وعقيل هاشم .

بينما شهدت فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ( ١٩١٨ - ١٩٤٨ ) نحو مائة وخمسين جريدة ومجلة (٣٨) .

وفي حين هاجر صحفيون فلسطينيون كثيرون من وطنهم الصغير إلى بلاد عربية

---

(٣١) عبد القادر ياسين - صحفيون فلسطينيون من العهد العثماني إلى عهد الانتداب البريطاني .  
(٣٢) هرب يولس شحادة من حكم بالإعدام أصدره ضده الباب العالي ، ونجا إلى مصر حيث كان يكتب في المقتطف والمقطم والمؤيد والهلال ، ثم عاد إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى ، وأصدر هناك صحيفة مرآة الشرق التي سرعان ما أغلقتها سلطات الاحتلال البريطاني . وفي هذه الصحيفة برزت أرقام مثل لكرم زعير وأحمد الشقيري .  
(٣٨) عبد القادر ياسين .. المصدر السابق ذكره .

أخرى في الوطن الكبير ، وعملوا في صحفها ومجلاتها ، فإن صحفيين عربا آخرين ، ذهبوا إلى فلسطين في رحلة مضادة حيث عملوا فيها مثل : يوسف فرنسيس ويوسف حنا وعلى منصور وعبد الهادي عرفان وأببر عمون ( من مصر ) - وسامي السراج وخير الدين الزركلي ومحمود الشركسي وإبراهيم كريم وجلال عوف وصلاح الدين المختار ومحمود الخيمي ( من سوريا ) - وعجاج نويض وكمال عباس وخليل نمر وسليم اللوزي وأحمد متيمنة ويوسف ياسين ( من السعودية ) . (٣٩)

وقد جاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة بعد عدوان ١٩٦٧ ، ليفجر موجة جديدة من إصدار الصحف والمجلات الفلسطينية رغم كل قوانين الرقابة وإجراءات المصادرة والمطاردة المستمرة ، وأهمها صحف القدس والفجر والميثاق والشعب ، وكلها يومية ، والطلعة والنجم والدرب والنهار والموقف والفجر باللغة الانجليزية ، وكلها أسبوعية ، ومجلات العودة والعهد والبيادر الأبنى والكتاب والفجر الأبنى والشرع والعلوم والأسبوع الجديد . (٤٠)



ولقد كان طبيعيا أن توالى الصحف والصحفيون العاملون بها ، ازدهار حركة المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي ، وأن ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بمنظمات المقاومة ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية أساسا .. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأن تتحول إلى أداة كفاح وصحافة ثورة ومقاومة ، تعبيراً عن حالة الغليان التي تسود الأراضي العربية المحتلة .

وفي المقابل كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءاتها القمعية ضد الصحف والصحفيين الفلسطينيين ، فقيدت حركتها وحركتهم ، وطبقت عليهما قانون الطوارئ الذي أصدرته بريطانيا عام ١٩٤٥ خلال انتدابها على فلسطين ، وإن كانت إسرائيل قد زادت تمليحه بنصوص قهرية جديدة وإضافية لتحكم قبضتها على حركة المقاومة الفلسطينية في الأرض المحتلة بشكل عام ، وعلى الصحافة والصحفيين الفلسطينيين بشكل خاص .

---

(٣٩) البدوي المثلث - من أعلام الفكر والأدب في فلسطين .

(٤٠) قالت وزارة الداخلية الإسرائيلية في أغسطس ١٩٨٦ إن عدد الصحف العربية التي تصدر في ( إسرائيل ) منذ عام ١٩٦٧ يبلغ أكثر من ٣٠ صحيفة ومجلة ، أغلقت السلطات أربعا منها نهائيا .

وبالتالى لا تكاد جريدة أو مجلة تسلم من المصادرة أو التعتيل أو الإيقاف ، مثلما لا يكاد صحفى فلسطينى يفلت من استجواب أو اعتقال أو إيقاف أو طرد وترحيل ، بل إن التتكيل الإسرائيلى قد امتد ليشمل تفجير مباني الصحف الفلسطينية وسرقتها ليلا ومداومتها فى كل وقت ، مثلما امتد ليشمل أسر الصحفيين وأبناءهم وأصدقاءهم ، تضيقا للخناق وزرعا للفرع والإرهاب فى نفوس الجميع ، وخنقا لصوت المقاومة والثورة .

ومنذ أن احتلت إسرائيل القدس والضفة والقطاع بعد عدوان ١٩٦٧ ، فرضت رقابتها الصارمة على الصحف العربية التى تصدر فيها ، وطبقت عليها القوانين العسكرية الإسرائيلية ، فضلا عن قانون الطوارئ المعمول به منذ أن فرضه الانتداب البريطانى فى عام ١٩٤٥ . وتطبيقا لهذه القوانين المقيدة للحريات ، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق صحيفة « الميثاق » ، تحت شعار أنه يحق لهذه السلطات إغلاق أية صحيفة أو مصادرتها إذا ما نشرت مادة تتعارض مع الأمن ؟

وهذا ما تقوم به إسرائيل ، حيث تفرض رقابة مشددة على الصحف الفلسطينية ، وتخضعها لعملية تدقيق شديدة ، كما تخضع رؤساء تحريرها ومحرريها لاستجوابات مستمرة ، فضلا عن وضع أسمائهم فى قائمة سوداء ، بعكس كل ما تدعيه إسرائيل عن الحرية والديمقراطية .

والشئ المؤكد - كما يقول تقرير نشرته صحيفة « فرانكفورتر الجمانيه » الألمانية - أن دور الصحافة العربية فى القدس وياقى الأراضى العربية المحتلة ، قد زاد بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة ، باعتبارها صحافة مناضلة .. ولذلك فإن إسرائيل تعتبر الصحافة العربية ، العدو الثانى لها ، بعد منظمة التحرير الفلسطينية ... ومن ثم فهى لا تتوانى عن التتكيل بالصحفيين الفلسطينيين فى كل مناسبة ولا تتوقف عن خوض حرب غير معلنة ضد الصحافة والصحفيين العرب فى الأرض العربية المحتلة .<sup>(٤١)</sup>

هل الأمر فى حاجة إلى شهادة شهود لإثبات حالة تلبس إسرائيل بإهدار حرية الصحافة ...

حسنا الشهود كثيرون ..

---

(٤١) مقال بعنوان « إسرائيل تضيق الخناق على الصحف العربية فى الأراضى العربية المحتلة » ، نشرته فرانكفورتر الجمانيه الألمانية يوم ٢٣ / ٨ / ١٩٨٦ .



## ● ● الشهادة الأولى

« داوود كتاب » مدير تحرير صحيفة الفجر العربية ، يقول إن إجراءات القمع الإسرائيلية لا تنتهى .. لقد أمرت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الصحيفة لمدة أسبوع عقاباً لها على نشر صورة لامرأة فلسطينية حامل ، قتلها جنود الاحتلال رمياً بالرصاص فى قريتها بالضفة الغربية ... وإغلاق الصحيفة ليس سوى أحد أشكال الضغوط التى تمارسها إسرائيل ، ضد الصحيفة لكى تغير من سياستها المناهضة للاحتلال الإسرائيلى ... يضيف أيضاً أن الصحف العربية تقع ضحية لهذه الممارسات القمعية والتعسفية لسلطات الاحتلال .. على سبيل المثال : بعث أحد مراسلى « الفجر » بخبر صغير مختصر عن المظاهرات التى قام بها طلاب جامعة بيت لحم ضد تعيين رؤساء ثلاث بلديات ، إلا أن سلطات الاحتلال رفضت نشره بالصحيفة ، حتى بعد أن تم تعديله ليقصر على ما أذاعه التلفزيون الإسرائيلى نفسه .<sup>(١٢)</sup>

يقول « داوود كتاب » أيضاً : إن التعسف الإسرائيلى ، يصبح أشد وأكثر صرامة ، عندما يتعلق الأمر بافتتاحيات الصحف العربية ، فى خلال أسبوع واحد مثلاً ، لم تستطع صحيفة « الفجر » ، نشر سوى أربع افتتاحيات من سبع ، على الرغم من كتابتها باعتدال واضح .. ورغم أن الافتتاحيات المرفوضة رقابياً تصبح من الأسرار التى لا يجب كشفها على الإطلاق طبقاً للأوامر الإسرائيلية ، إلا أنه على استبعاد للمجازفة بكشف حقيقة هذه الافتتاحيات أمام المراسلين الأجانب ، لفضح الرقابة الصهيونية المتعسفة .

ويؤكد « داوود كتاب » أن التعسف الإسرائيلى لا يقف عند هذا الحد ، بل إنه يمتد إلى مجالات أخرى ، مثل منع الصحفيين العرب من حضور المؤتمرات وتغطية المناسبات المختلفة .. وقد منع هو نفسه عدة مرات من حضور مؤتمرات صحفية رغم حصوله المسبق على تصريح رسمى بذلك ..

ويقول إن قيام السلطات الإسرائيلية باعتقال الصحفيين الفلسطينيين أصبح أمراً معتاداً .. إن ثلاثة من العاملين معه فى « الفجر » كانوا ضحية لهذه الاعتقالات ، من بينهم الصحفى « حمدى فراج » الذى وضع قيد الإقامة الجبرية خمس سنوات ، حتى

---

(١٢) أشار الاتحاد العالمى للصحفيين فى تقريره للسنوات ٨٥ / ١٩٨٦ إلى أن الرقابة الإسرائيلية على الصحف العربية تعتبر أكثر صرامة مقارنة مع الصحف والوكالات الأجنبية .

تدخلت منظمة العفو الدولية وتمكنت من الإفراج عنه .. لكن سلطات الاحتلال لم تلبث أن وضعت مرة أخرى قيد الإقامة الجبرية بحجة انتمائه لمنظمة التحرير الفلسطينية .



## ● ● الشهادة الثانية

«أموس دولن» مراسل صحيفة الجارديان البريطانية في إسرائيل يقول : إن ما يحدث في إسرائيل يثير الاشمئزاز حيث تقع أحداث كثيرة في ظل الاحتلال العسكري ، خاصة انتهاك حقوق الإنسان بشكل مستمر ويومي ، وحيث الاعتقال وفرض الإقامة الجبرية لسنوات عديدة ودون محاكمة .

يضيف أموس أيضا .. إنه وقع في مشاكل كثيرة مع الرقابة الإسرائيلية بسبب نشره لتقرير في صحيفته البريطانية عن التعاون الاقتصادي والعسكري بين إسرائيل وجنوب أفريقيا المنصرية .. وقد أرفق بتقريره فقرة قصيرة حول خضوع التقرير للرقابة الإسرائيلية ، وأنه نشر دون علم السلطات الإسرائيلية ، الأمر الذي أثار الرقابة الإسرائيلية ، فوجهت له تحذيرا شديدا للجهة ، بعدم الإشارة إلى وجود رقابة !



## ● ● الشهادة الثالثة

والشهادة الثالثة ، مرتبطة - كالأولى ، والثانية - ارتباطا وثيقا ، بحرية الصحافة بشكل خاص ، وبحقوق الإنسان بشكل عام ، وقد جاءت لتفصح الوجه القبيح لسلطة الاحتلال الإسرائيلي ، في مواجهة الصحافة ..

بعد اعتقال في زنزانة انفرادية لمدة ٥٥ يوما ، وبعد خمسة اعتقالات سابقة ، أبعثت سلطات الاحتلال الصهيوني ، الصحفي والكاتب الفلسطيني «أكرم هنية» رئيس تحرير صحيفة الشعب للمقسية منذ عام ١٩٨٢ ، وأول رئيس لرابطة الصحفيين العرب في الأرض المحتلة - أبعثته من وطنه فلسطين ، منفيا إلى الشنات الفلسطينية ، بحجة مناصرته لحركة فتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات<sup>(٤٣)</sup> .. استندت

---

(٤٣) ندد المعهد الدولي للصحافة - ومقره لندن - في يناير ١٩٨٧ بقرار إسرائيل احتجاز ثم طرد الصحفي والكاتب الفلسطيني أكرم هنية ، وبإساءة معاملة الصحفيين العرب من جانب السلطات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

فى قرار الإبعاد إلى قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ الذى وضعته سلطات الانتداب البريطانى على فلسطين ، والذى طالما لعنته وأدانتة إسرائيل ، وكذلك على ٣١١ ملفاً أمنياً عن نشاطات أكرم هنية السرية ، واتصالاته بفتح ، وتحريضه عرب الأرض المحتلة على الثورة والانتفاضة ضد قوات الاحتلال ، كعضو فى « لجنة التوجيه الوطنى الفلسطينية » .<sup>(٤٤)</sup>

يقول أكرم هنية فى تعريفه للقمع الإسرائيلى ضد حرية الكلمة فى الأرض المحتلة وضد قرار إبعاده من وطنه فلسطين :

« كان فهمى للأمر منذ البداية أنه لا جدوى من كل هذه الأمور ، وأن قرار إبعادى سيد التصادق عليه من قبل المحكمة العليا واللجنة العسكرية ، وكان هدفى من تقديم « الالتماس » شعورى بأنه ممكن بوضعى الصحفى أن أستغل الفترة التى تتاح لى لمحاولة تكوين رأى عام محلى وإسرائيلى وعالمى حول قضيتى ، ولكنه قد يسهم فى منع إبعاد مواطنين آخرين فى المستقبل . بالإضافة إلى ذلك فىنى تقنمت بطلب « الالتماس » لأنى كنت أسمع كثيرا من الأصدقاء الأوروبيين ، أو حتى من غير الأصدقاء ، عندما كانوا يتوجهون للسلطات الإسرائيلية حول قرار الإبعاد .. كان جوابها يتلخص بأن هناك فرصة أمام أكرم هنية لكى يتوجه إلى المحكمة العليا و « العدالة » الإسرائيلية ، وإذا وجدت المحكمة العليا أنه متهم سيتم إبعاده ، وإذا وجدت أنه برىء سيلقى قرار الإبعاد ، حتى أن إسحق رابين وزير الدفاع رد على استجوابات الكنيست قائلا : إن على أكرم هنية أن يتقدم إلى المحكمة العليا ونحن ملزمون بقرارها .. ولمزيد من التوضيح فإن هذه المسألة تتعلق باللعبة التى يحاول الإسرائيليون فرض قواعدها فى الأرضى المحتلة ، إنهم يحاولون دائما إضفاء ما يرون أنه مشروعية زائفة على قراراتهم التعسفية ، فعندما يبعد المواطن أو يصدر قرار بإبعاده يتيحون له مجالين : المجال الأول ، التوجه إلى لجنة تسمى اللجنة الاستشارية العسكرية ، وهى مشكلة من ضابط اختصاصى بالقانون وضابطين آخرين ، ومهمة هذه اللجنة كما يشير اسمها استشارية تناقش قرار الإبعاد ، فلما توصى بالمصادقة عليه أو ترفضه ، وعادة يصدر القرار بالموافقة ... لأن عمل هذه اللجنة هو خاتم مطاطى لقرارات الحكم العسكرى . وخلال

---

(٤٤) ولد أكرم هنية فى عام ١٩٥٣ ، ونقل يعيش مع والده فى رام الله ، وتخرج فى كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٥ ، له أربع مجموعات قصصية هى السلسلة الأخيرة - الميناء الأخير ١٩٧٩ ، هزيمة الشاطر حسن ١٩٨٠ ، وقلع التفريعة للثانية للهلال ١٩٨١ ، وطقوس لزمان آخر .

استئنافاً أمام هذه اللجنة عَقَدَتْ جلسَتان استمرتَا أكثر من عشرين ساعة ، وخلالهما ترافعت المحامية التي تدافع عني ، وترافعت عن نفسي شخصياً لمدة ثلاث ساعات أمام اللجنة . وقدم الادعاء مرافعته ، واستمرت الجلسات حتى صدر القرار بالتصديق على قرار قائد المنطقة الوسطى . أما المجال الثاني الذي يتيحهُ الإسرائيليون ضمن اللعبة التي يحاولون فرض قواعدها آنك بعد ٤٨ ساعة من قرار اللجنة العسكرية تستطيع أن تتوجه بالتمسك إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل لإصدار قرار نهائي بهذه المسألة . إذن كان شعوري منذ البداية أن هناك مسرحية مخيفة ومملة وأتني أعرف فصولها ، وكان تقديري أنني مستعد لأن أقوم بدور في هذه المسرحية لفترة معينة ، ولكن لن يسمح بأن أشارك في الفصل الختامي ، وكان هدفي أن أخترق قواعد اللعبة في الوقت المناسب .

وفي المحكمة العليا وفي الجلستين الأولى والثانية ، قدم الادعاء العام وجهاز المخابرات الإسرائيلي ما يسمى عادة بالملفات السرية ، وهي أغرب نوع من المحاكمات في تاريخ المحاكم ، أو تاريخ الأجهزة القضائية في العصر الحديث : إنك تنهم بأمر ويقل إن هناك ملفات سرية ضدك .. تطلب أن تشاهد هذه الملفات ، يرفض طلبك ، تطلب أن يشاهد محاميك هذه الملفات ، يرفض طلبك ، ويقال إن الكشف عنها يضر بأمن الدولة ، وبالتالي يحق فقط للقاضي ، وهو عادة يكون قاضياً عسكرياً ، أن يرى هذه المواد ، وبالتالي يحكم إن كان يجب اعتقالك إدارياً وفرض الإقامة الجبرية عليك أو إبعادك . في المحكمة العليا عرضوا ٣١١ وثيقة ضدي ، ادعوا أنها تؤكد أن لي علاقات مع حركة « فتح » ، وأتني نشيط سياسياً وأن لي نشاطات كثيرة . طلب المحامون الذين يدافعون عني أن يسمح بالكشف عن هذه الوثائق وأعلنوا باسمي استعدادهم لأن أحاكم أمام محكمة عسكرية إذا كان هناك ما يبرر ذلك . وقال محامي إن الكشف عن هذه الوثائق قد يضر بمصلحة موكلتي - المقصود أنا - ولكن نحن نتحمل ذلك ، ونحن مستعدون إذا تطلب الأمر أن يحكم علي بالسجن مدى الحياة ، ولكن فقط أظهروا لنا هذه الوثائق . درست المحكمة العليا هذه الوثائق لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة في الجلسة الأولى التي عقدت يوم ١٦ كانون الأول ( ديسمبر ) وبعد ثلاث ساعات ونصف الساعة - ولأول مرة في تاريخ المحكمة العليا ، أعلنوا عن رقم الوثائق التي قمت لهم وهي ٣١١ وثيقة ، وقالوا إنه مطلوب من الادعاء العام أن يعيد ترتيب تصنيف هذه الوثائق لأنهم سيصدرون قرارهم بالنسبة للكشف عنها في وقت آخر .

في الجلسة التي عقدت في ٢٤ ديسمبر ، صدر قرار المحكمة العليا بأنهم أطلعوا على الوثائق ، وأنهم سيكشفون عن ٨ وثائق منها . كشفوا عن هذه الوثائق التي تؤكد

أن لديهم معلومات بأننى كذا وكذا ، وأننى نشيط سياسيا ، وأن لى علاقات ، وأننى معين ومسئول كبير .. الخ من الاتهامات المعروفة . ثم أعلنوا أنهم يرفضون الكشف عن بقية الوثائق . كان هذا حجر الزاوية الأساسى فى رفضى الاستمرار فى المحكمة العليا ، لأن هذا يعنى أن المحامين يدافعون عنى دون أن يعرفوا ما هى الأدلة التى هى ضدى . والسبب الثانى الذى دعائى لسحب الاستئناف هو أن المحكمة العليا من خلال المداولات التى جرت أكدت رفضها الاعتراف بأن القانون الدولى يحظر الإبعاد ، وسبق للمحكمة العليا الإسرائيلية قبل عدة سنوات أن أصدرت قرارا يقول إن الإبعاد لا يتناقض وميثاق جنيف الرابع الذى صدر عام ١٩٤٩ ، ورغم أن الرئيس السابق للمحكمة العليا الإسرائيلية حاييم كوهين كان رأيه أن الإبعاد يتناقض والمواثيق الدولية إلا أن المحكمة العليا مازالت حتى الآن ملتزمة بأن الإبعاد لا يتناقض والقوانين الدولية . وخلال مداولات الجلسة للنظر فى الاستئناف المقدم من قبلى ، أكد قضاة المحكمة العليا أن الإبعاد لا يتناقض والقانون الدولى . فكان تقديرى بالتالى أن المحكمة لا تعترف بالقانون الدولى ، وليس لها قدرة أو صلاحية أو أهلية للنظر فى قضيتى . ومع وجهة النظر الأساسية هذه كان قرارى بسحب الاستئناف ، وأعتقد أنه كان قرارا صحيحا من وجهة سياسية وقانونية ومن جميع وجهات النظر ، (٤٥)



على أن قضية الكاتب الصحفى « أكرم هنية » قد فجرت صخبها عاليا داخل أسوار الديمقراطية والإمبراطوية المغلقة ، ، مثلما فجرت إدانة عالمية ضد هذه الديمقراطية المزيفة ..

فبينما قال موشيه ليفى رئيس الأركان الإسرائيلى السابق ، تعليقا على قرار إبعاد هنية : إن الإبعاد يتمشى مع القانون الإسرائيلى ، وأنه لا يمكن لإسرائيل الاستغناء عن هذه السياسة .. فقد قال حاييم كوهين رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا السابق : لا يختلف رأى فى هذا الموضوع ، عما قلته أثناء وجودى على منصة المحكمة العليا خلال نظر قضية إبعاد رؤساء البلديات العرب ، وهو أن إبعاد أى مواطن عن بلده يتنافى مع القانون الدولى .. وأن قانون الطوارئ الانتدابى البريطانى لعام ١٩٤٥ ، لا يجب أن يعارض القانون الدولى ..

---

(٤٥) حديث لأكرم هنية بعد طرده مباشرة ، ألقى به لمجلة ، اليوم السابع ، الفلسطينية التى تصدر فى باريس ، العدد ١٤٠ ، بتاريخ ١٢ يناير ١٩٨٧ .

وفى نفس الاتجاه ، قالت شولميت ألونى عضو الكنيست عن حركة « حقوق المواطن » الإسرائيلية أنها وجهت مؤالاً لإسحق رابين وزير الدفاع ، نصه : عندما طبقت سلطات الانتداب البريطانى ، قانون الطوارئ ، هل تجرأت هذه السلطات على طرد صحفى من البلاد لأنه كان يؤيد الوكالة اليهودية أو القيادات الصهيونية .. ؟

ولكن الأصوات الإسرائيلية ، التى نددت بقرار إبعاد الصحفى أكرم هنية واقتلعه من تراب وطنه تبندت فى خضم الصخب العالى الذى أثارته ، السلطات الحاكمة - سياسية وعسكرية - وكذلك الجماعات المتطرفة والعنصرية .. ولقد حاولت كل هذه القوى المتحكمة ، تجميل وجهها « الديمقراطية » فتركت عدداً من الصحفيين الإسرائيليين يصدرون بياناً باهتاً ضعيفاً ، فيه من تأييد الطرد لأسباب أمنية أكثر مما فيه من دفاع عن حق أكرم هنية فى البقاء والعيش على أرض وطنه .

أما تجمع الصحفيين والكتّاب الفلسطينيين فى الأرض العربية المحتلة ، فقد أصدر بياناً قال فيه : مرة أخرى تطف الكلمة الفلسطينية ، أمام عنف الاحتلال وبطشه ، وفى هذه المرة بالادعاء الكاذب أن الأديب والصحفى الفلسطينى أكرم هنية هو عنصر معاد وفعال ونشط فى تنظيم إرهابى .. إن كل الإرهاب الذى مارسه هذا الصحفى الشجاع هو الدفاع عن حقوق شعبه الوطنية الأساسية فى الحرية والاستقلال وبناء الدولة الوطنية المستقلة .. إننا على قناعة تامة بأن خطوات سلطات الاحتلال هذه هى حلقة فى مسلسل تكميم الأقواء وخنق حرية التعبير والفكر الذى ينشب أظفاره فى المؤسسات والمناظر الوطنية الفلسطينية فى المناطق المحتلة . وتجرء هذه الخطوة بعد إغلاق المجلات الأسبوعية : الشراع والدرب والعهد ، وبعد إغلاق صحيفة الميثاق اليومية .. إن مبدأ الحرية والديموقراطية والإنسانية لا يتجزأ .



المهم ..

أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية أنشبت أظافرها « الديمقراطية » فى لحم حرية الصحافة فخنقت الحرية التى تتغنى بها صباح مساء ..

إنها حرية اللص فى القتل ، بعد أن يسرق ..

وقد يقول قائل : وماذا كانت ستفعل سلطات كثير من دولنا العربية ، مع « أكرم هنية »  
وأمثاله وأقرانه ...

ألم تكن ستنقله ، أو على الأقل ستنقله إلى الأبد ؟ ..

أجيب ... للأسف .. نعم ..

فكما أن الحرية لا تتجزأ .. فالاستبداد كذلك لا يتجزأ ..





## الفصل السادس

### حرية القمع وصحافة المنشورات

« بما أن كل إنسان يولد حراً سيبدأ لنفسه ،  
فليس في استطلاعة أحد أن يخضعه بغير  
رضاه .. مهما تكن الحجة ... »  
[ جان جاك روسو ]

نزع أنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة ، لم ينتعش الوجدان العربى ، بحدث  
كبير قدر انتعاشه وهو يعيش الانتفاضة الفلسطينية الثائرة التى بدأت فى السابع من  
ديسمبر ١٩٨٧ لتنتهب شهراً بعد شهر ...

نزع أيضاً أن الشعب الفلسطينى - ومن خلفه كل العرب - لم ينزل إلى الشارع ،  
لمواجهة غاصبيه وقاهره ، على مدى أربعين عاماً - هى عمر الاغتصاب والضياح  
والشنات والقهر - بمثل نزوله خلال أيام وشهور الانتفاضة الأخيرة ...

نزع ثالثاً ، أنه فى الحالتين لم يجد الإعلام العربى ، والإعلام الدولى ، حدثاً  
عريباً خارقاً يشغل به رأى العام ، قدر ما وجد فى هذه الانتفاضة الشجاعة  
والعملاقة ... لكن الأمر لم يكن بالبساطة البادية عند البعض ... لقد كان نارا تحرق  
نارا وقودها الناس والحجارة !

فإذا كانت الانتفاضة بكل عنفوانها قد جاءت فى توقيت قاتل بالنسبة لإسرائيل -  
حيث كشفت وجهها القبيح وعرت دعواها الفاسدة للكاذبة بأنها دولة الحريات ، فشوت  
الصورة البراقة التى كانت تعدها للاحتفال بالعام الأربعين لقيام الدولة العبرية الفاصية -  
فإن الانتفاضة قد جاءت فى توقيت قاتل بالنسبة للعرب ، حيث أسقطت مسملمات وهمية

بأن الترسنة الإسرائيلية لا تفرغ أو تهوى ، وبأن جيشها لا يقهر ، وحيث كشفت القناع عن تلك الوجوه العربية ، التى بشرت - بالقول والفعل - بأن لا مجال أمامنا سوى الموافقة .. المهادنة .. القبول .. فالاستسلام للمشروع الصهيونى الغربى .. بعد نعتل المشروع القومى للعربى !

وإذا كانت إسرائيل بفضل آلتها القمعية وإعلامها المسيطر ، وأدواتها الدولية المهيمنة ، قد حولت كل فلسطين المحتلة - منذ ١٩٤٨ ، ثم منذ ١٩٦٧ - إلى معتقل كبير سجن فيه وقتلت وعذبت من تبقى ممسكا بتراب وطنه ، فإن من العرب من حول ديار العرب هو الآخر ، إلى سجن عتيد اعتقل فيه وعذب وقتل من جرؤ على رفع صوت التحدى .

هنا كشفت الأمساء عن حقيقتها الناصعة ... نحن مقهورون مطاردون من الجميع .. من العدو الناصب والصديق المتحكم ... مطلوبون من جميع الاتجاهات ... من الداخل ومن الخارج .. مرفوضون من كل الأطراف ، لا لشيء إلا لأن الحرية هى هدفنا ومبتغانا وأملنا وجمالنا !

حتى جاءت الانتفاضة الفلسطينية ، ففجرت فى الشارع الفلسطينى غضبا ضد الفاصبين ، وفجرت فى الشارع العربى تمردا ضد المتحكمين ... فوقع المأزق والحرج ...

أما الضحية الأولى لهذا المأزق ... فقد كانت وسائل الإعلام العربية المطبوعة والمرئية والمسموعة ... ولأن معظم هذه واقعة فى دائرة النفوذ الرسمى والتوجيه الحكومى ، فقد كان مأزقها شديد الحرَج ..

هى تريد أن تناصر الأشقاء الفلسطينيين فى انتفاضتهم الشجاعة .. ولكنها تخشى انعكاس ذلك على الشارع العربى الممتلئ رفضا وتمردا وتنمرا .. الممرور بواقع الحياة السياسية والاجتماعية القاسى .. المضغوط تحت سنابك القهر الديكتاتورى والخداع الإعلامى واللغو الفكرى ..

لذلك لم يكن غريبا ... أن تتوارى أحداث الانتفاضة الغلابة ، فى صحف وإذاعات معظم الدول العربية ... أو يجرى التقليل من شأنها .. أو حتى إهمال أهم أحداثها ... ولم يكن غريبا أن تعتمد معظم وسائل إعلامنا العربية - إن لم نقل كلها - فى نقل أحداث الانتفاضة على مصادر أجنبية ... على وكالات الأنباء الغربية ومراسليها ..

ولم يكن غريباً أن تكفى بنشر وإذاعة مجيد ما تسميها الرقابة الإسرائيلية الحديثة ، بتسميته ، أو ما تريد تسميه ، غير وسائل الإعلام العربية فقط .. دون أن يكون لوسائل الإعلام العربية دور إيجابي ، حتى مجرد الاعتماد على الصحفيين الفلسطينيين في الداخل ... في قلب الانتفاضة ، وهم الأقدر على نقل الحقائق وكشف الإكاذيب ..



لبيت الأمي استمر على تطلعه نفس كانه ما تشهده وسائل الإعلام الغربية بأكملها حين نعيد نشره ، لكي يكشف الوجه الإسرائيلي القلبي منهجه بالوجدان العربي المضلل عن الوجدان العالمي ...

حين قدمت إسرائيل إلى العالم كله ، الهش الأكرع العميق الذي يؤكده أحداث الانتفاضة ، في الرأي العام العالمي ، فصار عتيلاً إلى إكمال التفتت ، والمواضيق الفجرة ، التي كانت تسمح بتسرب بعض ما يجري .. وليس كله !  
 ما لم يمتدح بوجع نصيحة الفريز هذه كمنهج ، المفضل الاستشراق والمجازية الجوفية ، فلو كنت رأيه ، التي الخبيث في الجسد : بالسماح لمشاعل الخذلان

● إغلاق الأراضي المحتلة بقود من حديد ، والإجهاز على الانتفاضة بكل وسائل تكفيها جيل القمع المبرمج :

● إسرائيل الآن تفتت المحتلة بالقوى غير عربية ، فهي وجه الصفاة الأجنبية - وبالتالي هي مستعربة من حكامها - ولتعاقب وسائل الإعلام الفلسطينية قبل المعالجة على تجرئها حين أطلقت الصهيوني ، الأوسع من القمع النازي ...

حين هكذا فعلت إسرائيل ، لتوقد ميل الحقائق ونهجها التفتت العالمي مع الانتفاضة ، ولتعاقب وسائل الإعلام الفلسطينية قبل المعالجة على تجرئها حين أطلقت الرأي العام العالمي على حقيقة ما يدور داخل المستعرة الكبدية

سنة لقد فعلت الرقابة العسكرية الإسرائيلية فعلها . فقامت بحرق ما تسميها هبة خير قيام .. لا كلمة أو برقية صحفية تخرج دون المرور على الرقابة . أي لا دون أن تجاز دون الخذلان .. فإذا بالحقيقة منقوطة إن لم تكن صائبة .. وإذا بالصهيبي الإعلامي الذي كان دافعه ، يخفي ويخضعه من الأرملة ..

هكذا بدأ التعتيم الإعلامي الشامل ... وهكذا انكشفت أكنوية ما تدعيه إسرائيل من حرية الصحافة المكفولة داخلها ..

□ □ □ .

هل نحن في حاجة إلى استدعاء شهود الوقائع وضحايا الأحداث ، المعاقبين في ظل الرقابة الإسرائيلية ، والتعتيم الإعلامي الكامل ؟! حسنا ... إليكم بعض النماذج ..

● لم يفلت صحفي أو مراسل أجنبي واحد من قبضة القمع الإسرائيلي .. خاصة عبر مصادرة ما يكتب أو حذف معظمه ..

● شككا اتحاد الصحفيين والمراسلين الأجانب في إسرائيل ، من أن مائة من أعضائه على الأقل ... تعرضوا خلال الشهور الثلاثة الأولى للانتفاضة ، للاعتداء بالضرب والإهانة والعنف من الجنود الإسرائيليين ، لمنعهم من تغطية أحداث الانتفاضة .

● ضيقّت إسرائيل على المراسلين الأجانب ، في أداء عملهم ، فامتنعت عن السماح لهم بالتوجه إلى الضفة وغزة ، وفرضت رقابة على تركاتهم وحرمتهم من الاتصال المباشر بالمصادر الفلسطينية والإسرائيلية ، للحصول على الأنباء والمعلومات والوقائع والصور .

● تعرضت بعثة شبكة «سى . بى . اس» التلفزيونية الأمريكية لاعتداء مباشر في يناير ١٩٨٨ ، من جانب وحدة عسكرية إسرائيلية ، «ضبطت» الصديين الأمريكيين بصورون الجنود الإسرائيليين وهم يضربون شابا فلسطينيا بقسوة ووحشية ..

● أغلقت إسرائيل ، المركز الصحفي الفلسطيني بالقدس .. بحجة أنه المصدر الرئيسي لتزويد المراسلين الأجانب ، بغرض من المعلومات والصور عن الانتفاضة ..

● طاردت إسرائيل الصحفيين الفلسطينيين ، واعتقلت معظمهم ، أو فصلتهم ووضعهم تحت الإقامة الجبرية ، ثم طورت المطاردة والتضييق والمصادرة إلى الصحف الفلسطينية ذاتها داخل الضفة الغربية وغزة - وقد صادرت نحو ٣٠ صحيفة ومجلة فلسطينية فيهما منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ - فإذا بالصحف الرئيسية ذات الانتشار الواسع والمؤثر في الشعب الفلسطيني ، مثل الفجر والشعب ، تعاني ضغوط الرقابة المسبقة ، وصولا للمصادرة والتعطيل الكامل .

● المطاردة والرقابة والمصادرة الإسرائيلية ، لم تكف بصحف الضفة والقطاع المحتلين عام ١٩٦٧ ... لكنها امتدت بنفس قسوة القمع ، إلى الصحف العربية ، المصادرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ .

هكذا عوقبت صحف ومجلات : الغد ، والجديد ، والاتحاد ، والوطن ، والجبهة ، والحرب ، والراية ، والقلم ، والصراط ، والإخاء الإسلامي ، والفكر ، والموكب ، والجنور ، والصنارة ، والصورة ...



لقد أرادت آلة القمع الإسرائيلي ، أن تنزع من الفلسطينيين سلاح الإعلام وصحف الثورة والرفض ، بعد أن فضلت في نزع سلاح الحجارة .. أرادت أن تغلق السجن الكبير على نزلائه لتدبير بينهم ، مذبة مكتومة وتقوم بالتصفية الجسدية على نار هادئة ، بعيدا عن ضجيج الإعلام الداخلي والخارجي ... الوطني والعالمي ..

لكن سلاح المقاومة لا ينضب مثله مثل عزيمة المقاومين ... فإذا بهؤلاء ، في ظل التعقيم الإعلامي ، والرقابة الصارمة ، ومصادرة الصحف واعتقال الصحفيين ، ومنع المراسلين الأجانب من نقل المعلومات والحقائق ، يلجأون إلى السلاح القديم الحديث ... سلاح المنشورات ، ونقل الرسائل وتعميم المعلومات عبر رسل مكلفين بالتنقل من مكان إلى مكان ..

وإذا بقانون الطوارئ - المفروض على الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٥ عندما كان الانتداب البريطاني قائما - وإذا بقوانين وإجراءات الرقابة العسكرية كلها .. تقف عاجزة ، عن مواجهة التحدي والعزيمة والإصرار ، الذي ينفذ من حوايط السجن الكبير .. ناقلا الحقيقة ، رغم كل تكنولوجيا قهر الحريات الإسرائيلية ، المستحدثة والمستوردة ، من الغرب الأورولمريكي !

صلابة المقاومة الوطنية ... لا تعوزها الحيلة ولا تعجزها الوسيلة .. هي ليست في حاجة إلى طائرات إنذار مبكر ومقاتلات أسرع من الصوت ، وديابات بأشعة الليزر ومدفعية بعيدة المدى وصواريخ عابرة ... فعندها الرصيد المتجدد ، الذي نحنته من صخور فلسطين .. حجارة الأرض ..

هي ليست في حاجة إلى صحف الملايين الملونة ، ومطابع حديثة وإذاعات قوية وشبكات تليفزيونية واسعة الانتشار ... فعندها سلاح البسطاء .. الذي عرفته كل

الثورات وليست مقدمة لكل حركات التحرير الوطنية في كل مكان .. المنشورات ..  
الثورة حين تشتعل في الصنوبر .. لن توقفها القهر ولن تقيدنا التكنولوجيا ..  
والحقيقة حين تبرز ، لن تعوقها الرقابة أو تعطلها المصادرة .. مادام هناك  
إصرار على الاستمرار ..  
... معكم ...

ويبقى أمامنا درس الانتفاضة ماثلاً ... لنا وللأجيال القادمة من بعدنا ... فهو  
درس لكل جبار يكتم الأفواه ويصادر الصحف ويسد النوافذ .. إذ لا حياة مع القهر ...  
ولا قهر مع الحرية ..

## الباب الرابع

### حرية الصحافة وتهافت الممارسة

« إن حرية الرأي تعتبر بمثابة الحرية الأصل  
الذي يتفرع عنه الكثير من الحريات والحقوق  
العامة الفكرية والثقافية وغيرها ..  
وتعد التدخل الحقيقي لممارستها ممارسة  
جديدة ، كحق النقد ، وحرية الصحافة والطباعة  
ولتنشر ... »

[ المحكمة الدستورية العليا -

٧ مايو ١٩٨٨ ]





## الفصل الأول

### حرية الصحافة وديموقراطية الانتخابات

« سوف لا تكلف نفسى الحكم ثلاثة شهور ..  
مع حرية الصحافة ! »

[ نابليون بونابرت ]

فى السادس من أبريل ١٩٨٧ ، جرت فى مصر انتخابات برلمانية عامة ، توجت صراعا ساخنا ، بين ستة أحزاب معلنة ، وقوى سياسية اجتماعية أخرى غير معلنة ، لكنها هذه المرة خرجت من كمونها الحذر ، وشاركت بدرجة أو بأخرى فى الانتخابات العامة سواء من خلال أحزاب تسلمت إليها التفافا حول الضوابط القانونية ، أو من خلال الترشيح مباشرة للمقاعد فى الدوائر الفردية .

ولنا هنا عدد من الملاحظات الأولية ، منها :

أولا : إن الحركة الديموقراطية المصرية ، تكاد تكون الأكبر التى تتمتع بهامش معقول من حرية العمل ، قياما على الوضع العربى الواقع فى معظمه تحت شمولية مقنعة ، أو نظم ديكتاتورية سافرة ..

ولقد كشفت انتخابات السودان فى أبريل ١٩٨٦ ، ثم انتخابات مصر بعدها بعام بالضبط فى أبريل ١٩٨٧ وصولا لانتخابات ١٩٩٠ ، عن حيوية سياسية فكرية اجتماعية يفتل فى اللبدين ، هى بالضرورة تمثل شعاعا وضاء وسط الظلام العربى المحيط .

**ثانيا :** صاحب هذا الهامش الديموقراطى الملحوظ ، نمو مواز فى حرية الصحافة وإعادة إحياء الصحافة الحزبية تعبيراً عن تنوع الأفكار والرؤى ، ولختلافات المذاهب والاتجاهات ، وتعدد السياسات والتوجهات .

لكن هذا النمو ليس مطلقاً ، ولا نمواً كاملاً بالدرجة التى نتمناها .. إنما هو ظل محكوماً إلى حد كبير بقوانين وإجراءات إدارية ، تعوق الانطلاق للكامل لحرية الصحافة ، خاصة من جانب قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الذى يتضمن نصوصاً كثيرة ، تعرقل حرية إصدار الصحف على سبيل المثال .

**ثالثاً :** بقدر ما شهدت الساحة السياسية فى مصر من حيوية سياسية ، خاصة فى مجال التنافس بين الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم من جهة ، وبين أحزاب المعارضة الرئيسية : الوفد ، العمل ، الأحرار ، التجمع ، الأمة ، فضلاً عن قوى سياسية أخرى مثل : الإخوان المسلمين وحركة الناصريين وتيارات الماركسيين ، من جهة أخرى ، شهدت الصحافة القومية والحزبية على السواء موجة من الجدل الساخن ، تعبيراً عن الخلاف السياسى القائم بين القوى المتنافسة .

وبقدر ما كان بعض هذا الجدل إيجابياً وراقياً ورسيناً ، بقدر ما شهدت صفحات هذه الصحف ، تهائراً وإسفافاً أساء ليس فقط إلى الصحف ، بل إنه أساء ولا شك ، إلى فكرة حرية الصحافة ذاتها .

**رابعاً :** يجب ألا يتبادر إلى الذهن ، وخاصة ذهن أولئك المتربصين بالحركة الديموقراطية وحرية الصحافة ، أن ما شهدته الصحافة خلصة خلال الانتخابات من تهائر وإسفاف ، يكفى مبرراً لإطفاء الأنوار وإغلاق الأبواب وتكميم الأفواه وفض سوق عكاظ .

فالعيب هنا ليس فى مبدأ حرية الصحافة ، وإنما فى الذين يمارسونها .. والخطأ هنا ليس خطيئة لا تغفر ، لكنه خطأ قابل للتقويم ، واعوجاج قابل للإصلاح .. فالنتيجة هى طريق الصواب .

**خامساً :** العلاج الجذرى ، لكل هذه الأخطاء ، لا يكمن فى إصدار تشريعات وقوانين جديدة ، ولا فى إقامة مزيد من القيود والضوابط ، لكنه يكمن فى إزالة كل ما تبقى من قيود قانونية وإدارية ، حتى تنطلق حرية الصحافة وحرية إصدار الصحف فى مدارها السليم وفى جوها المعافى والصحى طالما لارتضيها بممارسة الديموقراطية وقبلنا قواعدها الليبرالية .

وحين نتحدث عن الديمقراطية والتعددية الحزبية ، وبالتالي عن حرية الصحافة فى إطار هذا المفهوم الواسع ، لا نستكشف أرضاً مجهولة ، ولا نخترع مبادئ مستحدثة ، لكننا ننطلق على أرض صلبة ثابتة ومبادئ معترف بها ومتعارف عليها ..

فمصر قد عرفت فى القرن الماضى ، أشكالاً من الممارسة الديمقراطية ومعها حرية الصحافة .. وفنت ذلك كله فى تشريعات ثابتة ، سواء كانت تلك التشريعات من النوع الديمقراطى ، الذى غلبت على نصوصه وروحه سماحة الحرية ، أو تلك التى عاقت - تحت ضغوط داخلية من الحكم القائم وقتئذ ، أو من الاستعمار البريطانى - من سريلان عواصف الديكتاتورية والقهر .. لكن النتيجة أن الشعب المصرى بقيادة حركته التحررية الوطنية ، مارس الديمقراطية وحرية الصحافة ربما قبل سنوات طويلة من شعوب أوربية كثيرة .

ومصر أيضاً كانت صاحبة جهد وافر وباع طويل فى صياغة وإقرار ميثاق حقوق الإنسان - ديسمبر ١٩٤٨ - الذى رسخ حقوق العقيدة والفكر والتنظيم والمعمل والتنقل فضلاً عن حرية الإعلام والصحافة .<sup>(٤٦)</sup>

وبهذا الجهد الوافر أيضاً ساهمت فى صياغة وإقرار كل المواثيق التى صدرت عن الأمم المتحدة ، ومنظمة اليونسكو خلال الأربعين عاماً الماضية ، والخاصة بإرساء للحق فى الإعلام والاتصال بأوسع وأشمل معانيه .

ومعنى ذلك كله ، أن تراثاً ثرياً قد ترسب فى التاريخ المصرى ، وعقيدة راسخة قد نمت فى الفكر والوجدان المصرى ، ترعى الديمقراطية وحرية الصحافة ، بكثير من الحذب والرعاية عن إيمان قوى بحتمية تمتع الجميع بها .. أما ما عدا ذلك من فواصل قصيرة أو مساحات موداء ظلت الحركة الديمقراطية وعرقلت حرية للصحافة ، فهى مجرد « وفقات » طارئة أصابت الفكر والممارسة ، بشلل مؤقت ، سرعان ما تمحوه أصالة ثابتة .. يعود بعدها اتساع الأفق إلى ما كان عليه ، وإلى ما يجب أن يكون .



---

(٤٦) تقول المادة الثانية من ميثاق حقوق الإنسان : لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات ، وتؤكد المادة لتسعة عشرة : لكل إنسان الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويتضمن هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل .

المهم ...

أن ما بقى فى الأرض المصرية ينمو باستمرار - رغم عقبات التوقف الطارئة - هو عود الديمقراطية ومعه حرية الصحافة ... نزوعا وإيمانا وممارسة بل وكفاحا من أجلهما ، لا تكاد تخطر منه مرحلة واحدة من مراحل الحركة الوطنية منذ عودة رفاعة الطهطاوى بأفكاره المستبيرة من فرنسا ، حتى اليوم ، مروراً بثورات عرابى ١٨٨٢ ، وسعد زغلول ١٩١٩ ، وجمال عبد الناصر ١٩٥٢ .. ثمة حلقات متصلة تحمل وهج الحرية واستنارة الديمقراطية وازدهار الصحافة ..

المهم أيضا ...

أن جميع الدساتير والمواثيق - الوطنية والدولية - أصبحت تقر للإنسان بحقه فى حرية الفكر والعقيدة والإعلام والاتصال والتنظيم والتنقل والعمل ، إرضاء لطموحه ، وإشباعا لحاجته الإنسانية والاجتماعية .<sup>(٤٧)</sup>

لم يعد الأمر إذن ، مجرد منحة من حاكم لمحكوم ، عبر قانون أو دستور ، بملك إقراره أو رفضه ، العمل به أو المصادرة عليه .. [عماله عندما يرى ، وإيقافه عندما يريد ..

لكن الأمر أصبح أعمق من ذلك وأهم ، فقد تجاوزت الإنسانية ، عبر مراحل كثيرة ومعقدة من التطور ، فترة الحضارة ، وشمخت إلى النضج ، ومع النضج تتكامل الحاجات ، وتترسخ الحقوق ، ويشد الحرس عليها والتمسك بها والدفاع عنها مهما كانت التضحيات ، ومهما زادت ترسانات المراقيل التى يضعها كثير من الأنظم الحاكمة ، فى سبيل عرقلة انسياب الحركة الديمقراطية ، وضبط الحريات الصحفية ، خاصة فى مجتمعائنا العربية والشرقية ، حيث مازالت ظواهر الاستبداد تمثل جزءا من الواقع المعاش ..

حين نخطو - انطلاقا من ذلك كله - إلى أرض الواقع التى جرت عليها الانتخابات فى مصر ، نجد أنفسنا فى مواجهة تشابك متوقع ومعروف ، بين أشكال الديمقراطية السائدة والمحدودة ، وبين هوامش حرية الصحافة والتعبير فى مصر ..

---

(٤٧) تؤكد المادة ٤٧ من الدستور المصرى ضمان حرية الرأى والتعبير عنه ونشره كتابة أو قولاً أو تصويراً فى حدود القانون .

بصورة أخرى .. بين أزمة الحركة السياسية ، وبين مأزق الصحافة ..

وبين الأشكال والهوامش .. الأزمة والمأزق تلاحم شديد ، فكلاهما تعبير عن قضية واحدة يمكن تلخيصها في كلمة الحريات ..

على الناحية السياسية ، عادت مصر منذ عام ١٩٧٦ لتفتتح الباب أمام شكل من أشكال التعددية ، تمثل منذ البداية في المنابر الثلاثة : يمين ويسار ووسط ، ثم تبلور إلى أحزاب موازية : الأحرار يمينا والتجمع يسارا ومصر في الوسط .. وتوالت الأحزاب بتصاريح رسمية أو عن طريق القضاء ، فأصبح لدينا ثلاثة عشر حزبا - حتى منتصف ١٩٩٣ - هي : الوطنى الديمقراطى ، وحزب مصر ، والوفد ، والعمل ، والتجمع ، والأحرار ، والأمة ، ومصر الفتاة ، والاتحادى الديمقراطى ، والخضر ، والشعب الديمقراطى ، والعدالة ، والناصرى .

لكن كل هذه الأحزاب تمارس عملها وسط ضوابط سياسية وقانونية وإدارية كثيرة .. أى فى ظل قوانين الطوارئ وحماية الجبهة الداخلية والعبء والقيم والمحاكم الاستثنائية ، فضلا عن قانون الأحزاب وسلطة الصحافة وممارسة الحقوق السياسية المعلومون فى دستوريته .

وبينما يتمتع الحزب الوطنى الديمقراطى - صاحب الأغلبية بالأمس واليوم وربما مستقبلا - بكل سلطة الحكم ورحابة صدره ومبادئه المالية والمعنوية ، تشكو أحزاب المعارضة من التضييق والملاحقة .. فما بالك مما تشكو منه القوى والتيارات السياسية والاجتماعية الأخرى التى لا تجد لنفسها قنوات حزبية معترف بها ، والتى تطالب بحقها فى إقامة أحزاب تعبر عنها .

على الناحية الصحفية ، نجد الأوضاع موازية .. فمنذ صدور قانون تنظيم - أو تأميم - الصحافة فى مطلع الستينات ، والمؤسسات للصحفية الرئيسية تخضع للتوجيه الحكومى ، حيث ملكيتها آلت من الاتحاد الاشتراكى إلى مجلس الشورى .. وحيث قيادتها الإدارية والتحريرية العليا ، معينة بالطريق الرسمى .. وإن اختلفت أشكال الملكية والتبعية ، وبالتالي .. فتمتلك حكومية مباشرة وصريحة كملكية وزارة الإعلام لوكالة أنباء الشرق الأوسط ، وثمة ملكية مقفلة ، كوضع باقى المؤسسات الصحفية الكبرى ...

وحين قامت الأحزاب ، أصدرت هى الأخرى صحفها التى تحمل فكرها وتعبير

عن خطها السليمى ، وتبث إلى الشارع بضجيج شكواها فى مواجهة الحزب الوطنى والحكومة .

هكذا كانت القسمة واضحة صريحة ...

● الحزب الوطنى الديمقراطى ، معه الإعلام الرسمى - الإذاعة والتليفزيون ، وكالة الأنباء الوحيدة ، والهيئة العامة للاستعلامات - ثم المؤسسات الصحفية القومية ، التى كان انحيازها - فى معظم موادها المنشورة - واضحا للحزب للحكم .

● أحزاب المعارضة الرئيسية ، ومعها صحفها الرئيسية مثل الشعب ، والوفد ، والأهالى ، والأحرار ، والأمة ، والعربى .

ويقدر ما يتبادل الحزب الوطنى مع أحزاب المعارضة ، من معارك مياعية وحزبية ، بقدر ما انعكس ذلك كله على صفحات الصحف القومية والحزبية .. لقد أصبحت الصحافة هى الساحة الحقيقية للتزال والعراك بين الأحزاب المتصارعة .

وقد يقول قائل : وما العيب .. وما وجه القصور أو النقص فى ذلك .. أليست هذه هى الديمقراطية !!

فنجيب قائلين : إنه لا عيب ولا نقص إذا كانت القوى متوازنة ومتكافئة للفرص ، وإذا كانت الحريات الأخرى متوافرة للجميع بنفس الدرجة .. الحقيقة أن الجميع يلحظ أن فرص وإمكانيات الحزب الوطنى المدعوم بالدولة والصحافة الرئيسية ، كانت أكبر وأقوى من فرص كل أحزاب المعارضة مجتمعة .. ولقد جاءت إليه كل هذه الفرص والإمكانيات ، عن طريق الوراثة ..

وبين ثراء التركة التى ورثها الحزب الوطنى ، وبين ضعف إمكانيات الآخرين ، وجنت أحزاب المعارضة نفسها فى مأزق بالغ الصعوبة .. فلجأت إلى الطريق الأسهل .. طريق الصراخ بصوت عال وضجيج صاخب ، خاصة عبر صحفها ، لحل صوتهما يفتقر الحلولز المحيطة بها ..

فى غياب الفرص المتكافئة ، ومع محدودية قوات التعبير وحرية التنظيم ، وفى غياب الدور المؤثر فى الحياة العامة ، لل نقابات والتنظيمات الجماهيرية ومركز صناعة الفكر كالجامعات ومراكز البحوث ، وفى ظل الهاجس التثقل خوفا من تدخل سلطة الإدارة فى تزوير الانتخابات ، لا يبقى للأحزاب سوى صفحات صحفها - المحدودة

التوزيع والأثر. - تصرخ فوق أعينها ، حرقاً ، تلوخظ الصراخ ، بالتهافت والإسفاف ونشر الأقباء المافقة والإشاعة الكاذبة ، واحتججته ، بذلك ، ليس فقط الحزب الحاكم والجمهورية والصحافة ، القومية ، من خلقه ، وإنما لتحججه أيضاً القانون والعرف العام ، والعتايد ، وهذا هو لب الأزمة وجوهر المارق الذي تمر به الحركة الديمقراطية والصحافة في مصر ، رغم هلمس الحرية الذي قطع به قداماً على المظلم في مصر ، وفيها على الأوضاع السائدة في الدول المتنبهة والمجاورة .

فالحركة الديمقراطية - وفي قلبها حرية الاعتقاد وحق التنظيم - شأباً وسط شراخ الأحزاب ، عدم تكافؤ الفرص بين هذه الأحزاب ، وأحزاب سلطة الإدارة إلى الحزب الحاكم ، واستغلال الأخير لمكانات الدولة في حملته الانتخابية ، مما يثبت فرضته في القور بأغلبية ساحقة تؤمله للحكم المستمر ، مما يقل فرص تبادل المقاعد وتوالي الأحزاب على الحكم ، كما هو معارف عليه في الديمقراطيات الغربية ، طبقاً لقاعدة تداول السلطة ...

مثلما شاب الحركة الديمقراطية أيضاً ، تلك الموجة العارمة من حوادث الصدام العنيف فيما أصبح يعرف بالفقنة الطائفية ، الأمر الذي قد تفرج عن التفرجات حرية العقيدة ، وكاد يهدد سلامة الممارسة ، وإن كان قد ألقى عليها منصفاً من الصفا ، وأتاح الفرصة لاستغلال أحزاب المعارضة لهذه الحوادث كمادة للهجوم على سياسات الحزب الحاكم وإثبات عجزه عن مواجهة الأزمات وحل المشاكل العويصة .. من أزمة الديون والاضطراب الاقتصادي ، إلى أزمة التطرف والصفاء والوفاء للمؤسسة الانقلابية التي شهدتها الانتخابات ...

وحرية التعبير والصحافة ، شأبها هما أيضاً وسط العاصفة ، نفس الشيء .. ونعني تحديداً عدم تكافؤ الفرص ليطال كل الأحزاب البعثاً فراعهم امتلاك لأعوان الصحافة ليعطيها إلا أنها من حيث التأثير والانتشار والتوزيع ، ومن حيث الامكانات التحريرية والطباعة لا تقارن بإمكانات الصحف القومية ذات الطاقات الضخمة التي جنت إلى جانب الحزب الوطني .

نأهيك عن الإذاعة والتلفزيون ، الأعرق أثراً في الشارع المصري ، فبرغم الأربيعين دقيقة التي خصصت على قريش لكل حزب ليعرض برنامج الانتخابي ، إلا أن الجهد الرئيسي للجهازين المؤثرين كان وراء الحزب الحاكم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر : أتت له اليد البيضاء في تصدده لهذا ... فخصها شعاعاً ضامخاً خلوها

فضلا عن ذلك ، وربما نتيجة لذلك .. أى لعدم التكافؤ الذى أحسنت به أحزاب المعارضة ، أطلقت العنان لصحفيها تصرخ بكل ما تستطيع من قوة ، بصرف النظر عما حمله ذلك الصراخ من حقائق أو أكاذيب ... لقد سادها الشعور باليأس والاختناق ، فعم التهائر والإسفاف والتنازع بالألقاب ، مع ما حمله ذلك من هبوط مهنى وقيمى وأخلاقي وفكرى .. هبوط مضمون الخطاب وأسلوبه كما فى مستوى اللغة ودرجة الحوار الذى وصل إلى دركه الأسفل خاصة خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٧ وهى موضع دراستنا هنا .

لقد عكس الصراع السياسى ، على مقاعد البرلمان ، نفسه بدقة ملحوظة ، على الأداء الصحفى الإعلامى .. فبينما انصرفت صحف المعارضة ، للدعوة لأحزابها ومرشحيها من ناحية ، وللتشهير بالحزب الوطنى ، وكشف عيوبه وهزيمته فى الشارع المصرى من ناحية أخرى .. انصرف الإعلام الرسمى - خاصة الإذاعة والتلفزيون - إلى العكس تماما .. أى إلى الدعوة الصريحة حيناً والمستترة حيناً آخر ، للحزب الوطنى ومرشحيه ، ولتعرية أحزاب المعارضة ، وفضح أساليبها .

على نفس الوثيرة سبارت الصحف القومية ، التى كان الموقف فيها أشد سخونة ، بل قسوة .. حيث بدأت الحملات على صفحاتها أولا هادئة تحاول التوازن ، لا الحيد ، لكن التوازن سرعان ما تلاشى ، وبرز الانحياز واضحا صريحا ..



ومن خلال المتابعة اليومية والقراءة الدقيقة ، لمواد الصحف القومية فى تلك الفترة ، مع نبرة الهجوم المباشر بالأسماء والوقائع على أحزاب المعارضة .. نستطيع أن نقدم بعض النماذج .

ثمة نموذجان ، واضحا أشد الوضوح ، للتليل على ما نقول ..

( ١ ) فى البدء ، ركزت الصحف القومية ، هجومها - من خلال الأخبار والتحقيقات والتعليقات والمقالات ، على حزب الوفد الجديد .. لكسر شوكرته وتحجيم دعايته ووقف حملته المضادة ..

يبدو أن التحليل السياسى وقتئذ ، كان يتصور أن الوفد هو الخصم الرئيسى للحزب الوطنى ، وهو المرشح للفرصة الأكبر من بين أحزاب المعارضة ، لمنازلة الحزب الحاكم ... وبالطبع بادلت صحيفة الوفد ، هذه الصحف القومية ، عداء بعداء بحملة وهجمة بهجمة .. بل إنها مضت بعيدا فى هذا المجال .



( ٢ ) لكن الموقف الفعلى فى الشارع السياسى ، سرعان ما أثبت أن الوفد ليس هو الخصم الرئيسى ، إنما هو التحالف الثلاثى الناشئ بين خزى العمل والأحرار والإخوان المسلمين ، الذين دخلوا الانتخابات فى كتل واحد جديد باسم « العمل » ، رفع شعارا جديدا على الساحة السياسية « الإسلام هو الحل .. فهيا إلى العمل » .

لقد قلب هذا التحالف الموازين السياسية فى المعركة الانتخابية المنكورة التى نتخذها نموذجا للدراسة ، حين تقدم صفوف المعارضة ، وأزاح الوفد إلى الصف الثانى ، وأصبح هو فى مواجهة صارخة مع الحزب الوطنى ، وعلت لهجة التحدى خاصة من رموز الإخوان المسلمين الذين نزلوا المعركة سافرين ربما لأول مرة بهذا الزخم .. ساعتها انقلبت حملة الهجوم السياسى والإعلامى من جانب الحزب الوطنى ، وبالتالى الإعلام الرسمى ، والصحف القومية ، على التحالف الثلاثى .. مركزة على خطورته على استقرار مصر ، وملوحة بمستقبل مظلم للبلاد والعباد إذا ما تمكن التحالف من الفوز ..

ولا نكاد نجد صحيفة قومية ، صدرت خلال الأسبوعين السابقين على يوم الانتخابات ، تخلو من هجوم مباشر على التحالف محذرة منه ومنذدة به .. حتى أن صحفاً جندت كل محرريها وكتّابها يوميا لمتابعة وكشف مخطاها .. كما أن صحفاً أخرى تخصصت فى التنقيب فى أرشيف الماضى للبحث عن تناقض أعداء الأمن خاصة مصر الفتاة عماد حزب العمل ، وجماعة الإخوان المسلمين - الذين أصبحوا أصدقاء اليوم .. بينما رأينا صحفاً ثالثة استعارت كتّابا ، واستكثبت محللين من خارج دائرتها ، وربما من المناقضين التاريخيين لمسيرتها ، لكى يكتبوا على صفحاتها كل ما هو هجوم على هذا التحالف ..

ورغم أننا كنا نرى أن هذا التحالف - من وجهة نظر سياسية وفكرية - هو تحالف مؤقت كان هدفه - آنذاك - تخطى حاجز نسبة الـ ٨٠٪ المقررة طبقا لقانون الانتخابات ، ورغم تحفظاتنا المبدئية على صيغة التحالف وتوقيته ، بل وعلى آراء واتجاهات بعض أطرافه ، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل أو نتعامى عن شدة الهجمة التى قلقتها الصحف القومية ضده .. انحيازا لطرف مناوئ ..

وقد كان يمكن أن يبدو ذلك طبيعيا ومتوقعا ، لو أن الصحف الحزبية هى التى خاضت المعركة وجها لوجه .. أى جريدة « مايو » الناطقة باسم الحزب الوطنى



والعكس صحيح .. ولذلك فإننا نرصد ما يجرى على الساحة المصرية ، خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة بهذا المعيار .. فالقدر المتاح من حرية التعبير فى الصحافة ، مرتبط تمام الارتباط بالهامش الديمقراطى فى الحياة العامة .. كلاهما يتحرك حركة منسجمة متسقة صعودا وهبوطا .

بمعنى آخر ..

إن أزمة الصحافة ، التى كشفت عنها الانتخابات البرلمانية ، هى جزء من الأزمة التى تطالب القوى السياسية بحلها مواء على المستوى السياسى الحزبى ، أو على المستوى الاقتصادى الاجتماعى ..

فالقانون الذى يحد من حرية تكوين الأحزاب لمبب أو لآخر ، يوازيه قانون آخر يحد من حرية إصدار الصحف .. ويوم يختفى القانون الأول ، سيختفى بالتبعية القانون الثانى ... يوم تمارس التعددية الحزبية بحرية ، تمارس التعددية الصحفية بحرية .

نخلص من كل ذلك إلى وضع محدد يستدعى المواجهة الصادقة ..

● فى العمل الديمقراطى ، مازالت القوانين المتعارف على تسميتها بالقوانين سينة السمعة ، قائمة ونافذة ، وهى بالتالى معرقة للتطور نحو إطلاق الحريات بشكل كامل ، الأمر الذى يستدعى إلغاؤها ، وتنقية كل القوانين من معوقات الديمقراطية .

● فى العمل الصحفى ، مازال قانون سلطة الصحافة وعراقيله ، يعوق الحريات الصحفية وحق إصدار الصحف .. الأمر الذى يستدعى إلغاؤه ، اكتفاء بالقانون العام ، وبقانون نقابة الصحفيين - بعد تطويره وتنقيته .

وفى الحالتين ، نزع أن المناخ العام فى مصر ، يجرى نحو استكمال النسق الديمقراطى الكامل ، فبعد سنوات من التعددية الحزبية ، فيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وبعد ممارسات وصدامات وتجارب ، ارتضى الجميع المنهج الديمقراطى ، أسلوبا للعمل ، والحوار الحر وسيلة للتعبير .. والتغيير .

فلماذا نتعاس عن إزالة ما بقى من حواجز معوقة .. إن صمدت اليوم ، فهى غدا منهارة بمنطق التاريخ وحكم التطور !!



## الفصل الثانى

### حرية الصحافة والأعياب السياسية

« من الأمور البديهية فى جميع الحكومات  
المتعدنية ، أن التعبير عن آراء الأمة بحرية ،  
بواسطة صحافة مستقلة وممثلة ، هو أول  
شرط لتقدم هذه الحكومات تقدماً صحيحاً .. »  
[ مؤتمر الأمم والأجناس للخبير على خطى  
الثلاثى ، يطلبه بحرية الصحافة المصرية -  
فبراير ١٩١٤ ]

فى خضم الصراعات المحلية والإقليمية والدولية ، المتزايدة خلال الفترة  
الأخيرة ، قفزت على السطح ، كما عودتنا دائماً قضية الصحافة ووسائل الإعلام ..  
تشكر الضغوط والاضغوط المضادة .. تتن من الأوجاع والعلل والدواء بعيد المنال ..  
تبحث عن طريق للخروج من مأزقها المتداخلة المعقدة ، والحل ينأى عنها مغضبا ..  
ولذلك فقد وقعت بين المطرقة والسندان كما يقولون .. مطرقة النظم الحاكمة التى  
تريد استخدامها - كوسيلة طيبة - فى تنفيذ سياساتها وأهدافها ، دون اعتراض ..  
وسندان القارئ الذى يفقد مع كل صباح ثقته فيها خطوة بعد خطوة .. ودرجة بعد  
درجة ، لأنه لا يتوقع منها إلا كل ما هو صدق وحق .. بينما هو يقرأ عكس ذلك  
غالباً ...

ومن بين موجات الأحداث نستطيع أن نلتقط خططين نهير فيهما ، خلال هذه  
الدراسة ..

● الخط الأول قائم إلينا من الخارج .. بل هو قائم من أتون صراع القوى الدولية الكبرى ، إثر انتهاء الصراع السابق بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .. ورغم بعده عنا فهو قريب منا ، ونعني قريب من أزمة صحافتنا التي نعاني .. متداخل معها بشكل من الأشكال .

● الخط الثاني نابع من بينتنا .. من عقرب دارنا .. حيث تعاني صحافتنا العربية عامة والمصرية خاصة ، كثيرا من العلل التي قد تبدو لوهلة مستعصية على الحل .. وإن

كانت غير مجتنبية ..

وبين الخططين رباط متصل

كيف كان ذلك ؟



مع بداية شهر سبتمبر ١٩٨٦ ، انفجرت أزمة ساخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، غرقتها بأزمة الجواسيس ، التي اشتعلت حتى كانت تهدد جو الحوار الدائر بين القوتين العظميين آنذاك ، وتصاعدت درجة درجة عن طريق تبادل طرد الجواسيس والدبلوماسيين ، ثم خمدت فجأة بعد أن توصلت الدولتان إلى تسوية ما ، أعقبها لقاء ريكيافيك - عاصمة أيسلندا - بين الزعيمين : الأمريكي رونالد ريجان ، والسوفيتي ميخائيل جورباتشوف .

بداية الأزمة كانت هادئة إلى حد كبير ، حين أعلنت واشنطن أنها ألقت القبض على الدبلوماسي السوفيتي ، جنادي زخاروف ، الموظف بالأمم المتحدة متلبسا بالتجسس على الأسرار الأمريكية .

وجاء إرد السوفيتي سريعا ومحكما .. حين أعلنت موسكو القبض على الصحفي الأمريكي ، الروسي الأصل ، نيكولاس دانييلوف ، زميل مجلة " يو إس نيوز أند وورلد ريبورت " ، في موسكو متلبسا هو الآخر بالتجسس لصالح المخابرات الأمريكية ، عندما كان يشغل من مواطن سوفيتي خريطين سريين .

ورغم انفراج الأزمة سريعا ، بتبادل الإفراج عن الجاسوسين الأمريكي والسوفيتي ، إلا أن ما بهما التوقف عنده طويلا .. هو قضية الصحافة والتجسس في عالم تقدمت فيه تكنولوجيا الاتصال إلى حد مثل ، وتنوعت فيه وسائل استخدام الدول الأجهزة السرية - المخابراتية - لهذه التكنولوجيا ، في أغراض التجسس ، إلى حد

مقلق .. فضلا عن استغلال الصحافة والصحفيين في مثل هذه المهام الخطرة والخارجة عن أصول المهنة والمهذبة لحرية الصحافة لأنها تضر بها في الصميم .



العقدة الحقيقية في الموقف هي أن هناك تداخلا غريبا بين المهنتين .. مهنة الصحافة والإعلام .. ومهنة التجسس ، الأمر الذي أتاح للمستغلين ، حرية الخلط بينهما دون فواصل أو قواعد .. ذلك أن المعلومات والبحث عنها .. والحصول عليها ، هي هدف الطرفين : هدف الصحفيين والإعلاميين ، كما أنها هدف الجواسيس والمخبرين ..

وفي ميدان الصراع على المعلومات ، اختلط الحابل بالنابل ، وناء الحق في الألعاب الباطل .. ونجحت الأجهزة الأمنية والسرية في الدول المختلفة - بحكم سطوتها وجبروتها - ليس فقط في إزالة الحواجز وتزوير الفوارق بين الصحافة والتجسس ، بل نجحت في استغلال مهنة الصحفي في البحث عن المعلومات ، لتكون جسرا سريرا نحو الجاسوسية وكتابة التقارير السرية .. وصار معنى « المخبر » مشتركا بين الصحفي الذي يريد الحصول على المعلومات الصادقة ليقدمها علانية - عبر صحيفته - إلى القارئ .. وبين الجاسوس أو كاتب التقارير الذي يريد المعلومات ليقدمها إلى جهاز سري يتعامل معه أو يعمل لحسابه !

وللأسف نجحت الأجهزة الأمنية والسرية في العالم بشكل عام ، وفي عالمنا العربي بشكل خاص ، في إغراء عديد من الصحفيين للتعامل معها وجذبهم إليها تحت ضغوط متناقضة ، إما بالإغراء بالمال والمنصب والترقي والشهرة والتلميع ، وإما بالتخويف والضغط والابتزاز .. أو بالصلاحين معا ..

وقضية الصحفي الأمريكي دانييلوف ، ليست الأولى ولا الأخيرة ، لا في أمريكا ولا في أي دولة أخرى .. ذلك أن القضية متكررة ومتكررة .. فكم من الصحفيين سقط في هذا الفخ ومارس مهنة البحث عن المعلومات بوجهيها الصحفي والتجسسي .. وكم من الصحفيين العرب والأجانب تعرض للاعتقال والمحكمة والطرود والنفي والتعذيب والتشريد ، بسبب الضلوع في الممنوع والتورط في الشراك .. وكم من الصحفيين توقف عن مد صحيفته بالمعلومات وانتظم في كتابة التقارير السرية ، واحترف التجسس - داخليا وخارجيا - طمعا في مال أو في منصب ، معتمدا على أن تعامله مع جهاز سري يكفل له فضلا عن الحماية ، ارتقاء سلم المناصب سريعا ، واكتناز المال بسهولة .. بينما الجهاز من خلفه يحمي « سر المهنة » ويصون سمعة عملائه ومخبريه ، على الأقل إلى

أن يحين وقت كشف المستور .. فتنتشر الصحف حاملة الأسماء والوقائع والتواريخ والأرقام .. ومعها الفضائح والفضائح !



هكذا أصبحت الصحافة غارقة من حيث لا تريد ، أو من حيث لا تدري في مجالات التجسس .. فكلاهما هدفه المعلومات الدقيقة .. وكلاهما يستخدم البشر - صحفياً كان أو جاسوساً - في الحصول على المعلومات .. وكلاهما وجد في مخترعات تكنولوجيا الاتصال ، مدداً هائلاً من المساعدة الفنية .. حيث جميع أجهزة الاتصالات والاستماع والرصد والتصوير تصلح لهما معا ، وكلاهما يستخدم بنوك المعلومات المزودة بالكمبيوتر في حفظ وتوثيق وتخزين المادة الرئيسية .

بل إن المفردات اللغوية المستعملة في عمل الطرفين متماثلة أحياناً ومتشابهة غالباً .. كلاهما يستخدم كلمات : المعلومة .. الخبر .. التقرير .. المخبر .. الصورة .. الاستماع .. الرصد .. سرى .. عاجل .. يحفظ .. ينسخ .. يطبع .. يحقق .. يستكمل .. للعلم .. للاطلاع .. للنشر .. مصدر موثوق .. مصدر مطلع .. مصدر لا يريد ذكر اسمه .. معلومة ناقصة .. خبر كاذب .. وقائع غير سليمة ... الخ .

وفي ظل هذا التشابك الدقيق بين مهنتين ، إحداهما مهمتها علنية مقننة معروفة ، والأخرى مهمتها سرية غير مقننة تتخفى وراء أستار غامضة .. فقد كان طبعياً أن تكون الصحافة هي المجنى عليها .. لأنها في مواجهة الأجهزة الأمنية والسرية غالباً ما تتراجع .. !

وفي ظل الضعف البشري ، والتخاذل النفسى ، عند البعض ، بل في ظل سياسات الترغيب والترهيب ، سقط صحفيون في لعبة التجسس وكتابة التقارير والوشاية بالزملاء والأصدقاء ... ورغم أن مثل هؤلاء قلة ، إلا أنهم أوقعوا أنفسهم في شرك السقوط .. وأوقعوا مهنتهم في هاوية التردى ..

ومثلما أن ظاهرة السقوط والتردى ، أصبحت عامة في بعض مجالات الحياة المعاصرة .. فإنها للأسف أشد وضوحاً وأكثر تحديداً في مجال الصحافة .. التى يقترض أنها الضوء الكاشف ضد السقوط .. والسند الحامى ضد التردى ..



ومظاهر التردى في صحافتنا أصبحت للأسف كثيرة .. ففي خريف عام ١٩٨٦ -



مثلا - هبت على الصحافة المصرية والصحفيين المصريين ، رياح رملية عاصفة ، فشوهت من صورتها إلى حد كبير ، ليس فقط أمام الرأي العام المصرى ، ولكن أمام عيون العرب والعجم على السواء .. وهى الرياح التى أثارها القضية المعروفة « برشوة العصفورة » والموجهة ضد صحيفة الوفد ...

وأظن أن العاصفة التى لغت الصحافة برمالها المغبرة ، تعد من أسوأ ما تعرضت له المهنة والعاملون فيها ، خلال السنوات الأخيرة .. التى طالما شهدت أزمات مماثلة طاحنة . ربما كانت الأزمات السابقة ، محصورة فى خلاف أو صدام فى المفاهيم والسياسات والمبادئ .. لكن الأزمة المعنية قامت على أرضية مختلفة ، أهم ملامحها وأخطرها أن الثقة فى الصحافة أصبحت موضع تساؤل ، وأن مصداقيتها بالتالى أصبحت على المحك !

وإذا كانت الأزمات الماضية ، قد شهدت إسهامات نشيطة من الصحفيين أنفسهم ، إما دفاعا عن مهنتهم ، وإما هجوما عليها .. إلا أن الأزمة المعنية تسبب فيها للأسف « صحفيون محترفون » أصابت سلوكياتهم المهنية والشخصية ، الصحافة ، بأكثر مما أصابها أيدي مخالفهم ، حتى تبنت صورتها أمام الجميع ، كالثوب الذى امتلأ بالثقوب السوداء !

على أن هذه الأزمة ، تزامنت مع عدة ظواهر يحسن تحديدها ، مثلما مهدت لها وصاحبيتها بعض العوامل ، التى أشعلت فيها ومن حولها النيران ..

● فهى قد تزامنت مع ظاهرة ذات شقين متواجهين : الشق الأول يتمثل فى صعود بيانى لممارسة الحريات العامة فى مصر ، ومن بينها حرية الصحافة والتعبير ، وتمثل ذلك جليا إلى حد كبير فى صحف المعارضة ، فضلا عن بعض صفحات الصحف القومية .. فى مقابل ذلك يأتى الشق الثانى المواجه ، وهو هبوط بيانى للحريات العامة فى الإطار العربى المحيط بنا .. مع ضمور واضح فى هامش الحريات الصحفية وتعدد منابر التعبير .. وتمثل ذلك فى العودة للردع عن طريق قوانين الرقابة والمطبوعات ، وعن طريق التصفية والإغلاق لعدد من الصحف والمجلات العربية ، بهدف تحجيم دائرة النقد وتنوير للرأى العام ، الأمر الذى خلق مناخا عاما للأزمة ..

● فى هذا المناخ ، كما فى غيره ، فإن للصحافة جزءا من نسيج المجتمع ، ومرتأة عاكسة لمشاكله وهمومه ، تحمل إيجابياته وتعاين سلبياته .. فهى إذن ليست فردوسا

مطهرا منفصلا عن أخطاء المجتمع وخطاياهم .. كما أنها ليست شرا مستطيرا فى مجتمع مثالى ومدينة فاضلة ..

● وهى مثلها مثل باقى المهن ، تضغط عليها ظروف المجتمع وتفاعلاته بضغطه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية .. ليست إذن مهنة الأتقياء الأطهار وحدهم ، ولا هى مهنة الشياطين والأشرار .. فيها من هؤلاء وهؤلاء ..

● ولذلك فمن الخطأ أن نتوقع من الصحافة وحدها ، الانفراد بموقف مثالى سواء كان سياسيا اقتصاديا اجتماعيا ، أو كان أخلاقيا سلوكيا .. بعيدا عن المواقف العامة السائدة فى المجتمع ، رغم الإيمان بأن رسالتها السامية تلزمها بقدر أكبر من الموضوعية والريادة وضرب المثل الذى يحتذى ..

● فى مواجهة كل هذه العوامل ، فإن عاصفة الرمال المثارة ، والتى نفخ فيها البعض بكثير من التحريض المقصود ، والتشويه المتعمد ، هى حملة تمسك بحالة انحراف فردى أو بواقعة سقوط أخلاقى ومهنى ، ليجرى النفخ فيها ، بهدف الإساءة كلية لمهنة عريقة ، بتعميم أعمى وأحمق .. يجدر بالجميع التنبيه لمخاطره الطائشة ، وذلك بوضع وقائع السقوط والانحراف فى حجمها الطبيعى والقانونى ، دون تعمد الإساءة - بطريق مباشر أو غير مباشر - للمهنة بكاملها .. وإلا جرى التعميم على باقى المهنين .. فمن منكم بلا خطيئة ؟ (٤٨)



على أن هدفنا ليس الدفاع الأعمى عن الصحافة ، فى مواجهة الهجوم الأعمى عليها .. لكن هدفنا بالدرجة الأولى انتهاز فرصة العاصفة الهوجاء التى تهب - كما هبت عواصف من قبل - لطرح قضية الصحافة والصحفيين ، للنقاش الحر المفتوح وأمام الرأى العام ، الذى طالما تعود أن تطرح الصحافة قضايا الآخرين ، بينما لا هى ولا غيرها تطرح قضاياها .. ليعرف الجميع أن لها همومها ومشاكلها العويصة ، ولها جروحها النازفة ، التى نحتاج لعلاج ناجع ، أو لجراحة صعبة !

---

(٤٨) أصدر القضاء حكمه بثبوتة الأستاذ سعيد عبد الخالق نائب رئيس تحرير جريدة الوفد ، وزملائه فى القضية المعروفة باسم ، رشوة الصغرة ، ، والتى أثارت جدلا حادا على صفحات الصحف ، ما بين مهاجم ومدافع ، مما أساء للصحافة المصرية كلها .

لقد تراكمت المشاكل على الصحافة بتراكم العهود والسياسات والحكام .. وها هي اليوم ترث تركة صعبة مثقلة بالديون الباهظة والقيود القاسية ، التي كبحت لسنوات طوال انطلاقاتها نحو الازدهار والتطور .. فكرا .. مهنة وصناعة .. صحفا وصحفيين .. بينما ازدهرت من حولها صحف أخرى في المنطقة العربية ، حاولت ورثة دورها القيادي .. وساعدتها ظروف الثروة النفطية والوفرة المالية ، مقابل وقوع الصحافة المصرية أسيرة الضغوط الاقتصادية والسياسية المحلية ..



على أننا نستطيع أن نميز بوضوح ثلاث فترات هامة ومميزة للصحافة المصرية الحديثة هي :

- صحافة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .. التي نشأت وعملت في ظل السلطة الملكية ونظام تعدد الأحزاب والملكية الفردية .
- صحافة الثورة ، خاصة ما بعد قانون تنظيم الصحف في عام ١٩٦٠ ..
- صحافة ما بعد ١٩٧٦ ، التي جمعت ما بين الصحف القومية ( المؤممة ) والصحف الحزبية التي صدرت بعد عودة مصر لنظام التعدد الحزبي في ظل توجه ديموقراطي جديد ..

وإذا كانت معظم صحافة ما قبل ١٩٥٢ ، قد تعرضت لنقد شديد ، بسبب انغماسها الطبيعي في الصراع الحزبي المرير ، ودخولها طرفا أصيلا بالتالي ، في كل ممارسات الانحراف والتشهير كأداة للحروب السياسية بين الأحزاب المتناحرة ، رغم تمتعها بهامش من حرية الحركة ، فإن صحافة التنظيم أو التأميم تعرضت هي الأخرى لنقد أشد ، على أساس أنها تحولت إلى وسائل إعلام حكومية مقيدة بسياسة الدولة .

غير أن إعادة إصدار الصحف الحزبية مرة أخرى مع نهاية السبعينات<sup>(٤٩)</sup> ، وما تتمتع به من حرية ظاهرة هذه الأيام ، قد أضفى على المجال الصحفي حيوية جديدة ، حركت المياه التي كانت راكدة ، ودفعته إلى شرايين المهنة الحماسة ، بدماء

---

(٤٩) كانت جريدة « الأحرار » - لسان حال حزب الأحرار - هي أول جريدة حزبية معارضة صدرت ابتداء من ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ، في ظل التعددية الحزبية . وقد تبعها على التوالي كل من « الأمل » ( حزب التجمع ) و « الشعب » ( حزب العمل ) و « الوفد » للمعبرة عن حزب الوفد الجديد .. وكلت هذه الأخيرة هي أول صحيفة حزبية تصدر يوميا ..

جديدة ، أنعشت ليس فقط صحف المعارضة ولكن أيضا الصحف القومية ، التي وجدت نفسها فى مناقشة جديدة وشديدة .. فعملت على توسيع مجالات الحركة المتحررة داخلها بقدر واضح ومقدر .. وإن ظل محدوداً !



وينطبق نفس المقياس التاريخى للمراحل الثلاث ، على نقابة الصحفيين .. بيت كل الصحفيين وملجأهم عند الخطر .. فقد عاشت إيجابيات وسلبيات مرحلة ما قبل الثورة ، ثم حكم الثورة ثم الحكم الحالى .. وباعتبارها نقابة رأى فقد لعبت فيها ، ومازالت ، التيارات السياسية والفكرية دوراً رئيسياً فى كل المراحل .. ربما كان صوت السياسة فيها أعلى من صوت المهنة .. فكان طبيعياً أن تتحول إلى ساحة صدام ، سواء بين التيارات الفكرية والسياسية التى ينتمى إليها أعضاؤها ، أو بين بعض هذه التيارات وبين نظم الحكم المتعاقبة .. وقد وصل الصدام ذات مرة إلى التهديد بتصفيتها وتحولها إلى ناد اجتماعى ، وهو التهديد الذى أشهره الرئيس السابق أنور السادات لكسر معارضة النقابة لسياساته .. فضلاً عن موجات الفصل والاعتقال والمطاردة التى هاجمت أعضائها على فترات متتالية .

ونزعم أن ملامسات كثيرة تداخلت عبر المراحل الثلاث التى ذكرناها آنفاً ، فضغطت على الصحافة والصحفيين بكثير من الضغوط غير المحتملة ، حتى أوصلتها وأوصلتهم إلى الأزمة الراهنة ... من انفلات إلى انغلاق .. ومن قيود على حرية الصحافة ، إلى ضغوط على الصحفيين .. ومن اختلاف التوجهات السياسية ، إلى اختلاف شخصيات الحكام واختياراتهم بل وأمزجتهم .. ومن صحافة ولاء للحزب ، إلى صحافة ولاء للحاكم .. ومن صحافة ولاء للمال والمجد والشهرة ، إلى صحافة ولاء للرأى والفكرة .. ومن خضوع لقوانين متحررة ، إلى خضوع لقوانين متحجرة .. والعكس !



فإذا ما دققنا النظر فى واقع صحافتنا الحالية ، التى ورثت كل هذه الضغوط ، نجد أنها تقع بالفعل بين عديد من المتناقضات التى تكاد تعوق الرؤية الصحيحة والتقدير السليم للأمور ، وبالتالي تعرقل أداء الرسالة على الوجه الأفضل ..

● فبعد سنوات من التأميم - أو تنظيم الصحافة - وجدت الصحافة القومية نفسها أسيرة عديد من القيود الإدارية والسياسية والمهنية ، عرقلت تطورها إلى حد كبير ،

بينما كان التصور أن التأميم أو التنظيم سيساعد في إطلاق قدراتها نحو الأعماق والأحسن ..

● وبعد سنوات أيضا من التأميم .. عادت سلطة رأس المال تستغل نفوذها الخفى وللقرى داخل معظم الصحف ، إلى حد ظهور حالات كثيرة من الفساد الإدارى والمالى - فى ظل السلطات المطلقة وغياب الرقابة السليمة - بينما كان تدخل رأس المال فى إفساد الصحافة أحد أسباب قوانين التأميم عام ١٩٦٠ ..

● جاء عصر الانفتاح بتأثيراته القوية وراثته الفردى المفاجيء المجهول المصدر غالبا .. ليلقى بظلاله على الصحافة ، وعلى بعض رموزها ، فأحدث وقيمة وخللا شديدا ، ليس فقط فى هئية الصحافة ولكن فى علاقات العمل ، وحتى العلاقات الشخصية .

● كان الإعلان ولا يزال يلعب دورا مؤثرا فى صناعة الصحافة ، باعتباره أحد أهم مصادر تمويلها .. لكنه حمل معه شروره .. فهو عصب الصحافة الحديثة وأخطبوطها فى نفس الوقت ، إذ أن قوته المالية أصبحت عامل ضغط على الممارسة الصحفية .. التى وقعت أسيرة معادلة صعبة : كيف تستفيد ماليا من الإعلانات ، وكيف تحافظ فى نفس الوقت على استقلاليتها فى مواجهة سطوة المعلنين وتأثيراتهم المباشرة وغير المباشرة !

● أصبح بريق المنصب وجاذبية السلطة ، أحد أبرز عناصر الأزمة الصحفية الراهنة ، ليس فقط فى بلادنا ، ولكن فى كل العالم الثالث حيث تعتمد نظم الحكم أول ما تعتمد على سلاحين ، كلاهما حاسم بقار : الجيش والإعلام .. وفى ظل إغراء المنصب تلاحن كثير من الصحفيين حتى الموت ، فكان طبيعيا أن تتدهور علاقات العمل وتهتز القيم ويسوء السلوك ، وبحترف البعض هدم الآخرين تقريبا للحاكم وتحريضا على منافسيه .. فى ظل سيف المعز وذئبه !!

● هكذا .. تدهورت مصداقية كثير من الصحف والصحفيين .. وهبطت لغة الحوار ، وعمت الشتائم والمباب ، وعادت مدرسة الصحافة الصفراء بفلسفة التشهير والتشنيع تطل من جديد ، بل إننا نجد بعض الذين نصبوا الملك فاروق أميرا للمؤمنين ومدحوا ورعه وتقواه .. عادوا فكتبوا عن مبادئه وفصاه ، ليمدحوا عبد الناصر بما يشبه التآليه .. ثم انتفضوا عليه ميتا يشبهوه نما ، ليمدحوا السادات .. ثم !! وفى كل الظروف تجاوزت لغة الحديث حدود العقل والأخلاق عند البعض ، الذين لحسن الحظ أنهم مازالوا قلة وسط الجسم الصحفى المتناسك ..

● المشكلة .. أننا ونحن نعيش مرحلة تعايش الصحف القومية والصحف الحزبية العديدة ، فإتينا للأسف ، نلاحظ سوء أداء مشترك .. ذلك أن كثيرين انتظروا خيرا وقيرا من تعدد صحف الأحزاب ، على أمل فتح الباب أمام حرية أوسع وأعمق للصحافة .. لكن الملاحظ أن أداء صحف الأحزاب ليس أفضل من أداء الصحف القومية .. حيث مازال الخلاف السياسى يحكم العلاقة المهنية بكثير من العقد ... فيستدرجها ويستدرج القارىء معها إلى ابتذال غير مقبول ... فى حوار كان ينتظر أن يكون على المستوى رفيع الأذنب أخلاقى العبارة .. وإذا كانت بعض حكمة العقلاء ، تطل أحيانا على ألسنة أقلامهم ، فمازال طيش الحمقى يثير الصخب ومعه العجب !



لقد آن الأوان لناأخذ من الديموقراطية جوهرها الحقيقى ، لا أن نكتفى بالتمسح بقشور مظاهرها .. ومن الجوهر الأصيل أن نتعلم جميعا أن الخلاف الفكرى والسياسى ، عمل مشروع فى ظل الدستور والتعبير عنه حق ديموقراطى .. وبنفس الدرجة علينا أن ندرك أن مثل هذا الخلاف لا يعنى العداوة ، وأن التعبير عنه ليس بتبادل الاتهامات المريرة التى نقرؤها على بعض صفحات صحفنا ..

فإذا ما اعترفنا جميعا بهذه القاعدة ، فإن علينا أن نبدأ بتقويم شامل للمسيرة الصحفية ، التى رغم عراقتها فى مصر ، إلا أنها لا تكاد تخرج من مأزق حتى تدخل فى أزمة ..

والتقويم الصادق ، لن يأتى للصحفيين من خارج أسوارهم ، وإلا أصبح مفروضا مرفوضا فى نفس الوقت .. إنما هو يأتى من جماع إحساسهم بالأزمة ، ثم من رغبتهم فى الخروج منها ، ومن قدرتهم على مواجهة التحديات المطروحة عليهم ..

ولعلنا فى إطار ذلك .. اقترحنا على مجلس نقابة الصحفيين أن يدعو لمؤتمر عام للصحفيين - بعيدا عن الجمعيات العمومية التى لا تكاد تجتمع إلا لإجراء الانتخابات - يكون هدفه تجاوز الأزمة الراهنة ومواجهة تحديات الحاضر والمستقبل ..

وإذا جاز لنا المصاهرة فى الاجتهاد المقترح ، فإتينا اقترحنا أن توضع على رأس جدول أعمال مثل هذا المؤتمر العام ، قضية علاقات العمل المهنية والالتزام بأداب المهنة .. فى ظل التردى الحالى .. بحيث يتم الالتزام بميثاق الشرف الصحفى الذى لم يعد ينكره أحد إلا إذا أصابته إصابة طائشة !

أما التحديات التي تستدعي ثورة مهنية فهي كثيرة خطيرة .. منها على سبيل المثال :

١ - تحدى التطور التقني والمهني ، بعد سنوات طويلة من الجمود بل التخلف ، نجحت خلالها مخترعات الطباعة وثورة المعلومات والاتصال في تجاوز العصر إطلالا على القرن القادم ..

٢ - تحدى استعادة مكانة الصحافة المصرية ، فوق القمة ، بعد أن نجحت صحف عربية كثيرة في الترقم المهني والتقني بدرجة واضحة ، كسبت بها المنافسة في مجالات كثيرة ..

٣ - تحدى تعميق حرية الصحافة وإزالة كل المعوقات القانونية والإجرائية الباقية ، حتى تلعب الصحافة المصرية دورها المتكامل في قيادة الرأي العام ، في عهد اختلفت فيه التوجهات السياسية وتعددت المنابر الفكرية والأحزاب وترعرعت الحريات العلهة إلى حد واضح .

٤ - تحدى تغيير أساليب العمل الصحفي وترقية الأداء ، بعد أن ظهرت صحف الأحزاب التي تتمتع بهامش واسع من الحرية ، في حين مازالت بعض الصحف القومية ، أسيرة الالتزام الرسمي الجامد والتقاليد المصيبة ، مع قصور الاجتهاد والشفرة الفكرى .

٥ - تحدى تكوين أجيال جديدة من الصحفيين مؤهلة ومدرية .. مع فتح الباب أمام قيادات أخرى ، تنقل الصحافة إلى القرن الحادي والعشرين ، بدلاً لمدارس تولين الكلام بأزياء الحكام ، خاتمة لنا تلحظ جميعاً ، حالة الإحباط التي يعانيها شباب الصحافة الذي لا يجد رعاية أو توجيهاً أو قوة ، بينما أقلام بعض كبار الكتاب منصرفة إما إلى تعميم السطحية ونهميش القضايا الوطنية ، وإما إلى معاركات لفظية بعيدة عن هموم الوطن واهتمامات المواطن ..

تحدى تطوير قانون النقابة الحالي ، وتعديل أو إلغاء قانون سلطة الصحافة ، وكلاهما أصبح قاصراً عن مجاراة وقع الأحداث والتطورات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية في مصر .. التي انتقلت إلى مرحلة التعددية والديمقراطية .. بما يعنيه ذلك من إسقاط القيود المتبقية على العمل الصحفي والنقابي ، ومن إطلاق حرية إصدار الصحف توسيعاً للمشاركة في صنع القرار وتوجيه الرأي العام وتنويره بالحقائق والآراء .

٧ - تحدى مواجهة الوضع الراهن للمؤسسات الصحفية القومية وتحديد ملكيتها تحديا دقيقا ... هي الآن تتبع مجلس الشورى قانونا .. لكنها بصراحة تبعية نظرية .. والأفضل في ظل التعددية الليبرالية أن تتحول إلى جمعيات تعاونية ، أو شركات يساهم فيها العاملون بها بنسبة ٥١ ٪ وتطرح باقى الأسهم على الرأى العام ، وينتخب مجلس الإدارة مجلس التحرير من جانب الجمعية العمومية للمساهمين .. وهذه تجربة نجحت فى صحيفة « لوموند » الفرنسية وصارت مثلا نمونجيا ، بعيدا عن القيود الحكومية ، ويعيدا عن ضغوط رأس المال المستقل والاحتكارات التجارية والإعلانية .. مثلما أتاحت الفرصة لاختيار القيادات على أساس الخبرة والكفاءة وليس على أساس الثقة والولاء ..



#### خلاصة القول ..

إن أزمة الصحافة الحقيقية لا تعبر عن نفسها ، فقط ، من خلال حالة انحراف فردى يحسمها القضاء وحده ، أو من خلال انحدار أسلوب الحوار وصعود مدرسة التشهير فحسب .. لكنها تعبر عن نفسها حقيقة بحالة القصور الذاتى التى تعانىها المهنة وأصحابها .. حالة فقدان القدرة على تقويم الموقف ، وقصور الخيال عن وضع حلول للأزمة .. وربما استطاعت نقابة الصحفيين العتيدة - بكل تراثها الفكرى والوطنى - أن تضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح ، الذى لا يهم الصحفيين وحدهم ، وإنما يهم كل مواطن ..

ومن أجل أن تفعل النقابة ذلك .. يجب أن تنطلق من أسوارها لتقوى بوحدة أعضائها ، بصرف النظر عن اختلاف اجتهاداتهم الفكرية والسياسية ، وتتدعم بمساندة الرأى العام المستنير لها .. باعتبارها قلعة من قلاع الفكر ومنبرا من منابر الرأى الحر فى مصر .. وطن الحرية والتقدم والاستنارة .



## الفصل الثالث

### حرية الصحافة وعقلية التغليف !

« إلى الحرائد هي مرشد الأمة والحكومة ،  
والمطبوعات هي ركن من أركان  
ال عمران .. »  
[ أمين الشمسي - في الجمعية العمومية  
المصرية - ١٩٠٢ ]

حين جاهرنا بالرأى فى حقيقة أزمة الصحافة المصرية ونشرناه<sup>(٥٠)</sup> أثار صخباً شديداً وغضباً أشد .. وبعد نحو شهر من الغضب المكثوم ، خرج علينا الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة آنذاك ، بحديث مسهب احتل صفحة كاملة فى أخبار اليوم بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٨٦ محاولاً أن يؤكد أن ما يقال عن أزمة فى الصحافة المصرية غير صحيح ، لدرجة أن من أجرت معه الحوار - الزميلة سناء المعيد - استعانت فى إعداد أسئلتها له ، بأجزاء مما جاء فى رأينا السابق ، كما ورد فى سؤالاتها الأولى له على النحو التالى :

■ اليوم وصحافتنا فى الميزان ترد التساؤلات الكثيرة ، وهى ضرورية لتبديد أى صورة مغلوطة قد تعلق فى الأذهان ، وأول هذه التساؤلات : هل صحافتنا فى أزمة .. وإذا كان فكيف يمكن أن نقيلها من عثرتها ؟..

---

(٥٠) صلاح الدين حافظ - أزمة الصحافة - مقال بالأهرام - ٢٢ أكتوبر ١٩٨٦ .

□ فيرد الدكتور رئيس المجلس الأعلى للصحافة قائلا :

لا يمكن القول بأى حال أن صحافتنا فى أزمة !! بل هناك جوانب مضيئة عديدة فى صحافتنا اليوم ، الأمر الذى يتبين من معاشتها لهموم الجماهير ، سواء كان ذلك من خلال المقال أو التحقيق الصحفى أو الدراسات .

كما يتبين أيضا من اتباع الصحفيين التكنولوجية فى صناعة الصحافة .. وهذا ينعكس فى التوزيع الضخم لكثير من الصحف والمجلات والدوريات .. الأمر الذى يؤكد إقبال الجماهير على الثقافة والتعرف على قضايا الساعة المختلفة ، وهو ما يضع شريحة أوسع من الصحفيين فى مكانة عالية على مستوى ذلك الإقبال للجماهيرى ، وأن تلبي احتياجات المواطن من خبر يقينى وسياسة وثقافة واجتماع .

ومن منظور ديموقراطى فإن المرحلة الحالية التى تشهدها الصحافة المصرية تعتبر بكل المقاييس مرحلة ازدهار لم تشهدها مصر منذ حقبة طويلة ، وذلك من حيث حرية التعبير والآخر منها بلغت درجة معارضة .

وتعود الزميلة فتمسأل رئيس المجلس الأعلى للصحافة :

■ ينادى البعض فى ظل الظروف الحالية بضرورة انفصال الصحافة عن مجلس الشورى حيث أن تبعيتها له لا تعدو أن تكون تبعية نظرية . ما هى وجهة نظركم ؟

نفسه : إننا نرى أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة دقيقة ، فبالرغم من أننا نرى أن الصحافة يجب أن تكون مستقلة ، إلا أننا نرى أن كلمة "تبعية" التى جاءت فى الدستور ، فى معنى أن يكون للصحافة سلطة فى الصحافة ، مملوكة للشعب الذى يمارسها فقط ، وفى معنى أن تكون الصورة واضحة جلية ، أى أن المؤسسات الصحفية القومية ، بما فيها من صحف مملوكة ملكية عامة للشعب ، وبما فيها من مجلس الشورى ، وفى معنى أن يكون للإطراف فى الصحافة هيبة متبادلة ، بلغة "تبعية" بجانب السلطات الدستورية الثلاث الأخرى ، أى أن هذا لا يحد من أهمية الصحافة ودورها فى المجتمع ومكانتها الشعبية . ومن حيث التنظيم فمن المعروف أن الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية تتشكل من ٣٥ عضوا .. منهم عشرون عضوا يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بالفكر والثقافة والصحافة والإعلام على أن يكون أربعة منهم على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية . وبقية الأعضاء أى الخمسة عشر عضوا ينتخبون بالاقتراع الحر المباشر : خمسة ينتخبهم الصحفيون ، وخمسة ينتخبهم الإداريون ، وخمسة ينتخبهم

العمال ، ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لإجراء الانتخابات وشروط صحة انعقاد الجمعية العمومية ونظام اتخاذ القرارات . وبالنسبة لتشكيل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية فهو يتكون من ١٥ عضوا منهم ثمانية يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية ، وبقية أعضاء المجلس ستة أعضاء ينتخبون بالاقتراع الحر المباشر : اثنان من الصحفيين ، واثنان من الإداريين ، واثنان من العمال . كما أن مجلس الشورى هو الذى يختار رئيس تحرير كل صحيفة قومية !

■ مؤدى ما تذهبون إليه هو أن العلاقة بين مجلس الشورى والصحف القومية ليست مجرد علاقة نظرية .. فإذا لم تكن كذلك فهل يمكن أن تكون علاقة تبعية ؟

□ د . على لطفي : مما أجملته يفصح أن العلاقة قوية ومثنية بين مجلس الشورى والصحافة القومية ، ولكنها ليست على الإطلاق علاقة تبعية أو هيمنة ، وإنما علاقة تعاون وثيق لما فيه خير الصحافة وبما يمكنها من أداء رسالتها . وفى إطار تلك العلاقة فإن كل صحفى حر أن يكتب ما يشاء شريطة مراعاة ما يملوه شرف المهنة ، والالتزام أمام المجتمع سياسيا واجتماعيا ..

■ هل يمكن القول بأن تعدد الأحزاب ، وما عكسه من تطاحن وملاكمة حزبية هو الذى أفسد الصحافة وشجعها على تبني نغمة حادة نافذة لاذعة عنيدة تطيح بالمكاسب وتنتل الإنجازات عن عمد .. صحافة أقل ما يمكن وصفها به أنها صحافة تشهير وتحرير ؟

□ د . على لطفي : مرة أخرى لا أوافقك على ما جاء بسؤالك من اتهام الصحافة .. فالصحافة سلطة شعبية تؤدي دورها ، وما يقع من أخطاء فى الممارسة ليس إلا نقطة سوداء فى ثوب ناصع البياض ، كما أنه لا يقلل أبدا من أهمية الصحافة وأدائها لرسالتها . ولا يمكن القول بأن ما يقع من أخطاء فى الممارسة الصحفية مرده إلى تعدد الأحزاب .. ذلك أن التعددية الحزبية هي سمة أساسية للديموقراطية .. فهى اللقوات التى تتيح التعبير عن الرأى الآخر والمشاركة السياسية فى عملية صنع القرار عن طريق ممثلى الأحزاب فى مجلسى الشعب والشورى ، علاوة على ما تبعته فى العمل السياسى من حيوية ووعى وإدراك . وهذا كله هو الذى يدعو إلى الحرص على نظام تعدد الأحزاب . أما أن أحزاب المعارضة يصدر عنها بعض التجاوزات بواسطة ما تعكسه صحفها ، فهذا يحتاج منها إلى وقفة صدق مع النفس من أجل ديموقراطية سليمة لتكون صحافة عاكسة

بالفعل لمشاغلنا وقضايانا الوطنية ، بحيث يصبح ما نقوم به معبأ من أجل رخاء مصر ورقة الإنسان المصرى .

■ معنى هذا أنكم لا تتفقون مع من يرى أن صحافتنا تمر بمرحلة انتقال حيث تبدو الصورة غير محددة فهي مهتزة ومذبذبة والرؤية غير شاملة ؟

□ د . على لطفى : صحافتنا عموما بخير ، وإن كان هناك بعض التجاوزات من جانب صحف المعارضة ، أو رفضها لتفهم طبيعة التحديات التى نواجهها ، فإن ذلك لا يقتل مما أراه من أن صحافتنا بخير مادامت توفر احترام حرية القلم . وعليه فإننى أدعو صحافة المعارضة ، وكذلك الصحف القومية لأن تواجه بحق طبيعة المشاكل التى نواجهها الآن ، والتى هى نتيجة تراكمات سنوات طوال مما يستدعى وحدة الرؤية وتكاتف الجهود للتصدى لها بحلول جذرية نلتزم إزاءها بموقف قويم واحد وراسخ ... فما أحوجنا فى فترة البناء هذه إلى تلاحم كل الأصوات والتيارات بحيث لا يسعى أحد إلى تسميم الجو بالمهارات والتجاوزات والقضايا الثانوية الهلامية .

■ هناك من يدعو إلى مؤتمر عام للصحفيين لتجاوز الأزمة الراهنة . إلى أى حد يمكن أن يكون هذا المؤتمر أساسا لاحتواء النهج العبثى الحالى الذى تنتباه أعلام صحفية ؟

□ د . على لطفى : إن الاتجاهات التى تتخذها صحف المعارضة تتوقف على أن تصلح المعارضة نفسها بنفسها مادامنا التزمنا جميعا بالخط الديموقراطى .. وأسأل هنا ماذا يمكن أن ينجزه مؤتمر عام للصحفيين ؟ ولا يعنى هذا معارضتى لفكرته ، وأكن ما أعنيه أن المؤتمر المذكور لن يشكل جدوى إذا لم تكن المعارضة على استعداد لأن تغير من سلوكها .. إن المناخ مهيا للتغيير نحو الأحسن . ثم أوليست التحديات الاقتصادية والاجتماعية معروفة ؟ أليس هناك نظام ديموقراطى طالما كنا ندعو إليه ، وما هو ذا قد أصبح حقيقة ؟ ألا يلتزم الحكم بالطهارة والشرعية ؟ أليست الأهداف ثابتة ونسعى إليها من أجل الإنسان المصرى ؟ ألا تبذل الحكومة أقصى طاقاتها من أجل تحقيق تلك الأهداف ؟ إن هذه تساؤلات أطرحها على المعارضة ، وأمل أن تضع لها إجابة صريحة وصادقة .. وهنا فقط يمكن أن نتجاوز ما نذهب إليه المعارضة ، وأن نجعل من حرية القلم صوت الحق وصوت وحدة ووفاء وعمل جاد ..

■ البعض ينادى بتعديل أو إلغاء قانون سلطنة الصحافة زعما بأنه لم يعد بمقدوره مجابهة إيقاع الأحداث والتطورات فى مصر . ما هى وجهة نظركم .. ؟

□ د . على لطفى : بعكس ما يرى البعض - وأنا على يقين من أنهم قلة - فإن قانون سلطة الصحافة يولكب تملما طبيعة تطورات المجتمع المصرى . ويتضح ذلك فيما ينص عليه هذا القانون من أن الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع .. وأن تلك الحرية تستهدف تهئية المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة والإسهام فى الترشيد للحلول الأفضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين . ألا يؤكد ذلك دعامة أساسية للديموقراطية فى مصر يحفظها ذلك القانون ويعمق من مسارها . فإذا انتقلنا إلى الموضوعات الأخرى التى يتناولها ذلك القانون فيما يتعلق بحقوق الصحفيين وواجباتهم وإصدار الصحف وملكيتهما والصحف القومية والمجلس الأعلى للصحافة ، فإننا سوف نلاحظ أن المواد التى تتناول تلك الموضوعات هى تأكيد لما أشرت إليه فيما يستهدفه القانون من سلطة الصحافة المستقلة الحرة .

■ العلاقة بين الصحافة القومية ومصادر السلطة مازالت محل شكوك وانتهاكات ، ويزعم المعارضون أن السلطة ترصد ما يقال وتعطى الضوء الأخضر لتمرير ما تريد . ومن ثم .. فإن السلطة فى مصر ، هى التى تهيمن على ما ينشر فى مصر ، ما هى الحقيقة .. ؟

□ د . على لطفى : تلك شكوك لا مكان لها . وإن رددنا البعض فلأنهم بطبيعتهم يتشككون فى كل شيء . ونظرة سريعة إلى ما يكتب فى الصحف القومية سواء من تحقيقات صحفية أو أعمدة رأى أو كاريكاتير ، كفيلا بأن تبين لنا مدى حرية صاحب القلم فى أن يطرح ما لديه من آراء دون أية رقابة . بل إن ما أقوله واقع نقرأ كل يوم إزاء ما ينشر . أما بالنسبة لما أشرت إليه من ضوء أخضر قد تعطيه السلطة لترويج ما تريد نشره ، فهذا ليس قائما ولا وجود له . وإنما هناك نوع من الإيضاح .. إذ أنه من المهم بمكان أن تكون الصحافة على علم دائم بالاهتمامات والتطورات القومية التى تحرص الدولة على أن يكون المواطن على علم بها فى ضوء ظروفنا القومية داخليا وخارجيا . وذلك الإيضاح ليس بدعة ننفرد بها .. بل تتبعه كل الدول حتى تلك التى تأخذ بالنظم الديموقراطية . وأود أن أؤكد مرة أخرى أن مثل هذا الإيضاح لا يعنى رقابة أو إعطاء ضوء أخضر أو أحمر ، وإنما يستهدف أن تكون الصحافة القومية والحكومة على موجة واحدة من الفهم المتبادل إزاء شواغلنا القومية . فالإيضاح - إذن - لا يعنى فرضا أو إجبارا أو رقابة ، وإنما هو مشاركة فى السياسات والأهداف ليس إلا ..



ومؤدى ما أراد رئيس المجلس الأعلى للصحافة - السابق - أن يقوله ويكرره ،  
أنه ليس صحيحا أن الصحافة المصرية فى أزمة .. وأن حريتها تتعرض للمخاطر ،  
وأن الضغوط عليها شديدة ..

مؤدى ما يقوله أيضا أن الوضع على خير ما يرام ، وأنه ليس بالإمكان أبدع  
مما كان ، فلماذا إثارة الغبار حول أزمات الصحافة ومشكلة حرية الصحافة ؟! ..  
ولكى نجيب ، علينا أن نعود فنلقى نظرة فاحصة .. وجديدة .

## الفصل الرابع

### حرية الصحافة وسياسة التبعية

« ليس الدستور هو الذى أعطانا الحرية ..  
إنما حرية الرأى هى التى أعطتنا الدستور .. »  
[ شاتوبريان ]

حسنا .. هذه هى الأزمة ترارح مكانها ، إن لم تكن قد ازدادت لهيبا وتعميدا ، بعد أن سادت سياسة المداراة وتغليف المشاكل بأغطية ناعمة ملاءم ، قد تخذع من ينظر إليها من الخارج ، لكنها بالتأكيد لا تخذع من يعيشون الأزمة ، ويكابدون عنفها وتضاعدها .

لقد مرت الأيام والأعوام ، ومشاكل الصحافة ترارح مكانها إن لم تزحجم بالمستحدث والجديد .. وعلمنا أن نستفيد من الجديد الذى طرأ على تعقيدات الأزمة التى تعانىها الصحافة ، لنحذّر مرة أخرى من أن تجاهل المشاكل أو تزويقها ببريق لماع لا يحل مشكلة وإنما يساعد فقط على التدهور ..



الجديد فى الأزمة إذن ، أن مفهومنا مغلوطا لحرية الصحافة فى ظل التعددية الحزبية ، قد سرى فى مصر ، فأصاب بعض أصحاب السلطة التنفيذية بحساسية شديدة ، مثلما أصاب بعض الصحفيين بحساسية مضادة .. وهما هى الحساسية قد وصلت قمتها بتلك المواجهة الساخنة ، التى دارت فى مبنى نقابة الصحفيين ، بين مجلس النقابة وبين وزير للداخلية الأميق - اللواء زكى بدر - وما تبع ذلك من معلومات متضاربة ، حول حقيقة ما دار ، من تبادل الاتهامات بأساليب خارجة عن آداب الحوار .. لقد أريد لها

أن تكون جملة مصالحة ، بين وزير اتهم بعض الصحف والصحفيين بأنهم يهاجمونه ويوجهون له الاتهامات الملققة .. وبين الصحافة والصحفيين - ممثلين بمجلس النقابة - اتهموا الوزير بأنه يهاجم الجميع وبألفاظ خارجة وفي أماكن ومناسبات عامة .. فإذا بهذه المصالحة تنفجر في شكل خلاف جديد .. ورغم أن هذه الواقعة الخطيرة ، تركت آثارها السيئة على جموع الصحفيين والسياسيين ، بل والقراء ، إلا أننا نريد أن ننطلق منها ، لنؤكد مرة أخرى ، كم هي عميقة تلك الأزمة التي تعانيها الصحافة في مصر ..

وبادىء ذى بدء ، نؤكد على عدة مبادئ عامة ، تساعدنا على الغوص بعمق في بحور الأزمة ..

١ - الصحافة مهنة ذات حساسية خاصة ، لأنها ذات مهمة رقابية وذات رسالة متعددة الأهداف ... وبالتالي فهي لا تقوى أو تزدهر إلا في مناخ ديموقراطى مفتوح ومستدير ، يمثل البيئة الحاضنة للصحافة الحرة .. ولذلك فإن حرية الصحافة جزء من الحريات العامة .. لا تكتمل إلا باكتمال حرية الرأى والعقيدة والعمل والتنقل والتنظيم .. الخ .

٢ - يخطئ من يتصور أن دفاع الصحفيين عن حرية الصحافة ، هو دفاع عن امتياز شخصى أو مهنى يساعدهم على التميز ، إذ أن حرية الصحافة ليست مقصورة على الصحفيين ، إنما هي حرية كل قارئ .. أى حرية عامة للشعب ، تكفل للرأى العام ممارسة حقوقه وحرياته ..

٣ - لم تعد الصحافة الحديثة ، مجرد رأى فى مقال ، كما كان الحال فى بدايات هذا القرن ... لكنها أصبحت تعتمد أيضا وبدرجة غالبية على المعلومات والحقائق .. وبدون حرية الصحافة فى الحصول على المعلومات من مصادرها ، تفقد الصحافة جوهر عملها وجوهر حريتها .. إن الرأى والتحليل يلعبان دورا رئيسيا فى الصحافة الحديثة .. لكن المعلومات أصبحت تلعب الدور الأهم والأكثر تأثيرا ..



فإذا ما طبقنا هذه المبادئ العامة ، على بعض ما يجرى فى صحافتنا الآن ، وعلى بعض ما يجرى لها ، نجد تناقضات مثيرة ، نزعم أنها تساعد على إشعال الأزمة وتدهور الوضع ..

فرغم أن مصر تعيش الآن مرحلة التعددية الحزبية ، القائمة على هامش ديموقراطى ملحوظ ، ورغم أن حرية التعبير - عبر الصحف الحزبية ، وبعض



مساحات في الصحف القومية - واضحة ومقدرة ، إلا أن هناك من لا يزال يعامل الصحافة والصحفيين بعقلية مناقضة ، وسلوك يتنافى مع ديمقراطية العمل السياسي ومع حرية التعبير .. هناك من لا يزال يرى أن الصحافة القومية ، أداة حكومية يجب ألا تخرج عن الأوامر والنواهي ، وهناك من يندهش إذا لمحت عيناه كلمة نقد لمستول ، أو مقال رأي يخالف « الخط الرسمي » .. وهناك من لا يزال ينظر لمحرري الصحف القومية على أنهم من « أتباعه » الذين يجب أن يناصروه ظالما أو مظلوما .. فضلا عن أن هناك من لا يزال ينظر إلى صحافة الأحزاب على أنها مارقة ، لا يجب التعامل معها ، بل يجب وضع العراقيل كل العراقيل أمام أداء مهمتها ، حتى تنبل فتموت ! ونحسب أن مثل هذه العقلية - الموجودة والمؤثرة - لن تستسلم بسهولة ، أمام متغيرات الوضع السياسي ومتطلبات حرية الصحافة قومية كانت أم حزبية ..

ولذلك فإن أحد أوجه أزمة الصحافة ، يتمثل في ضرورة وضع صياغة جديدة ومختلفة ، تحدد العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية أساسا .. بطريقة تعترف عملا وصراحة بأن الصحافة لم تعد بوقا أو ذبلا ، لكنها رسالة قومية لا تعمل بكفاءة إلا في حرية كاملة ، تتيح لها حق الحصول على المعلومات دون تحكم ، وحق النقد دون إسفاف ، وحق إشراك الرأي العام في هموم وطنه ، دون مضايقات ومطاردات للصحفيين والكتّاب ..

يقابل ذلك التزام الصحف والصحفيين بالقانون وميثاق الشرف الصحفي والنمطور ، الذي يحكم الجميع ، والذي يتيح للجميع حق اللجوء للقضاء عند الضرر ، وليس أخذ الثأر باليد أو اللسان ، وإلا عدنا إلى عصر الغاب !



إذا كان كل ما سبق يتعلق بموقف بعض رموز السلطة التنفيذية تجاه الصحافة ، فإن ثمة وجها آخر من أوجه الأزمة ، يتعلق بالموقف داخل الصحافة نفسها كرسالة ومهنة وصناعة وإدارة ..

المؤكد أن صحافة اليوم ، تنوء بأعباء ثقال ورثتها من العهود السابقة .. عهد الصحافة الحزبية والخاصة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم عهد تنظيم أو تأميم الصحافة منذ عام ١٩٦٠ ، ثم عهد العودة للتعدد الحزبي والصحف الحزبية منذ عام ١٩٧٦ .. مع تغير العهود والسياسات وتعدد الحكام والاتجاهات ، تراكمت المشاكل على

الصحافة فغرقت لسنوات طوال عملها وانطلاقها ، وضغطت على الصحفيين بالقيود  
والسدود المليئة بالاضطهاد والمطاردة والمنع والفصل والتضييق ، فضلا عن الضغط  
الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على كافة طبقات الشعب وفئاته ومن بينها  
الصحفيون ..

ومن باب النقد الذاتى الجارح ، ندعى أن كل هذه المالبسات والمضايقات ، قد  
أصابت الصحافة بكثير من عوامل القصور ، مثلما أصابت بعض الصحفيين بكثير من  
أمراض القلق والانحراف والخلل المعنوى والمادى .. وإذا كان هناك فى السلطة التنفيذية  
من لا يزال يرى أن الصحفيين أبقاق وتوابع له ، فإن فى الصحافة نفسها بعض من  
يرى نفس الرأى ويمارس المهمة بدأب .. فيصبح ملكيا أكثر من الملك ، واهبا نفسه  
وقلمه وضميده وشرفه المهني لمن يعتقد أنه صاحب سلطة أو سطوة ..

هكذا أصبح بريق المنصب وإغراء السلطة ، أحد أمراض الصحافة .. وللأمانة  
فهو مرض ليس مقصورا على مصر ، لكنه مرض شائع فى العالم الثالث .. وفى ظله  
تدهورت قيم كثيرة وضاعت مبادئ وانتهكت حرية الصحافة وشرف الكلمة ،  
وتدهورت مصداقية الصحافة والصحفيين ، وهبطت لغة الحوار إلى حد ما نراه الآن ،  
مما شجع الرافضين لاستقلالية الصحافة ، على التدخل السافر والاختراق العلنى  
والإنتهاك الصريح لحرية الصحافة ، ولقميبتها ولضماناتها



ونحسب أن قضية حرية الصحافة ومفهومها ، هى المحك الرئيسى على المساحة  
المسياسية والصحفية بشكل عام .. ذلك أن صيانتها يعتبر تأكيدا للمساحة الديمقراطية  
التي تتحرك فيها مصر داخليا ، وتنطلق منها عربيا ودوليا .. وتبنى فوقها نموذجا جديدا  
فى المنطقة يشع نوره عبر الحدود .. فإذا ما تعرضت حرية الصحافة لإنتهاك  
أو انتقاص ، فإن واجب الدفاع عنها ليس مقصورا على الصحفيين وحدهم ، لكنه يمتد  
بالضرورة إلى كل مشتغل بالعمل العام حاكما أو محكوما .. معارضا أو مؤيدا .. حزبيا  
أو مستقلا ، تأكيدا لمبدأ أن الخلاف الفكرى أو السياسى عمل مشروع فى ظل الدستور ،  
وأن التعبير عنه حق ديموقراطى مكفول وأصيل ، وأن تعددية الآراء والاجتهادات ،  
تقتضى تعددية منابر التعبير .. والصحافة هى أول هذه المنابر ، إن لم نقل أهمها ..

ولنا أن نتوقف هنا أمام تعددية منابر التعبير ، خاصة الصحف ... إذ أننا نعيش  
مرحلة تتسم بقدر من الليبرالية السياسية والفكرية ، وذلك يستدعى أن نعيد النظر فى

كل القوانين التي وضعت في مراحل سابقة ، وما زالت تفرض قيودا على انتعاش هذه الليبرالية .

فصيفة للتعدد الحزبي مثلا تفترض صيغة موازية هي تعدد الصحف ، ورغم اعترافنا بأن لكل حزب سياسي قائم الآن صحيفته ، إلا أن القيود الواردة في قانون سلطة الصحافة على إصدار الصحف تمثل عقبة من عقبات التوسع في ممارسة حرية الصحافة ، لتشمل فئات وقوى أخرى غير الأحزاب ، قادرة على إثراء الحقل الصحفي ، خاصة أننا على مدى الربع قرن الأخير لم نشهد إصدار جريدة يومية جديدة - عدا صحف الأحزاب والأهرام المسائي - رغم التطور الفني والتقني والتوسع البشري الهائل للمؤسسات الصحفية القومية ، الذي وصل إلى التكنس المعرقل للبامط التكاليف ..



ولنا أن نتوقف كذلك أمام الأوضاع المالية والإدارية للمؤسسات القومية هذه .. فهي ثروة قومية بكل المقاييس ، لكنها ثروة تحتاج إلى تنظيم جديد ، ونظرة جديدة .. تحدد وضعها القانوني بشكل صريح ... هل هي ملكية عامة أو خاصة .. حكومية أو تعاونية ، أم هي لا هذا ولا ذاك كما يقول الواقع .. من يملكها ومن يحكمها .. وكيف تدار ولماذا وصل بعضها إلى حد الإفلاس ؟! هل حدث الإفلاس نتيجة سوء إدارة .. أم نتيجة تسبب وإففاق باذخ واختلاسات مستترة ؟!

ويقدر ما يحتاج قانون تنظيم الصحافة الذي صدر في بداية الستينات وسط ظروف معروفة ، إلى مراجعة في ظل اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بقدر ما يحتاج قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ الذي صدر في عام ١٩٨٠ ، إلى مراجعة أخرى ، ليس فقط لأنه يضع قيودا على روح الانتعاش الليبرالي السارية الآن ، بل لأنه يتعارض في كثير من مواده واختصاصاته مع قانون نقابة الصحفيين .. حيث لا صحافة بلا صحفيين .. ولا صحافة أو صحفيين بلا حرية في النقد والتوجيه والرقابة الشعبية والمتابعة والتعبير ، في ظل ضمانات قانونية وميامية تمنع الكبت والعسف ..



هكذا .. نستطيع أن نهيب في عرض جوهر الأزمة التي تعانيها الصحافة وبن تحت ضغطها الصحفيون .. لكن الأمر في يقيننا ، ليس الإسهاب ، بقدر ما هو وضع اليد على بعض الجراح التي تنزف بالمشاكل ، فإذا هذه تتراكم دون أن يدرى أحد .. فطالما أن الصحف تصدر كل صباح فلا مشاكل أو أخطار .. !!

لكن الأمر أخطر .. لم يعد يمر يوم إلا وتحدث مشكلة من نوع ما .. فى هذه الصحيفة أو مع ذلك الصحفى ، كبيرا كان أم صغيرا .. لم يعد يمر يوم إلا ويحفزنا على ضرورة معالجة القضية علجا شاملا متكاملا ، يغوص إلى الأعماق لا أن يكتفى بالتوقف أمام الهوامش ..

وقد آن الأوان ليتكاتف الجميع ، ليس فقط لإنقاذ الصحف من أزمتها المالية والإدارية ، ولكن لإنقاذ الصحافة من مأزقها الذى طفحت بثوره على السطح ، فأصبحت أول ما أصابت قيس الأنداس ... حرية الصحافة ..

## الفصل الخامس

### حرية الصحافة بين الحكومة والمعارضة

«الحاجة للرأى المخالف لرأى الدولة ، أشد إلحاحا ، من الحاجة للرأى الموافق .. ولا يمد الحاجة للرأى المخالف ، إلا صحافة متحررة من إحياء السلطة وتوجيهها .. »  
[ مصطفى مرعى ]

رغم كل محاولات النفي الرسمى والعلى ، مازلنا نصر على أن الصحافة فى أزمة .. وأن أزمتها تتزايد تفاقما يوما بعد يوم ، وأن التفاقم يتفاعل درجة بعد درجة ، حتى أصبح الوضع غير قابل للتجاهل أو التسويف ...

ورغم كل جهود بعض الزملاء فى نقابة الصحفيين ، المتمثلة فى الاجتماعات والمؤتمرات التى عقدت لمناقشة « التجاوزات » ، إلا أننا مع تقديرنا لهذه الجهود ، مازلنا نصر على الدخول مباشرة إلى صميم الأزمة ، وليس الاكتفاء بهوامشها ... نصر على تحديد « الأمراض » وتشریح أسبابها ، لا مجرد الوقوف عند « الأعراض » ، والتمسك بأن الأعراض هى القضية .. هى الأزمة ..

لقد تعرضنا من قبل ، لواحد من أوجه أزمة الصحافة ، ونعنى مفهوم حرية الصحافة فى مصر ، وعلاقة الصحافة بالسلطة ... الآن نحاول أن نمضى قدما فى كشف أوجه أخرى ، لعلنا نساهم - بصدق - فى طرح قضية الصحافة طرحا متكاملا وعميقا ... طرح يصل إلى الرأى العام - صاحب المصلحة الأولى فى انتعاش الصحافة - وإلى مسامع صانعى القرار والممسكين بالسلطة الأقوى فى تحديد حاضر

ومستقبل الصحافة ... لعلهم يدركون كم أن الأزمة أعمق مما يتصورون وأخطر من التجاهل ... وأحوج إلى التفهم ..



لسوء الحظ ، وصلت الصحافة المصرية ، إلى مرحلة حرجية ، هذه الأيام ، فهي لم تعد تحوز رضا أحد ، وبالتالى فقد اهتزت الثقة فيما تقدمه للقارئ من غذاء فكري ومدد إعلامي أساسا ... فأصبحت هي المغضوب عليها من كل الأطراف .. من الرأى العام ومن صانع القرار .. من الحكومة والمعارضة ... من القارئ العادى ، ومن المثقفين .. بل هي مغضوب عليها من أبنائها الصحفيين أنفسهم !!

● بعض الأوساط الحكومية ترى أن الصحافة المعارضة متطرفة مهاجمة شرسة ، وأن الصحافة القومية متهاونة فى مواجهتها لأنها « تمسك العصا » من الوسط !

● أحزاب المعارضة ، ترى على العكس أن الصحافة القومية حكومية مائة بالمائة ، تخلو من الشجاعة حتى فى مواجهة الانحراف والأخطاء ، لذلك تقوم صحف المعارضة بالمهمة فى غيبتها !

● كثير من القراء العاديين يرون أن الصحافة فى جملتها لا تعبر عنهم ولا عن هموم الشعب ، بقدر ما تعبر عن آراء الحكام أو عن السياسات الشخصية لزعماء المعارضة !

● كثير من المثقفين ، أصابهم اليأس والإحباط مما آلت إليه الصحافة ... فقد تحولت اهتماماتها الأساسية - فى نظرهم - إلى كل ما هو سلبى ... خاصة الانحراف والمخدرات والدعارة ، وأصبحت صحافة الجريمة وكرة القدم ، ولم تعد صحافة الرأى المستنير والخبر الصادق !

● أما الصحفيون ... فهم بين هذه الاتهامات وتلك ، وبين منافع المهنة ومشاكلها ، فى وضع لا يحسدون عليه ، نخشى أن يكون وضع الاستسلام لتيار التدهور دون مقاومة جماعية منظمة مؤثرة .



ورغم أن كثيرا من هذه الاتهامات صحيح ، إلا أن استسهال تعليق كل الأخطاء على الصحافة والصحفيين ، هروب من الواقع ، وإلقاء المسئولية على طرف واحد ،

بينما كل فئات المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية والفكرية مشاركة فى زرع الأخطاء وفى استمرار ريتها بماء الازدهار والاستمرار !

ذلك أن الصحافة - مهنة ورسالة وصناعة - جزء أساسى من تركيبة المجتمع ، تتفاعل مع أحداثه وأفكاره وتساير تطوراتهِ وتفاعلاته .. ليست هى لؤلؤة معزولة داخل صدفة مغلقة فى أعماق البحار ...

فإذا جاز لنا أن نقدم مثلا ، على هذا التفاعل ، وبالتالى على مدى ما تعرضت له الصحافة - ومازالت - من تناقض يشكل أساسا جوهريا من أسس أزمته ... لطرشنا قضية مفهوم مهمة للصحافة وتأثيرها بالتطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى ...

دون دخول فى مناظرة أكاديمية ، حول هذه المهمة ، نقول إن وضع الصحافة الحالى لا يعبر تعبيرا صادقا عن الوضع السياسى الاجتماعى السائد ... فكيف كان ذلك ؟!

نفهم أن ثورة يوليو ، حين أصدرت فى عام ١٩٦٠ ، قانون تنظيم الصحافة ، كانت متسقة مع نفسها ومنسجمة مع توجهاتها السياسية واختياراتها الاقتصادية الاجتماعية ... أرادت تصير وتأميم أدوات الإنتاج الرئيسية واستعادتها من أيدي الأجانب وكبار الملاك المصريين ، وأرادت وضع خطة للتنمية تتحاز للأغلبية الفقيرة على حساب ثروات الأقلية الغنية ... أرادت إحداث تغييرات جذرية فى تركيبة المجتمع .. ومن ثم أمت وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة الخاصة ، لأنها كانت فى حاجة إلى جهاز إعلامى فكرى قوى يواكب للتحويل الاقتصادى الاجتماعى الذى تريده ..

أما وأن هذه الاختيارات الأيديولوجية والتوجهات الاقتصادية الاجتماعية ، قد توقفت على يد الرئيس السادات طوال عقد السبعينات ، وبدأت اختيارات وسياسات جديدة تحت عنوان الانفتاح ، فقد كان منطقيا أن تتغير مهمة الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لتساير السياسات الجديدة وتعبّر عنها ، وتصل إليها مفاهيم الانفتاح الليبرالى ...

أما وأن عهد الرئيس مبارك يؤكد على ثبات اختياره للديموقراطية طريقا استراتيجيا ، الأمر الذى أدى إلى تنشيط حركة الأحزاب السياسية وإعادة إصدار صحفها وتوسيع هامش حرية التعبير بشكل ملحوظ ... فلن المتوقع والمطلوب أن يعاد النظر جزريا فى مهمة الصحافة ووضع مؤسساتها ، اتساقا مع النهج الليبرالى والاختيار الديموقراطى الذى يتمتع به الرئيس مبارك شخصيا ويؤكدّه يوما بعد يوم ..



لكن الواقع اليوم غير ذلك تماما ... فدور الصحف التي تسيطر على ٩٥ في المائة من سوق التوزيع والطباعة والنشر ، وهى المعروفة بالصحف القومية ، مازالت مؤمنة من حيث الوضع القانونى ... يملكها باسم الدولة مجلس للشورى وراثه عن الاتحاد القومى ، فالاتحاد الاشتراكى ... توجه وتدار مركزيا وفرديا ، فى غيبة الرقابة الحقيقية للمالك الاسمى .. رؤساء المؤسسات الصحفية هم الملاك الحقيقيون .. الملاك الجدد !

وهذا وضع يتناقض سياسيا وصحفيا وإداريا ، مع الاختيار الأيديولوجى والتوجه السياسى القائم على التعددية الحزبية ، التى تقتضى بالضرورة التعددية الفكرية والصحفية . والمؤكد أن هذا التناقض الصارخ ، قد أصاب المهمة الصحفية والوضع الصحفى كله بكثير من الخلل وعدم الانسجام وعدم التوازن ... الأمر الذى يشكل وجها رئيسيا من أوجه أزمة الصحافة .

ولكى يتسق وضع الصحافة مع الوضع السياسى السائد ، ينبغى أن تسود المفاهيم الليبرالية المتكاملة على كل شيء ... خاصة على الصحافة حتى تتحرر من القيود الإدارية التى تحرر منها القطاع الخاص الاقتصادى مثلا . ولكى لا نعود إلى الملكية الفردية المحتكرة للصحف ، يمكن أن تتحول المؤسسات القومية الحالية ، إلى شركات مساهمة ، أو إلى جمعيات تعاونية ، تتمتع بسميزات التوجه الليبرالى السائد ، فكريا وصحفيا وإداريا ... وفى نفس الوقت تتسق مهمتها مع هذا التوجه وتعتبر عن مفاهيمه فى تصدية الآراء والمناير والأفكار والمواقف .



وليس الهدف من ذلك كله ، هو مجرد حل التناقض القانونى والإدارى ، الذى تعانيه الصحف الرئيسية فى مصر ، لكن الهدف الاسمى الذى نعنيه ، هو إخراجها من الدائرة المغلقة والمعوقة التى تعرقل - قولا وعملا - حريتها فى العمل الصحفى الحر والديموقراطى ..

ورغم إدراكنا الكامل لظروف مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كدولة من العالم الثالث ، تعانى أزمات متلاحقة ، وتعيش أوضاعا لا تقارن بدول الغرب المتقدم ، التى حققت رفاهية العيش وديموقراطية الرأى بشكل جذاب ، إلا أن نفس هذه الظروف المصرية ، هى التى تدفعنا اليوم إلى المطالبة بتحرير الصحافة من قيودها ، دونما تطلع إلى محاكاة مجتمعات سبقتنا فى التقدم من ناحية .. ودونما الاستسلام للوضع الصحفى العاجز القائم حاليا من ناحية أخرى ... نحن لا نلهم أو نبالغ بالمطالبة بوضع



لصحافتنا يماثل وضع صحافة الغرب الليبرالي ، لكن ما نطالب به هو وضع للصحافة يتسق مع الآراء والشعارات التي نعلنها ويترجم التوجهات السياسية التي نسمي لتطبيقها ... ويحفظ تراثنا وتاريخنا الصحفي المجيد ، الذي يمتد لأكثر من قرنين من الجهاد الصحفي ، دفاعا عن حرية الرأي وديموقراطية التعبير ... والذي ساهم بفعالية ممثلا بالمرحوم الدكتور محمود عزمي - في صياغة وثيقة حقوق الإنسان في أروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، والتي تقول مادتها التاسعة عشرة : « لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أى تدخل ، واستقاء وتلقى وإذاعة الأنباء والأفكار ... » .

لقد آن الآوان لنحسم الاختيار ونحدد الاتجاه بوضوح شديد ، يساعد على إخراج الصحافة من أزمتها التي لم تعد ترضى أحدا ... وأمامنا طريقان محددان جريتهما مصر خلال ربع قرن ..

● **الطريق الأول :** هو الذى مارسه تجربة التطبيق الاشتراكي من خلال تنظيم الصحافة ، والذي عبر عنه الميثاق بقوله : « إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربى لها .. هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة ، التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها . إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب ، لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب ... » .

● **الطريق الثانى :** هو الطريق الليبرالى السائد منذ السبعينات حتى الآن ، والذي ترجمته المادة ٤٨ من دستور ١٩٧١ المعمول به حاليا والتي تقول : « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة . والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ... » .

وبما أن الطريق الأول انتهى عصره ، كما هو واضح ، يصبح من الواجب المطالبة بتطبيق كل عناصر الطريق الثانى نصا وروحا ، وتطهيره من مجموعة القوانين المقيدة كقانون سلطة الصحافة ، وإلا ظل التناقض قائما ومعه أزمة الصحافة .. التى تطرح علينا كل يوم وجها من وجوها العديدة ... تلك الأزمة التى يهون البعض من حدثها ويخفى تعقيداتها ، بينما هى فى الواقع أشد تحكما وأعنف استحكاما ...



## الفصل السادس

### حرية الصحافة ومخالف القوانين

« تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير .. تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام .. وإسهاماً في تكوينه وتوجيهه ، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة ، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .. وذلك كله طبقاً للدستور والقانون .. »

[ للمادة ٢٠٧ من الدستور ]

كان عام ١٩٨٧ ... هو بحق عام الهجوم على الصحافة ... فهو عام المواجهة بين المدافعين عن حرية الصحافة ، وبين الغاضبين منها الرافضين لها ، أولئك الذين تعودوا على ممارسة السلطة - كبرت أو صغرت - وخلفهم صحافة تابعة ، تدافع حتى عن أخطائهم ، وتشيد حتى بمسئلاتهم ...

ولم تكن المواجهة هذه ، مقصورة على الصحافة وحدها ... لكنها كانت مواجهة ساخنة بين أنصار الحريات العامة في مصر وبين أعدائها ... بين الذين يريدون توسيع وتعميق الهامش الديمقراطي السائد ، بإلغاء القوانين الاستثنائية ، وبين الذين يزعمون أن ذلك الهامش قد أشاع الفوضى في مصر - ومن ثم وجب ضبطه وربطه ، وتقييده إن كان ذلك ممكناً ، وكلما كان ذلك متاحاً .

هكذا إذن دخلت معركة حرية الصحافة فى الإطار الطبيعى لها ، أى فى إطار معركة الحريات العامة .. « لأن حرية الصحافة ليست مقررة لصالح من يصرون الصحف أو يكتبون فيها .. ولكنها مقررة لصالح الشعب .. »<sup>(٥١)</sup> ، ولذلك تحولت نقابة الصحفيين إلى ساحة من ساحات الدفاع عن هذه الحريات بشكل عام ، وعن حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير بشكل خاص ... فعقدت الندوات والمؤتمرات وجرت المناقشات والحوارات الحية .. التى شارك فيها كتّاب وصحفيون ومحامون وسياسيون من مختلف المنابع الفكرية والاتجاهات السياسية .

ولم يكن ذلك غريبا عند أهل الرأى وأصحاب الفكر ، وإن كان مستهجنا عند من هم ضد حرية الرأى واستنارة الفكر ...

لقد كانت نقابة الصحفيين ومازالت ، أحد الحصون التاريخية القومية ، دفاعا عن الحريات العامة للشعب المصرى ، وليس فقط دفاعا عن حرية الصحافة وحدها .. انطلاقا من الأيمان الراسخ بذلك المبدأ الشهير المتعارف عليه تاريخيا ، والذى بلوره القانونى المعروف الأستاذ محمد عبد الله فى قوله : لا توجد الحريات العامة إلا على أساس حرية الرأى ، ولا توجد حرية الرأى بغير الصحف.<sup>(٥٢)</sup>

ولم يكن صعبا على الصحفيين ، أن يدركوا منذ البداية كم أن الصحافة فى أزمة طاحنة ... أزمة معنوية ، وأزمة مادية .. وكل منهما تحتاج إلى جهد بشرى هائل للخروج منها ... جهد يجمع نتائج كل الأفكار والآراء والاتجاهات بغير تفرقة ، لأن الأزمة تفوق جهد فرد واحد أو حزب واحد ... مهما بلغت عبقريته !

لكن الغريب والمريب حقا ، أنه حين بدأ الصحفيون التنبيه إلى عمق الأزمة ، والتنبيه بخطورة استمرارها نحو التدهور ، قوبلوا بهجوم مضاد ، تمثل فى حملة منظمة تهاجم الصحافة ، وتتهم الصحفيين بعنف ، محاولة إسقاط هيبتهم وهز دورهم واختراق صفوفهم وتحطيم أسلحتهم - خاصة أعلامهم الشريفة - واحدا بعد الآخر ...

ولا نستطيع أن نزع من الحكم بكامله ، هو المحرك الرئيسى لهذه الحملة ، لكننا نزع أن ثمة عناصر ، وربما أجنحة داخل الحكم ، هى التى تحرك الحملة وتقودها ، لأنها ترى فى انطلاق الحريات العامة ، وحرية الصحافة بشكل أساسى ، خطرا يهدد نفوذها ويكشف أهدافها ويعرئ أخطأها وضادها ...

(٥١) جمال العطفي - حرية الصحافة .

(٥٢) محمد عبد الله - جرائم النشر .

لحسن الحظ أن التيار العريض في المجتمع المصرى - داخل الحكم وفى الشارع - يتمسك بالانفراجة الديمقراطية ، ومن ثم يتعاطف مع الحريات العامة ، فى وجه أولئك المتربصين لها فى الظلام ... وفى أيديهم الخناجر المسمومة !

ولا حل لمواجهة هؤلاء المتربصين وكسر شوكتهم وإفشال حملتهم إلا بتضامن شعبى واسع ، يؤمن بالعمل الديمقراطى الكامل ، ويتبنى الحريات العامة .. لا حل أيضا إلا بوحدة صلبة تجمع الصحفيين والكتاب وأهل الرأى وأصحاب الفكر من كل الاتجاهات .. لا حل إلا بتحويل قضايا الصحافة - المنبر الأساسى لحرية الرأى والتعبير - إلى قضايا رأى عام ، حتى لا تظل محاصرة فى إطار مهنى أو نقابى ضيق ، لا يشعر به وبها أحد خارج نطاق المهنة ..

وهذا يستدعى ليس فقط الكتابة بعمق عن هذه القضايا المتأزمة ، ولكنه يستدعى مد الجسور وتوسيع الجبهات داخل دوائر الاهتمام بين المثقفين والنقابات المهنية والعلمية ، وداخل منابر الرأى ومراكز صناعة الفكر الأخرى ، مثل الجامعات والأحزاب والبرلمان ..

أليست حرية الصحافة ، مسئولية اجتماعية عامة ، تستدعى التضامن الشعبى ، مثلما تستدعى العمل الدؤوب ليس فقط من جانب الصحفيين ، بل أيضا من جانب المفكرين والساسة والعلماء والمثقفين عامة ... وإلا فكيف نتحقق حرية الرأى والتعبير بمعناها المتكامل فى ظل قانون يقيد حرية إصدار الصحف بشروطه القاسية ، وبإصراره على شرط الترخيص المسبق والتأمين المالى الضخم ، كقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ..

وإذا كانت الخطوة الأولى تكمن فى المطالبة بحرية إصدار الصحف كحق ثابت مشروع لكل القوى الاجتماعية والفكرية والسياسية ، تمشيا مع التوجه الديمقراطى ، فإن الأمر يستدعى بالضرورة إعادة النظر فى القوانين الثلاثة الحالية ، التى تتناول شئون الصحافة والتى يفصل بين صدور كل منها عشر سنوات بالضبط .. وهى :

١ - قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٦٠

٢ - قانون نقابة الصحفيين لعام ١٩٧٠

٣ - قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠

فى القوانين الثلاثة شروط مقيدة للحريات الصحفية والنقابية ، بقدر ما فيها من نصوص متناقضة وسلطات متضاربة واتجاهات متداخلة ، تسلب بعضها البعض

وتعارض بعضها البعض وتعرقل انطلاقاً حرية الصحافة بالمعنى الواسع المفهوم ..  
وتسد الطريق أمام تعددية الآراء ، التي تقتضيها تعددية الأحزاب السائدة في مصر  
الآن ... ذلك أن الحاجة للرأى المخالف لرأى الدولة ، أشد إلحاحاً من الحاجة للرأى  
الموافق ... ولا يمد الحاجة للرأى المخالف إلا صحافة متحررة من إحياء السلطة  
وتوجيهها ...» (٥٣)



لحسن الحظ أن وراء ظهورنا تاريخ طويل وتراث مصرى مجيد ، يسند حقنا في  
الدفاع عن حرية الصحافة والحريات العامة ...

فمنذ نشوء الصحافة الوطنية في مصر ، وهى تتصادم مع السلطة الحاكمة ، دفاعاً  
عن حريتها في وجه القيود والرقابة وأساليب العرقلة والضغط ...

لذلك لم يكن غريباً أن ينص المشرع صراحة في دستاير مصر المتتابعة ، على  
ضمان حرية الصحافة - بصرف النظر عن أن البعض لا يحترم كثيراً نصوص  
الدستور - فعلى سبيل المثال نجد أن :

١ - المادة ١٤ من دستور ١٩٢٣ تنص على :  
« الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة .. وإنذار  
الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، إلا إذا كان  
ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى » .

٢ - المادة ٤٥ من دستور ١٩٥٦ تنص على :  
« حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً لمصالح الشعب وفى حدود  
القانون » .

٣ - المادة ٣٦ من دستور ١٩٦٤ :  
أخذت نص نص المادة السابقة بحرفيتها .

٤ - المادة ٤٨ من دستور ١٩٧١ تنص على :  
« حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة .. والرقابة على  
الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ، .



(٥٣) مصطفى مرعى - الصحافة بين السلطة والسلطان .

لحمن الحظ أيضا أن وراء ظهورنا تاريخ طويل وتراث عالمي مجيد ، يدعم حقنا في الدفاع عن حرية الصحافة والرأى والتعبير .. وتمثل ذلك منذ ظهور عصر التحرر والتنوير في أوروبا وأمريكا في اتجاهين هما :

١ - أعلنت الثورة الفرنسية - أم الحريات - منذ قيامها في عام ١٧٨٩ ، أن حرية تبادل الآراء والأفكار تعد من أقدس حقوق الإنسان ، وأن لكل فرد الحق في أن يتكلم ويكتب ويطبّع بكامل حريته ، ولا تقع عليه المسؤولية ، إلا إذا أساء استخدام هذه الحرية ، في الحالات التي يحددها القانون .

٢ - نص الدستور الأمريكي الصادر في عام ١٧٩١ ، بعد ثورة التحرير الأمريكية التي أنهت الاستعمار البريطاني ، على أنه ليس من حق الكونجرس ، أن يصدر أي قانون ينتقص من حرية الصحافة ..

ومن المعروف تاريخيا أن المبادئ التحريرية التي جاءت في مواثيق الثورتين الفرنسية والأمريكية - وخاصة المتعلقة بالحريات العامة وحرية الصحافة والرأى - قد صارت نورا هاديا لكل من جاء بعد ذلك ، فاستمدت منها الدساتير والمواثيق المختلفة ، الإشعاع .. والمبادئ .

٣ - حتى جاءت وثيقة حقوق الإنسان ، التي أصدرتها الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، تحت إسم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لينص في مادته التاسعة عشرة على أن : لكل فرد الحق في حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار ، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة دون تقيد بالحدود الجغرافية .

٤ - كذلك أكدت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية السياسية ، التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، مبدأ حرية الصحافة في المادة التاسعة عشرة ، حين ذكرت أن : لكل فرد الحق في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع ، وتلقيها ونقلها ، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية سواء كان ذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة .



من خلال هذا الاستعراض ، لنصوص الدساتير المصرية والمواثيق الدولية ، حول ضرورة كفالة حرية الصحافة وحقوق إيذاء الرأى والمجاهرة بالفكر ، نجد أن ثمة

إجماعا عاما ، على أنه لا غنى عن حرية الصحافة فى كل عهد وعصر ، فى وجه إصرار السلطة فى كل عهد وعصر ، على كبت هذه الحرية أو تقييدها ، بقبود من حديد تارة ، وبقبود من حرير تارة أخرى ...

« وغنى عن البيان أن كفلة حرية الصحافة على النحو الذى أجمعت عليه الدساتير ، إنما أريد به حماية الصحافة من الدولة ... لأن الدولة هى وحدها التى تملك أن تفرض الرقابة على الصحف ، وهى وحدها التى تملك أن تنتزها وأن تعطلها . ثم أن الصراع بين السلطة والصحافة كاد يكون ظاهرة بارزة ، فى كل عصر من عصور التاريخ ، لأن من أصحاب السلطة فى كل زمان ومكان ، من يستعلى ومن يدعى لنفسه العصمة ، أو يضله الهوى أو الغرض أو الغرور ، فلا يتسع صدره لرأى يخالف رأيه .. وحيثما وجد الحكم المطلق ، كانت هذه العلة سمة من سماته ، لأنه إنما يقوم على رأى واحد .. حتى إذا تبدى كما لو كان راغبا فى التماس الرأى الآخر .. فهو يعمل فى الوقت نفسه على سد المنافذ ، التى يمكن أن يطل منها هذا الرأى الآخر على الناس » . (٥٤)



ولأن حرية الصحافة ترتبط ارتباطا وثيقا بحرية الرأى ، إلى درجة التلازم الكامل ، ولأن حرية الرأى واحدة من الحريات العامة المتعارف عليها ، فإننا لا يمكن أن نطالب بحرية الصحافة وحدها ، ونتجاهل الحريات العامة الأخرى ... فكل منها تكمل الأخرى وتساعد على انتعاشها وازدهارها ، داخل مناخ واحد لا يتجزأ أو ينفصل .

ومن ثم يصبح واجبا المطالبة بإزالة كافة العوائق المقيدة للحريات ، ممثلة فى مجموعة القوانين الاستثنائية ، المتعارف على تسميتها بالقوانين سيئة السمعة ، مثل قانون فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ ، وقانون حماية الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، وقانون أمن الوطن والمواطن رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل فى ١٩٧٩ والخاص بالأحزاب السياسية ، والقانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الوطنية والسلام الاجتماعى ، والقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب ، والقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة ، والقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة ، وأخيرا قانون الطوارئ الممدد المفعول ..



(٥٤) مصطفى مرعى - الصحافة بين السلطة والسلطان - ص ٧٦ .



فوق كل ذلك ، يجب أن نلقى نظرة فاحصة على مجموعة النصوص ، التي تزدحم بها القوانين العامة المعمول بها في مصر ، والتي تتضمن العقوبات التي تنتظر الصحفيين ، لنذكر كم أن النصوص القانونية قاسية ، وكم أن الترسنة مليئة بكل أنواع الأسلحة ..

خذ مثلاً : (٥٥)

### أولاً : في قانون العقوبات

١ - يعاقب بالعقاب المقرر في قانون العقوبات كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب جنائية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علناً أو بكتابة أو رسوم أو صور شتمية أو رموز ، أو بأى طريقة أخرى من طرق التمثيل ، إذا ترتب على هذا الإجراء وقوع تلك الجنائية أو الجنحة بالفعل ، أما إذا ترتب على هذا الإجراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في الشروع ( مادة ١٧١ عقوبات ) .

٢ - يعاقب بالحبس كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق ، أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى طرق النشر حتى لو لم تترتب على تحريضه أى نتيجة ( مادة ١٧٢ عقوبات ) .

٣ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ٥ سنوات وبغرامة بين ٥٠ و ٥٠٠ جنيه كل من ارتكب بإحدى طرق النشر فعلاً من الأفعال الآتية :

( أ ) التحريض على قلب نظام الحكم أو كراهته أو الإزدراء به .  
( ب ) تحييد أو ترويج المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإكراه ، أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة ( مادة ١٧٤ عقوبات ) .

٤ - يعاقب بنفس العقوبات من حرض الغير بإحدى طرق النشر على الخروج على الطاعة ، أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية ( مادة ١٧٥ عقوبات ) .

٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة كل من حرض بإحدى طرق النشر على

---

(٥٥) راجع ، العنوان على حرية الصحافة والصحفيين ، - ملف الأملى - نوفمبر ١٩٨٧ .

بغض طائفة أو طوائف من الناس ، أو على الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام ( مادة ١٧٦ عقوبات ) .

**ملحوظة :** كانت هذه المادة في الأصل تنص على غرامة بين عشرين ومائة جنيه ، وتختير للقاضي في الحكم بالعقوبتين معا أو بإحدهما ، لكن الغرامة ألغيت بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ وبهذا أصبح الحكم بالحبس هو الاختيار الوحيد أمام القاضي .

٦ - يعاقب بنفس العقوبة كل من حرّض غيره بإحدى طرق النشر على عدم الانقياد للقوانين ( مادة ١٧٧ عقوبات ) .

٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار مطبوعات إذا كانت منافية للأداب ( مادة ١٧٨ عقوبات ) .

٨ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر ( مادة ١٧٨ - مكرر ) .

٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من صمم أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار صوراً من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد ، سواء كان ذلك بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى .. وتسرى العقوبة على الاستيراد والتصدير والنقل والإعلان والنشر عن طريق الصحف ( مادة ١٧٨ ثانياً عقوبات ) .

**ملحوظة :** أضيفت هذه المادة في عام ١٩٥٣ وكانت تنص على غرامة بين ٢٠ و ١٠٠ جنيه كعقوبة بدنية للحبس أو مضافة إليه ، ولكن الغرامة ألغيت بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وأصبح الحكم بالحبس اختياراً وحيداً أمام القاضي .

١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من أهان رئيس الجمهورية بإحدى طرق النشر ( مادة ١٧٩ عقوبات ) .

١١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب بإحدى طرق النشر في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عاب بإحدى طرق النشر في حق ممثل لدولة أجنبية معتمدة في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفتهم ( مادة ١٨٢ عقوبات ) .

**ملحوظة :** رفع القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٨٢ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة إلى ٥٠٠ جنيه وكانت ١٠٠ جنيه فقط ، أي أنه تعدد تغليظ العقوبة !

١٣ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيهًا ولا تزيد على ٢٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى طرق النشر مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة ( مادة ١٨٤ عقوبات ) .

١٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة ، أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ( مادة ١٨٥ عقوبات ) .

**ملحوظة :** رفع القانون رقم ٢٩ لعام ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

١٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخل بطريقة من طرق النشر بمقام خاص أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى ( مادة ١٨٦ عقوبات ) .

**ملحوظة :** رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الغرامة من ٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

١٦ - يعاقب بنفس العقوبة كل من نشر أمورا من شأنها التأثير في القضاء الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أي جهة من جهات القضاء في البلاد ، أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق ، أو التأثير في الشهود ، أو نشر أمور من شأنها منع شخص من الإقضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده . وترتفع العقوبة إلى سنة وغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور ( مادة ١٨٧ عقوبات ) .

**ملحوظة :** رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

١٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تتصل بالمسلم أو الصالح العام ، وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته . فإذا كان النشر قد ترتب عليه تكدير السلم أو الإضرار

بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الإضرار ، ترتفع عقوبة الحبس إلى مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة بين ٥٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ( مادة ١٨٨ عقوبات ) .

**ملحوظة :** رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة إلى ٥٠٠ جنيه وكانت ١٠٠ فقط .

١٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة بين ٢٠ و ٥٠٠ جنيه كل من نشر ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ، أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ( أى الجرائم التي ترتكب بواسطة النشر ) أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ... ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على نشر الحكم ، ومع ذلك تسمى العقوبة في حالة النشر عن الدعاوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها .. وتسمى العقوبة على نشر الشكوى أو على نشر الحكم إلا إذا استأنن الناشر الشاكى قبل النشر ( مادة ١٨٩ عقوبات ) .

**ملحوظة :** رفع القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى لعقوبة الغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه .

١٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف قرارات المحاكم بحظر نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب ( مادة ١٩٠ عقوبات ) .

**ملحوظة :** رفع القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الحد الأقصى للغرامة فأصبح ٢٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه .

٢٠ - يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم ، أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم ( مادة ١٩١ عقوبات ) .

٢١ - يعاقب بنفس العقوبات - حبس سنة وغرامة بين ٢٠ و ٢٠٠ جنيه - كل من نشر ما جرى في المناقشات في الجلسات السرية لمجلس الشعب ، أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية للمجلس المذكور ( مادة ١٩٢ عقوبات ) .

٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ٦ شهور وغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر :

- ( أ ) أخبارا بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراء  
فى غيبة الخصوم ، أو كانت قد حظرت إذاعة شىء عنه مراعاة للنظام  
وللأداب أو لظهور الحقيقة .
- ( ب ) أو أخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات فى دعاوى الطلاق أو التفريق أو  
الزنا ( مادة ١٩٣ عقوبات ) .

٢٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه ، أو  
بإحدى هاتين العقوبتين كل من فتح لكتتابا ، أو أعلن عنه بطريق النشر بقصد  
التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا فى  
جناية أو جنحة ، أو أعلن عن قيامه أو قيام الغير بالتعويض المشار إليه كله  
أو بعضه أو عزمه على ذلك ( مادة ١٩٤ عقوبات ) .

ملحوظة : رفع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ لحد الأقصى لعقوبة الغرامة فأصبح ٥٠٠ جنيه بدلا من  
١٠٠ جنيه .

٢٤ - يعاقب رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم الذى حصل فيه النشر  
بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته مع عدم الإخلال  
بالمسئولية الجنائية ، بالنسبة لمؤلف الكتابة إلا إذا أثبت أن النشر حصل بدون  
علمه وقدم المعلومات التى تساعد على معرفة المسئول عن النشر ، أو إذا  
أرشد فى أثناء التحقيق هذا عن مرتكب الجريمة وقدم ما لديه من المعلومات  
أو الأوراق لإثبات مسئولية هذا المرتكب ، وأثبت فوق ذلك أنه لو لم يقم بالنشر  
لعرض نفسه لخسارة وظيفته بالجريدة أو لقرار جسيم آخر ( مادة ١٩٥  
عقوبات ) .

٢٥ - فى الأحوال التى تكون فيها الكتابة أو الرسم ، أو أى وسيلة أخرى للنشر قد  
نشرت فى الخارج ، وفى جميع الأحوال التى لا يمكن فيها معرفة مرتكب  
الجريمة ، يعاقب بصفته فاعلين أصليين المستوردون والطابعون ، فإن تعذر  
ذلك فالبايعون والموزعون والملصقون ، ما لم يثبت أنه لم يكن فى وسعهم  
معرفة مشتملات الكتابة ( مادة ١٩٦ عقوبات ) .

٢٦ - لا يقبل من أحد للإفلات من المسئولية الجنائية مما نص عليه فى المواد  
السابقة ، أن يتخذ لنفسه مبررا ، أو أن يقيم لها عذرا من أن الكتابات أو الرسوم  
أو الصور الشسمية أو الرموز إنما نقلت أو ترجمت عن نشرات صدرت فى

مصر أو في الخارج ، أو أنها لن تزيد على ترديد إشاعات أو روايات عن الغير  
( مادة ١٩٧ عقوبات ) .

٢٧ - إذا ارتكبت جريمة بإحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجل الضبطية القضائية  
- الشرطة - ضبط المطبوع الذى أعد للبيع أو عرض فعلا ، والأصول وغيرها  
من أدوات الطبع ، على أن يبلغ النيابة العمومية ، فإذا أقرته ترفع الأمر إلى  
رئيس المحكمة الابتدائية فى ظرف ساعتين من وقت الضبط - المصادرة - إذا  
كان المضبوط صحيفة يومية أو أسبوعية ، وفى باقى الأحوال فى ظرف ٣  
أيام . ويصدر رئيس المحكمة قراره فى الحال بتأييد أمر الضبط أو إلغائه  
والإفراج عن الصحيفة المصادرة ، ويأمر فى الحكم الصادر بالعقوبة بإعدام  
الأشياء التى ضبطت ، وللمحكمة أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة على  
نفقة المحكوم عليه . فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة ، وجب عليها أن  
تنشر الحكم بالعقوبة ضدها فى صدر صفحاتها وإلا حكم عليها بغرامة  
لا تتجاوز ١٠٠ جنيه وبإلغاء الجريدة ( مادة ١٩٨ عقوبات ) .

٢٨ - إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة بطريق  
النشر فى إحدى الجرائد ، واستمرت الجريدة فى نشر مادة من نوع ما يجرى  
التحقيق من أجله ، أو من نوع يشبهه ، فيجوز للمحكمة الابتدائية بناء على  
طلب النيابة أن تأمر بتعطيل الجريدة ٣ مرات على الأكثر ، ولا يجوز الطعن  
فى هذا الأمر بأية طريقة . ويجوز تكرار أمر التعطيل كلما عادت الجريدة  
إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله ، أو من نوع يشبهه ( مادة  
١٩٩ عقوبات ) .

٢٩ - إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو محررها المسئول أو ناشرها أو صاحبها  
فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٩ عقوبات ( إهانة رئيس  
الجمهورية ) والمادة ٣٠٨ ، قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر ، إذا كانت  
تصدر ٣ مرات فى الأسبوع أو أكثر ، و ٣ شهور بالنسبة للجرائد الأسبوعية  
أو سنة فى الأحوال الأخرى . وإذا حكم على أحدهم فى جريمة ارتكبت  
بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة فى المادتين ١٧٩ ، ٣٠٨ جاز الأمر  
بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة ، وإذا حكم بالعقوبة مرة  
ثانية فى جريمة مما ذكر فى الفقرة الثانية ، وقبت أثناء السنتين التاليتين  
لصدور حكم سابق ، جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تماوى مدة العقوبة

المنصوص عليها في الفقرة الأولى . وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر في الفقرة الثانية وجب تعطيل الجريدة مدة تساوى المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ( مادة ٢٠٠ عقوبات ) .

٣٠ - كل شخص ولو من رجال الدين ألقى في أحد أماكن العبادة أو في حفل ديني مقالة ، تضمنت فتحا أو ذما في الحكومة أو في قانون أو في قرار جمهوري أو في عمل من أعمال الإدارة العمومية يعاقب بالحبس وبغرامة بين ١٠٠ و ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين . فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن ( مادة ٢٠١ عقوبات ) .

ملحوظة : صلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤ / ٤ / ١٩٨٢ .



## ثانيا : في قانون المطبوعات

١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ٦ شهور وغرامة من ٢٠ إلى ٢٠٠ جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين كل من يصدر جريدة دون أن يقدم إخطار كتابيا بذلك إلى المحافظة التي يتبعها محل الإصدار ، أو يقدم الإخطار ناقص البيانات المطلوبة ، أو لا يبلغ المحافظة بكل تغيير في هذه البيانات قبل حدوثها بثمانية أيام على الأقل . ويجوز أن يقضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما إذا كانت تصدر يوميا ، ولمدة شهر إذا كانت تصدر أسبوعيا ، أو لمدة سنة في الأحوال الأخرى ( المادة ٢٦ مطبوعات ) .

٢ - يعاقب بنفس العقوبات كل من أدخل مطبوعات صادرة في الخارج ، منع مجلس الوزراء دخولها أو تداولها في مصر محافظة على النظام العام .

٣ - يعاقب بنفس العقوبات رئيس التحرير والمحررون وصاحب الجريدة إذا ما استمروا على إظهار الجريدة باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها للمدة المذكورة في المادة ٢٦ مطبوعات . وفي هذه الحالة تعطل الجريدة ضعفي المدة المنصوص عليها في تلك المادة ( المادة ٢٧ مطبوعات ) .



### ثالثا : فى قانون سلطة الصحافة

١ - فى حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها فى قانون سلطة الصحافة ، أو قانون نقابة الصحفيين ، أو ميثاق الشرف الصحفى ، يكون للمجلس الأعلى للصحافة حق تشكيل لجنة للتحقيق تتكون من ٣ من أعضائه ، من بينهم أحد الصحفيين والعضوان القانونيان ، ويرأسها أقدم هذين العضوين . ولمجلس نقابة الصحفيين أو النقابة الفرعية أن ينوب أحد أعضائه لحضور التحقيق ، وفى حالة توافر دلائل على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفى ، يكون لرئيس اللجنة تحريك الدعوى التأديبية ، أمام الهيئة المنصوص عليها فى المادة ٨١ من قانون نقابة الصحفيين ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية . وللصحفى الطعن فى قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنائية المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من قانون نقابة الصحفيين .



### رابعا : فى قانون حماية القيم من العيب

١ - تنص المادة الثالثة من قانون حماية القيم من العيب ( رقم ١٩٨٠/٩٥ ) على معاقبة الصحفى بتبدير أو أكثر من ثلاثة تدابير هى الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية ، والحرمان من الترشيح أو التعيين فى رئاسة أو عضوية مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ، والحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام والنقل إلى وظيفة أو عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية ، وذلك لمدة بين ٦ أشهر و ٥ سنوات ، وفى حالة العودة يجوز الحكم بتبدير أو أكثر من التدابير المشار إليها لمدة لا تتجاوز مثلى الحد الأقصى .



إنها حقا ترسانة هائلة من القوانين التى لم تعد ملائمة لعصر الانفراجة الديمقراطية ، ولم تعد صالحة لعهد يؤكد تمسكه بالاختيار الديموقراطى ، ويصر على حمايته باعتباره إنجازا رئيسى ، الذى حاول أن يفتح به عن وجه مصر الصبوح ، غبار عاصفة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة ، التى كتمت الأفواه وحاصرت الأحزاب ، وصادرت صحف المعارضة ، واعتقلت وفصلت واضطهدت كل رموز مصر وقياداتها باسم حماية الديمقراطية ذات الأتياب والمخالب ..



لقد أثبتت كل أحداث التاريخ القديم والحديث ، أن ترسانات القوانين الخليطة ،  
ليست كافية لتكميم الأفواه ، وقهر حرية الرأي ، والتسلل إلى الأدمغة لاعتقال الأفكار ..  
بل ظلت الأفواه تتحدث ، وظلت الآراء تزدهر ، وظلت الأفكار تنتعش وتنتقل ..  
وهكذا ستبقى ما دام هناك بشر يفكرون ويعقلون ويفهمون !  
ذلك أن القوانين تأتي وتذهب ... والقيود توضع وتسقط ، لكن الكلمة نظل  
صامدة ، ففي البدء كانت الكلمة ...  
وستظل حتى المنتهى .



## الباب الخامس

### نصل الكلام فى فصل الختام

« مل للمقام فكم أعلاشر أمة  
أمريت بشير صلاحها أمراؤها  
ظلموا الرعية واستباحوا كيدها  
وعدوا مصالحها وهم أجراؤها »  
[ أبو العلاء المعرى ]



## الفصل الأول

### رياح الديمقراطية وحرية الصحافة

« الذى أذهب إليه ، أن الحق فى ولحد ، وأن  
من حكم بغيره ، فقد حكم بغير الحق ، ولكننا  
لم نكلف إصابته إنما كلفنا الاجتهاد فى  
طلبه ... »

[ أبو الوائى الباجى فى كتاب  
« إحكام الفصول فى أحكام  
الأصول » ]

هبّت الرياح ... وامتلأت الأشرطة بالعواصف ، فإذا الكل الآن يرفع شعار  
الديموقراطية ... الحكام والمحكومون ... الأغنياء والفقراء ... المتقنمون  
والمتخلفون ... الماركسيون والليبراليون ... الإسلاميون والعلمانيون !

حسنًا ... هذه إذن هى البشارة ، القادمة إلينا من خلف الأفق ...

لحسن الحظ ، أن الرياح لم تستثن الأمة العربية ، فأنتها بالبشارة الديموقراطية ...  
ليس عملاً ولكن قولاً على الأقل ... وفى هذا الأمل ... أحياناً يكفيننا مجرد الأمل !

وكيف يمكن لهذه الأمة ، أن تتخلف عن ركب المناداة بالديموقراطية ... فى عالم  
صغير ... قرية تكنولوجية ... مضاء مفتوحة بفضل ثورتى المعلومات والاتصال ...  
حيث ما جرى فى أعماق أعماق الصين ، يسمع فى البرازيل ... وحيث ما يحدث فى  
هايتى يذوق صده أبواب كوريا ...

من مظاهرات مئات الآلاف المتدفقة في شوارع بكين وشنغهاي ... إلى ارتعاشات الحرية في سنغافوجو ومكسيكو سيتي ... إلى عواصف الحرية في أوروبا الشرقية ... اهتزت دول العالم بصيحة مدوية تنادى بحق الشعوب - كل الشعوب - في التمتع بالديمقراطية ...

فهل كان يمكن أن يتصور البعض منا ... أن يجرى كل ما يجرى ، ويمر عبر الهواء من فوق رؤوسنا نحن العرب ... أم أن العاصفة حتما ستهب علينا ، مثلما هبت عليهم ... لأننا مثلهم ... بشر يريد أن يأكل ويعيش ويتنفس بحرية !!

نخطيء كثيرا ... في حق أنفسنا ، لو تصورنا أن هبة الديمقراطية ، هبة مؤقتة ، كرياح الخماسين ، مرعان ما تتلاشى ، حتى لو خلفت وراءها غبار الصحارى ...

يخطيء أيضا ... حكامنا لو تخيلوا أن هذه الرياح مؤقتة طيبة ... يمكن احتواؤها مؤقتا تمهيدا للقضاء على كل آثارها فيما بعد ...

نخطيء نحن وهم - الحكام والشعب - إذا لم نوظف هذه اللحظة التاريخية العظيمة ، التي تشهد هبوب الديمقراطية على مستوى العالم ... لخدمة أهدافنا القومية في التقدم والارتقاء والتحرر والمشاركة في الحكم ... وإذا لم نؤصلها وننظرها ونطبقها التطبيق الأصيل الأمين النزيه ... لا أن نلثف حولها بالخدعة لتتجاوز أثرها ... ثم ننقض عليها فندفنها في كئيبان الغبار الصحراوي الذي خلفته الرياح ...

الأمر ليس بهذه البساطة ... فعالم اليوم كما أسلفنا عالم الاتصال المفتوح والمعلومات المتدفقة ... وعالم المخترعات الحديثة ، التي تسمح لكل فرد بالنقاط ما يريد وسماع وقراءة حتى ما لا يحب ، فضلا عما يحب !

ولذلك فإن رهاننا يظل قائما على أن الديمقراطية التي نهب من كل حذب وصوب ... لن نخلدنا فمر من فوق رؤوسنا دون أن نستمتع بهوائها النظيف ... رهاننا عليها قائم ومستمر ..



لقد شاركت في عدة ندوات مصرية خالصة ، وعربية مشتركة ... تدور في مجملها حول القضية المحور ... قضية الديمقراطية ...

وأشهد أن كل هذه الندوات ، تميزت بالوعى والعمق وازدهمت بالدراسة العلمية والمناقشة الموضوعية ، وكشفت ضمن ما كشفت ، عن مدى الجوع الديموقراطى ، الذى نعانى ... عن أصالة للشوق إلى الحرية الحقيقية ، الذى لا ينافسه إلا شوق الصوفية وعشقمهم ..

مثلا ....

على مدى ثلاثة أيام فى نهاية مارس ١٩٨٩ ، شاركت فى ندوة التعددية السياسية ، التى عقدت بالعاصمة الأردنية - عمان - مع نحو مائة من المفكرين والأكاديميين والكتاب العرب ...

بأقة منتقاة من معظم الأقطار العربية ... من معظم المدارس الفكرية والسياسية المعروفة ...

على مائدة النقاش ... كم هائل من البحوث والدراسات العميقة فى معظمها .. قدر كبير من التدخل والحوار الموضوعى الهادف إلى بحث القضية - الأزمة ... قضية الديموقراطية وأزمة التعددية السياسية فى وطننا العربى ... وجهات نظر مختلفة وآراء متباينة ، وإن كانت قد تمحورت حول محورين رئيسيين ..

● محور يطالب بالعودة إلى التراث العربى الإسلامى ... نستلهم منه مبادئ الشورى ... خاصة تلك التى أرساها الخلفاء الراشدون ... حيث « الخلافة الراشدة هى جمهورية العرب الأولى » كما قال ابن رشد ... وحيث تتنوع مصادر الاستلهام التراثى من الشريعة الإسلامية ، ثم من اجتهاد الفقهاء والأئمة ، وأخيرا من حركة التاريخ الإسلامى نفسه ..

● ومحور يطالب بممايرة العصر والأخذ بالليبرالية كما صاغت فلسفتها ، الحضارة الأوروبية ، خاصة بعد الثورة الصناعية ، ومنذ القرن الثامن عشر على وجه التحديد ... حيث بزوغ مبادئ الحريات السياسية ، العامة والخاصة ، وحيث تعدد القوى المشاركة فى الحكم ... وحيث حرية الصحافة والتعبير ... تلك المبادئ التى رسخنها وثائق الثورتين الفرنسية والأمريكية .

وحيث العالم الحديث الآن ، لا يزال يعمل بها - مع التطوير والتطوير - ويتمسك بتطبيقاتها المختلفة ... بينما وسائل الإعلام والاتصال - على اتساعها وعمق تأثيراتها -

تفتح كل الأبواب الموصدة ، وتهز العروش المتحكمة ، وتضعف القوى الممسكة بزمام الحكم التي لا تريد إلا كبت الأصوات وتكميم الأفواه ..



ويقدر تمسك كل من أصحاب للمحورين هذين ، بمواقفهما الأولية ، تجاه الثورى التراثية ، أو تجاه الليبرالية الحديثة ... بقدر ما اتفق الجميع ، على قضية رئيسية بمثابة حبل الوصل وجسر القواصل ... ألا وهى ضرورة الحريات ، وحتمية المشاركة الشعبية ، فى الحكم ، سواء استعانت بالموروث التاريخى ، أو بالوارد من خارج الحدود ...

لم تعد القضية الخلافية ، هى أى الأشكال والأنماط نتبع ... لكنها أصبحت حتمية المشاركة فى صنع مستقبلنا وصياغة حاضرنا ... بديلا للانفراد بالحكم بهذه الحجة أو تلك !

والذى يدعم ذلك ، أن الحقوق الديمقراطية ومبادئ التعددية السياسية وحرية الصحافة والاتصال ، أصبحت مصكوكة فى التراث القانونى الإنسانى الشامل ... عبر المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، ثم عبر العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ... ثم من خلال هذا التطور الهائل الذى حدث فى فلسفة الحكم سواء فى العالم الثالث ، وتجاريه العديدة - مثل الهند ومصر - أو فى المعسكر الاشتراكى السابق ... بعد بيريسسترويكا جورباتشوف ... التى جاءت بالجلاسنومست .. أى المصارحة التى تعنى أول ما تعنى حرية القول والتعبير والنقد ... حرية الصحافة والإعلام ... وكما هو عميق ما حدث فى المعسكر الاشتراكى نتيجة لذلك ..

ومن ثم فقد رأينا خلال العقد الأخير من القرن الحالى ... كيف ارتبطت حركة انتعاش حقوق الإنسان العالمية ، بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية ... كسبيل للخروج من مازق الشعوب المختلفة ... سواء تلك التى ورثت الليبرالية ... أو تلك التى صاغت لنفسها فلسفة ماركسية ... أو تلك التى مزجت بين الاثنين وزاوجت بين الماركسية والليبرالية ، بصرف النظر عن نجاحها أو فشلها فى اتمام ذلك !

فإذا كان ذلك قد حدث عالميا ... فلإن ماحدث عربيا يستدعى التأمل أيضا ...

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ، عدة متغيرات جوهرية أضفت على المجتمعات العربية ، ملامح مؤثرة ..



● بدأت الطبقة الوسطى والطبقة العمالية من ورائها ، فى لعب دور واضح ، عبر التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، التى شهدتها مجتمعاتنا العربية بعد الاستقلال .. وبحكم تكوين هاتين الطبقتين فإنهما تتزعمان الدعوة للحرية والعمل الديموقراطى ...

● فى ظل هذه التغيرات ، نمت صيغ متعددة للتعددية الاجتماعية ، التى تختلف بالضرورة عن التعددية السياسية السائدة أو المرجوة ...

● أدى غياب الحريات العامة ، وإجهاض حرية الفكر والاجتهاد ، وكتم للتعبير وتقييد حرية الصحافة والاعلام ، وضبط - أو قهر - حرية العمل السياسى من خلال التنظيمات الشعبية المختلفة ... إلى تناقض شديد أفرز احتقانا سياسيا وفكريا واجتماعيا ، نجنى اليوم ثماره المرة ...

● الطريق أمامنا ... أو هو أحد أبرز الطرق ... يتمثل فى فتح الباب لرياح الديموقراطية وحرية الصحافة .. لتجد التعددية الاجتماعية المكبوتة مجالا للتعبير عن مصالحها ، وأفكارها وقواها السياسية ...

والا فالطوفان ...

ولكى يتحقق الانفراج فتتفادى الطوفان ، ونعالج الاحتقان ، فلننا مطالبون جميعا بإقرار صيغة جديدة لعقد اجتماعى متفق عليه - قطريا قوميا - يقوم على مبادئ أساسية ... تعترف للجميع بحق المساواة ، ليس فقط بين الأفراد ، ولكن بين القوى السياسية والتعددية الاجتماعية المتكافئة ... وتعترف بسيادة القانون ، الذى يحكم المساواة بين الجميع ... وتعترف بتوزيع السلطة ، حيث لا احتكار لها من جانب فرد أو طبقة أو أسرة أو مركز قوة ... وتعترف بالقبول الصريح بمبدأ تداول السلطة ، بين كل هذه القوى ... ثم تعترف أخيرا بحرية كل هؤلاء فى التعبير عن آرائهم وأفكارهم بكل الوسائل ، وفى مقدمتها وسائل الإعلام الحرة المستنيرة ...

وبدون هذا العقد الاجتماعى الجديد ... لن نستطيع أن نحقق تنمية ، أو عدالة اجتماعية ، ولن نستطيع أن ننباها بالاستقلال والبعيد عن التبعية ، ولن نستطيع أن نتفاخر بالمشاركة السياسية أو بحرية الصحافة ... حتى لو ملأنا الدنيا منسججا !!

لكننا نستطيع أن ننباها ونفخر حقا ... لو أنجزنا مهمة التحول الكبرى ، من فلسفة الحكم الفردى ، إلى الحكم الديموقراطى ... من روح الاحتكار والاستبداد إلى

روح التسامح والمشاركة ... من تضخم الذات الفرد إلى تضخم مؤسسات المجتمع ...  
ولن نستطيع ذلك إلا بأربعة شروط ..

- ١ - حرية الصحافة وتدفق المعلومات لصالح الجميع .
  - ٢ - الحد من احتكار السلطة ، لصالح توسيع دوائر المشاركة .
  - ٣ - إطلاق حرية الاعتقاد والتعبير والتنظيم والاجتماع .
  - ٤ - وضع أسس تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة عادلة وموصولة .
- ولا شك أن هذا تغيير جذري مطلوب في الفكر العربي ، كما في الممارسة ...  
يظل أملاً محققاً في الهواء ، تنقصه بالضرورة آليات العمل وأساليب التغيير ...  
في هذا المجال يجدر بنا أن ننشط الذاكرة ونعيد للأذهان ثلاثة أساليب للتغيير ،  
أصبحت معروفة ..

- أسلوب الانقلاب لإحداث تغيير شامل .
  - أسلوب الإصلاح لإحداث تغييرات أساسية .
  - أسلوب الامتثال للأمر الواقع والرضوخ للمقدر !
- وأمامنا حرية الاختيار ... مادامنا نتحدث عن الديمقراطية بما تتضمنه من  
حریات !



الموجع حقاً في الأمر ... أن معظم مفكرينا ومتقينا حين ينشغلون بقضية  
الديموقراطية والتعددية السياسية والاجتماعية ... ينسون أو يتناسون ، الدور المحوري  
الذي تعنيه حرية الصحافة والإعلام ... وحق الإنسان في الاتصال الذي أصبح حقاً ثابتاً  
من الحقوق المعترف بها عالمياً ...

ينسون أو يتناسون ذلك التلازم العضوي ، بين التعددية السياسية والتعددية  
الصحفية والإعلامية ... ذلك الارتباط بين حرية الفكر والعقيدة ، وبين حرية الصحافة  
وممارسة حرية إبداء الرأي ...

وهم ... قبل ذلك ويعدّه ، ينسون أو يتناسون الأرضية السياسية الاجتماعية  
الفكرية ، التي نتحرك عليها وننتقل منها ... الأرضية التي شهدت خلال السنوات  
الأخيرة تحولات كبرى في وطننا العربي ... لعل أبرز ملامحها ..

١ - تأثير عصر الانفجار الإعلامى - فى ظل ثورتى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال - وما أحدثه فى عالمنا العربى ، فكما قلنا .. السماء مفتوحة بفضل الأتمار الصناعية وأجهزة التلفزيون وأدوات النقط للبت ... مثلما أن المعلومات تتدفق بغزارة ومن مصادر عديدة ، على الصحف والإنذاعة والتلفزيون ..

٢ - لقد أدى تلازم ذلك الانفجار الإعلامى ، مع عهود الاستقلال الوطنى - ورغبة حكمانا فى استكمال مظاهر هذا الاستقلال - إلى التوسع فى استخدام أجهزة الإعلام المختلفة ... خاصة الصحافة ومحطات الإنذاعة المسموعة والمرئية ...

وبفضل تراكم هذه الأجهزة للبالغة التأثير ... تراكت فى منطقتنا خبرات الاستنارة والتعلم والتقليد. والمعرفة ... جنباً إلى جنب مع تراكم السطحية والخداع والتهميش والتسطيح والتضليل !

#### قمة التناقض !

٣ - انتشار التعليم بمستوياته المختلفة وإيفاد البعث إلى الشرق والغرب ... خلق شرائح واسعة من المتعلمين والمتفكرين ... الذين عادوا إلى الأوطان محملين بما رأوه فى الخارج من تقدم وحرية واستنارة ، مهمومين بما يعرفونه من حقائق مجتمعاتهم من تخلف وديكتاتورية وكبت واستبداد ...

٤ - بروز محاولات التنمية ، لمواجهة تراكم الفقر والتخلف فى بعض مجتمعاتنا العربية ... مقابل بروز مظاهر الإمبراف والبذخ استنزافاً للتراكم المالى الناتج عن الثروات النفطية فى بعض مجتمعاتنا الأخرى ...

ورغم هذا أو ذاك ... فقد حدثت تحولات اقتصادية اجتماعية فى هذه البلاد أو تلك ... وبدأت تطفو على السطح نماذج إيجابية إلى حد كبير ، لتحديث البنى والهياكل الاقتصادية ، وتوسيع الطبقات الاجتماعية المستفيدة من التنمية ، ومن التراكم المالى النفطى .

٥ - إفلاس معظم النظم العربية الحاكمة وفشلها فى تحسين وجهها غير الديموقراطى ... أمام اتساع حملة المطالبة بالحرية داخل حدودها ، وأمام تعامل الدعوة العالمية لإقرار حقوق الإنسان ، التى صاحبها هبوب رياح الديموقراطية فى كل مكان .. ديموقراطية القرن العشرين ، وليس فقط مجرد ، بديهيات جان جاك روسو ، وأوليات جون لوك !

وخلاصة هذه التحولات الخمسة الرئيسية التي داهمت مجتمعاتنا العربية في معظمها ... أن هذه المجتمعات أصبحت تعاني الاحتقان السياسي والقلق الاجتماعي والاضطراب الفكري ... وهي حالة لا تساعد على الاستقرار ، بقدر ما تنبئ بهتمية التغيير طلباً للحقوق والحريات ... من حق المشاركة في صنع القرار ... إلى حرية الصحافة والتعبير ...

ما هو المطلوب إذن ... في مواجهة هذه التحولات الكبرى ، وحتى لا ينفصل الفكر عن الواقع ... أو تبعد التعددية السياسية عن التعددية الصحفية ؟

نحسب أن المطلوب بداية ... هو إعادة نظر كاملة شاملة في منهجنا الفكري وأسلوبنا السياسي ... بهدف تعميق فهمنا الحاكمة والهادية .. حتى لا يضيع منا الطريق مرة أخرى ، في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة ... لحظة التحولات الكبرى ...

إعادة نظر تؤصل التلازم الحتمي - حتى لا يغيب عن أعيننا - بين التعددية السياسية وبين التعددية الصحفية ... بين حرية العمل والتنظيم ... وحرية الرأي والصحافة ... وتؤكد على ضرورة توافر حرية إصدار الصحف وحرية الحصول على المعلومات والاستفادة بها ، مع حرية تكوين الأحزاب والمنظمات الشعبية ... فكلاهما مكمل للآخر ... بل كل منهما آلية من آليات عمل الآخر ..

إعادة نظر تهدف ليس فقط إلى تقنين كل هذه الحريات ، وتضمينها لمواثيقنا ودساتيرنا - فهي قائمة لكن جامدة - إنما تهدف إلى تحريك النصوص وإعمال القوانين وتحرير المواثيق من قيود التحكم السلطوي ... لكي تنطلق التعددية السياسية ، ومعها حرية الصحافة جنباً إلى جنب ...

نعم ... نستطيع أن نشير إلى هوامش الحرية التي تعمل من خلالها المؤسسات السياسية والصحفية في هذا البلد العربي ، أو ذلك ... نستطيع أن نتحدث عن حالات محدودة في مصر والمغرب والمودان وتونس ولبنان والأردن ... مثلاً ...

لكنها تظل حالات محدودة ... محدودة ... محكومة ... تعلق وتهبط مع اتجاه الريح ... تنجح وتفلح طبقاً لمتغيرات الحال عند القمة ... وتتقدم وتتأخر طبقاً للهوى الشخصي للحاكم ، وقدرته على التسامح الديمقراطي !!

ونحسب أن هذا ما لا نريد أو نغنى ... حين تحدثنا منذ البدء عن التعددية السياسية والتعددية الصحفية ... الديمقراطية وحرية الصحافة في مفهومنا شأن آخر !!

## الفصل الثانى

### ضمانات حرية الصحافة .. من أين نبدأ ؟

« الحق قديم ... ومراجعة الحق خير من  
التمادى فى الباطل » .

[ عمر بن الخطاب ]

المؤكد أن هناك لغطا واضحا ، بل خلافا صريحا ، بين عدة اتجاهات فى المجتمع ، حول حقيقة وضع الصحافة من ناحية ، وحول مدى تمتعها بحرية العمل والبحث والنقد والنشر ، من ناحية ثانية ، وحول موقف سلطات الدولة تجاهها من ناحية  
ثالثة ...

بعض الاتجاهات ترى أن وضع الصحافة يسوء يوما بعد يوم وتتدهور رسالتها ومعها أساليب أدائها ... لأن الدولة تحكم قبضتها على عنقها بوسائل مختلفة ... تمتد بين حدود الترغيب وحدود التهريب ... ولذلك فإن هذه الاتجاهات ترى أن الكل باطل ومزيف وخادع !

بعض الاتجاهات الأخرى ترى على العكس ، أن الصحافة قد انفلتت زمامها من قبضة الدولة ... فإذا بها تعصف بالجميع وتضج بالنقد حتى التجريح ، وهو أمر غير مقبول فى دولة نامية حيث لا يمكن للسلطة الحاكمة - أيا كان مزاجها العام - أن تتخلى عن هذا السلاح الجبار ... سلاح الصحافة خاصة والإعلام عامة ... ولذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه عدم التوسع فى حرية الصحافة !

وفيما بين هذين الرأيين المتناقضين ، اختلطت الأمور على جمهور الناس - ومن

بينهم الصحفيون أنفسهم - فلا هم يثقون في أن الصحافة حرة فعلا ، ولا هم يصدقون أن الدولة تمارس مع الصحافة مباراة الحرية أصلا ...

أحسب أننا اليوم على مفترق طرق ... أن نكون أو لا نكون ... بمعنى أن نبني بالفعل مجتمعا متحررا وديموقراطيا ومستقلا ، وبالتالي أن نؤمن صدقا بحرية الصحافة ونمارسها ... أو أننا لا نفعل شيئا من ذلك على الإطلاق ...

أحسب أيضا أن الظروف الموضوعية الحالية - مع الخلفية التاريخية - تمنحنا اليوم لمصر بالذات ... فرصة العمر لبناء نموذجها الديموقراطي - رغم كل صعوبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية - أفضل مما أعطتها بالأمس ، لتكون كما نتمنى منارة الامتتارة والحرية في البيئة الإقليمية المحيطة ...

في هذا الإطار تأتي أهمية استمرار الإصرار على تقنين حرية الصحافة ، كجزء من الحريات العامة ، التي يجب أن تتربخ وتنتضج وتتخلص من كل معوقاتنا القانونية والإدارية ...

ولكى يتطابق القول مع الفعل .. النيات مع الواقع ، فإن الأمر يستدعى إعادة نظر شاملة للمفاهيم السائدة عن الصحافة ، الموروثة عن سنوات سابقة وتجارب مغالفة ، والتي أوصلت الصحافة إلى ما نحن فيه من وضع لا يرضى القارئ أو الصحفي نفسه !! .. وإعادة النظر لا يجب أن تنتهى عند مراجعة النظريات فقط .. ولكن يجب أن تنتهى إلى مراجعة القوانين وفك قيودها ، لكي تتم الممارسة في إطار واضح مستنير ... ولكى تقوم الضمانات على أسس راسخة .

هل نحن في حاجة إلى نماذج للقياس .. ؟

حسنا ... لنأخذ القضية الرئيسية ، وهي قضية علاقة الصحافة بالسلطة ... موقف الحكومة من الصحافة وحقيقة دور الصحافة في المجتمع ... وضمانات استقلال الصحافة استقلالا حقيقيا ...

لقد سبق أن قلنا إن هذه العلاقة المركبة مرت بمراحل كثيرة خاصة في الخمسين عاما الأخيرة ... صحافة الأحزاب والملكية الخاصة ، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم صحافة يوليو المؤممة أو المنظمة بالقانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ، ثم الخليط الحالي بين صحافة الأحزاب والصحافة القومية أو المؤممة المملوكة للدولة طبقا لقانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ ... وهو خليط غير مريح ، بل موضع معارضة من الأحزاب والقوى السياسية ومن الصحفيين ، فضلا عن معظم قطاعات الرأي العام ..

وسبب المعارضة الواضح ، هو أن الخطاب العام فى المجتمع ، الآن ، يتحدث عن الديمقراطية ، التى تقتضى تعددية مراكز الفكر والرأى والمشاركة فى صنع القرار ، داخل دائرة أوسع من دائرة الفرد ، أو دائرة أقرب المستشارين ... الأمر الذى يتعارض مع سيطرة الحكومة مباشرة ، أو حتى عن طريق حزب واحد ، على ٨٥٪ من الصحافة ، فضلا عن وسائل الاعلام الأخرى الأكثر تأثيرا ... وهى الإذاعة والتلفزيون ...



ولكى تنوى جذور الديمقراطية فى مجتمعنا ، فإننا نحتاج إلى صحافة ووسائل إعلام ، تقوم بمهنتين رئيسيتين هما :

١ - توفير المعلومات والحقائق والأرقام من مصادر متعددة ، وليس فقط عبر مصدر وحيد يحتكر « فتح أو غلق الصنبور » ... والمعلومة المجردة - فى عصر ثورة المعلومات - هى التى تلعب دورا أساسيا فى صنع القرار وتوجيه الدفة واختيار الطريق ...

فهل المعلومات المطروحة فى صحافتنا عن معظم القضايا الوطنية والمعيشية ، كافية ... وهل مصادر المعلومات عن هذه القضايا متعددة ... أو هى وحيدة الاتجاه ؟؟

٢ - إدارة حوار واسع حول مختلف القضايا التى تهم الشعب بكل فئاته وهيئاته وقواه ... والحوار لا يتم إلا بين آراء مختلفة ومتعددة ، وإلا أصبح « حوار طرشان » كما يقولون ...

والحوار الحر المفتوح المتكافئ بين الآراء المتعددة ، هو وحده الذى ينىر الطريق أمام الرأى العام ... لتختار الأغلبية بالطريق الديمقراطية ما تريده حقا وعن علم ومعلومات وآراء ... وعبر حوار مفتوح صريح متعدد الزوايا والاتجاهات .

هنا نتساءل بصراحة ... هل تؤدى صحافتنا بشكل عام ، هذه المهمة على أكمل وجه ... أم أن هناك معوقات كثيرة ، بعضها راجع لطبيعة علاقة الصحافة بالدولة ... والبعض الآخر راجع إلى قصور ذاتى لدخل الصحافة نفسها .. أفرزته تلك « الخلطة القانونية الإدارية » التى لخصها قانون سلطة الصحافة ، بوضع الصحف القومية فى ملكية الدولة .. يمارس حق الملكية نيابة عنها .. مجلس الشورى ... الخ .

الخلاصة ... أننا أمام وضع شائك فى الصحافة المصرية ، التى تنقسم عمليا إلى

صحافتين ... صحافة قومية تصرخ في اتجاه ... وصحافة أحزاب تصرخ في اتجاه آخر ... صرخة الأولى تدخل في أذان الرأي العام اليمنى لتخرج سريعا من اليسرى ... وصرخة الثانية ، تدخل في أذنه اليسرى لتخرج سريعا أيضا من اليمنى ... لأن المعلومات متضاربة والآراء متناقضة والحوار مقطوع في معظم الأحيان ...

الخلاصة أيضا ... أن الأوضاع القانونية التي تنظم حال الصحافة في الوقت الراهن ، تقيد حرية إصدار الصحف ... وهذه واحدة من أهم دلائل وبراهين حرية الصحافة فعلا وقولا ... ولنا أن نتذكر ونذكر أن مصر بملايينها الستين ، لا تصدر الآن إلا خمس صحف يومية قومية - الأهرام والأخبار والجمهورية والأهرام المسائي والمساء - وصحيفة يومية حزبية هي الوفد ... رغم كل الامكانيات المادية والطباعة والتحريرية الهائلة المتوافرة ... فهل هذا وضع سليم ، يساعد على توسيع دوائر المشاركة ويحقق حرية صحافة فعلية ؟

ولنا أيضا أن نتذكر ونذكر ، أن مصر الممتدة من رشيد شمالا إلى الشلالات جنوبا .. ومن السلوم غربا إلى طابا شرقا ... لا تعرف صحافة إقليمية أو محلية قوية وحقيقية ... لأن عقلية الاحتكار وسياسة المركزية والارتباط المطلق بقبضة الحكومة ، قد حولت صحافتنا إلى صحف قاهرية فحسب ... قاهرية بمكان الصدور وبأولوية الاهتمامات وبمعالجة المشاكل ... وهذا خلق حقيقي لكل جهود توسيع دوائر المشاركة والحوار ، فضلا عن مجرد العلم بالحقائق والإلمام بالمعلومات ...

ولنا ثالثاً أن نتذكر ونذكر ، أن كل هذه الأوضاع المتدهورة للصحافة المصرية ، قد عرقل دورها العربى ... لأن معظم اهتماماتها محلية ، ولأن أولوياتها حكومية ، ولأنها غالبة عن متابعة الأحداث العربية والعالمية بطريقة منظمة ومستمرة وموضوعية ... فإذا النتيجة أنها تخلت عن موقع الريادة لمدارس صحفية أخرى ، رغم أنها الأقدر والأقوى والأكفأ !!

فهل كل هذا يتيح لصحافتنا أن تلعب دورا مؤثرا في الاعلام الصادق وإدارة الحوار الحر ؟

أخشى أن تكون الكلمات قاسية ... لكنها تظل قسوة مشرط الجراح ، حين يشق الجرح ليخلصه من دائه ... الخشية الحقيقية عندي ، هي أن تضع الحقائق الأساسية عن عيوبنا ، ونحن نعالج قضية رئيسية في حياتنا كقضية الصحافة ... دورها ومسئوليتها ...



فليس كافياً أن ننص في الدستور على حرية الصحافة والتعبير ... وليس كافياً أن نعلن أن الصحافة سلطة رابعة ... وليس كافياً أن نطالب بإسقاط القوانين المعرّقة لإصدار الصحف والمعوقة لحرية الصحافة ... وليس كافياً أن نجار بالشكوى من نقص المعلومات وتقييد الحوار ... أو على العكس ننتباهى بالحرية وعدم الضغط على الصحفيين .. أو نبريء الذمة بالشكوى والتبرم ...

إنما المطلوب حقاً .. هو أن نشارك جميعاً ... حكماً ومحكومين ... قراء وصحفيين .. في إطلاق قوة الإبداع وطاقة الخيال .. من أجل حلول جذرية مستمرة مصانة ... لمشكلة شائكة اسمها ... حرية الصحافة طريقاً لديموقراطية المجتمع وحرية الجميع .

وتلك هي المعضلة حقاً ... في هذا العصر بالذات الذي نشهد فيه نتائج ثلاث ثورات عقلية إنسانية كبرى وننتطلع لبلوغ الثورة الرابعة ...

أما الثورات الثلاث فهي : الثورة الأولى التي أعطت البشرية « الكتابة » ... وأعطتها الثورة الثانية « الطباعة » ... ثم أعطتها الثورة الثالثة « تكنولوجيا المعلومات » وثورتها الحديثة «<sup>(٥٦)</sup>» ...

لكن تبقى بالنسبة لنا الثورة الرابعة الأهم والأخطر .. وهي ثورة حرية الصحافة والتعبير وحقوق الإنسان .

كيف نفهمها .. وكيف نتعامل معها في عصر التعددية السياسية والفكرية والإعلامية ... وكيف نقيم ميثاقاً من الضمانات السياسية والقانونية والمهنية بحماية من العدوان والتجاوز ... سواء جاء العدوان والتجاوز من جانب السلطة الحاكمة ... أو جاء من طرف قوة سياسية أخرى .. في فترة تتصارع فيها القوى والسلطات المختلفة في المجتمع بحثاً عن دور وعن مكان مؤثر ... وفي وقت تقوى فيه السلطة الحاكمة « القاسية » وتتصنف في تطبيق القانون ، وتفسيره ، أو ابتصاره وانتهاكه ، دون رقابة فعالة من جانب السلطات الأخرى المعنية ... وأهمها السلطة التشريعية من ناحية ، والصحافة الحرة من ناحية أخرى ... والمنظمات الجماهيرية - خاصة منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات - من ناحية ثالثة !

---

(٥٦) اتطوان بطرس - المعلوماتية على مشارف القرن الواحد والعشرين .

إننا أمام وضع حرج ... حيث تقوى فيه سلطة الدولة في مواجهة الأفراد والمنظمات الجماهيرية - والصحافة في مقدماتها - من ناحية ... وحيث تحاول هذه المنظمات الجماهيرية التسلح والانطلاق للقيام بدورها المأمول من ناحية أخرى ... ثمة معضلة عويصة لا يعاني منها مجتمعنا وحده ، ولكن تعاني منها كل المجتمعات المتخلفة المماثلة التي مازالت تبحث لنفسها عن طريق وهن وهوية !

وربما يكون منطقيا وواقعا أن نطالب بضمانات عملية وقانونية ، لحرية الصحافة بالذات في هذه المراحل بالذات التي تكثر فيها أشكال الاعتداء على الصحافة والصحفيين ... فالصحافة - كما أوضحنا سالفا - مختربة حتى الأعماق ... وهي واقعة تحت مؤثرات قوية داخليا وخارجيا ... وبعض كتابها مستقطبون ، في هذا الاتجاه أو ذاك ...

وفوق كل ذلك ... الفساد ينخر كالسوس في عروقها من الوريد إلى الوريد !  
لقد وقعت الصحافة في مأزق عمرها ... وهي كأى ضحية تصرخ بالحزن باكية حريتها واستقلالها وكرامتها ...

فالضغوط عليها من جانب السلطة ... تقابلها الضغوط الأخرى من داخلها هي ... والخرق قد اتسع على الرايق !

هل نتحدث عن نماذج الخروق الكثيرة في الثوب الصحفي ... ليس من باب التشهير بأحد ... ولكن من باب إيقاظ الوعي ولفت الانتباه وإثارة الاهتمام ...

حسنا ... إليكم بعض الأمثلة المؤذية فقط ... التي لحسن الحظ تظل أمثلة انحراف فردى ... لكنها تظل ذات دلالة :

● عندما ترسل إحدى المؤسسات الصحفية أحد محرريها للعمل مراسلا لها في عاصمة عربية ... فيطرد منها بعد عدة شهور لأسباب غير سياسية وغير صحفية ... فإذا بها تعيد إرساله إلى عاصمة أوروبية ، فتعود هذه إلى طرده لنفس الأسباب التي هي سلوكية خلقية ... ولا حساب !

● وعندما يورط أحد مراسلي مؤسسة صحفية ، جريته في صفقة مشبوهة تحت اسم جلب الاعلانات ... وتفتح أبواب الدولة أمام صاحب الصفقة المشبوهة - تحت الضغط الصحفي الصاخب والدعائي المزيف والاعلاني المبالغ فيه - حتى يقع الخلاف المصلحي أو المالي ، فإذا بكل الوهم يتهاوى بمرعة مخيفة وينكشف الغطاء ... ولا حساب !

● وعندما يمارس صحفى بلطجة التهديد ضد زملائه ، بأنه على علاقة بهذا المسئول أو ذاك ... وعندما يحترف كتابة التقارير السرية للأجهزة الخفية ، إيقاعا لزملائه ، وينسى على مكتبه مسودة التقارير وبها أسماء الذين أوقع بهم كذبا ... ثم لا حساب !

● وعندما يورط مسئول كبير فى إحدى المؤسسات الصحفية ، مؤسسته فى صفقات ضخمة ومشبوهة لشراء الورق أو لتشييد مبنى ضخم ، ولشراء مطابع جديدة ... ثم يقفز خارج الحدود هاربا بعمولاته ... دون حساب !

● وعندما تشوه سمعة الصحفيين ، بسبب سلوكيات قلة منهم تعمل لحساب بعض الدول النفطية ، تطلب - ببجاجة - المنح والعطايا ، وتكشف عورتهم ثم لا حساب ...

● وعندما تحدث الاختلاسات فى الصحف ، وتكشف علنا ... ثم تخفى وتدارى بفضل مواهب القيادات الإدارية المتواطئة ... ولا حساب !

● وعندما تجند دول خارجية ، عملاءها فى الصحافة « الوطنية » ، وتدفع لهم المرتبات والمكافآت ... ثم تكشف الدولة أسرار ذلك ... ولا حساب !

● وعندما يتاجر المسئولون عن مؤسسة صحفية كبرى فى نصيبها من الورق المستورد - السلعة الاستراتيجية - فى السوق السوداء ... ولا حساب !

● وعندما تجند بعض صفحات الصحف وبرامج الاذاعة والتلفزيون ، لحساب مصالح مالية باسم الاعلانات المباشرة أو غير المباشرة ، ولا تعود فائدتها على المؤسسة .. لكن تتمال للفائدة إلى جيوب فردية فى وضع النهار ... ثم لا حساب !

● وعندما يستغل كاتب مرموق ، المساحة التى أفرقتها له صحيفته يوميا ، فيكتب ٢٥ يوما من ثلاثين عن دولة واحدة أو عن حاكم بعينه .. مدافعا مادحا مناقفا ... بلا حساب !

● وعندما تنتج شركات توظيف الأموال - مثلا - فى شراء نعم البعض داخل الصحف لكى تروج لمشروعات وهمية تخدر بها الشعب وتخذه ... ولكى تشتري سكوت هذه الصحيفة أو ذاك للكاتب عن فضائح ومغالطات وتوقف كل كلمات النقد ضدها .. وتحجب الحقائق والمعلومات ... ثم لا حساب !

● وعندما تكشف أزمة الخليج - ضمن ما كشفت - عن تسابق الدول الغنية صاحبة

المصلحة ، فى توزيع العطايا والهدايا - التى تصل إلى حد الرشوة بعشرات الآلاف من الدولارات والدينارات والريالات - لبعض القيادات ... ثم لا حساب !!

□ □ □

نعم ...

كل هذه النماذج السيئة المنحرفة ، ليست إلا حالات فردية للفساد ... موجودة فى كل مهنة مثلما هى موجودة فى الصحافة .

مجرد حالات انحراف فردى محصورة ومحاصرة ... لكنها بالنسبة للصحافة - تلك المهنة البالغة الحساسية - تظل حالات سيئة للجسم الصحفى كله ... تنضخم حتى نفقا الأعين !

إنها حالات - رغم فرديتها - تسمى إلى الشرف الصحفى وتنتهك حرية الصحافة ، وتدخل الصحفيين خاصة أن غالبيتهم الساقطة من الشرفاء الكادحين دفاعا عن حرية الصحافة ... دفاعا عن كلمة حرة ولقمة شريفة !

□ □ □

إذن ... ما هى النتيجة ؟

النتيجة ... هى منجحة للصحافة وانتهاك لحريتها ... وابتزاز لمصادقيتها ... ليس فقط بين أجيال الصحفيين الشريفة ... بل أمام الرأى العام القارئ المتابع الفاهم الواعى .. الذى طالما قنس حرية الكلمة ، ووضع صاحب القلم فى أعلى موضع من الاحترام والتتزيه ... فى حين ينشب الاختراق أنظاره فى كل الجهات ... وكل الجبهات ..

أليس من حقنا أن نطالب إذن بضمانات حرية الصحافة ... بل أليس من حقنا أن نحزن لحرية الصحافة الضائعة المضنية !!

حسنا ... من أين نبدأ خطوات الإصلاح ...

نبدأ بالرفض لكل الأوضاع الخاطئة ... بعضنا مخطئ ... ومعظمنا مصيب .  
وهذه هى بداية طريق الأمل ... فلنبدأ من جديد .

## الفصل الثالث

### الوصايا العشر لحرية الصحافة

« أيها الجامع ... لا يفنيك الجامع ! »  
[ أبو العلاء المعري ]

الآن .. هل وصلنا إلى نهاية المطاف مع الدراما الصحفية ؟!

حسناً .. سنركز ونلخص !!

بموضوعية وحياد شديدين ، نستطيع أن نشهد بأن عقد الثمانينات - باستثناء السنة الأولى منه - قد شهد انفراجاً ديموقراطياً ملموساً في مصر ، مثلما شهد - بالتالي - هامشاً واسعاً من حرية الرأي والتعبير وبخاصة على صفحات الصحف القومية ، بشكل محدود ، والصحف الحزبية بشكل واسع ، الأمر الذي أعطى الانطباع أن حرية الصحافة تزدهر في مصر ، حاملة بشائر انطلاق حرية الرأي والتعبير ، كواحدة من وسائل الممارسة الديموقراطية التي نحلم لها بالتوسع والتعمق والرسوخ ، على أسس قانونية ومياسية ثابتة ، فضلاً عن ممارسة عملية نزيهة وسليمة ومستقرة .

لكننا ونحن نعيش عقد التسعينات ونطل على القرن الحادي والعشرين ، نريد ما هو أكثر ، نطلب حرية صحافة ، وممارسة ديموقراطية في مختلف المجالات ، أشد ثباتاً ورسوخاً ، مما جرى في الثمانينات . فالظروف المحلية والإقليمية والدولية قد اختلفت ، بل إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، داخل مصر بالذات ، قد اختلفت هي الأخرى واختلف معها « مزاج » الرأي العام واتجاهاته ومطالبه .

نعيش التسعينات ونحن مواجهون بتغيرات عالمية طاغية وضاغطة معاً ، قوامها

ثلاث ثورات كبرى ، تعيد ليس فقط صياغة العلاقات الدولية ، ورسم خريطة المتغيرات الراهنة ، ولكنها أيضاً تضع أسس مشاريع المستقبل وتصور شكله ومضمونه ، انطلاقاً إلى القرن الحادى والعشرين .

والثورات الثلاث - التى نعنينا - هى :

● أولاً : الثورة الثانية للديموقراطية ، التى اجتاحت العالم ابتداء من منتصف عقد الثمانينات ، وبلغت ذروتها فى نهايته ، فإذا بهذه الثورة الديموقراطية - الشعبية - تعصف بالنظم الشمولية والديكتاتورية ، وتسقط أيديولوجيات سادت جزءاً رئيسياً من العالم ، مثل الماركسية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، لسنوات طالت عند البعض إلى سبعين عاماً ، وقصرت عند البعض الآخر إلى نحو أربعين عاماً .

والنتيجة أن ثورة الديموقراطية قد نجحت وغيّرت وفرضت أوضاعاً جديدة ، قوامها احترام حقوق الإنسان ، والحريات العامة والخاصة ، وفى مقدمتها بالطبع حرية الرأى والتعبير وحرية الصحافة والاعتقاد وحقوق المواطن فى الإعلام والمعلومات ...

● ثانياً : ثورة التكنولوجيا ، تلك التى بدأت عملياً فى عقد السبعينات وازدهرت فى الثمانينات وانطلقت مع التسعينات ، لتؤكد أن الحضارة الإنسانية قد اقتحمت عوالم جديدة ، بفضل هذه الثورة القائمة على التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والحاسبات الدقيقة ، مما جعل الخبراء يتفقون على تسميتها بالثورة الصناعية الثالثة ، التى ستصنع حضارة القرن الحادى والعشرين .

● ثالثاً : ثورة التحالفات والتكتلات السياسية الاقتصادية الجديدة ، فقد انتهى مع بداية التسعينات انقسام العالم إلى معسكرين أيديولوجيين سياسيين عسكريين متواجهين متصارعين ، هما المعسكر الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعسكر الشيوعى بقيادة الاتحاد السوفيتى .

فى التسعينات زالت خطوط الصراع الماخز والبارد بين المعسكرين ، وذابت حدة المواجهة وتداخلت خطوط التعاون ، وبرز مبدأ الاعتماد المتبادل ، وظهرت فى الأفق تحالفات وتكتلات جديدة ، مثل الوحدة الأوروبية ، وإعادة توحيد الألمانيتين ، والتقارب السوفيتى الأمريكى ، والتحالفات اليابانية الآسيوية .

وكلها تفرض على العالم أوضاعاً جديدة ، وسياسات اقتصادية جديدة وتغيرات فكرية وأيديولوجية جديدة .

ولعل هذه الثورات الثلاث ، تفرض علينا ضرورة التعامل معها بدقة وسرعة وحكمة ، وإلا فانتنا كل الفرص التاريخية ، فنحن فى حاجة إلى الانتماء فى ثورة الديمقراطية فعلاً لا قولاً فقط ، وإلى اللحاق بثورة التكنولوجيا تطلعاً إلى التنمية الشاملة ، وإلى التنسيق مع ثورة التكتلات الجديدة لحاقاً بالتقدم .

ونزعم أن الديمقراطية مبدأ واعترافاً وإيماناً وسلوكاً وممارسة . هى المنخل الحقيقى لحل معظم مشاكلنا المزمنة . نزعم أيضاً أن عقد التسعينات ، ينتظر منا أن نبني فى المجال الديمقراطى ، فوق ما تحقق فى الثمانينات ... فما تحقق لا بأس به ، ولكنه ليس نهاية المطاف ومبلغ الأمل ومنتهى الرجاء .

نقول إن البناء فوق ما تحقق حتى الآن من هامش ديمقراطى وحرية تعبير يقتضى أن نلقى نظرة فاحصة وناقدة على الممارسات السابقة ، وننقحها مما شابهها من عيوب وتجاوزات وانتهاكات ، ونخلصها من كل القيود والكوابح سواء السياسية أو القانونية أو الإدارية المعوقة ، حتى ننطلق بحرية وفى ظل ضمانات راسخة .

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ، نفضل أن نركز على حرية التعبير عبر وسائل الإعلام والاتصال ، وبشكل خاص عبر الصحافة ، التى نهتم بها أساساً طالما أننا بأن « لكل فرد الحق فى حرية التعبير ، بما يضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أى نوع ، واستقبالها ونقلها ، بغض النظر عن الحدود ، وذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة ، بأى وسيلة يختارها » (٥٧) ، وطالما اعتقدنا بصحة رأى القائل بأن : « حرية تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب ، وحرية الاجتماع والتظاهر ، وحرية التكلم ، والتعبير والنشر ، هى كلها مكونات أساسية لحق الإنسان فى الإعلام والاتصال ، ومن ثم فإن أى عقبة توضع فى وجه هذه الحريات ، تؤدى إلى القضاء على حرية التعبير » (٥٨) .

يفيدنا فى هذا المجال - ونحن نراجع عقبات حرية الصحافة والرأى والتعبير خلال الفترة الماضية عملاً على إزالتها فى المرحلة المقبلة ، أن نشيد بدراسة جيدة أعدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وهى منظمة مستقلة وحررة ، حول حرية الرأى والتعبير فى مصر ، تلك الدراسة التى لاقت تجاهلاً وتعديماً من معظم الصحف ، رغم

(٥٧) المادة ١٩ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

(٥٨) تقرير لجنة مكبرايد - اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال - لليونسكو .

موضوعيتها ، ورغم دفاعها عن حرية الصحافة والرأى ، ورغم صلاحيتها كمؤشر لقياس الأوضاع وكلليل للعمل فى المستقبل .

□ □ □

فى مواده أرقام ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ ينص الدستور القائم والصادر عام ١٩٧١ ، على كفالة حرية التعبير والرأى والنشر والبحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى ، ويحظر الرقابة على الصحف (٥٩) لكن الدستور حين يحيل هذه المواد ومضمونها إلى القانون ، فإنها تصبح عند الممارسة عديمة الجدوى ، فقد قام المشرع بتقييد حرية الرأى والتعبير وإبتكر وسائل وإجراءات ، تجعل من الرقابة على الصحف - مثلاً - أمراً مقررأ دون حاجة إلى رقيب مباشر !!

كما أن العمل بقانون الطوارئ<sup>(٦٠)</sup> يمنح أجهزة الدولة سلطات واسعة ، ويجيز مراقبة الصحف والمطبوعات قبل النشر ، ومن ثم ضبطها ومصادرتها وإغلاقها ، كما يفرض قيوداً على حرية الاجتماع والانتقال والإقامة ، ويجيز القبض على الأشخاص لمجرد الاشتباه ، وتفتيش منازلهم ، ويمنح رئيس الجمهورية سلطة إصدار أوامر لها قوة القانون ، وتشكيل محاكم استثنائية ، كمحاكم أمن الدولة العليا - طوارئ - والمحاكم العسكرية ، التى يمثل أمامها المدنيون ، ولا يجوز الطعن فى أحكامها ، إنما تخضع فقط لرأى رئيس الجمهورية بالتصديق موافقة أو رفضاً .

فضلاً عن ذلك فإن قانون العقوبات يفرد باباً كاملاً لجرائم الصحافة يضم ٣١ مادة ، تفرض قيوداً شديدة الرهبة على المشتغلين بالصحافة والرأى ، ويتناول هذا القانون بالتجريم الآراء التى يمكن أن توصف بأنها تشكل تحريضاً على كراهية نظام الحكم أو إهانة السلطات أو الجيش أو البرلمان ، أو تشكل دعاية مثيرة للرأى العام أيا كانت الوسيلة المستخدمة فى ذلك ، بالكتابة أو الصور أو الرسوم أو الغناء أو الصياح أو حتى الإيماء !

ثم يجيء قانون الإجراءات الجنائية فيبالغ فى التشدد حين تلزم مادته رقم ١٢٣ ، الصحفيين وغيرهم من المتهمين بالكشف عن طريق النشر فى حق أى موظف عام ، بأن يقيموا خلال خمسة أيام فقط من بدء استجوابهم بياناً بالأدلة على صحة كل فعل أسندوه

(٥٩) الدستور المصرى ١٩٧١ .

(٦٠) تسمى حالة الطوارئ فى مصر منذ عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى الآن ، ولم ترفع إلا مرة واحدة فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٨٠ حتى أكتوبر ١٩٨١ ، حين أعيد فرضها بعد حادث اغتيال الرئيس السابق أنور السادات .



إلى هؤلاء الموظفين العموميين المقنن في حقهم ، وإلا سقط حقهم - المستجوبين - في إقامة الدليل على صحة هذه الأفعال وأصبحوا مدانين بالقذف حتى لو قدموا بيان الأدلة في اليوم السادس (٦١)

أما الذي زاد التشدد تشدداً وعسفاً وتقييداً لحرية الصحافة والرأى ، فقد جاءت به مجموعة القوانين الاستثنائية الشهيرة باسم القوانين مئة السمعة التي صدرت في عقد السبعينات وبداية الثمانينات ، وأهمها بالطبع خمسة قوانين هي :

- ١ - قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .
- ٢ - قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ .
- ٣ - قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .
- ٤ - قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
- ٥ - قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .

إذ أضافت هذه القوانين أشكالاً جديدة لمساءلة الصحفيين ورجال الفكر وكتّاب الرأى ، إلى جانب المساءلة الجنائية التي حددها قانون العقوبات ، والمساءلة التأديبية التي جاء بها قانون نقابة الصحفيين ، فمنحت المجلس الأعلى للصحافة سلطة مساءلة أدبية موازية للنقابة أو بديلاً عنها ، وهو الأمر الذي يعارضه الصحفيون تماماً ، بما يتفق مع اعتراضهم على ازدواجية بين قانون نقابتهم وقانون سلطة الصحافة ، الذي جاء ليسلب نقابة الصحفيين بعض ولايتها على أعضائها ومسؤولياتها تجاههم سواء بالدفاع عنهم أو مساءلتهم .

واينكرت «المساءلة السياسية» أمام المدعى الاشتراكي الذي يرشحه رئيس الجمهورية ، ويحق له مصادرة الأموال والممتلكات والتحفظ على الأشخاص ، واستبعادهم من قوائم الترشيح لانتخابات النقابات والمؤسسات الصحفية .

كما ابتكرت أشكالاً جديدة من القضاء الاستثنائي لمحاكمة أصحاب الرأى ، وهي محاكم أمن الدولة العليا ، والتي يمكن لرئيس الجمهورية أن يضم إليها عسكريين ، ومحاكم القيم التي يشكّلها وزير العدل ، مناصفة بين القضاء وغير القضاء ، وهي محاكم ذات طابع سياسى ، تستند إلى قوانين استثنائية منافية للدستور ومبادئ حقوق الإنسان (٦٢)

(٦١) حرية الرأى والتعبير في مصر - تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - ٢٧ يونيو ١٩٩٠ .

(٦٢) المصدر السابق .

وفي حين ينص قانون نقابة الصحفيين - ١٧٦ لسنة ١٩٧٠ - على عدم جواز نقل الصحفي من عمله الصحفي إلى عمل آخر غير صحفي ، أى على عدم جواز تغيير مهنة الصحفي ، فإن القوانين الاستثنائية سالفة الذكر تبيح نقله إلى وظائف أخرى لا علاقة لها بالصحافة ، وبالتالي منعه من مزاولة مهنته ، فضلاً عن أنها تقفن العزل السياسى ، من خلال حظر الانضمام للأحزاب السياسية أو ممارسة أى نشاط سياسى ، أو الترشيح لمجالس إدارات الصحف أو نقابة الصحفيين واتحادات الكتاب ، أو الترشيح للبرلمان ، فى حال كتابة مقالات أو الدعوة لآراء يكون من شأنها المساس بمصالح الدولة ، أو التحريض ضد السلام الاجتماعى ، أو كراهية نظام الحكم ، وكلها - كما هو واضح - تعبيرات مطاطة غير محددة ، لها طابع سياسى أكثر من الطابع القانونى ، يسهل استغلالها لمعاقبة الكتاب والصحفيين وتقيد حرية الرأى والتعبير .



وعلى الرغم من كل هذه القوانين العادية والاستثنائية التى تضع قيوداً على حرية الصحافة والرأى والتعبير ، إلا أن وضع هذه الحرية فى مصر ، يعتبر وضعاً أفضل نسبياً ، مقارنة بالدول العربية الأخرى من ناحية ، وبدول العالم الثالث من ناحية أخرى ، ذلك أن الصحافة بشكل عام ، والصحافة الحزبية بشكل خاص ، تتمتع طوال السنوات الماضية بقدر كبير من حرية النقد ، وبخاصة النقد السياسى ، الموجه للسلطات والمسؤولين الكبار والصغار .

« ولكن فى المناسبات التى ترتفع فيها حرارة النقد السياسى الموجه ضد سلطات الدولة ، يجرى التلويح بأن سماحة النظام وأريحيته فقط ، هى التى تسمح للمعارضين ، بأن ينتقدوا بهذا القدر من الحرية ، وأن هذه السماحة يمكن أن تكف فى أى لحظة لتتخذ إجراءات استثنائية بحق رجال الفكر والسياسة والصحافة .

« والانتقائية لا تتعلق بمناسبات سياسية فحسب ، بل أيضاً بالسياسة اليومية وتغييراتها ، فعلى الرغم من أن قانون العقوبات يجرم كل من يهين رئيس دولة أجنبية ، عرفت الصحافة المصرية خلال السبعينات ألواناً من السب والقذف ، فى حق بعض رؤساء الدول العربية وملوكها ، تلك التى كانت العلاقات مقطوعة بينها وبين مصر فى ذلك الوقت ، بسبب اتفاقات كامب ديفيد ، ولم يقدم صحفى واحد للتحقيق ، ولكن مع بداية تطبيع العلاقات مع الدول العربية تدريجياً فى الثمانينات ، بدأ يخففى بشكل مواز ،

ذلك القاموس الخاص من السب والقذف ، ليقصر على بعض رؤساء الدول التي لم تتحسن علاقاتها بمصر . (١٣)

نستنتج من ذلك أن تطبيق القوانين وبخاصة فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير ، يخضع للملابسات السياسية وظروفها .. أكثر مما يخضع للضوابط القانونية السليمة ، فالسلطات المسؤولة تطبيقها بشدة وحزم إذا رأت أن الآراء المنشورة تتعارض مع توجهاتها السياسية ، وتتجاوز عنها وتغض العين إذا كانت تتفق مع هذه التوجهات .

وهي تتشدد إذا جاء النقد من الصحف الحزبية المعارضة ، وتتساهل إذا كان من جانب الصحف القومية ، المملوكة لمجلس الشورى نيابة عن الدولة ، الذي يمسد إليه قانون سلطة الصحافة ، السيطرة شبه الكاملة على المؤسسات الصحفية القومية ، بحكم حقه في تعيين رؤساء مجالس إدارات هذه المؤسسات ورؤساء تحرير الصحف القومية ، و ٦٠ في المئة من أعضاء مجالس إدارتها ونفس النسبة من أعضاء الجمعيات العمومية لهذه الصحف ، والباقي بالانتخاب ، فضلاً عن ٨٠ في المئة من أعضاء المجلس الأعلى للصحافة الذي يشرف على شؤون الصحافة بكل فئاتها ، ويملك سلطة التحقيق مع الصحفيين أو تحويلهم للنيابة ، والتصريح لهم بالعمل مع الصحف الأجنبية ، كما يملك وحده سلطة البت في التصريح بإصدار الصحف .

ووفقاً لكل هذه السلطات فإن المجلس الأعلى للصحافة امتداداً للمالك القانوني ، وهو مجلس الشورى ، يستطيع التحكم مباشرة في السياسة الرئيسية لإدارة الصحف القومية ، تحريراً وتوزيعاً وإعلاناً وطباعة طبقاً لقانون سلطة الصحافة . (١٤)



وعلى الرغم من عدم وجود نص قانوني يبيح مراقبة الصحف إلا أنه من خلال استئثار مجلس الشورى ، بتعيين رؤساء التحرير ، يمكن التحكم بشكل يومي في التوجه العام للصحف القومية ، غير أنه من الملاحظ أن مقالات كبار الكتّاب ، وبخاصة الأعمدة الثابتة ، لم تعد تراقب - بطريقة مباشرة - منذ بداية الثمانينات إلا فيما ندر ، كما تلتزم الصحف القومية بحق الرد والتصحيح - الذي أوجبه القانون - في كثير من الحالات ، وقد أصبحت تفسح مساحة من صفحاتها للرأي المخالف وتتيح - أكثر من ذي قبل - حرية

(١٣) المصدر السابق .

(١٤) رغم كل سلطات الملكية القانونية هذه ، فإن مجلس الشورى لا يتدخل عملياً في إدارة الصحف القومية بشكل مباشر ، لكنه يفوض من يعينهم رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير ، رغم أن ذلك لا يغير من حقيقة الملكية وحققها في الإدارة .

النقد السياسى ، ولكن فى حدود معينة ، تتفاوت من صحيفة لأخرى ، وتختلف وفقاً لشخصية رئيس التحرير ، ومدى اتساع أفقه السياسى ، وفهمه لحرية الصحافة وتسامحه مع الآخرين .

والخلاصة أن هذا يمثل ظاهرة إيجابية يجدر الاعتراف بها وتشجيعها ، فى مقابل ضرورة كشف الاهتزاز الذى يعانى منه بعض رؤساء التحرير الآخرين ، الذى يضيقون بحرية الرأى المخالف ، حتى فى ظل سماحة الدولة ، وفى غياب الرقابة المباشرة لأن فى أعماقهم يرقد رقيب ذاتى ، يضغط بقوة على العقول المرتعشة حفاظاً على المنصب ، والمكسب ، وخوفاً من الحساب والعقاب !!

وإضافة إلى الرقابة غير المباشرة التى تخضع لمقاييس رؤساء التحرير ، فإن حرية الصحافة بدأت خلال السنوات الأخيرة تعاني من بروز ظاهرة جديدة تؤثر تأثيراً سلبياً ملحوظاً عليها ، وهى ظاهرة التوسع فى استخدام قرارات حظر النشر ، التى يصدرها النائب العام .

ففى الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٨٨ صدر ٤٨ قراراً بحظر النشر فى عدد من أهم القضايا التى جرى فيها التحقيق ، أى بمعدل قرار بالحظر كل شهر ، تتصل معظمها بقضايا كبرى تهم المجتمع ، مثل تمرد قوات الأمن المركزى ، وقضية ثورة مصر ، فضلاً عن قضايا أخرى ، وبخاصة قضايا الفساد والإفساد التى تورطت فيها بعض الرموز المهمة .

ومن الملاحظ أن النائب العام لا يسبب قراراته بحظر النشر ولا يحدد مدة سريانها ، ولا يقدم حيثياتها التى توضح أنه يتخذها لأسباب تتعلق بالنص القانونى ، الذى يعطيه هذا الحق ، كما أنها تصاغ بطريقة غامضة لا تتيح لمن يقرؤها من المسؤولين عن النشر فى الصحف ، معرفة المطلوب حظر نشره ، مما يفتح الباب واسعاً أمام تقييد حرية الصحافة فى النشر ، وحرية الصحفيين فى الحصول على المعلومات ، وبالتالي حرية الرأى العام فى معرفة الحقائق .<sup>(١٥)</sup>



الآن بعد القوس فى حقيقة أوضاع حرية الصحافة وممارساتها فى مصر ، بجانبها الإيجابى والسلبى ، ما لها وما عليها ، يجدر أن نستخلص النتائج الواقعية الملمية بعيداً عن التهويل أو التهوين .

(١٥) حرية الرأى والتعبير فى مصر - مصدر سابق .

ففى مصر الآن هامش ديموقراطى معقول نسبياً ، لكنه يحتاج إلى تعميق وترسيخ وفقاً لأسس قانونية وسياسية وعملية ثابتة .

وفى مصر الآن بالتالى قدر ملحوظ من حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير هى الأفضل - نسبياً أيضاً - مقارنة بدول الجوار عربية كانت أو إفريقية .

لكن الأمر يحتاج إلى تحويل هذه الهوامش - الإيجابية - إلى قواعد رئيسية تحكم الحاضر والمستقبل ، بعيداً عن ضغوط السياسات المتغيرة والأهواء المتقلبة والأمزجة الفرعية . ولحسن الحظ فإن فى مصر الآن ، حركة عامة ، نشيطة ومستنيرة - قوامها بعض المثقفين والسياسيين والصحفيين والكتاب - تساندتهم معظم النقابات المهنية والأحزاب وهيئات التدريس بالجامعات ومنظمة حقوق الإنسان ، هدفها فى النهاية دفع حركة الديموقراطية وحرية الرأى والتعبير إلى آفاق أوسع وأرحب ، تتناسب مع التراث الديموقراطى للشعب المصرى ، ومع تطلعاته إلى مستقبل أفضل من ناحية ، وتتلاقى فى نفس الوقت مع ثورة الديموقراطية التى تمسود العالم الآن ، من ناحية أخرى .

وثمة اتفاق عام بين كل هؤلاء على أن المدخل الحقيقى لذلك ، هو البدء على الفور بإطلاق حرية الرأى والصحافة ، وتخليصها من كل القيود القانونية والإدارية المعوقة .

ومن ثم فإن أماننا الآن ، الوصايا العشر ، التى تفتح الطريق لتوفير الضمانات التالية ، ونعنى تحديداً :

- ١ - إطلاق حرية إصدار الصحف لكل القوى السياسية والاجتماعية والمواطنين المصريين بلا تفرقة .
- ٢ - إطلاق حرية تداول المعلومات ، بإلغاء القوانين التى تحجب بعض المعلومات ، باستثناء المعلومات الخاصة بالدفاع الوطنى ، وإسقاط الإجراءات التى تعرقل حرية انسياب هذه المعلومات فى الدولة والمجتمع .
- ٣ - إلغاء كل أشكال الرقابة على النشر وتداول المطبوعات وضمان حرية الإبداع الفكرى والفنى والثقافى .
- ٤ - تمكين كل التيارات الفكرية والسياسية من ممارسة حرية التعبير عن نفسها ، عبر وسائل الإعلام والاتصال - خاصة ذات الأثر الجماهيرى - كالإذاعة والتليفزيون ، وتخفيف قبضة الدولة المطلقة عليها .
- ٥ - التصديق على البروتوكول الاختيارى الملحق بالمعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٦٦ .

٦ - إعمال المادة ١٥١ من الدستور التي تنص على إعطاء الاتفاقيات الدولية وضع التشريع المحلي ، ومراجعة التشريعات المصرية في ضوء الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها مصر ، لإسقاط النصوص المجحفة والمواد المتعارضة .

٧ - إنهاء حالة الطوارئ القائمة بما تمثله من قيد على حرية الرأي والتعبير .  
٨ - إسقاط مبدأ الجريمة السياسية ، وإلغاء المادة ٩٨ من قانون العقوبات التي قننت هذا المبدأ وحرمت حرية الفكر والعقيدة .

٩ - إلغاء كل القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات وبخاصة المواد من ١٤ - ٢٠ ، والمواد من ٣٥ - ٤٨ من قانون سلطة الصحافة ، والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ١٦ من قانون حماية القيم من العيب ، والمواد ١ - ١٠ من قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، والمواد ٣ و ٤ و ١٧ من قانون الأحزاب السياسية - نظراً لما تفرضه كل هذه المواد من قيود على حرية الرأي والتعبير خاصة .

١٠ - إعادة النظر في الأحكام الواردة بقانون العقوبات الخاصة بجرائم الصحافة والنشر ، وإلغاء المواد ١٠٢ ، ومكرر و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٩٢ ، والمواد من ١٩٤ إلى ٢٠١ ، وإلغاء المادة ١٢٣ - الفقرة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية ، مع النص صراحة على عدم جواز التحقيق مع المتهمين ، في قضايا الرأي والفكر ، إلا بمعرفة قاض من قضاة التحقيق الطبيعيين .

تلك هي الرصايا العشر ، الضمانات القانونية ، الضرورية لانطلاق حرية الصحافة والرأي والفكر في مصر ، الدولة التي كانت رائدة في إدخال الصحافة إلى الشرق ، مثلما كانت رائدة في العمل الديمقراطي وكفالة الحريات ، ضمن الموجة الثانية من دول العالم ، التي مارست الديمقراطية ابتداء من عام ١٨٦٦ مع بزوغ أول شكل برلماني ، ذلك المتمثل في مجلس شورى النواب ، ومع ظهور أول جريدة مصرية مستقلة في عام ١٨٦٧ هي « وادي النيل » ...

فهل هذا كثير على مصر .. وطن الحرية والاستنارة ؟!

## المراجع الأساسية

### أولا - المراجع العربية والمترجمة

- ١ - ابراهيم عبده ..... تاريخ الوقائع المصرية
- ٢ - أحمد الصاوى .... فجر الصحافة فى مصر
- ٣ - أحمد حمروش ..... قصة الصحافة فى مصر
- ٤ - آلان وستين ..... الحياة الخاصة والحرية
- ٥ - أمورى رينكور ..... القياصرة للقائمون
- ٦ - انطوان بطرس ..... المعلوماتية على مشارف القرن الواحد والعشرين
- ٧ - توفلر ..... صدمة المستقبل
- ٨ - ج . كول ..... تاريخ الفكر الاشتراكى
- ٩ - جان دارسى .... حق الإنسان فى الاتصال
- ١٠ - جمال العطيفى ..... حرية الصحافة
- ١١ - خليل صابات ، سامى عزيز ، يونان رزق .. حرية الصحافة فى مصر
- ١٢ - دومينيك بارودى ..... المسألة السياسية الديموقراطية
- ١٣ - ديفيد وايز وآخرون .... الحكومة الخفية
- ١٤ - دينا جلال ..... المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا ؟
- ١٥ - رياض شمس ... حرية الرأى وجرائم الصحافة
- ١٦ - صلاح الدين حافظ .... دراسات ومقالات عن حرية الصحافة نشرت بالأهرام ومجلة الدراسات الإعلامية
- ١٧ - عبد القادر يامين .... صحفيون فلسطينيون من العهد العثمانى إلى عهد الانتداب البريطانى

- ١٨ - عبد الله البعثاني ... حرية الصحافة
- ١٩ - غايتان بيكون .... آفاق الفكر المعاصر
- ٢٠ - فاروق أبو زيد .... مدخل إلى علم الصحافة
- ٢١ - كامل زهيرى .... نظرات على حرية الصحافة
- ٢٢ - لوخ جونسون .... للقوة المصرية الأمريكية
- ٢٣ - محمد حسنين هيكل .... بين الصحافة والسياسة
- ٢٤ - محمد حسنين هيكل .... سنوات الغليان
- ٢٥ - محمد حسنين هيكل .... ملفات السويس
- ٢٦ - محمد عبد الله .... جرائم النشر
- ٢٧ - محمد عصفور .... الحرية فى النظامين الديمقراطى والاشتراكى
- ٢٨ - مصطفى مرعى .... الصحافة بين السلطة والسلطان
- ٢٩ - هارولد لاسكى .... الحرية فى الدولة الحديثة
- ٣٠ - هارولد لاسكى .... الدولة فى النظرية والتطبيق
- ٣١ - الهيئة العامة للإستعلامات .... للصحافة فى مصر
- ٣٢ - اليونسكو .... دراسات لجنة ماكبرايد عام ٧٨ ، ٧٩ ، ١٩٨٠

## ثانيا . صحف ومجلات

- ٣٣ - مجموعات الصحف الرئيسية : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، الشعب ، الوفد ، الأهالى .
- ٣٤ - مجموعة مجلة الدراسات الإعلامية

## ثالثا . القوانين والأحكام والسياسات

- ٣٥ - أحكام المحكمة الدستورية العليا
- ٣٦ - الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والعهدان الدوليان المكملان له
- ٣٧ - الدستور المصرى ١٩٧١
- ٣٨ - قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠
- ٣٩ - قانون مطبعة الصحافة ١٩٨٠



٤٠ - قانون العقوبات المصري ١٩٣٧

٤١ - قانون المطبوعات ١٩٣٦

٤٢ - قانون نقابة الصحفيين ١٩٧٠

رابعاً - موسوعات ودوائر معارف

٤٣ - موسوعة حقوق الإنسان

٤٤ - الموسوعة العربية الميسرة

خامساً - المراجع الأجنبية

- 1 - Nordenstreng, karle Journalists: Status, Rights, and Responsibilities.
- 2 - Petrusenko, Vitaly, A Dangerous Game, CIA and Mass Media.
- 3 - Petrusenko, Vitaly, The Monopoly Press.
- 4 - Smith, Antony, Politics of Information.
- 5 - Tebbel, The Media in Africa.
- 6 - Todrov, Dafin, freedom of Press.
- 7 - UNESCO - World Communication Report.





هذا الكتاب - كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل فى المقدمة التى كتبها له - هو « فصول تجيء فى زمانها وتجىء فى مكانها ، ولعلها الى جانب ذلك تجىء من النبع الذى كان ضروريا أن تتدفق منه أفكارا صافية ورائقة عن حرية الصحافة ، حتى وإن اقترنت الحرية بالأحزان فى العنوان الرئيسى للكتاب » .

والمؤلف الذى نذر نفسه لقضية حرية الصحافة فى عمله النقابى ، وفى الندوات والمؤتمرات الدولية والعربية التى شارك فيها ، وفى مقالاته وبحوثه العديدة ، يتناول فى هذا الكتاب الأزمات الكثيرة المعقدة التى تلف الصحافة خاصة والإعلام عامة بموجات ضبابية كثيفة ، وهو يؤكد أن حرية الصحافة ليست حرية الصحفيين ، وإنما هى جزء لا يتجزأ من الحريات العامة للإنسان فى أى زمان ومكان ، وهى التعبير الحقيقى عن جوهر الديمقراطية . وفى هذا فإنه يتناول حرية القهر الديموقراطى ، والصحافة وتحكم السلطة ، وتهافت الممارسة الصحفية ، ثم يسوق وصايا عشر لهذه الحرية .

## الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر  
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع  
ش الجلاء - القاهرة